

مركز دراسات الوحدة العربية

الانتفاضة والمجتمع الإسرائيلي

تحليل في خضمّ الأحداث

الدكتور عزمي بشارة

الانتفاضة والمجتمع الإسرائيلي

تحليل في خضم الأحداث

GIFTS 2006
The Swedish Institute
Alexandria



مركز دراسات الوحدة العربية

الانتفاضة والمجتمع الإسرائيلي

تحليل في خضمّ الأحداث

الدكتور عزمي بشارة

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

بشارة، عزمي
الانتفاضة والمجتمع الإسرائيلي: تحليل في خضم الأحداث/عزمي بشارة.
٢٩٨ ص.
ببليوغرافية: ص ٢٨٩ - ٢٩٠.
يشتمل على فهرس.
ISBN 9953-431-19-1
١. انتفاضة المسجد الأقصى (٢٠٠٠). ٢. الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية (٢٠٠٢). ٣. المجتمع - إسرائيل. ٤. إسرائيل - السياسة الحكومية. أ. العنوان.
956.94054

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ - لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢

المحتويات

تمهيد

يَعْرض كتاب د. عزمي بشارة: **الانتفاضة والمجتمع الإسرائيلي** لمنعطف تاريخي دخلته القضية الوطنية الفلسطينية منذ انهيار مفاوضات «كامب ديفيد» الثانية واندلاع انتفاضة الأقصى في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠؛ والمنعطف ذاك تمثَّل في واقعتين مفصليتين متلازمتين: وصول عملية التسوية القائمة على «اتفاق أوسلو» إلى انسدادٍ سياسيّ تام امتنعت معه على الاستئناف، ودخول الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي طوراً جديداً من الاشتباك المادي لا سابق له في الحدّة كما كشفت عن ذلك الانتفاضة والمقاومة ـ وما أتى في ركابها من موجات متعاقبة من العمليات الاستشهادية ـ ثم القمع الإسرائيلي الوحشي للشعب والانتفاضة، والذي بلغ حدّ إعادة احتلال مناطق السلطة وإعمال التدمير المنهجي الشامل للبنى التحتية الحياتية ولمؤسسات السلطة، ناهيك عن سياسات القتل الجماعي والاغتيالات المنظمة، وسياسات التجويع والخنق الاقتصادي، وتقطيع أوصال المناطق الفلسطينية وتحويلها إلى أرخبيل مؤلف من عشرات الأقفاص والمعازل... الخ.

الكتاب كناية عن وثيقة إدانة للدولة العبرية، ولسياسات نخبها الصهيونية من اليمين و«اليسار». وهي وثيقة مكتنزة بالإفادات والشواهد الناطقة بانطلاق غريزة القتل الإسرائيلية من أي عقال سياسيّ أو أخلاقي، في امتداد الأزمة التي دفعت الانتفاضة المجتمع الإسرائيلي إليها، مثلما هي تستأنف ما كان قد دشَّن فيه القولَ صاحبُها (د. عزمي بشارة) في كتابه السابق: **العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل**[1] من محاولة إماطة اللثام عن وجه «إسرائيل» المتلفِّع برداء ديمقراطي سوَّقَتْ به نفسها طويلاً في العالم

---

(١) عزمي بشارة، **العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل**، ط ٢ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠).

الخارجي. وليس من شك في أن أهم ما قدمته مقاربة المؤلف للمجتمع الإسرائيلي - في هذا الكتاب الذي نقدمه للقارئ - هو تحليله لمنحى العنصرية الصاعد في هذا المجتمع في تعاطيه مع الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية، والذي بات عاماً وشاملاً سائر قواه السياسية الصهيونية بغير استثناء.

الكتاب شهادة إدانة دامغة الأدلة للحل العنصري الصهيوني لقضية فلسطين. وهي شهادة تشتق أهميتها من أنها صادرة - ابتداءً - عن رمز كبير من رموز الحركة الوطنية الفلسطينية جَمَعَ إلى التزامه الوطني والقومي الأصيل عُمْقاً معرفيّاً غنيّاً وسَعَة أفقٍ في النظر إلى القضية الوطنية الفلسطينية في تشابك علائقها بقضايا الأمة العربية. ثم إن الأهمية تأتيها - من وجه آخر - من أنها شهادة من الداخل: تراقب، وترصد، ثم تحلّل آليات صنع السياسة في الكيان الصهيوني، والأشكال المختلفة للتعبير عنها.

مركز دراسات الوحدة العربية

الفصـــل الأول

المنتصر والمهزوم في الانتخابات الإسرائيلية

انتصر باراك في الانتخابات لرئاسة الحكومة العام ١٩٩٩. هذه حقيقة، ولكن الادعاء أن «اليسار انتصر»، والذهاب إلى حدوث «انقلاب سياسي» في إسرائيل، أو الزعم أن «قوى السلام في إسرائيل هزمت قوى الحرب» ـ كلها تفسيرات لهذه الحقيقة وليست الحقيقة بحد ذاتها. فعند إلقاء نظرة إلى تركيبة البرلمان الإسرائيلي نجد أن اليمين التقليدي والجديد ما زال يحافظ على أغلبية كبيرة في الكنيست: ليكود (١٩) + مفدال (٥) + شاس (١٧) + ليبرمان (إسرائيل بيتنا) (٤) + شينوي (٦) + الاتحاد الوطني (٤) + يسرائيل بعلياه (٦) + أغودات يسرائيل (٥) = ٦٦، هذا دون إدخال حزب الوسط في الحساب (٥ مقاعد). ولو حسمنا من هذا المجموع ٦ أعضاء حزب لبيد (شينوي) باعتبار أن بعضهم ليس يمينياً بالتعريف ويجمعه مع الحزب العداء للأحزاب الدينية لبقينا مع ٥٩ عضو كنيست من اليمين التقليدي.

وانقسام المجتمع السياسي الإسرائيلي بين مؤيد ومعارض لاتفاقيات أوسلو لا يصلح بتاتاً لشرح الخريطة السياسية الإسرائيلية. فالأحزاب كافة (عدا الاتحاد الوطني) تسلم باتفاقيات أوسلو وتقدم أشكالاً مختلفة للتعامل معها. الانتخابات الإسرائيلية إذاً ليست مؤشراً على انتصار مؤيدي اتفاقيات أوسلو. وتأييد ومعارضة هذه الاتفاقيات لا يصلح تذكرة حتى لدخول الحكومة الائتلافية الحالية. فالجامع السياسي بما يتعلق بالقضية الفلسطينية في مرحلتها الحالية، أو بالموقف مما يسمى بالحل الدائم، يكاد يجمع بين ميرتس والليكود بعد نتنياهو.

ولكن ماذا يعني هذا السعي لإقامة حكومة ائتلاف واسعة تسعى لأن تستند بشكل واضح إلى أغلبية برلمانية يهودية؟ إنه يعني أن الانقسام الانتخابي وبالتالي انتقال السلطة لم يتم بشكل واضح من معارضي العملية السلمية إلى

مؤيديها، وإنما سوف يضطر المؤيدون والمعارضون تاريخياً إلى الانضواء تحت لواء الإجماع القومي وإلى عدم الاعتماد على أصوات غلاة المستوطنين - من ناحية أو العرب من الناحية الأخرى، والانتقال تدريجياً من الاستفراد الكامل بعملية صنع القرار داخل معسكر واحد إلى الإجماع القومي المستند إلى الحد الأدنى المشترك، أي إلى اللاءات[1] التي بدأ فيها باراك خطاب الانتصار بعد منتصف ليلة السابع عشر من أيار/مايو. هذه اللاءات لا تصلح أساساً لحل شامل ودائم لأنها لا تؤسس حلاً عادلاً.

لقد أخطأ العرب في الداخل وفي خارج الداخل عندما اقتصرت استراتيجيتهم على انتظار باراك. وكان عليهم التأكيد على ما ينتظرونه من باراك وليس على انتظاره. فالجولة السياسية المتوقعة مع الإجماع القومي الإسرائيلي قائمة على انحياز من الرأي العام العالمي لصالح باراك. ولذلك، يجب، وبسرعة، التصدي ووضع النقاط على الحروف في ما يتوقعه العرب من باراك، وأن تحدد بوضوح المؤشرات الإيجابية: إيقاف الاستيطان مثلاً هو مؤشر إيجابي، واستمراره هو مؤشر سلبي يجب أن يواجه فوراً في بداية فترة حكم باراك بأزمة تذكر بأزمة النفق في فترة نتنياهو (أيلول/سبتمبر ١٩٩٦). المؤشر السلبي يجب أن يواجه بإشارات سلبية، وإلا تحولت الأعمال غير المشروعة نفسها في فترة نتنياهو إلى أعمال مشروعة في فترة باراك.

لقد تم الاصطفاف الانتخابي الكبير في الشارع الإسرائيلي حول محاور عدة، ويمكن تحديد موقع ونمط تصرف الناخب، ويمكن تحديد في الحيز الواقع بين أكثر من إحداثيتين منها: (١) الموقف السياسي. (٢) الموقف من موقع الأحزاب الدينية في الدولة، وهذا لا يعني بالضرورة موقفاً من علاقة الدين بالدولة. (٣) الموقف من شخصية نتنياهو وطريقة حكمه. (٤) أصل الناخب وانتماؤه: شرقي، روسي، مغربي، متدين... الخ. ولا يحتاج المحلل إلى خبرة كبيرة في الشؤون الإسرائيلية ليدرك أن استراتيجية باراك في مخاطبة نقمة الجمهور العلماني (اليساري واليميني) على الموقع الذي تحتله الأحزاب الدينية في الائتلافيات المتعاقبة بين اليمين والمتدينين قد فعلت فعلها في اجتذاب جزء لا بأس به من الجمهور اليميني العلماني إلى معسكره، بما في

(١) لا للانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران/يونيو. لا لأية مشاركة في السيادة على القدس. لا «لجيش أجنبي» غربي النهر - والمقصود هنا لا لدولة فلسطينية كاملة السيادة. غالبية المستوطنات تبقى تحت السيادة الإسرائيلية. أما عودة اللاجئين فلا تحتاج إلى «لا» خاصة بها، لأن رفضها مفروغ منه.

ذلك من أوساط المهاجرين الروس، إضافة إلى أن طغيان هذا الموضوع على الموضوعات السياسية الداخلية الأخرى والاستقطاب الذي أحدثه أديا إلى قفزة غير متوقعة في قوة حركة شينوي بقيادة طومي لبيد من ناحية، وازدياد في قوة حركة شاس وأغودات يسرائيل من ناحية أخرى. يضاف إلى ذلك النجاح في عملية تشويه شخصية نتنياهو ونشوء حزب مثل حزب الوسط يجمعه هدف واحد، وهو إسقاط نتنياهو.

لقد تشظى اليمين الإسرائيلي واخترقه الفرز بين موقف متهادن مع الأحزاب الدينية وموقف مناهض لسطوتها ـ ولكن هذا لا يعني أن اليمين الإسرائيلي قد ضعف عددياً، أو أن اليمين قد هزم ـ وإذا ما أحسن «اليسار» استغلال هذا المزاج فسوف يكون بالإمكان وبشكل تدريجي إضعاف اليمين فعلاً وتمرير قرارات وبرامج سياسية وإحداث انقلاب في سلم أولويات الوزارات المختلفة في فترة السنوات الأربع القادمة. ولكن هل هنالك رغبة أو نية للقيام بذلك؟ وهل هنالك يسار سوف ينهض مع هبوط اليمين معنوياً؟ لا شك في أن الاحتفال العفوي في ساحة رابين بعد نشر نتائج الانتخابات من ليلة السابع عشر وحتى صباح الثامن عشر من أيار يحمل معاني كثيرة ولا يجوز الاستخفاف بعشرات الآلاف من الناس تشعر وتعبر عن شعورها، بأن حمل نتنياهو الثقيل قد أزيح عن صدرها. لقد وقع ما يشبه انفجار لمشاعر مكبوتة عند فئات سياسية شعرت أن نتنياهو وصل إلى السلطة بشكل غير شرعي، وأن مقتل رابين يلقي بظلاله الكثيفة على شرعية حكمه. وبمعنى ما، فإن فترته بنظر هذه الفئات هي فترة انحراف للتاريخ عن مساره، وسقوطه تصحيح لمسار التاريخ وعودة إلى النقطة التي انتهى إليها «رابين»[٢].

ولكن هذا كله لا يكفي ولا يفي بغرض تفسير الفرحة العارمة التي شملت نصف المجتمع الإسرائيلي بعد سقوط نتنياهو، وبخاصة أننا لم نواجه هذه الظاهرة بعد سقوط شامير. فما الفرق؟ خلافاً لمراحل سيطرة اليمين الأخرى على مقاليد الحكم في إسرائيل، تميزت مرحلة نتنياهو بمحاولة إحداث انقلاب جذري في تركيبة النخبة الإسرائيلية. لقد اكتفى شامير بالحكم وبتغيير السياسة لصالح اليمين وتجميد العملية السلمية، وذلك دون أن يمس المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة، بدءاً بحزبه هو وانتهاءً بالنخب السياسية والقضائية

(٢) هذه العبارة التي تستخدم لوصف شرط استمرار التفاوض مع سوريا تستخدم هنا للتعبير عن رغبة من انتخبوا رابين في أن يعود التاريخ إلى مساره.

والاقتصادية. ولكن نتنياهو جاء ببرنامج طموح لتغيير النخب القائمة، بدءاً من الصراع داخل الليكود نفسه مع قيادات الحزب التاريخية وأبناء قياداته (الأمراء)، وانتهاء بالصدام مع النخب الأكاديمية والثقافية والقضائية... إلخ. كل ذلك بالتحالف مع عناصر هامشية في المؤسسة الإسرائيلية مثل الأحزاب الدينية التي أدارت «امبراطورية» وزارة الداخلية، مثلاً، دون حسيب أو رقيب ومع عناصر من الأثرياء السماسرة غير المنتجين والذين يعملون في المساحة الرمادية الواسعة الفاصلة بين القانوني وغير القانوني. وعندما تطلبت غاية تصفية الحسابات مع النخب القائمة لم يكن لديه مانع من استخدام وسيلة مخاطبة الانتماءات الطائفية ونقمة العناصر الاجتماعية المهمشة ضد المؤسسة القائمة.

لقد دخل نتنياهو في صراع مع المؤسسة الإسرائيلية التي ترى نفسها استمراراً للنخبة التي أقامت الدولة. وساد شعور عام لدى نصف المجتمع الإسرائيلي أن هنالك محاولة لاستثنائه وإخراجه من السلطة في عملية تتجاوز تداول الحكم بين أحزاب في عملية انتخابات. لقد فشل نتنياهو. وإذا تجاوز المحتفلون دوافع الاحتفال باتجاه تغيير حقيقي في سلم الأولويات الاجتماعي واستنتاج النتائج الصحيحة سياسياً فقد تنجم أمور إيجابية عن فشل نتنياهو. نقول هذا آخذين بعين الاعتبار التغيرات الجدية التي مر بها المجتمع الإسرائيلي بما في ذلك أنماط الخطاب السياسي السائدة فيها والتي تجعله جاهزاً لقبول تغيرات جدية في السياسة، ولكن إذا ما اعتبر معسكر باراك مجرد فوزه هو فوز للنخبة العقلانية العلمانية الأوروبية في مواجهة مرحلة نتنياهو كمرحلة غياب العقل وسيطرة القوى الهامشية في المجتمع على الدولة وغير ذلك مما يكثر استخدامه من مفاهيم في أوساط اليسار الصهيوني، فهذا يعني استمرار السياسة العمالية نفسها التي أدت إلى وصول نتنياهو إلى السلطة أصلاً.

١ ـ انتصار الوسط ونهاية حقبة الاستقطاب

يبدو لأول وهلة أن الخاسر في الانتخابات الإسرائيلية «بامتياز» هو حزب الوسط الذي أقامه قادة سابقون في حزب الليكود (دان مريدور، وروني ميلور، ثم اسحاق مردخاي) وشخصيات سياسية وعسكرية قيادية في حزب العمل أو محسوبة عليه كمعسكر (حجاي ميروم، ونيسم زفيلي، والدبلوماسي أوري سافير مدير وزارة الخارجية في مرحلة أوسلو، ورئيس الأركان السابق وأحد أركان اتفاقيات أوسلو الثانية أمنون شاحاك، ودالية

رابين ابنة اسحاق رابين). ولكن هذا الحزب خسر الانتخابات لأن وسط الخريطة السياسية الإسرائيلية تشكل وانتصر، أيضاً، في الانتخابات دون الحاجة إليه. لقد خسر الوسط لأنه انتصر. وهيمن عملياً الخطاب السياسي التوفيقي الذي مهدت له حقبة نتنياهو المتميزة في التاريخ الإسرائيلي القصير كمرحلة انحطاط بنظر النخب المسيطرة على المؤسسة الإعلامية الإسرائيلية، والتي تشكل نوعاً من حرس الحدود للنخب المسيطرة على مجالات القضاء والجامعات والجيش والاقتصاد وغيرها.

وقبل أن نتناول هذا التحول بالتحليل، لا بد لنا من التحذير من ظاهرة التقليل من أهمية العوامل الثقافية والنفسية التي أدت إليه، والتي لا تبدو عظيمة الأهمية، أو لا تبدو سياسية بما فيه الكفاية، مقارنة بالعوامل السياسية الصرف التي تتلخص بلعبة القوى بين الأحزاب والتيارات الايديولوجية والاجتماعية.

ولا يجوز التقليل من عامل مهم مثل اغتيال رابين وأثره في المجتمع الإسرائيلي. فقد تركت مرحلة نتنياهو جرح مقتل رابين مفتوحاً وينزف، وبدا الأمر أن أولئك الذين قتلوا رابين قد ورثوه تذكيراً بسؤال الله الأبدي إلى قايين في التوراة «أقتلت وورثت؟». لقد أطالت حقبة نتنياهو فترة حداد أتباع معسكر رابين في المجتمع الإسرائيلي إلى درجة تحويل الأخير إلى رمز وأسطورة استثمرت في الصراع ضد نتنياهو، ومن هنا لم تعد المسافة قصيرة للتحول من صورة الطوطم إلى صورة الأب الذي يعيد إنتاج وحدة القبيلة كدين جديد بعد أن قتله أبناؤها.

لقد أخذ باراك على عاتقه مسؤولية إعادة اللحمة إلى القبيلة، مسؤولية دمل الجرح المفتوح منذ مقتل رابين. وما كان بالإمكان تخيل وضع يكرر فيه باراك انقسام المجتمع اليهودي الإسرائيلي إلى نصفين، أحدهما ممثل في الحكومة بفارق نصف أو واحد بالمئة عن النصف الآخر القابع في المعارضة. لقد بدا واضحاً قبل الانتخابات أن رئيس الحكومة المنتخب سوف يتجه نحو حكومة وحدة وطنية أو حكومة تستند إلى «أغلبية يهودية» واسعة على الأقل. وما ندعيه هنا ليس حكماً بأثر رجعي، بل موقف عبرنا عنه بقوة قبل الانتخابات، واختلفنا فيه مع القوى العربية في الداخل والخارج التي راهنت على ائتلاف يستند فيه باراك إلى الأصوات العربية في الكنيست للحصول على أغلبية. كان من المفروض أن يتم ابتزاز باراك عندما كان بحاجة إلى الأصوات

العربية للحصول على أغلبية للوصول إلى رئاسة الحكومة، وكانت هذه القناعة أحد أسباب ترشيح عربي لرئاسة الحكومة[٣]. وهي تضاف إلى السبب الأساسي في تحدي الطبيعة الصهيونية لدولة إسرائيل.

تنطلق الطريقة الأسهل لشرح توجه الأحزاب نحو الوسط من نشوء معسكرين يتنافسان على كسب ود الناخب المتردد بينهما، أي الناخب القابع في الوسط. ولكن هذا المنهج سطحي وانتقائي فهو لا يتمكن من شرح الاستقطاب (عكس التوجه نحو المركز)، الحاصل في حالات كثيرة يتنافس فيها معسكران للحصول على صوت الناخب المتردد بينهما، ريغان ومونديل العام ١٩٨٤ في أمريكا، وتاتشر وفوت العام ١٩٨١ في بريطانيا[٤].

لقد بدأ توجه حزب العمل نحو ابتكار مركز أو وسط للخارطة السياسية الإسرائيلية بعد مقتل رابين مباشرة، وقد اختلف برنامج الحزب العام ١٩٩٦ عنه العام ١٩٩٢ بإعادة عبارة أسقطت من برنامج العام ١٩٩٢ تنص على أن «حزب العمل يرى بهضبة الجولان منطقة ذات أهمية قومية لدولة إسرائيل»، كما أضيفت عبارة تفيد أنه في المفاوضات مع الفلسطينيين تطالب إسرائيل بالسيادة على غور الأردن، ومنطقة مستوطنات «غوش عتصيون» جنوبي بيت لحم ومناطق أخرى «حيوية لأمن إسرائيل».

ومع أن دخول المفدال إلى حكومة برئاسة حزب العمل بدا كمفاجأة للكثيرين ممن يقسمون الخارطة السياسية الإسرائيلية ببساطة إلى قوى سلام وقوى معادية للسلام، أو إلى يسار ويمين، فإن المفاوضات لضم المفدال إلى حكومة برئاسة شمعون بيريس في حالة فوزه بدأت قبل انتخابات العام ١٩٩٦. ونستطيع أن ندعي أن التفاهمات التي توصل إليها في حينه يوسي بيلين (العمل) ويوئيل بن نون (المفدال) قد تم تطبيقها فعلاً في العام ١٩٩٩. ومن المفيد بل من الضروري العودة إلى تلك التفاهمات في سياق المفاوضات على الحل الدائم في حكومة برئاسة باراك تشابه تلك التي تخيلها بيريس بعد مقتل رابين. لقد قيل في مقدمة التفاهم: «لا نقاش بين حزب العمل وبين الحركة الدينية القومية حول حق شعب إسرائيل على أرض إسرائيل وحول

(٣) كانت هذه ملاحظة ضرورية في هذا السياق من أجل تثبيت العلاقة الوثيقة بين التحليل السياسي النظري والموقف السياسي العقلاني غير المستند إلى أوهام أو إلى أفكار التمني.

(٤) روفين حازان، «البحث عن المركز في الجهاز الحزبي الإسرائيلي،» في: آشر أريان وميخال شامير، **الانتخابات الإسرائيلية، ١٩٩٦** ([د.م.]: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ١٩٩٤)، ص ٢٠٧.

حقه القانوني في الاستيطان في كل أجزائها»[٥].

بالإمكان طبعاً الادعاء أن هذا حديث غير ملزم عن حقوق تاريخية يصلح كمقدمة نظرية لموقف عملي مخالف لها، وهذا كلام سليم. ولكن المقدمات النظرية ليست نظرية بالكامل وإنما تشكل الإطار الأخلاقي والذهني وربما النفسي المسلم به، بمعنى أنه لا خلاف حول القيم التي تجمع الشعب ضمن ما يشبه العائلة الواحدة، الأهل (Community)، ويبقى الخلاف على إمكانيات تحقيقها.

ولكن الطرفين تفاهما في حينه أنه خلال المفاوضات مع الفلسطينيين حول «الحل الدائم» ستطالب حكومة حزب العمل ببقاء المستوطنات، وأن تفرض السيادة الإسرائيلية على المناطق الحيوية كافة لأمن إسرائيل، بحيث تشمل غالبية المستوطنين.

هذا التوجه نفسه الذي حكم تفاهمات بيلين ـ إيتان هو ما جعل المفاوضات بين حزب العمل والليكود لإقامة حكومة وحدة وطنية بعد الانتخابات الأخيرة ممكنة. ولذلك، فإن النزعة نحو الوسط محكومة بأكثر من التنافس لكسب الأصوات المترددة. إنها محكومة برباط يشد الأحزاب الرئيسية في إسرائيل، هو رباط الإجماع القومي على طبيعة الحل الدائم مع الفلسطينيين الذي يقربها بعضها من بعضها الآخر، ويخلق مركزاً سياسياً وسطاً متخيلاً بسهولة ولا حاجة للتعبير عنه في حزب مستقل هو حزب الوسط.

ومن أجل الانطلاق نحو الحوار بين الأحزاب على الحل الدائم، والتأثير في هذا الحل، تسلم الأحزاب الإسرائيلية باتفاقيات أوسلو، وبوجود كيان فلسطيني كواقع، بحيث يبقى النقاش على حجم هذا الكيان والأرض وسيادته وحدوده وصلاحياته... الخ[٦].

٢ ـ الانتخابات المباشرة وتجزئة الهوية الجماعية

تغيرت طريقة الانتخابات في إسرائيل من طريقة برلمانية نسبية تشكل

---

(٥) يديعوت أحرونوت، ١٧/٥/١٩٩٦.

(٦) هذا النوع من التسليم بواقع معين ضمن إجماع قومي من أجل الاختلاف في ما بعد على اتجاه تطور هذا الواقع، ومن أجل إيجاد موطئ قدم للتأثير في هذا الواقع يميز العلاقة بين الأحزاب الرئيسية في إسرائيل من العلاقة بين التيارات السياسية على الساحة الفلسطينية.

فيها البلاد كلها منطقة واحدة وتتمثل من خلالها الأحزاب في البرلمان بنسبة مساوية لنسبتها في الأصوات ويقوم فيها البرلمان بانتخاب رئيس الحكومة وحكومته، إلى انتخابات مباشرة لرئيس الحكومة منفصلة عن الانتخابات البرلمانية وموازية لها في الوقت ذاته.

لقد جرت الانتخابات الأولى من هذا النوع في العام ١٩٩٦. ولأول مرة وجد المواطن الإسرائيلي ذاته مضطراً لاتخاذ قرارين والتعبير عنهما ببطاقتين، واحدة لرئاسة الحكومة والثانية للكنيست. هذا التعبير لا يشكل انعطافاً حاداً بالنسبة إلى الحزبيين أو المؤدلجين الذين ينسجم تصويتهم لرئاسة الحكومة مع خيارهم الحزبي، ولكن التغيير بالنسبة إلى الجمهور الواسع كان انقلابياً. كان المواطن الإسرائيلي في الماضي يجمع كل حساباته السياسية والمصلحية تلك المتعلقة بشخصه أو بهويته الجماعية، وتلك المتعلقة بموقفه السياسي، ويعبر عنها في ورقة اقتراع واحدة بغض النظر عن ترتيب هذه القضايا من حيث أولوياتها أو مدى تأثيرها في عملية صنع القرار ذاته. ولكن مع نشوء إمكانيتين للتعبير السياسي أصبح بالإمكان تقسيم الاعتبارات إلى اثنين. والنمط الذي انتشر منذ العام ١٩٩٦ هو: ١ ـ التعبير عن الموقف السياسي من خلال التصويت لمرشح لرئاسة الحكومة من الحزبين الكبيرين التقليديين، بحيث يحسم المواطن موقفه مع أو ضد معسكر سياسي كبير بغض النظر عن الدوافع. القرار هنا سياسي، ولكن الدوافع ليست دائماً سياسية، وقد ترتبط بالمصلحة اليومية كما يراها الناخب، كما قد ترتبط بموقف من قضية السلام مثلاً. وكما نفصل بين القرار ودوافعه كذلك من المفيد أن نفصل بين الدوافع والأسباب البيئية والاجتماعية. وتشير الإحصائيات إلى أن هنالك علاقة بين المستوى الثقافي ودرجة التدين والمكانة الاقتصادية ـ الاجتماعية وبين التصويت لأحد المعسكرين. ٢ ـ التعبير عن الهوية الجماعية التي ينتمي إليها الفرد ويرغب أن تمثل في البرلمان، بحيث يتم تمثيل مصالح هذه الجماعة برلمانياً. يمكن في هذه الحالة بالطبع استثناء الأحزاب الأيديولوجية التقليدية، وبخاصة في اليمين. وبهذا المعنى، لم تعد الأحزاب الدينية أحزاباً أيديولوجية من حيث مخاطبتها للجمهور، بل هي تمثل قطاعاً هو قطاع المتدينين في حالة «يهدوت هتوراه» مثلاً أو في حالة «شاس» المرتبطة بتمثيل المغاربة واليهود من أصل شرقي ذوي الطابع التقليدي. وبقي حزب المفدال حزباً أيديولوجياً، كذلك «الاتحاد الوطني» (موليديت وعناصر يمينية منشقة عن الليكود والمفدال). وحركة «ميريتس» العلمانية الليبرالية الطابع باتت

تمثل، أيضاً، مصالح وأسلوب حياة قطاع من الجمهور الأشكنازي العلماني من الطبقة الوسطى فما فوق. وقسم من الأحزاب العربية، أيضاً، على الرغم من كونه أيديولوجي الطابع والبرنامج، فإنه يمثل بشكل عام في البرلمان مصالح الجمهور العربي تحديداً، مع التفاوت في محاولة ربط مصالح هذا الجمهور برؤية شاملة للمجتمع الإسرائيلي وقضايا الدين والدولة وغيرها. وإضافة لهذه الأحزاب، نشأت بالطبع حالات سافرة من تمثيل المصالح الجزئية القطاعية مثل حالة «يسرائيل بعلياه» - حزب المهاجرين الروس.

أدى هذا التغيير الدستوري إلى انقلاب حقيقي في الخريطة السياسية الإسرائيلية تنقسم الآراء حول مدى نفعه أو ضرره، وقد تبلورت معارضة لهذا التغيير من القوى الأكثر ليبرالية في إسرائيل والممثلة عبر باحثي «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» مثلاً، وعدد كبير من أعضاء البرلمان من مختلف الأحزاب. ومشكلة هذه الطريقة الأساسية أنها تحاول الجمع بين النظام الرئاسي والبرلماني، وهو طموح إسرائيلي يصل حد التمادي على مراكمة تجارب ديمقراطية أوروبية وأمريكية استمرت قرنين من الزمن. الرئيس المنتخب مباشرة من الشعب يشكل في النظام الرئاسي حكومة غير ائتلافية وليست بحاجة لثقة البرلمان إلا شكلياً. أما الحكومة المنتخبة برلمانياً فرئيسها، أيضاً، يكون كذلك، وكلاهما خاضع لثقة البرلمان. في الحالة الإسرائيلية رئيس الحكومة منتخب مباشرة وخاضع لثقة البرلمان، وهو بحاجة إلى إقامة حكومة ائتلافية تحصل على تأييد أغلبية عدد أعضائه. وفي الوقت نفسه تؤدي هذه الطريقة إلى تفتيت الأحزاب الكبيرة وازدياد عدد وقوة الأحزاب الصغيرة والمتوسطة، ما يعقد عملية بناء الائتلاف.

لقد ازدادت قوة رئيس الحكومة وصلاحياته بشكل ملموس، كما تأكد عملياً أن رئيس الحكومة المنتخب هو فقط القادر على تشكيل حكومة، ولكن في الوقت ذاته تحولت عملية تشكيل الحكومة إلى عملية ائتلافية عسيرة تشبه تجميع الشظايا المتناثرة في صورة تبقى آثار الصمغ المصلحي اللاصق فيها واضحة للعيان ومؤذية لنظر المراقب ذي العقلية الجمهورية.

وفي دولة قامت على اعتبار عملية بناء الأمة عملية صهر للثقافات والهويات الجماعية الثقافية والأقوامية وتتراوح فيها القيم السياسية الجمهورانية الطابع والسائدة فيها بين المساواتية الاشتراكية الطابع والفردية الليبرالية ضمن المسلمات القومية والقومية الرومانسية، أفاقت النخب مرعوبة على مفاوضات

مصلحية لتركيب ائتلاف حكومي يقود الدولة لتجري ليس فقط على أساس مصالح، وإنما على أساس مصالح قطاعات اجتماعية تجمعها هويات ثقافية أو أقوامية ليست قومية جامعة بنظر النخب الجمهورانية الكثيرة الوعظ وهي رذيلة بحد ذاتها.

ويبين الجدول رقم (١ ـ ١) النزعة القائمة في الانتخابات البرلمانية لتفتيت الأحزاب الكبيرة ولزيادة قوة الأحزاب المتوسطة والصغيرة. وقد كان أحد أهداف تغيير طريقة الانتخابات المعلنة الحدّ من قوة هذه الأحزاب في ابتزاز الأحزاب الكبيرة ومن انتدب منها لرئاسة الحكومة، وكانت النتيجة غير المتوقعة زيادة قوة هذه الأحزاب عددياً وبقاء قوتها الابتزازية قائمة. وكانت أول حكومة إسرائيلية تشكل على أساس الطريقة الجديدة مسرحاً تراجي ـ كوميدياً توالت عليه فصول هذا الابتزاز في دراما إعلامية لم تتوقف طيلة فترة حكم نتنياهو الذي تحول إلى عملية إدارة أزمات مستمرة من دون توقف.

الجدول رقم (١ ـ ١)
تزايد قوة الأحزاب المتوسطة والصغيرة على حساب الأحزاب الكبيرة في الكنيست

القائمة	الكنيست ١٣ (١٩٩٤)			الكنيست ١٤ (١٩٩٦)			الكنيست ١٥ (١٩٩٩)		
	عدد الأصوات	النسبة المئوية من مجمل الأصوات الصالحة	عدد النواب	عدد الأصوات	النسبة المئوية من مجمل الأصوات الصالحة	عدد النواب	عدد الأصوات	النسبة المئوية من مجمل الأصوات الصالحة	عدد النواب
العمل إسرائيل واحدة	٩٠٦,٨١٠	٣٦,٤٨	٤٤	٨١٨,٥٧٠	٢٦,٨	٣٤	٦٢٧,٧٧٦	٢٠,٢	٢٦
الليكود	٦٥١,٢٢٩	٢٦,٢	٣٢	٧٦٧,١٧٨	٢٥,١	٣٢	٤٣٥,٥٤٢	١٤	١٩
شاس	١٢٩,٣٤٧	٥,٢	٦	٢٥٩,٧٥٩	٨,٥	١٠	٤٠٨,٧١٢	١٣,١	١٧
ميرتس	٢٥٠,٦٦٧	١٠,٨	١٢	٢٢٦,٢٥٧	٧,٤	٩	٢٣١,٠١٧	٧,٤	١٠
يسرائيل بعلياه (المهاجرون الروس)				١٧٤,٩٢٨	٥,٧	٧	١٦٣,٦٤٣	٥,٢	٦
حزب المركز							١٥٥,٠٤٣	٥	٦
شينوي (التغيير)(*) بقيادة ليبيد							١٥٣,٥٢٦	٤,٩	٦
المفدال	١٢٩,٦٦٣	٥,٢٢	٦	٢٤٠,٢٢٤	٧,٩	٩	١٣١,٠٦٥	٤,٢	٥
يهدوت هتوراه المكونة من: اغودات إسرائيل وديغل توراه	٨٦,١٦٧	٣,٤٧	٤	٩٨,٦٥٥	٣,٢	٤	١٢٣,٠٧٩	٣,٩	٥

يتبع

تابع

القائمة العربية الموحدة المكونة من: الحزب العربي والحركة الإسلامية	٤٠,٧٨٨	١,٦٤	٢	٨٩,٥١٣	٢,٩	٤	١٠٩,١٩٩	٣,٥	٥
الاتحاد الوطني (موليدت)	٦٢,٢٦٩	٢,٥	٣	٧٢,٠٠٢	٢,٤	٢	٩١,٨٨٥	٢,٩	٤
إسرائيل بيتنا(**)							٨٢,٠٤٢	٢,٦	٤
الجبهة الديمقراطية	٦٢,٥٤٦	٢,٥٢	٣	١٢٩,٤٥٥	٤,٢	٢	٨١,٥٥٧	٢,٦	٣
الجبهة والتجمع									
التجمع الوطني الديمقراطي							٦٢,٠٥٣	٢	٢
شعب واحد(***)							٨٧,٣٦٠	٩,١	٢

(*) كان ممثلاً في الكنيست ١٣ و١٤ بعضوي كنيست هما إبراهام بوراز وأمنون روبنشتاين في قائمة حزب ميرتس وانشق عنها ابراهام بوراز وحده عام ١٩٩٩.

(**) تتضمن نائبين انشقا عن «يسرائيل بعلياه» حزب المهاجرين الروس، وتحالفا مع المدير السابق لمكتب رئيس الحكومة نتنياهو، افيغدور ليبرمان وبقيادته.

(***) قائدها عمير بيرتس سكرتير الهستدروت، وقد كان نائباً عن حزب العمل حتى عام ١٩٩٩، وانشق عنه مشكلاً قائمته المستقلة.

ملاحظات على الجدول:

أ ـ تغيب عن القائمة بالطبع أحزاب كانت قائمة في الكنيست ١٣ أو ١٤ وغابت تماماً أو انقرضت في الكنيست الأخيرة، وهما حزب تسومت اليميني العلماني بقيادة رئيس الأركان السابق رفائيل إيتان، الذي حاز على ١٦٦,٣٦٦ صوتاً أي ما نسبته ٦,٦٩ بالمئة من الأصوات وثمانية مقاعد في العام ١٩٩٢، ثم اندمج مع الليكود في العام ١٩٩٦، أي أن نتائج الليكود العام ١٩٩٦ (٣٢ نائباً) من (٤٠) العام ١٩٩٢ لا تظهر الخسارة كاملة، حيث انه خاض الانتخابات العام ١٩٩٦ بالتحالف مع حركتي ميرتس بقيادة رفائيل إيتان وجيشر بقيادة ديفيد ليفي. والثاني قام على أساس الانشقاق من حزب العمل باتجاه يميني علماني لمقاومة أي انسحاب في الجولان، وهو «الطريق الثالث» والذي حاز على ٩٦,٤٥٧ صوتاً وأربعة نواب في العام ١٩٩٦ وفي العام ١٩٩٩ لم يحصل إلا على ٢٣٤٥٤ صوتاً أي ٧,٠ بالمئة من الأصوات، ولم يتجاوز نسبة الحسم. لقد تركت هذه القوائم فراغاً ملأته حركات مثل حزب المركز، وشينوي، وإسرائيل بيتنا، وغيرها من الحركات، ولا شك في أن قسماً من أصوات تسومت انتقل إلى حزب «الاتحاد الوطني» أيضاً.

ب ـ يمكن بسهولة ملاحظة أنه إضافة إلى الانحسار المستمر في قوة الأحزاب الكبيرة يزداد عدد الكتل المشكلة للكنيست من ١٠ كتل العام ١٩٩٢ إلى ١١ كتلة العام ١٩٩٦، و١٥ كتلة في العام ١٩٩٩.

ج ـ لاحظ الارتفاع المستمر في (أ) قوة حركة شاس/ برأينا على حساب الليكود ثم المفدال في أوساط اليهود الشرقيين. في العام ١٩٩٩ تكاد حركة شاس توازي في قوتها الليكود ذاته. (ب) قوة الأحزاب العربية من ٥ نواب العام ١٩٩٢ إلى ٩ العام ١٩٩٦، ثم إلى ١٠ العام ١٩٩٩.

د ـ الانخفاض في قوة المهاجرين الروس من العام ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩ والذي يبدو كأنه يناقض النزعة التي تخلقها طريقة الانتخابات الجديدة، ولكنه يعود في الواقع إلى الانشقاق في صفوفه وتوجه أصوات إلى حركة «إسرائيل بيتنا» المؤلفة أساساً من المهاجرين الروس المبلورين أيديولوجياً باتجاه يميني في محاولة لإقامة حزب أيديولوجي «يميني جديد» وليس حزباً قطاعياً.

هـ ـ الانخفاض في قوة المفدال بين عامي ١٩٩٦ و١٩٩٩ ناجم، أيضاً، عن انشقاق بقيادة حنان بورات اتجه لتحالف مع حركة موليدت ضمن الاتحاد الوطني ـ والحركتان أيديولوجيتا الطابع على الرغم من اتهام المفدال بالانتهازية.

بات من الواضح أن التوسع المستمر لحركة شاس مثلاً يتم على حساب حزب كبير هو حزب الليكود الذي يكاد يعود إلى صيغته الأصلية كحزب حيروت اليميني الذي يعتمد على طبقات وسطى أوروبية الأصل - لقد زال أصلاً حزب الليبراليين التاريخي الذي شكل معه بيغن حزب الليكود، واندمج تماماً في الليكود ذاته، أما قواعده الاجتماعية العلمانية المنادية بالاقتصاد الحر، فقد انتقلت عملياً إلى تأييد حزب العمل مثلاً أو حزب «شينوي» حالياً الذي يشابه الليبراليين في طابعه والذي فجّر مفاجأة بحصوله على ستة مقاعد. لقد شكل التحالف بين حيروت والليبراليين نوعاً من منح الاعتبار والشرعية لحيروت في أوساط رجال الأعمال والفئات العلمانية الوسطية، الأمر الذي أهل حزباً يمينياً متطرفاً للوصول إلى السلطة. ولكن العنصر الأساسي في تشكيل الليكود العام ١٩٧٧ كان القاعدة الشعبية الواسعة التي دأب بيغن على استمالتها في أوساط اليهود الشرقيين عبر عملية تاريخية طويلة بدأت بنشوء نخبة شباب يهودية شرقية في مدن التطوير في الأطراف والبلدان الجديدة التي قامت في المركز ونقل إليها أهاليهم من معسكرات الاستيعاب المؤقتة (معبروت). لم يستوعب حزب العمل (مباي) هؤلاء الشباب ونفروا هم بدورهم منه كحزب السلطة الذي تعامل مع أهلهم ووسطهم الاجتماعي والثقافي بازدراء، واضطرهم بشكل غير مباشر للخجل بأصلهم وثقافتهم. هذه مرحلة تماثل قيادات شرقية شابة مع الليكود، وقد برز منها ديفيد ليفي وموشي قصاب ومئير شطريت وشاؤول عمور وعوباديا ملافي ممن بدأوا كرؤساء بلديات في مدن التطوير في شديروت وكريات ملاخي ومجدال هعيمق والعفولة وغيرها، وكأعضاء كنيست ووزراء فيما بعد.

لقد واجهت الانتليجنسيا الشرقية الصاعدة فترة حكم (مباي) الذي أصبح حزب العمل بعد انصهاره مع حزب (أحدوت هعفودا) بمرارة يشوبها الشعور بالنقص أمام النخبة الأوروبية الصهيونية التي أقامت الدولة، ثم أتت بهم كمهاجرين - ولكن هنالك أمراً أساسياً ميزهم ويميزهم حتى اليوم عن المهاجرين أو عن الأقليات الثقافية، وهو الفرق الذي تصدق في تقييمه ووصفه أية مبالغة.

إنه الإدعاء الصهيوني الذي يجمع كل اليهود في أمة واحدة ويجعل إسرائيل دولة لليهود كافة على الرغم من أصولهم وانتماءاتهم المختلفة. الصهيونية كدوغما رسمية للدولة العبرية لا تنكر على اليهودي أياً كان أصله نوعاً من أسهم الملكية في إسرائيل، بل تشجعه أن يتعامل مع الدولة كأنها

ملك له. رد الفعل إذاً على التمييز ضد اليهودي الشرقي الأصل قد يكون مرارة يشوبها الشعور بالنقص وإنكار الشرقي لشرقيته أو لعروبته محاكاة لأولئك الذي يحكمون الدولة، وقد يتطور هذا الإنكار أو الخجل بالأصل إلى حقد على هذا الأصل وعلى العرب عموماً، حقد الإنسان على ما يحول دون أن يصبح مساوياً للنخبة الحاكمة في إسرائيل والمتنفذة في جيشها واقتصادها وبرلمانها وقضائها... الخ.

ولكن مهما بلغ إنكار الذات من حدة، لا تتحول العلاقة مع الدولة إلى علاقة اغتراب، بل تبقى المرارة مدفوعة بالرغبة بالانتماء، هذه الرغبة المؤسسة على كون الدولة دولة اليهود. يجد اليهودي الشرقي ذاته مؤكداً على يهوديته مبالغاً في التأكيد. وربما لأنه لا يستطيع التأكيد على عناصر التشكل القومي المشترك، أي على الشراكة في المراحل الأولى لبناء الصهيونية، أو على الهولوكوست كأحد العناصر الأساسية المكونة للذاكرة الجماعية، فإن التأكيد يجري عبر العناصر السلبية المكونة للوعي القومي الحالي والتي ترسم الحدود مع الآخر العربي.

وهذا أحد الأسباب للظاهرة المحيرة لانتشار الآراء المسبقة والمواقف الأكثر حدة ضد العرب بين الطوائف الشرقية. اليهودي الشرقي خلافاً للعربي ابن الأقلية القومية العربية يطالب بحصته في الدولة عبر التأكيد المبالغ فيه على صهيونيته، بما في ذلك إسقاطها على التاريخ بأثر رجعي عبر إعادة كتابة التاريخ[٧]. وقد نشأ تاريخياً لدى أبناء النخبة السياسية اليهودية الشرقية ثلاثة أنماط من مواجهة واقعها المتردي في محاولة لتحسين مواقعها في مؤسسات الدولة القائمة: (١) الاندماج في حزب العمل (مباي) ولعب دور اليهودي الشرقي في «بلاط» هذا الحزب. وقد نجحت الاستراتيجية بشكل خاص لدى اليهود من أصل عراقي الذين قدموا إلى الدولة العبرية من خلفية اقتصادية/ ثقافية أقوى بكثير من بقية اليهود الشرقيين، وشغلوا مناصب في الحكم العسكري نتيجة لتمكنهم من اللغة العربية الفصحى، خلافاً ليهود المغرب العربي، وفي الجامعات وفي الإذاعة والتلفزيون بالعربية وفي جهاز الدولة: مردخاي بن بورات، شلومو هيلل، موشي شاحاك، رعنان كوهين، ومؤخراً

(٧) جرت بالطبع محاولات بائسة في الأكاديمية الإسرائيلية لتأسيس عناصر مشتركة إيجابية مثل التأكيد على تاريخ النشاط الصهيوني في العراق والمغرب والجزائر، والبحث عن دلائل تشير إلى أن الهولوكست كان في طريقه للوصول إلى يهود المغرب العربي قبل نهاية الحرب العالمية الثانية.

بشكل مختلف تماماً آفي يحزقيل، ودالية ايتسك وبنيامين بن اليعزر، وشملت هذه الاستراتيجية بعض المغاربة: رافي إدري، ايلي بن مناحيم، رافي أيلول والشخصية البارزة شلومو بن عامي. (٢) الحركات الاجتماعية: الفهود السود في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات حركة عمال ميناء اشدود ٨/ ١٠/ ١٩٧٥، وتمرد وادي الصليب ١٩٥٩، وحركة أوهليم، ومؤخراً جداً حركة «القوس الشرقي». وقد دمجت هذه الحركات الاحتجاج الطبقي الاجتماعي بالتأكيد على أن طابع الدولة هو طابع أوروبي يميز ضد اليهود الشرقيين.

تجاوزت هذه الحركات الطابع الاحتجاجي الاجتماعي في فترة انقراض حركة الفهود السود وبعد أن فقدت الحركة قواعدها الاجتماعية، إذ حاولت الربط بشكل هش ومصلحي بين الاحتجاج الاجتماعي والتأكيد المشترك مع العرب هوية وقضية. ونلاحظ هذا التوجه بشكل أكثر جذرية حالياً لدى «هكيشت همزرهيت» (القوس الشرقي) مع الإشارة إلى كونها حركة سياسية ثقافية نخبوية الطابع. وفي ما عدا الحركة الأخيرة التي تنجح من حين الى آخر في إثارة قضية اليهود الشرقيين كقضية شاملة، نستطيع القول إن هذه الحركات الاجتماعية قد فشلت كاستراتيجية لاختراق المؤسسة الحاكمة، إلا في إجبارها المؤسسة الصهيونية على التكيف معها في كل مرة، والتكيف يعني التعبير عن استيعاب رموز وقادة هذه الحركات في هذه المكانة البرلمانية أو تلك. (٣) ظلت استراتيجية النخب اليهودية الشرقية لتجاوز أوضاعها المتردية ومن أجل التقدم في الهرم السياسي تتمحور حول الانضمام إلى أحزاب اليمين الإسرائيلي كحركة معارضة قادرة على الإطاحة بحزب العمل، وتستخدم التمييز ضد اليهود الشرقيين أداة لتحرضهم ضد حزب العمل. لقد كان حزب الليكود ذو القيادات الأوروبية الأصل أكثر قدرة على التعامل مع الأوساط الاجتماعية الفقيرة الشرقية الأصل وأكثر دينامية في إبراز قيادات يهودية شرقية.

ما زال انقلاب ١٧ أيار/مايو ١٩٧٧ قادراً على إثارة مشاعر الكبرياء لدى أوساط واسعة من اليهود الشرقيين شعرت أنها استردت كرامتها في ذلك اليوم بعد أن ثأرت من حزب العمل، وأن فترة حكم مناحم بيغن فتحت المجال لنوع من تساوي الفرص للنخب اليهودية الشرقية، على الرغم من أن الفجوة بين الغني والفقير ازدادت بوتائر متسارعة في فترته.

كانت هذه الاستراتيجيات جميعها استراتيجيات اندماجية في نهاية

المطاف، تسلم ببوتقة الصهر وعملية بناء الأمة والتقدم من خلال هذه العملية. وقد رافقتها عملية «أسرلة» للطوائف الشرقية عبر الخدمة العسكرية والاندماج في الاقتصاد الإسرائيلي وفي المؤسسة السياسية والثقافية الإسرائيلية. ولكن يبدو أن هذه العملية لم تتغلب على مشاعر الغبن والقهر التي لم تغذّها الذاكرة الجماعية المهانة فحسب، بل الواقع ذاته الذي بقيت فيه غالبية ساحقة من الفقراء وسكان أحياء الفقر ومدن التطوير من أبناء الطوائف الشرقية، الذين يشكلون من طلاب الجامعات نسبة أقل بكثير من نسبتهم من السكان، في حين تنقلب النسبة بين نزلاء السجون.

وعندما قامت حركة «شاس» مجسدةً نمطاً جديداً من التعامل مع واقع اليهود الشرقيين في الدولة، وجدت واقعاً شعبياً محافظاً. هذا الواقع حافظ على نوع من الهوية الفلكلورية الشعبية على الرغم من الأنماط الاندماجية السائدة، وعلى الرغم كذلك، من قوة الهوية اليهودية والإسرائيلية والتشديد عليهما، حيث إن بعض التقاليد الشعبية الدينية لم تنقطع في الأوساط الشعبية اليهودية الشرقية، وذلك عبر تقديس الأولياء وقبورهم والتبارك بهم والبحث عن تعاويذهم وشرائها، كما لم تنقطع في هذه الأوساط تقاليد محلية موروثة من البلدان التي هاجروا منها، فالمغاربة يحتفلون سنوياً بعيد «الميمونة»، والأكراد يحتفلون سنوياً بعيد «سهرانة» . . . وهكذا.

لقد قامت حركة «شاس» في العام ١٩٨٤، بقيادة روحية من رابي أشكنازي من القيادة الأرثوذكسية الأشكنازية وهو الرابي اليعيزر مناحيم شاخ، وذلك احتجاجاً على عدم تمثيل اليهود الأرثوذكس الشرقيين في قائمة «أغودات يسرائيل» التي كانت الممثل السياسي الحزبي الوحيد للأرثوذكسية اليهودية. وقد أقام الرابي شاخ في حينه حركة أرثوذكسية أخرى هي «ديغل توراه». كانت بداية حركة «شاس» إذاً بداية نخبوية أرثوذكسية لا علاقة لها بالتدين الشعبي والفلكلور اليهودي الشرقي ضمن الهوية الإسرائيلية، وبعد عملية طويلة من النقاش اللاهوتي وجدلية العلاقة مع الواقع اليهودي الشرقي التي طغت على النقاش اللاهوتي نتيجة للدينامية التي يفرضها شكل التنظيم الحزبي والبراغماتية اللازمة للتحول إلى قيادة لقطاع واسع من السكان محدد ومعرف بهويته، تم فسخ العلاقة الحزبية وحتى الروحية بالتدريج مع القيادة الأشكنازية وتوثيق العلاقة مع أحد رموز التدين الشرقي المتسامح مع التدين الشعبي الفلكلوري، على الرغم من كونه جزءاً من المؤسسة الدينية، ألا وهو عوفاديا يوسف. وقد

قاد هذه العملية السياسي الشاب أريه درعي.

لقد طورت حركة «شاس» نمطاً جديداً من العمل السياسي في أوساط اليهود الشرقيين، لا هو احتجاجي ولا هو اندماجي في أحد الأحزاب الكبيرة القائمة. وإنما هو نمط يراهن على الهوية اليهودية الشرقية في لباس ديني تقليدي من أجل توسيع التمثيل البرلماني لحزب يعلن بشكل واضح أن هدفه الأساسي هو الوصول إلى المشاركة في السلطة وفي عملية تقسيم الثروة القومية اليهودية عبر التأثير في ميزانية الدولة لصالح القطاع الاجتماعي الذي يمثله.

أثبت هذا النمط من العمل السياسي نجاحاً منقطع النظير، وبخاصة في ظل طريقة الانتخابات الجديدة، والتي ازداد تمثيل الحركة في ظلها من ستة نواب في الكنيست، قبل تغيير طريقة الانتخاب العام ١٩٩٢، إلى عشرة نواب في العام ١٩٩٦ ثم سبعة عشر نائباً في العام ١٩٩٩. لقد مكنت طريقة الانتخاب الجديدة النخبة الشرقية القادمة من المدارس الدينية الأرثوذكسية من استخدام الهوية، والفلكلور، ومشاعر الانتماء، والذاكرة الجماعية والمهانة والاغتراب التاريخي من عملية نشوء وتشكل الحركة الصهيونية كرأسمال رمزي يستثمر في الصراع على مواقع السطوة والقوة في الدولة، كمقدمة لإعادة توزيع الثروة. لدينا مثال كلاسيكي على استخدام القوة الانتخابية للوصول إلى مواقع التحكم في عملية صرف ميزانيات الدولة كتعويض عن عدم القدرة على التنافس الاقتصادي ضمن قوانين السوق السائدة. لقد كانت هنالك محاولة مشابهة سابقة قام بها أهرون أبو حصيرة لتأسيس حزب ديني شرقي الطابع بعد انشقاقه عن حزب المفدال وحاز على ثلاثة مقاعد برلمانية في انتخابات الكنيست العاشرة في العام ١٩٨١، ولكنها تراجعت إلى مقعد واحد في العام ١٩٨٤ بعدما خسرت أصواتاً كثيرة لحزب شاس الذي استمر في الطريق نفسه بنجاح أكبر.

تبدو حركة شاس معتدلة في قضايا السلام، والحقيقة أنها غير معتدلة بقدر ما تعتبر قضية السلام والحرب قضايا ثانوية ليس بالنسبة إلى الدولة والمجتمع، بل بالنسبة إليها كحركة تمثل قطاعاً اجتماعياً محدداً. وهي مستعدة أن تكون في أي ائتلاف، ائتلاف حرب أم ائتلاف سلام من أجل خدمة مصالح هذا القطاع السكاني، هذا على الرغم من ميلها لمواقف توفيقية تدعم الحلول الوسط في قضية السلام وتدعو إلى الانسحاب من لبنان ولا تختلف جذرياً عن مواقف حزب العمل. القضية الأيديولوجية الوحيدة التي تمثل

موقعاً عالياً على جدول أعمال حركة شاس هي قضية علاقة الدين والدولة وطابع قوانين الأحوال الشخصية المحافظ، والحفاظ على السبت. . . الخ. وحتى في هذه القضية لا ترفع حركة شاس راية الأصولية الدينية بتصلب وتزمت «أغودات يسرائيل» نفسه، أو استمرارها الحالي «يهدوت هتوراه».

هذا النوع الجديد من الحركات السياسية القطاعية (Sectorial) يبدي قدرة ملحوظة على المناورة تفسر خطأ كأنها اعتدال سياسي أيديولوجي. هذه المرونة السياسية نفسها قائمة لدى حزب المهاجرين الروس، وبدأنا نلحظ بوادرها مؤخراً لدى بعض الأحزاب العربية التي باتت تتصرف كأحزاب قطاعية (بدلاً من إسلامية أو شيوعية) ضمن عملية «الأسرلة» ونمو الهويات الجزئية في ظل «الأسرلة» كعملية جدلية واحدة.

أخطأ بعض المعلقين العرب (والذين غالباً ما يطلق عليهم لقباً غريباً خاصاً بثقافتنا هو لقب «المراقبين») عندما اعتبر ظاهرة التعبير السياسي عن القطاعات الاجتماعية المعرفة بالأصل، والثقافة، وغيرها، دليلاً على تفتت المجتمع الإسرائيلي ومؤشراً لإمكانية انهياره في المستقبل في حالة التوصل إلى اتفاقيات سلام مع إسرائيل. والفرضية هنا أن ما يعين اليهود على تفتتهم ويوحدهم عليه هو حالة الحرب مع العرب والتهديد الأمني المستمر، وأنه عندما تزول أسباب الوحدة لن يجدوا ما ينصرهم على حالة التفتت فيتمزق المجتمع شر تمزق.

لقد بدأ التعبير السياسي عن الحالة الثقافية والاجتماعية غير المتجانسة في أحزاب وقوائم انتخابية قطاعية بعد أن شارف المجتمع الإسرائيلي على إنجاز عملية بناء الأمة وفي سياق هذه العملية، بحيث تنشأ عن الوحدة تعددية وعن التعددية صياغة جديدة للوحدة. والتعددية السياسية الجديدة التي أتاحتها طريقة الانتخابات الجديدة ليست حرباً أهلية بين طوائف على استلام السلطة ضد الطوائف الأخرى، أو بهدف الانفصال عنها. وقد يختلف الصهيونيون التقليديون مع الجدد في تقييم هذه التعددية سلباً أو إيجاباً. ولكنها تعددية ضمن قواعد لعبة سياسية مقبولة عملياً حتى على أولئك المعارضين أيديولوجياً لمبدئها الديمقراطي. وهنالك أمور تم إنجازها متعلقة بأولوية وحدة «الأمة» (بغض النظر عن تعريفها) ووحدة الكيان السياسي الذي يضمنها وقواعد اللعبة السياسية السائدة فيه، وأن لبنة هذا الكيان الحقوقية الأساسية ليست الجماعة الثقافية أو الأقوامية، بل الفرد المواطن ضمن «الأمة اليهودية» (مع

إقصاء المواطن العربي طبعاً، ولكننا نتحدث هنا عن تعددية ضمن إنجاز عملية بناء أمة لا تشمل العربي)، وأن هذا الكيان هو دولة اليهود، وهي دولة يهودية الطابع في الوقت ذاته (مع اختلاف في تعريف مضامين هذه التعابير تسمح به التعددية القائمة)، هذا في ما عدا المقومات الموضوعية التي تشكلت كمعطى تاريخي: اللغة والثقافة العبرية ومؤسسات الدولة القومية ذات الشرعية الكاملة بالنسبة إلى الوجدان الشعبي: البرلمان، والقضاء، والجيش، والحكومة . . والاقتصاد الجامع - هذه أطر جامعة تتم إدارة الخلافات داخلها، في حالة النقاش الأيديولوجي بين أحزاب أيديولوجية تختلف على نوع العلاقة بين الدين والدولة، أو على سياسة الحكومة، أو على الاقتصاد وعملية توزيع الثروة والسياسة الضريبية القائمة.

ولكن، ألا تشذ الأحزاب ذات الطابع «الطائفي» والمعبرة عن مصالح قطاعية عن هذه القاعدة؟ وألا تشكل تهديداً للنسيج الجامع في عملية بناء الأمة؟ الإجابة هي لا. صحيح أن هذه الأحزاب تعبر عن مصالح قطاع معين، ولكن ضمن التسليم بالمقومات القائمة للدولة والمجتمع والسعي من أجل حصة أكبر من الثروة القومية أو لاستثمار الهوية كرأسمال سياسي في التنافس الحزبي البرلماني. لقد «تأسرلت» حتى الأحزاب الدينية الأرثوذكسية لكي يكون بإمكانها أن تشدد على مصالح قطاعية ضمن المجتمع الإسرائيلي، وليس التعبير عن نيات أيديولوجية لقلب نظام الحكم في إسرائيل أو تغييره من أساسه. وغالباً ما تضطر هذه الأحزاب ليس فقط إلى استخدام اللعبة البرلمانية أداتياً للحصول على مكاسب وإنما إلى التسليم، أيضاً، في خطابها السياسي بالإجماع الصهيوني القائم في قضايا الحرب والسلم، الأمر الذي يجعلها قابلة للدخول في ائتلافات عدة وراء الأحزاب الكبرى، وإلى استخدام لغة قومية حول «وحدة شعب إسرائيل» و«كلنا يهود» ولغة الديمقراطية والمساواة من أجل تبرير مطالبتها بحصتها في الميزانية أو السلطة، أو للاحتجاج على مظاهر تمييز وانتشار آراء مسبقة حول ثقافة القطاع الذي تمثله.

والحقيقة أنه وراء أساطير الأحزاب القطاعية عن الهوية الجامعة، وخلقها تقاليد جديدة لم تكن قائمة، وإسقاطها على التاريخ كثقافة فلكلورية جماعية، واستخدامها هذا كله كرأسمال رمزي في الصراع على حصة أكبر في الحكم وفي الميزانية وفي وظائف الدولة، هناك، أيضاً، واقع تقف عليه، وهو الهوة الاقتصادية والثقافية الباقية على حالها بين الشرقيين والغربيين في إسرائيل على الرغم من وصول أبناء أصول شرقية إلى سدة الحكم وإلى المناصب العليا في

الدولة، بما في ذلك وزارات الخارجية والدفاع والمالية في حكومة نتنياهو، وبما في ذلك رئاسة الأركان وقيادة سلاح الطيران، وعلى الرغم من وصول أفراد إلى نخبة رجال الأعمال في الصف الأول وملكية وسائل إعلام مركزية مثل صحيفة **معاريف**. فإذا حسبنا أجرة الفرد الشهرية في العام ١٩٩٨ بمعدل ١٠٠ فسوف نجد أن معدل أجور ذوي الأصل الغربي ١٤٦ والشرقي ٩٢، أما العربي فمعدل أجرته الشهرية ٧٢[٨].

كما نجد أن نسبة الشرقيين الذين حصلوا تعليماً فوق ثانوي يبلغ ٢٣,١ بالمئة، في حين تبلغ النسبة بين ذوي الأصول الغربية ٥٣,٤ بالمئة[٩].

وتلقي الأرقام التالية بعض الضوء على الهوة التعليمية الثابتة بين القطاعات الاجتماعية من أصول مختلفة.

الجدول رقم (١ ـ ٢)
نسبة طلاب الجامعات اليهود
من بين أبناء جيل ٢٠ ـ ٢٩ حسب الأصل (بالمئة)

السنة الدراسية	١٩٦٤/ ١٩٦٥	١٩٦٩/ ١٩٧٠	١٩٧٤/ ١٩٧٥	١٩٨٤/ ١٩٨٥	١٩٨٩/ ١٩٩٠	١٩٩٢/ ١٩٩٣	١٩٩٥/ ١٩٩٦
النسبة العامة	٨,١	٩,٩	٩,٥	٨,٤	٨,٤	٩,٣	١٥,٢
مكان ولادة الأب							
إسرائيل	٥,٢	٧,٥	١٠,٠	١٣,٤	١٤	١٥,٣	١٤,٨
آسيا وأفريقيا	١,٦	٢,٥	٣	٣,٧	٣,٩	٤,٧	٥,٨
أوروبا وأمريكا	١٠,٧	١٢,٦	١٤	١٤,٩	١٤,٢	١٤,٨	١٥,١

كان الفرق في نسبة طلاب الجامعات بين الشرقيين والغربيين العام ١٩٦٤/ ١٩٦٥ ٩ بالمئة واصبح الفرق العام ١٩٩٥/ ١٩٩٦ ١٠ بالمئة. ولكن علينا هنا أن نضيف ملاحظتين حول هذه المقارنة النسبية:

١ ـ أن الفرق بين أبناء آباء من مواليد إسرائيل ومن مواليد أوروبا وأمريكا ليس كبيراً مع أن قسماً كبيراً من الأوائل هو من أصول شرقية،

(٨) شلومو سفيرسكي، **أهداف السياسة الاجتماعية** (تل أبيب: مؤسسة أدفا، ١٩٩٩)، ص ٨.

(٩) بحث أجراه البروفسور فكتور ليفي في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية ونشرت نتائجه في: **يديعوت أحرونوت**، ١٩٩٩/٧/١٩. ويتبين في هذا البحث أنه على الرغم من ارتفاع مستوى التعليم بشكل عام في إسرائيل فإن الهوة بين الغربيين والشرقيين وبين اليهود والعرب تبقى قائمة غير متغيرة، وأن تحصيل الفرد الطالب وقدرته على النجاح تقل كلما انتقل إلى سنوات أعلى في التعليم في المدرسة الإبتدائية والثانوية، وبخاصة عندما تحتاج الدراسة إلى دعم ومساندة من البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها.

وهذا يعني أن الوضع في الجيل الثاني ثابت، ولكن في الجيل الثالث تقترب الحالة التعليمية من الانسجام ضمن هوية إسرائيلية واحدة.

٢ ـ أن نمط السلوك السياسي والاجتماعي لا يحدد بالفوارق النسبية فحسب، بل، أيضاً، بالتحسن القائم بالأرقام المطلقة. وهذه الفرضية الأخيرة تشمل، أيضاً، المقارنات الاقتصادية في الظروف المعيشية.

فالفجوة مع بداية وجود دولة إسرائيل كانت تفصل بين فقراء معدمين في معسكرات مهاجرين أعدت للقادمين الجدد وبين المستوطنات الزراعية والنخب العسكرية والعمال المنظمين في نقابات. في حين تفصل الهوة حالياً بين من لديه حاسوب ومن ليس في حوزته حاسوب، أو بين عائلات تملك سيارتين بالمعدل وعائلات تملك سيارة واحدة، وهامش متقلص جداً ممن لا يملكون سيارة على الإطلاق. لقد ارتفع مستوى المعيشة وتحسنت الظروف الحياتية اليومية بشكل عام. وهذه معطيات تحدد السلوك السياسي بما لا يقل عن، أو ربما أكثر من، الهوة النسبية القائمة. ونمط العمل السياسي ينتقل من الاحتجاج الراديكالي على نمط انتفاضة وادي الصليب يوم ١٩٥٩/٧/٩ من ناحية أو محاكاة نخب حزب العمل المهيمنة ثقافياً والحاكمة سياسياً وتملقها من ناحية أخرى إلى نمط فيه قدر أكبر من الثقة بالنفس، والمطالبة ليس برفع الجور والظلم، وإنما بالمساواة الكاملة ضمن «حصة مناسبة من الدولة»، أي ضمن الاندماج في نهاية المطاف في هذه الدولة والتشديد على الهوية الجامعة، وانطلاقاً من حق الهوية الجزئية المستثمرة سياسياً بالمشاركة في هذه الهوية الجامعة. ويحتاج المرء إلى قدر كبير من عقلية وخطاب التمني لكي يستنتج من هذه الجدلية تفتتاً وانهياراً للمجتمع الإسرائيلي.

في بحث أجراه الباحثان شامير وآشر أريان طلب من المندرجين ضمن العينة المختارة من البالغين اليهود في إسرائيل أن يرتبوا هوياتهم بحسب الأولوية في نظرهم: يهودي، إسرائيلي، الطائفة (شرقي، غربي)، والتدين أو العلمانية. وقد اختار ٩٧ بالمئة منهم هوية يهودي أو إسرائيلي كهوية أولى، وتتخلف الهويات الأخرى بعيداً عن هاتين الهويتين[١٠]. ويحتل التقسيم شرقي وغربي المكانة الثانية.

(١٠) ميخال شامير وآشر أريان، «الهوية الجماعية وانتخابات ١٩٩٦،» في: أريان وشامير، **الانتخابات الإسرائيلية، ١٩٩٦**، ص ٦١.

ونحن لا نوافق بالطبع على أن ما يتحكم بتصرف الفرد السياسي هو كيفية ترتيبه لهوياته المختلفة حسب سلم أهمية في إجابات عن أسئلة استمارة ـ فالفرد لا يجيب كما يشعر فحسب، بل، أيضاً، كما ينبغي أن يظهر باعتقاده. ولكن الهوية المرغوبة (خلافاً للموجودة) مهمة، أيضاً، من حيث تعبيرها عن ثقافة سائدة في المجتمع، وبالتالي مهمة سياسياً أيضاً، كما لا نوافق على اعتبار التدين والعلمانية مجرد هوية مثل الهويات الثقافية القطاعية الأخرى، وذلك لأن مسألة التدين والعلمانية في الحالة الإسرائيلية تطرح قضايا أخرى تطال أسس الكيان الصهيوني وتعريف الأمة ومسألة الديمقراطية في إسرائيل، وكلها قضايا لم تعد التقسيمات بين طوائف شرقية وغربية تمسها، وذلك بنشوء الهوية اليهودية الإسرائيلية الجامعة.

٣ ـ مسألة العلمانية والتدين في انتخابات ١٩٩٩

ساهم استثمار باراك لمسألة الصراع حول طابع الحياة في الدولة العبرية بين المتدينين والعلمانيين إلى حد بعيد بانتقال أصوات يمينية علمانية التوجه من معسكر نتنياهو إلى معسكره. لقد أدرك خبراء الدعاية الذين أحاطوا به أهمية هذا الموضوع للرأي العام الإسرائيلي العلماني مع ازدياد قوة الأحزاب الدينية في البرلمان وتأثيرها، وبخاصة بعد انتخابات العام ١٩٩٦، إذ بلغ عدد نواب الأحزاب الدينية في البرلمان في مرحلة نتنياهو (الكنيست الـ ١٤) ٢٣ نائباً، وكان وصل عددهم في الكنيست الـ ١٣ إلى ١٦ نائباً. ويبلغ عدد نواب الأحزاب نفسها بعد انتخابات ١٩٩٩ للكنيست الـ ١٥ ٢٧ نائباً.

وقد تميز العقدان الأخيران عموماً بصهينة الخطاب السياسي الديني الأرثوذكسي بشكل غير مسبوق، إضافة إلى تديين الخطاب السياسي اليميني العلماني فيما يتعلق بقضايا «أرض إسرائيل»، لينتصر خطاب حزب المفدال الذي يجمع أصلاً بين الصهيونية والتدين في خطاب سياسي واحد. والجديد في الأمر، أن مصوتي الأحزاب الدينية أصبحوا بعد تغيير طريقة الانتخابات مصوتين فوريين لمرشح معسكر اليمين، وقام في إسرائيل معسكر سياسي ديني ـ يميني يكاد يكون عضوياً في تركيبه.

ولكن وفي فترة نتنياهو تبين ثمن هذا التلاحم ليس فقط من حيث تأثيره في عقلانية عملية صنع القرار، بل، أيضاً، من حيث عدم اكتفاء الأحزاب الدينية بالتعبير عن مصالح قطاع معين من السكان، وإنما رغبتها بالتأثير في طابع الحياة في الدولة وتطوير مصالح جديدة تشمل ازدياداً في قوة المجالس الدينية وموظفيها وبيروقراطيتها، وازدياداً في نفوذ «الرابانوت

الرئيسية» وتضم الرابي الأعلى للأشكناز والرابي الأعلى للشرقيين، وكلاهما موظف دولة، (ولكنهما باتا يتصرفان كقيادة روحية ودنيوية لجهاز إكليروس يهودي من نوع جديد نشأ في إسرائيل)، وتشمل صناعة اقتصادية كاملة تجبي «ضرائب» وعائدات من مراقبة أهلية الطعام دينياً (كشروت) في المطاعم والفنادق، وتشمل المحاكم الدينية الشرعية التي تسيطر على الأحوال الشخصية: الزواج والطلاق والإرث وغير ذلك، وتشمل حتى عملية دفن الموتى. هذا عدا استغلال هذه الأحزاب للوزارات والبلديات المختلفة لتحويل الأموال لجمعياتها بأساليب مختلفة.

وانتشر مع ازدياد قوة الأحزاب الدينية نمط جديد من الدعاية الانتخابية يشمل استخدام التعاويذ واللعنات وكتابة الأحجبة والتبارك بالأولياء ومباركة مرشح اليمين لرئاسة الحكومة وحجيج السياسيين إلى الاحتفالات التي تقام على الأضرحة والمزارات وطلب ود من كانوا يعتبرون في الماضي الصهيوني دجالين ومشعوذين، وازدياد عدد تلامذة المدارس الدينية المحررين من الخدمة العسكرية. ويبلغ عددهم حالياً ما يقارب الخمسين ألفاً.

لم تنشأ هذه المعطيات في مرحلة حكم الليكود أو نتنياهو، بل من خلال تطور مستمر بدأ بتحالفات حزب العمل مع الأحزاب الدينية باعتبارها في حينه أحزاباً وسطية سياسياً إلى أن أصبحت هذه الأحزاب ذات وزن يرجح كفة هذا المعسكر على ذلك عند نشوء نظام المعسكرين في إسرائيل بعد انتخابات العام ١٩٧٧. ولذلك من غير المنصف تاريخياً تحميل مسؤوليتها لليكود (الذي لا يقل علمانية عن العمل، ولكنه بنظر الناس البسطاء أكثر يهودية من حزب العمل).

ولكن نشوء التحالف العضوي بين اليمين والمتدينين والمحكوم بلقاء الخطاب الديني المتطرف مع الخطاب القومي المتطرف بعد حرب ١٩٦٧، أي بعد لقاء مفهوم دولة إسرائيل مع مفهوم «أرض إسرائيل»، يضاف إليه فقدان الأمل لدى حزب العمل واليسار الصهيوني باجتذاب أصوات المتدينين في انتخابات رئاسة الحكومة، أدى إلى توجيه الدعاية السياسية نحو اليمين العلماني لاجتذابه. وقد بدأت الدعاية من استثمار تذمر المواطن اليهودي العادي إزاء خدمته الطويلة في الجيش والتي تشمل ثلاث سنوات مهمة من حياته كشاب تتلوها خدمة سنوية من ٤٥ يوماً في الاحتياط في مقابل تحرر اليهود المتدينين من تلامذة المدارس الدينية (يشيفوت) من هذا العبء وازدياد «امتيازاتهم» في الدولة على الرغم من ذلك بفعل قوة الأحزاب الدينية سياسياً. ثم انتقلت

هذه الدعاية إلى استثمار نمط الحياة العلماني اللاهث وراء أسلوب الحياة الأمريكية والذي تتهدده قيود وإملاءات الأحزاب الدينية حول يوم السبت ونوع المأكل والمشرب وحرية الفنون ـ وغيرها مما لا يتلاءم ونمط الحياة السائد في مجتمع حديث واستهلاكي في نهاية القرن العشرين. وقد وجدت دعاية اليسار الصهيوني أرضاً خصبة.

وفي الماضي عندما سادت في المجتمع الصهيوني قيم جمهورانية تعبوية تطبقها عملية الاستيطان وبناء مؤسسات الدولة والجيش والاقتصاد، أو عملية بناء الأمة الحديثة، لم يكن اليسار الصهيوني بحاجة لمثل هذه الدعاية ـ فقد كانت الأحزاب الدينية هامشية التأثير وفي حاله دفاعية أصلاً عن نمط حياة المتدينين خارج المعسكر الصهيوني، معسكر بناء الدولة. وكانت القيم الجمهورانية القومية العلمانية اشتراكية الطابع رافضة أصلاً للقيم الدينية من ناحية، وللقيم الاستهلاكية من ناحية أخرى، ومعارضة للإملاء الديني بسبب طابعها العلماني ولحق الفرد الليبرالي باختيار نمط حياته على حد سواء بسبب طابعها الصهيوني التعبوي. لقد كان آباء الصهيونية على قناعة تامة بأن معسكر المتدينين (حريديم) سوف ينقرض وحده بفعل الضرورة التاريخية التي تفرضها نشوء دولة قومية حديثة وباعتباره ظاهرة من ظواهر الشتات والمنفى.

ولكن ما حصل في العقود الأخيرة هو نشوء فرد ابن الطبقة الوسطى المصر على حقه باختيار نمط حياته بعد الجندية، ومجتمع إسرائيلي استهلاكي يتفنن في صناعة أوقات الفراغ، وأحزاب دينية هجومية ترغب بفرض نمط حياة ديني ضمن عملية بناء الدولة اليهودية وليس خارجها، خلافاً لما كان عليه الحال في دول المهجر.

هذا وضع جديد، لا شك في ذلك. لم يخطر ببال الصهيوني العلماني من الخمسينيات والستينيات ابن المستوطنة الزراعية أو النقابة العمالية أو الكيبوتس الذي يختار الخدمة العسكرية في وحدات الجيش القتالية النخبوية أن يطالب بخدمة المتدينين الأرثوذكس في الجيش تذمراً. فهو لم يعتبر الخدمة العسكرية واجباً فقط، بل قيمة جمهورانية صهيونية تميزه عن المتدين الأرثوذكسي وعن يهود الشتات، وتجعل منه يهودياً جديداً، إسرائيلياً. واليهود الأرثوذكس لم يدخلوا في اعتباراته ولم يقارن نفسه بهم، وربما لم يرغب في أن يخدموا معه في الجيش لأنه أراد ألا يختلط بهم، وأن يتركوا له الجيش والدولة. ولكن العلماني اليساري الصهيوني اليوم يطالب أن يجند أولئك للخدمة العسكرية، وينطلق من حقه كفرد في اختيار نمط حياته دون إملاء الأحزاب الدينية.

في هذه المرحلة التي تتناقض فيها تطلعات وطموحات الجمهور العلماني التوجه في إسرائيل مع الائتلافات التي تضطر أحزابه لتشكيلها في البرلمان، توجه هذا الجمهور بشكل مكثف إلى محكمة العدل العليا باعتبارها حصن العلمانية وحصن الديمقراطية الليبرالية الأخير ضمن المسلمات الصهيونية. وقد قبلت المحكمة العليا هذا التحدي وكاد الصراع بين العلمانية والتدين في إسرائيل ان يأخذ شكل صراع بين السلطة التشريعية والسلطة القضائية محدثاً أول اهتزاز حقيقي يهدد التقسيم الوظيفي بين السلطات في الدولة. فالمحكمة العليا لا تعتبر الديمقراطية حكم الأغلبية، بل حكم القيم الديمقراطية الليبرالية كما تراها هي، وقد تتناقض هذه القيم مع الحلول الوسط الجارية في البرلمان لإقامة ائتلاف أغلبية يرضي الأحزاب الدينية. هكذا مثلاً وضعت المحكمة العليا البرلمان أمام خيار صعب، إذ طالبته بسن قانون يجند طلبة المدارس الدينية اليهود أو يحررهم من الخدمة العسكرية، بحيث لا يترك الموضوع لسياسات الحكومات الائتلافية المتعاقبة. وهكذا، أيضاً، رفضت المحكمة العليا إغلاق شارع بار إيلان الرئيسي في القدس في أيام السبت على الرغم من كون الحي الذي يشقه الشارع مأهولاً بالكامل بالمتدينين. أضف إلى ذلك عدم تساهل القضاء ومثابرته في محاكمة زعيم حركة شاس أريه درعي راسماً حدوداً للهامش الأوسع الذي تمتع به وزراء الأحزاب الدينية عند التصرف بأموال الدولة.

ولم يعد نادراً أن تسمع في الحوارات الأكاديمية الإسرائيلية مصطلحات منتزعة من سياقات تاريخية أخرى مثل «حرب ثقافية» (Kulturkamf) من ألمانيا القرن التاسع عشر، أو الحاجة إلى تطوير نظرية «مجتمع مدني» أو الإكثار من الاستشهاد بالنظام القانوني والسياسي السائد في الولايات المتحدة.

لقد تميزت السنوات الثلاث من حكم نتنياهو (١٩٩٦ ـ ١٩٩٩) بتمحور النقاش السياسي والثقافي في إسرائيل حول موضوع العلاقة بين المتدينين والعلمانيين في المجتمع والدولة بشكل لم يسبق له مثيل، وبخاصة في ظل تطور غير مسبوق، أيضاً، في استهلاك وسائل الإعلام وتنافس الأخيرة في عرض الدراما للجمهور. ولا شك في أنه في نظر المعارضة السياسية في مرحلة نتنياهو (حزب العمل وميرتس) كان من الأسهل تسليط الاستراتيجية الهجومية على نقطتين: (١) شخصية نتنياهو من خلال عملية إعلامية مكثفة استهدفت قتل شخصيته كسياسي. (٢) قوة الأحزاب الدينية في ائتلافه في أجواء ثقافية وسياسية محتدمة النقاش حول طابع المجتمع والنخبة. وقد بلغ

هذا الصراع أوجه الرمزي في تظاهرة الآلاف من المتدينين «الحريديم» ضد المحكمة العليا يوم ١٤/٢/١٩٩٩، والتي كان من السهل تسويقها كتحدٍ لسيادة القانون أمام حصن القانون والديمقراطية في إسرائيل، هكذا على الأقل بنظر غالبية المجتمع الإسرائيلي، وبخاصة في المراحل الأخيرة لمحاكمة أريه درعي بتهمة الفساد الإداري والمالي.

لقد كان من السهل توحيد النخب القضائية والإعلامية والاقتصادية نفسها الخائفة من شخصية نتنياهو والانقلاب الذي يحاول إحداثه في مبنى الدولة مع الخوف الصهيوني القديم الدفين من هيمنة قوة ثقافية واجتماعية «ظلامية» أو «قروسطية» على الدولة والمجتمع تذكر بالقوى التقليدية التي سيطرت على الغيتو اليهودي في الصراع ضد صهيونية القرن التاسع عشر من ناحية، وضد الاندماج في الشعوب الأخرى من ناحية ثانية.

أثارت تصريحات ايفيت ليبرمان في الأسبوع الواقع في ١ ـ ٧/٤/ ١٩٩٩ بعد انسحابه من إدارة مكتب رئيس الحكومة وعشية تشكيله حزباً جديداً هو حزب «إسرائيل بيتنا» زوبعة إعلامية عبرت عن مخاوف النخب المسيطرة على المؤسسة الإسرائيلية من تهديد يميني شعبوي الطابع، يهاجم من دون هوادة جهاز الدولة البيروقراطي وقسم الميزانيات في وزارة المالية الذي يمنع انفلات عقال الاقتصاد الشعبوي، ويهاجم تلفزيون القناة الأولى الرسمي والادعاء العام والشرطة والمحاكم بشكل سافر. وكان من الواضح أن المؤسسة الإسرائيلية والتي تضم كل ما شمله ليبرمان بهجومه، يضاف إليها نخب الأحزاب الكبيرة، بما فيها الليكود والتي اتهمها بالتواطؤ مع الأولى في عرقلة حكم نتنياهو، كان من الواضح أن هذه المؤسسة قررت أن تقاوم وأن تدافع عن وجودها أمام التهديدين: تهديد المتدينين وتهديد اليمين الشعبوي الجديد.

ولكن المتدينين وحدهم لا يتحملون المسؤولية عن تأجيجهم الصراع ووصوله إلى هذه الحدة. فمنذ نهاية القرن التاسع عشر، والصهيونية العلمانية تعرف ذاتها وتحدد موقعها السياسي والثقافي قياساً مع القيادة الدينية اليهودية في الغيتو، وفي خلاف معها حول تعريف القومية اليهودية وحول اعتبار الصهيونية عودة خلاصية إلى أرض الميعاد أم مجرد حركة علمانية (مسيانية أو خلاصية كاذبة من نوع حركات المسيح الكذاب شبتاي بن تسفي وغيره)، وحول اعتبار اليهود شعباً كباقي الشعوب تلزمه دولة قومية أم لا. وقد تحولت العلاقة علماني ـ صهيوني/ متدين معادٍ للصهيونية إلى العلاقة المحددة للهوية الذاتية لكل طرف بتمييزها عن الآخر. فالمعسكر العلماني هو علماني

ضمن العلاقة مع معسكر متدين ومعسكر الحريديم، كمعسكر مر بتغيرات كثيرة في تعريفه لهويته كردة فعل على التغيرات السريعة داخل المعسكر العلماني. وبهذا المعنى، وخلافاً للرأي السائد حولها كهوية جامدة غير متغيرة، عصفت بالهوية الدينية كثقافة وكسياسة تغيرات كثيرة ومتسارعة.

ونستطيع أن نحدد خمس محطات أساسية كانت فيها هذه الجدلية تحدد الفرق والتناقض الذي تبنى من صراع أضداده وحدة واحدة جامعة جديدة:

(١) في نهاية القرن التاسع عشر: مقابل الحركة الصهيونية المنظمة ينتظم المتدينون «الحريديم» سياسياً في أحزاب وحركات مثل «أغودات يسرائيل». (٢) الوحدة بين الدين والصهيونية في أعمال «الراب كوك» الفكرية. (٣) إقامة الدولة ونشوء الشرخ في الوعي اليهودي التاريخي بين الدولة العلمانية والدولة اليهودية. (٤) تحويل التدين بعد حرب ٦٧ إلى قومية متطرفة عند المستوطنين، واللقاء بين دولة إسرائيل وأرض إسرائيل. (٥) الشرخ العلماني/الديني حول نمط الحياة في إسرائيل، وقانون التهويد، وقوة الإملاء عند الأحزاب الدينية، والصراع مع المحكمة العليا، ونشوء حركة شاس منذ منتصف الثمانينيات.

ولنأخذ أمثلة متأخرة على هذه الجدلية ساهمت في تحديد نتائج الانتخابات الأخيرة. بعد مقتل رابين عشية انتخابات ١٩٩٦ كان يبدو أن بيريس سينتصر بنسبة عالية تقارب الستين بالمئة وأن حزب ميرتس يهبط إلى خمسة نواب في البرلمان، وذلك لأنه فقد تميزه عن حزب العمل الذي فاوض (م.ت.ف) وقاد عملية السلام من دون الاستناد إلى الأحزاب الدينية، فكيف تميز ميرتس ذاتها عن حزب العمل الذي لم يقطع الجسور مع الأحزاب الدينية لحاجته إليها في الائتلاف؟ قررت ميرتس أن تميز نفسها باتخاذ موقف أكثر تشدداً من حزب العمل ضد الأحزاب الدينية ـ هنا تبدأ ميرتس معركة حامية الوطيس ضد الأحزاب الدينية في محاولة لاجتذاب الأصوات العلمانية المتشددة ـ وهنا ترد الأحزاب الدينية بهجوم على نمط الحياة في الكيبوتسات مثلاً وضد العمل فيها يوم السبت، والأمر الأهم يتم الرد بالميل نحو اليمين والارتباط بالأحزاب اليمينية والتصويت الجارف لنتنياهو. لقد تحولت آلية الصراع داخل المعسكر العلماني بين ميرتس وحزب العمل وبسهولة فائقة إلى تحديد للهوية الذاتية مقابل الأحزاب الدينية، وإلى تحديد الأحزاب الدينية لهويتها بشكل كامل كجزء من معسكر اليمين ضد هجومية اليسار الصهيوني المدفوعة بتناقضاته الداخلية.

مثال آخر على ذلك يرافقنا منذ انهيار المنظومة الاشتراكية هو التأثير في التعريف الذاتي للهوية العلمانية والدينية في أثر الهجرة اليهودية من الجمهوريات السوفياتية سابقاً. لقد طرحت هذه الهجرة الجبارة، قياساً بحجم إسرائيل السكاني، والعلمانية إلى ابعد الحدود من جديد وبحدة مسألة العلاقة بين الهوية القومية اليهودية والهوية الدينية، وبخاصة أن هذه الهجرة شملت على أقل تقدير ما يزيد على ٢٠٠ ألف مهاجر غير يهودي بأي مقياس ديني. رفضت المؤسسة العلمانية الحاكمة تعريض هذه الهجرة بأجمعها للخطر بنبش الأصل الديني لكل مهاجر، واعتبرت خدمة المهاجر في الجيش أو مقتل ابنه في الجيش معايير كافية لمنحه المواطنة، في حين رفضت المؤسسة الدينية برمتها هذه الاعتبارات البراغماتية وأصرت على تحديد الأصل من طرف الأم، أو القيام بعملية تهويد معقدة حسب الأصول الأرثوذكسية المعقدة الإجراء. وهنا طرح سؤال جديد حول شرعية التهويد الأكثر سهولة حسب الأصول الإصلاحية والمحافظة (Reformist, Conservative) المستوردة من يهود الولايات المتحدة الذين يمرون بانقلاب لاهوتي لمسايرة الحداثة الأمريكية(١١). فالأحزاب الدينية والمؤسسة الدينية اعتبرت أي تهويد آخر غير التهويد التقليدي المرعي الذي تحتكره اعتداءً على صلاحياتها وعلى نفوذها باعتبارها حارسة حدود الهوية اليهودية وهي شرط حيازة المواطنة الإسرائيلية بموجب قانون العودة.

ما زلنا غير قادرين على حصر تأثير الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتي سابقاً في الهوية اليهودية، إذا طرحت سؤالاً حول معنى الأمة اليهودية، إذا لم يكن حراسها رجال الدين، ولكنها طرحت سؤالاً آخر حول معنى عداء «الحريديم» أو المتدينين الأرثوذكس للصهيونية ما داموا يريدون الاضطلاع بدور البواب الذي يصنف أهلية الوافدين إلى المشروع الصهيوني ويوزع تذاكر الدخول إليه. فلو أن الأحزاب الدينية غير صهيونية، كما كانت، لما اكترثت إلى هذا الحد بمواطنة أو عدم مواطنة المهاجر إلى إسرائيل، فقد انطلقت الأحزاب الدينية تاريخياً من التسليم بأن إسرائيل ليست هي دولة اليهود - الانخراط في جدلية العلاقة العلمانية الصهيونية يؤدي بالتدريج إلى صهينة الأحزاب الدينية.

---

(١١) التيارات الإصلاحية والمحافظة نشأت كلاهوت يهودي جديد في الولايات المتحدة لتسهيل الحفاظ على الهوية اليهودية في ظروف مجتمع حديث ليبرالي يهدد الهوية اليهودية بالاندماج. ويدعي الإصلاحيون أنه لولا هذا الإصلاح ولولا التسهيلات التي أدخلوها على قواعد الدين اليهودي وملاءمتها مع متطلبات الحداثة الأمريكية لما حافظ يهود الولايات المتحدة على يهوديتهم.

ومثال ثالث على هذه الجدلية العنيفة والتي يتسارع فيها تحول الضد إلى ضده يبدأ من تبني اليسار الصهيوني والحركات النسائية لمقولات اللائق سياسياً (Politically Correct) من الولايات المتحدة(١٢).

فمن المفترض أن العلمانية تعني فصل الدين عن الدولة وخصخصة الخيار الديني. ولم يتدخل العلمانيون في السابق بمسألة الطقوس الدينية والفرائض وكيفية تنظيمها. ولكن نلاحظ مؤخراً ازدياداً بالمطالبة بأن تصلي النساء مع الرجال أمام حائط المبكى، والتقليد الديني يمنع ذلك.

لقد تأثرت الهوية العلمانية هنا بالصراع الدائر داخل المعسكر الديني بين الأرثوذكس والإصلاحيين (الذين يشكلون أغلبية ساحقة بين يهود الولايات المتحدة وأقلية ضئيلة بين اليهود في إسرائيل)، فالتيار الإصلاحي يصر على صلاة النساء مع الرجال بما في ذلك أمام حائط المبكى، كما يطالب بتمثيل نساء عنه في المجالس الدينية اليهودية في العديد من المدن في مركز البلاد. وحزب ميرتس العلماني والمفترض أنه بعلمانيته لا يتدخل بالطقوس الدينية ولا يهمه كيف تدار الصلاة أمام حائط المبكى، والمفترض أن يطالب بحل المجالس الدينية (التي تعينها البلديات ووزارة الأديان) كجزء من فصل الدين عن الدولة، يدافع عملياً عن تمثيل النساء في المجالس الدينية وصلاتهن أمام حائط المبكى ـ أي أنه يقوم بعملية إصلاح ديني. من أجل ذلك، عليه أن يبرر ذاته ضمن اليهودية ـ هنا يبدأ التنظير العلماني حول الثقافة اليهودية والتعددية الدينية داخل اليهودية، وتنتشر مؤخراً في إسرائيل مدارس دينية علمانية لدراسة التلمود وهكذا. أي إن الجدلية المذكورة أعلاه لا تساهم فقط في صهينة الأحزاب الدينية، بل، أيضاً، في تهويد الأحزاب العلمانية ثقافياً، وذلك بتعريف اليهودية من جديد في كل مرحلة.

(١٢) لقد أدت محاكاة خطاب اليسار الصهيوني إلى تبني أوساط عربية بعض هذه المقولات في مرحلة ضياع البوصلة السياسية لتندرج مطالبها ضمن اللائق سياسياً مثل المطالبة بوزير عربي في الحكومة (كالمطالبة بزيادة تمثيل النساء) أو المطالبة بعربي في لجنة الخارجية والأمن وفي السفارات في الخارج. ويتحول النقاش مع الحكومة الجديدة (حكومة باراك) إلى نقاش حول التمثيل، تمثيل العرب، بدل النقاش السياسي. وذلك تمثلاً بالحركات النسوية وحركات اللواطيين (Homosexuals) التي تحارب لشرعية تمثيلها وحقها بالاختيار وليس على السياسة المتبعة في الهيئة أو المؤسسة التي تطالب بالتمثل من خلالها، هكذا أصبح مطلب النساء الدخول إلى سلاح الطيران مطلباً تقدمياً، وهكذا أيضاً تحول مطلب دخول لجنة الخارجية والأمن إلى مطلب عربي.

الصراع العلماني ـ الديني لم يفك إسار الهوية اليهودية ولا يزال يتطور داخلها ويطورها في آن معاً. وقد تحول إلى محور الصراع الأساسي في المجتمع الإسرائيلي، و شهدت السنوات التي سبقت انتخابات العام ١٩٩٩ عدداً لا يحصى من الإصدارات والمؤتمرات والندوات حول الموضوع. وقد بذل منظرون من اليسار الصهيوني جهداً فائقاً في تطوير مفهوم جديد للأمة اليهودية لا يحتكر رسم حدوده رجال الدين[١٣]. كما حاول آخرون تحديد الصراع مع الغيبية الدينية كالخطر الأساسي الذي يهدد إسرائيل[١٤].

وقد وصلت مبيعات كتاب سافي رخلفسكي **حمار المسيح** رقماً قياسياً لم يسبق له مثيل إذ باع ١٥٥ ألف نسخة في سنة واحدة[١٥]. وهو ظاهرة تستحق التوقف عندها بسبب انتشاره الواضح وضعفه من حيث المستوى البحثي مقارنة بالكتب التي صدرت في السبعينيات والثمانينيات في تحليل ظاهرة غوش ايمونيم والمسيانية والمعسكر الأرثوذكسي «حريديم» إذ يغلب عليه الطابع الصحافي والتعميمات السريعة والعداء الشديد للأحزاب الدينية باعتبارها الخطر الأكبر على المجتمع الإسرائيلي وليس على العرب. والجديد في هذا الكتاب أنه يحول الصراع من صراع مع المستوطنين على قضية السلام إلى صراع مع الأحزاب الدينية كافة، بما في ذلك شاس وأغودات يسرائيل باعتبارها جميعا أحزاباً (مسيانية) خلاصية خطيرة الطابع، وتهدد بنية إسرائيل الديمقراطية. والحقيقة انه بالإمكان قول الكثير عن حزب شاس سوى أنه حزب خلاصي ثوري الطابع ـ فلاهوته السياسي والديني ليس لاهوتاً مسيانياً وخلاصياً على الإطلاق.

في سياق هذا الخراج الثقافي والسياسي، طرح باراك وهو زعيم المعارضة، اقتراح قانون في الكنيست لتجنيد طلبة المدارس الدينية وتحديد عدد المحررين من الخدمة العسكرية، وفي هذا السياق سمح لنفسه ألا يتملق الأحزاب الدينية على الإطلاق في المعركة الانتخابية. وفي هذه المرحلة التاريخية، نشأت أحزاب جديدة علمانية يمينية الطابع تحاول أن تذكر بالصهيونية المبكرة جمهورانية الطابع، أي إن محاولة حركة شاس أن تعيد «العز

---

(١٣) انظر: يوسي بيلين، **موت العم من أمريكا: اليهود في القرن ٢١** (تل أبيب: يديعوت أحرونوت، ١٩٩٨).

(١٤) أمنون روبنشطاين، **من هرتسل إلى رابين وبعد ذلك** (تل أبيب: شوكن، ١٩٩٧).

(١٥) سافي رخلفسكي، **حمار المسيح** (تل أبيب: يديعوت أحرونوت، ١٩٩٨).

إلى سابق عهده» كما ينص شعارها الداعي إلى العودة إلى التقاليد قوبلت بحركة علمانية مثل حركة شينوي تطرح عودة العز الصهيوني العلماني إلى سابق عهده.

في ظل هذا الخطاب العلماني يبدو «المفدال» المتطرف سياسياً أكثر قرباً من العلمانيين لأنه أكثر اعتدالاً في القضايا الاجتماعية، ولأنه يشارك في القيم القومية الجمهورانية مثل الخدمة في الجيش واعتبار الدولة قيمة عليا (على الرغم من مسؤوليته التاريخية عن قتل رابين ولكن بعد انشقاق أوساط عنه تضع قضية «ارض إسرائيل» فوق مؤسسات الدولة). وكان مفروغاً منه أن يكون في ائتلاف باراك على الرغم من تشدده في قضايا السلام والأرض والاستيطان. وكان حزب مثل ميرتس مستعداً لتفضيل الليكود على حركة شاس في الحكومة، إلا أنه اضطر إلى قبول الائتلاف معها مدفوعاً بضرورة وجوده مع حزب العمل في الائتلاف، وهو فرصته الوحيدة ليشارك في الحكم. ولم تطرح حركة ميرتس سؤالاً حول وجود المفدال في الحكومة، وعادت إلى الأذهان دعاية ميرتس التلفزيونية الانتخابية والتي ظهر فيها يوسي سريد شخصياً وهو يجول في شوارع إحدى مستوطنات الضفة الغربية غير المأهولة، وهو يصدح في البيوت الخاوية «هل يوجد أحد هنا؟»، عادت هذه الدعاية إلى الأذهان مثل مسرحية هزلية، وبخاصة أن ممثل المفدال يتسحق ليفي يتبوأ في الحكومة التي تشارك فيها ميرتس منصب وزير الإسكان.

وطالما كان الطرف الثالث في جدلية متدين/ وعلماني غائباً ستبقى هذه الجدلية تنتج وحدة جديدة بين طرفي النقيض فيها، ونقصد بالطرف الثالث المواطنين العرب في إسرائيل. فإذا ولج هؤلاء معركة الديمقراطية الإسرائيلية فعلاً بمشروع دولة المواطنين كمعركة علمنة للكيان الإسرائيلي تختلف قواعد الصراع، وبالتالي، أيضاً، وحدة الأضداد القائمة، إذ لا يمكن أن يعيد الصراع في هذه الحالة إنتاج وحدة الهوية اليهودية الجامعة. ولكن سلوك الأقلية العربية كقطاع سكاني (Sector) يدافع عن مصالحه من دون موضعتها في سياق مجمل الصراع الوطني الجاري من ناحية، وضمن السياق الشامل للصراع الجاري حول طابع دولة إسرائيل من ناحية أخرى، يجعل دورها ثانوياً في جدلية العلمانية/ التدين في إسرائيل. فبالإمكان حالياً تخيل وضع يتحالف فيه العرب مع حركة شاس تكتيكياً ضد مطالب علمانية، وذلك خدمة لمصالح قطاعية، وقد حدث هذا فعلاً في الكنيست الـ ١٤ مرات عدة. كما انه بالإمكان تخيل وضع يجلس فيه وزير عربي سوية مع المفدال في الحكومة

نفسها، وقد كان هذا مطلب إحدى القوائم العربية في المفاوضات الائتلافية مع باراك. يتطلب ولوج جدلية تدين/ علمانية وتأجيجها باتجاه علمنة المجتمع والدولة في إسرائيل قفزة كبيرة في التفكير السياسي عند العرب في إسرائيل وخروجاً عن الهامش. يؤدي السلوك الهامشي إلى الاستغناء عن المشروع السياسي الشامل بالمزاودة الوطنية اللفظية والبحث عملياً عن موقع ومصلحة ضمن النظام الإسرائيلي القائم، بحيث يقسم السياسي أغلظ الأيمان إنه ليس ضد أمن دولة إسرائيل ولن يفضح لها سراً ليدخل لجنة الخارجية والأمن باعتباره مواطناً إسرائيلياً، ويزاود ويبالغ في وصف الغبن اللاحق به في الخطاب السياسي العربي لكي يقبل عربياً ـ هذه الازدواجية السياسية التي تكرس البقاء في الهامش، لا تمنع السياسة العربية من اقتحام جدلية التدين/ العلمانية إسرائيلياً.

٤ ـ اليمين واليسار بعد الانتخابات

يستند التقسيم الرائج في إسرائيل لمعسكري اليسار واليمين إلى تقاليد تاريخية تمتد إلى الصراع بين حركة العمل الصهيوني التي سيطرت على «اليشوف» من جهة، والحركة التنقيحية التي انشقت عن المؤتمر الصهيوني العالمي بقيادة جابوتنسكي من جهة أخرى: الأولى اشتراكية الطابع بموجب التعريف الستاليني الرائج في حينه للاشتراكية بصفتها اقتصاد دولة، والثانية ليبرالية الطابع تستند إلى الطبقات الوسطى في المدن أكثر مما تستند إلى الاستيطان الزراعي العسكري الطابع والعمل المأجور.

ولكن هذه التقسيمات الطبقية السمات تغيرت تغيراً جذرياً مع التحول التدريجي الذي طرأ على أجنحة السياسة الإسرائيلية والذي يشبه إلى حد بعيد التحولات التي طرأت على مفاهيم اليسار واليمين في أوروبا مع تطور الاقتصاد الرأسمالي ومع ازدياد تأثير وسائل الاتصال في السياسة حتى ظهور المشهدية السياسية. لقد فقد اليسار قاعدته الاجتماعية العمالية الشعبية وبات يستند إلى طبقات وسطى جديدة متسعة باستمرار وتحول اليمين الجديد، (حتى التقليدي في الحالة الإسرائيلية)، إلى مخاطبة فئات شعبية واسعة لها مصلحة معيشية بتدخل الدولة في الاقتصاد.

ورافق هذا التحول الاجتماعي الطبقي بتركيبة اليسار واليمين، وبخاصة منذ السبعينيات توزيع لليسار واليمين بموجب الاستعداد للتسوية التاريخية مع الدول العربية والتي تبدأ بالاستعداد لتسوية إقليمية تشمل الانسحاب من قسم

أو من كل الأراضي التي احتلت العام ١٩٦٧ للعرب مقابل الاعتراف بإسرائيل والسلام الشامل معها. وظهر سلم جديد يتدرج عليه اليسار المتطرف واليسار والوسط واليمين المتطرف يبدأ بالاعتراف بـ (م.ت.ف). وقبولها طرفاً في المفاوضات والاستعداد لقبول دولة فلسطينية كاملة السيادة (موقف يساري متطرف بموجب التقسيم الإسرائيلي في السبعينيات) وينتهي إلى مواقف استيطانية غيبية تعتبر الاستيطان في الأراضي التي احتلت العام ١٩٦٧ فريضة دينية وواجباً قومياً في آن معاً وتعتبر السلام مع العرب قضية ثانوية مقارنة بالسلام الإسرائيلي القومي والداخلي.

وهمشت هذه التقسيمة العلاقة الضرورية مع الطابع الاجتماعي الطبقي لليسار أو اليمين. وعلى الرغم من التقاء التعريفين في بعض الحالات فإنهما افترقا في حالات كثيرة أخرى. ثم تعدلت المعايير من جديد ليصبح الاستعداد للتسوية الاقليمية موقفاً وسطياً، وكذلك أصبح مجرد الاستعداد للتفاوض مع (م.ت.ف). موقفاً لا يميز اليسار بعد أوسلو. وأضيفت مقاييس جديدة لليسار واليمين في إسرائيل تتعلق بالعلاقة مع الأحزاب الدينية ومدى أهميتها بالنسبة إلى كل حزب. واستطاع حزب العمل (إسرائيل واحدة) في الانتخابات الأخيرة أن يلتقي مع فئات علمانية يمينية (يسرائيل بعلياه وحركة شينوي) منحته أصواتها لرئاسة الحكومة، وذلك نتيجة لعدم الارتياح الذي أحدثته التعريفات الجديدة لليمين في فترة نتنياهو، والتي جعلت التداخل العضوي البنيوي بين اليمين والأحزاب الدينية من سمات اليمين الأساسية. وقد عبر نتنياهو عن هذا الإشكال الذي أصاب اليمين العلماني في خطاب ألقاه أمام طلاب مدرسة دينية في القدس بعد أسبوع فقط على سقوط حكومته يوم ١٧/٥/١٩٩٩ عندما أكد بشكل حرفي استحالة الفصل بين الدين والدولة في إسرائيل، واستحالة الفصل بين الدين والقومية في اليهودية - وقد عبر بهذه الجملة اليتيمة عما نحاول إثباته في أبحاث مطولة عن تناقض الموقف الصهيوني العلماني في هذا البلد، فجملته هذه كانت أكثر قيمة من عشرات الأبحاث حول الموضوع.

قلنا في بداية هذه المقالة إن البرلمان الإسرائيلي الحالي يميني الطابع في غالبيته، ولكن بالمنظور السياسي تندرج هذه الغالبية ضمن «إجماع قومي» إسرائيلي يمتد من ميرتس وحتى الليكود مروراً بأحزاب العمل وشاس، ويقبل بتسوية اقليمية مع سوريا ولبنان والفلسطينيين ويطمس بذلك الحد الفاصل بين ما اصطلح على تسميته باليسار واليمين ضمن الأحزاب الصهيونية. تتغير طبعاً

هذه الأحكام الأخيرة طبقاً لموقع الأحزاب خارج أو داخل السلطة، فوجودها في السلطة يجعلها أكثر تكيفاً مع «الإجماع»، وبقاؤها في المعارضة يعني، أيضاً، التشديد على تمييزها عن السلطة، وبالتالي تغييب الإجماع. وهكذا نستطيع أن نجزم أنه لو نجحت المفاوضات الائتلافية مع حزب الليكود لكانت مواقفه فيما يتعلق بالمفاوضات مع العرب أكثر اعتدالاً مما سيتخذه من مواقف مشاكسة في المعارضة.

وحتى حزب المفدال الأيديولوجي الطابع فيما يتعلق بقضية «أرض إسرائيل» بات مستعداً للتكيف مع واقع أوسلو، أي الاعتراف بالكيان الفلسطيني كحقيقة ناجزة بشروط بقاء الاستيطان تحت السيادة الإسرائيلية ضمن حيز حياة حيوي يشمل التوسع كما يشمل الشوارع الالتفافية ومحاور المواصلات الرئيسية. لقد أصبح النقاش بين هذه التيارات نقاشاً تفصيلياً يدور حول مساحة أرض الكيان الفلسطيني وحجم سلطاته ضمن كونه كياناً مجتزئ الأرض ومجتزئ السيادة على الأرض. ولكن تقسيم الموقف مع أو ضد أوسلو لم يعد يصلح أساساً للتوزيع بين يسار ويمين ضمن المعسكر الصهيوني، فقد تم التسليم بأوسلو إسرائيلياً. ويتمحور الصراع حالياً بين مغزى هذا التسليم الإسرائيلي بأوسلو، أو بكلمات أخرى الإجماع القومي الإسرائيلي، وبين الشروط المتفق عليها فلسطينياً وعربياً للسلام العادل والدائم.

وكما اختلطت تعريفات اليمين واليسار في قضية السلام، كذلك اختلفت التعريفات في قضية العلاقة مع الأحزاب الدينية. فقسم كبير من اليمين الإسرائيلي أخذ يتبنى مواقف اليسار الصهيوني العلماني من سطوة الأحزاب الدينية، وبخاصة في قضيتين اثنتين: (١) تجنيد طلاب المدارس الدينية (يشيفوت). (٢) أولوية القانون الوضعي والمحاكم المدنية وعلى رأسها المحكمة العليا على الشريعة اليهودية وأحكامها. يضاف إليهما قضايا كثيرة تتعلق بعلمنة الأحوال الشخصية من زواج وطلاق وميراث ورفض إملاءات التقاليد الدينية على نمط الحياة السائد.

ومع أن فئات واسعة من اليمين الإسرائيلي من حزب الاتحاد الوطني (موليدت والتحالف مع نواب يمينيين من المفدال والليكود) وحتى أوساط في الليكود ما زالت تتبنى المواقف التقليدية لليمين من قضية التسوية ومن قضية العلاقة مع الأحزاب الدينية، وعلى الرغم من أن فئات من اليسار الصهيوني ينضوي بعضها خلف لواء حركتي ميرتس وحزب العمل تؤكد على مواقف

أكثر جذرية من قضية السلام - فإننا بالمجمل أمام واقع جديد وتقسيمات جديدة جعلت انتصار إيهود باراك انتصاراً غير انقلابي لأنه لا يعبر عن انتصار اليسار على اليمين ولا انتصار قوى السلام على قوى الحرب، بل عن انهيار التعريفات القديمة لليسار واليمين وفرض مفهوم الإجماع القومي للسلام كتسوية ضمن الشروط الإسرائيلية.

إذا كان هناك إصرار على مفاهيم اليسار واليمين على الساحة الإسرائيلية يسأل إذاً السؤال ماذا يعني اليسار واليمين بمعايير قضية السلام والحرب.؟ وماذا يعني اليسار واليمين بمقاييس العلاقة مع الأحزاب الدينية والدين والدولة؟ وماذا يعني اليسار واليمين بالتعريف الاجتماعي الذي يكاد لا يعار انتباهاً؟ وهل هنالك مقاييس أخرى غير مستخدمة حتى اليوم ونحتاج لاستخدامها من أجل جعل هذه التقسيمات ذات معنى في هذه المرحلة الجديدة؟ لم يعد إذاً بالإمكان التمييز بين اليسار واليمين في إسرائيل بحسب الموقع الذي يحتله الحزب على إحداثيات الموقف من أوسلو من ناحية، والموقف من الأحزاب الدينية من ناحية أخرى، ما عدا في الحالات الراديكالية الجذرية. فقد اتفق كل من اليسار واليمين الصهيوني العلماني على معادلة تجمع بينهما وتحدد موقفاً من عملية أوسلو كواقع تاريخي يجب الاتفاق على محصلته النهائية في إجماع قومي، وتجمع بينهما الرغبة في الحد من نمو الأحزاب الدينية على حساب الطابع العلماني للحياة اليومية، وعلى حساب قوة الأحزاب اليمينية مثل الليكود. ولكن التسليم بواقع أوسلو لا يعني التسليم بمبادئ مثل حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، أو بمبدأ عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة، كما أن الاقتناع اليساري واليميني الصهيوني بضرورة وقف النمو المتسارع للأحزاب الدينية لا يعني الاقتناع بمبدأ فصل الدين عن الدولة. في تصريح لموشي آرنس[١٦] تعقيباً على الائتلاف الممكن بين حزبه وحزب العمل، يؤكد الوزير التقليدي في نزعته اليمينية الحيروتية أنه منذ العام ٦٧ وبعد أن تبين عدم إمكانية ضم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل أصبح الفرق بين الليكود وحزب العمل من حيث التعامل مع التسوية فرقاً في الدرجة وليس الجوهر. فالليكود يسعى إلى أقل انسحاب ممكن ضمن التسوية ووجوده في السلطة (أو قوياً في المعارضة) ضمان لذلك. وينفي موشي آرنس في هذا التصريح وجود خلافات اجتماعية بين العمل والليكود. وهذا هو

(١٦) هآرتس، ٣/٦/١٩٩٩.

بالضبط ما نقصده عند الحديث عن خلاف بالدرجة أو بالنسبة بين العمل والليكود. ولا شك في أن وجود الليكود في المعارضة سيزيد من تشدده في حين تخفف المشاركة في الائتلاف من حدة الفوارق. هذا التدرج في المواقف بين اليسار واليمين الصهيوني يجعل هنالك فرقاً بينهما، ولكنه يؤطر هذا الفرق ضمن وحدة قيمية واحدة سواء في القضايا الاجتماعية: التسليم باكتساح قوانين السوق للاقتصاد، مع الخلاف على سيطرتها على نواحي الحياة الأخرى كافة ، والتسليم بوحدة الدين والأمة وبالعلاقة الإسرائيلية الخاصة بين الدين والدولة، أم القضايا السياسية: إملاء الشروط الإسرائيلية التاريخية على الأطراف العربية، وذلك بفعل موازين القوى عند الحديث عن تسوية تاريخية بين العرب وإسرائيل، والتسليم بيهودية الدولة كأمر مفروغ منه عند التعامل مع موضوع مساواة العرب في إسرائيل. . . الخ.

يفترض إذاً عند تشكيل يسار يطرح مواقف متميزة قيمياً ضمن الخريطة السياسية القائمة، وعلى قاعدة الرغبة في التأثير ورؤية الفرق ولو بالدرجة بين القوى السياسية المختلفة، يفترض البحث عن قيم اليسار، قيم الحرية والمساواة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية المناقضة لقيم اليمين ليس فقط بالدرجة. والقيم توجه برامج سياسية، والبرامج السياسية تصنع بغرض قيادة عمل القوى السياسية وتجنيد القوى الاجتماعية المؤيدة لها من أجل التأثير، ويتطلب هذا التأثير رؤية الفوارق ولو بالدرجة والنسبة بين القوى السياسية القائمة، كما يتطلب الكشف عن تناقضات المجتمع الإسرائيلي الاجتماعية والسياسية والتي تجعل هذه القيم السياسية تتحول من صيغة الحلم والأتوتوبيا إلى صيغة البرنامج السياسي الذي يستند إلى واقع يتم الانطلاق منه وليس فقط إلى غاية ينشدها. لقد طرحنا في حينه وما زلنا نطرح مشروع «دولة المواطنين» أو «دولة لجميع مواطنيها» كمشروع يتضمن مطلب المساواة للعرب في إسرائيل مؤطراً هذا المطلب في صيغة معادية للصهيونية. فتحويل الدولة من دولة يهودية إلى دولة جميع المواطنين يناقض الطابع الصهيوني للدولة ويتطلب، أيضاً، فصل الدين عن الدولة. ويضمن تبني هذا المشروع أن تؤشر بوصلة مطلب المساواة لدى المواطنين العرب باتجاه معاد للصهيونية ـ وهذا يفتح المجال ضمن ظروف «الأسرلة» الاقتصادية والسياسية لتسهيل معركة التمسك بالثقافة والهوية القومية والوطنية.

هذه أهداف تستحق أن يتم من أجلها تبني مشروع دولة المواطنين كمشروع للأقلية القومية العربية. فمطلب المساواة يجب ألا يتحول إلى عملية

صهينة، ناهيك عن أن هذا المشروع قد فتح الأعين على مطالب كثيرة لم تكن قائمة في السابق، وألقى الضوء على المجتمع الإسرائيلي من زاوية نظر لم تكن قائمة في السابق سمحت بنقده من الزاوية الديمقراطية. كل هذا جيد وحسن من ناحية الأقلية العربية. هذه الأقلية قادرة لو توفرت الإرادة لدى قواها السياسية الفاعلة على تبني المشروع لهذه الأهداف، في حين أنها غير قادرة وحدها على تنفيذه لمجمل المجتمع الإسرائيلي، أي تحويل إسرائيل فعلاً من دولة اليهود إلى دولة لجميع مواطنيها. من أجل ذلك يلزم أن تتبنى المشروع قوة سياسية إسرائيلية تعبر عن مصلحة اجتماعية أو سياسية ما، أي تستند إلى تناقضات فعلية قائمة في الواقع الإسرائيلي الاجتماعي والسياسي. إذا لم يتميز اليسار عن اليمين في إسرائيل قيمياً في أنه يطالب بالمساواة الديمقراطية فعلاً، وذلك بتبني مشروع دولة المواطنين كمشروع يؤدي إلى فصل الدين عن الدولة، فإنه ليس يساراً - هذا هو التميز الفعلي الذي يجعل الموقف من الأحزاب الدينية علمانياً فعلاً لأنه ينطلق من فصل الدين عن الدولة. فالمغالاة في العداء لحركة شاس ليست تعبيراً عن موقف يساري، لأن هذه المغالاة تتجاهل جذور شاس الاجتماعية وترجمتها المشوهة المحافظة واليمينية لتطلعات جماهير واسعة ومسحوقة وتعبيرها عن أزمة هوية شرقية فقدت جذورها. ولا شك في أن مطلب فصل الدين عن الدولة، والدولة لمواطنيها يتطلب صراعاً مع حركة شاس، كحركة يمينية دينية محافظة وصهيونية، أيضاً، ولكن هذا صراع من نوع آخر غير الصراع الذي تخوضه الأحزاب للحد من قوة شاس الائتلافية أو خوفاً على نمط حياة الطبقات الوسطى العليا في إسرائيل.

عندما تتبنى الأقلية العربية في إسرائيل مشروع دولة لجميع مواطنيها فيما يتجاوز التقليعة الدارجة والضريبة الكلامية ستثار العديد من الأسئلة التي تلامس الأسئلة أعلاه - ولكن الأقلية العربية في إسرائيل لا يمكنها أن تتحول بذاتها لتصبح اليسار الإسرائيلي الذي يطالب بفصل الدين عن الدولة، والذي يناقش الأحزاب الدينية اليهودية من منطلق يختلف عن منطلق حزب العمل وميرتس. **أولاً** لأنها غير قادرة على لعب هذا الدور من حيث موقعها في الكيان الصهيوني، **وثانياً**، لأننا لا يمكن أن نسمي هذه الأقلية من حيث موقعها وتأثيرها في المجتمع الإسرائيلي بالمجمل بصفة اليسار لمجرد أنها تتبنى شعارات تتلاءم مع مصالحها القطاعية كأقلية عربية، في حين لا تعبر هذه الشعارات عن مشروع إسرائيلي شامل مناقض لمشروع اليمين في المجتمع الإسرائيلي.

وما قلناه حول العلاقة بين الدين والدولة ينطبق، أيضاً، على الموقف من القضية الفلسطينية. فموقف العرب في إسرائيل دفاعاً عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ودفاعاً عن أرضه ليس موقفاً يسارياً مناقضاً نوعياً لموقف اليمين الإسرائيلي على الرغم من أنه يتميز عن مواقف ميرتس وحزب العمل وغيرها المتميزة عن بعضها بالدرجة. والفارق الجوهري أن موقف المواطنين العرب أبناء الشعب الفلسطيني لا ينطلق من مصلحة إسرائيل أو أمنها بطبيعة الحال. ولكن القوة اليسارية الغائبة نفسها في القضية أعلاه غائبة، أيضاً، في الموقف من القضية الفلسطينية، مسقطةً بغيابها الموقف الذي يؤكد انه لا حل، بمفاهيم الأمن وموازين القوى، وبدون مفاهيم العدالة النسبية والإنصاف وغيرها. ومع تحول العرب في إسرائيل إلى مجرد قطاع من قطاعات المجتمع الإسرائيلي المؤكدة على مصالحها ضمن التركيبات الائتلافية الممكنة، يصبح من الممكن دخول عربي لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، حيث لا يمكن أن تناقش القضايا إلا ضمن التسليم بالأمن الإسرائيلي كمنطلق.

كان من الصعب فرز هذا اليسار في فترة حكم اليمين الإسرائيلي لأن المعارضة له كانت موحدة وراء مطلب التخلص من نتنياهو والتحالف الديني - اليميني الذي استند إليه. ولكن فترة حكم حزب العمل بعقلية ومفاهيم اليمين العلماني وبلبوس اليسار هي الفترة التي قد ينجح فيها اليسار بأن يميز ذاته عن الائتلاف الحاكم وميرتس داخله. قد يلعب مواطنون عرب هذا الدور مؤقتاً فقط وذلك بطرح المواقف، ولكن علينا أن نستمر بالبحث عمن ينظم ذاته وراء هذه المواقف في المجتمع الإسرائيلي، كقوة يهودية إسرائيلية وليس كقوة قومية عربية كما تطرح ذاتها القوة العربية الوحيدة التي تتبنى هذا الموقف جذرياً ألا وهي «التجمع الوطني الديمقراطي». الأقلية العربية، كما يبدو الحال حالياً، لا تلعب هذا الدور، بل دور المدافع عن مصالحه الجزئية ضمن التسليم بالتقسيم القائم بين يمين ويسار، والانضواء تحت لواء الأخير المتميز بالدرجة الأولى عن اليمين.

٥ ـ باراك

نعرف القليل عن هذا الرجل الذي أمضى طيلة حياته كبالغ جندياً في الجيش الإسرائيلي. نعرف أنه ابن كيبوتس وأنه خدم في الوحدات القتالية النخبوية للجيش مثل بقية أبناء الكيبوتسات وأنه تدرج ببراعة بالغة إلى منصب

رئيس الأركان بعد أن كان قائداً لوحدة رئاسة الأركان النخبوية، ورئيساً للمخابرات العسكرية، ورئيساً لقسم العمليات. ونعرف أنه شارك مباشرة كجندي في عملية اغتيال القيادات الفلسطينية (كمال ناصر، وكمال عدوان، وأبو يوسف النجار) في بيروت وفي السيطرة على مختطفي طائرة سابينا وفي عنتيبي. ويذكر الناس صورته باللباس الأبيض على جناح الطائرة في مطار عنتيبي في أوغندا، حين نظم الشاعر حاييم غوري قصيدة تضمنت بيتاً يقول «هذا الشاب سيصبح رئيس حكومة.» كانت هذه على ما يبدو نبوءة حققت ذاتها.

كان باراك جريئاً كرئيس أركان يعبر عن قناعاته السياسية ضد الفجوات الأمنية في اتفاق أوسلو ومن أجل إبعادات جماعية لقيادات حركة حماس (مرج الزهور) ومن أجل «حرب خليج» مصغرة ضد لبنان من البحر والجو والبر دون إنزال جندي واحد (يوم الحساب، وعناقيد الغضب) - وكان يتجرأ على طرح أفكار غير مسبوقة حتى في قضايا مثل إعادة بناء الجيش الإسرائيلي، بحيث يخفف سمنته ويتحول إلى جيش صغير ومهني لا ينفذ وظائف غير عسكرية (الاستيطان، وتعليم الجنود غير المتعلمين) تفرضها عليه عملية التجنيد الإجباري. ومنذ وجوده في رتب عالية في الجيش كان يتصرف ويصرح كأنه سيصبح رجلاً سياسياً، وقد كان انتقاله من الجيش إلى حزب العمل طبيعياً. وكان حزب العمل يبحث عن شخصية تنافس نتنياهو في الانتخابات الشخصية المباشرة لرئاسة الحكومة. ومن الواضح أنه حظي بتشجيع مباشر من رابين وغيره من قيادات حزب العمل.

وحال تبوئه منصب رئيس الحزب بعد هزيمة بيريس تبين أن باراك مثل نتنياهو قد دخل الحزب دخول الفاتحين، كنجم يحتاجه الحزب للانتصار وليس العكس، ويدخل في صراع مع جهاز الحزب البيروقراطي فور دخوله ويستعين برجالات الحزب من أجل تصفية جناح شمعون بيريس إلى أن يصل إلى السلطة، ثم يحاصر من مؤازريه من قد ينافسه في المستقبل، فيعين حاييم رامون تحت إمرته وقريباً من ناظريه كوزير في مكتب رئيس الحكومة، ويبعد كلاً من بيلين وبن عامي عن السياسة في وزارة القضاء والأمن الداخلي ويتخلص تماماً من عوزي برعام.

باراك الذي حقد عليه العرب لأنه بدا مهزوماً في استطلاعات الرأي العام في النصف الثاني من العام ١٩٩٨ وندم قادة حزب العمل على دعمه

في تلك الفترة - عاد وتحول إلى سوبرمان بعد انتصاره على نتنياهو، وكان بالإمكان الحديث مع مثقف عربي بارز في العام ١٩٩٨ يتفه باراك وشخصيته لأنه لا يجلب له الانتصار على نتنياهو، كما أصبح بالإمكان الحديث مع المثقف العربي نفسه وهو يعدد لك مزايا باراك وقدراته التحليلية الخارقة.

والحقيقة أن ثقافة باراك كانت وما زالت متوسطة وهو ليس عبقرياً ولا سوبرماناً، ولم يكن رجل سلام كما لم يصبح رجل سلام بالمعنى المبدئي للكلمة، ولم يربَ باراك في كنف الديمقراطية الإسرائيلية بجهازها السياسي على بيروقراطيته، بل في المؤسسة العسكرية، ولا يكن لهذا الجهاز أي احترام. لقد انتصر في الانتخابات الرئاسية دون أن يتفوه بكلام واضح حول مواقفه السياسية وبتركيز إعلامي بالغ على القضايا الاجتماعية. وبدت حملته الإعلامية كأنها حملة كوكا كولا ضد بيبسي كولا.

تمثل مواقفه السياسية الإجماع القومي الإسرائيلي فيما يتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة والقدس. وهو لا يؤمن بإمكانية انسحاب من طرف واحد من لبنان دون تسوية مع سوريا، وسوف يحارب بشراسة على شروط هذه التسوية، وهناك في حزب العمل واليمين الإسرائيلي من يضغط عليه باستمرار للتخلي عن الخيار السوري لصالح الانسحاب من لبنان من طرف واحد وتجريد سوريا من سلاح الضغط على إسرائيل في لبنان.

ويندمج باراك ضمن سياسة حزب العمل التاريخية بالانسجام مع الاستراتيجية الأمريكية وتفهم مصالحها ورؤيتها لمنطقة الشرق الأوسط. وهذه الأخيرة جاهزة لقبول توجهه البراغماتي الأمني فيما يتعلق بقضايا الحدود والترتيبات الأمنية والشروط المفروضة على الفلسطينيين، وبخاصة أنه لا يطرحها ضمن رؤية غيبية، وإنما من منظور أمني استراتيجي وبراغماتي. وإذا ما اصطدمت هذه الرؤية مع سياسة شريك ائتلافي مثل حزب المفدال فسوف يكون باراك أكثر صلابةً في مواجهة ضغوط هذا الحزب إلى درجة تخييره بين البقاء في الحكومة أو الخروج منها. ويندرج عدم ارتياح باراك من قضايا المرحلة الانتقالية عن المسار الفلسطيني ضمن عدائه لأوسلو ونقاشه مع رابين على ضرورة الاتجاه فوراً نحو الحل الدائم من دون الحاجة إلى مراحل انتقالية تؤدي: (١) إلى «تنازلات إسرائيلية من دون مقابل» أي من دون اتفاق سلام مع الطرف الفلسطيني. و(٢) إلى إعطاء فرصة طويلة لمعارضي العملية السلمية للعمل ضدها، وبالتالي تحويل المرحلة الانتقالية من مرحلة بناء الثقة إلى مرحلة

هدم الثقة بفضل الفرصة التي تمنحها لمعارضيها لإثبات العكس.

وهكذا تتناقض قناعات باراك مع ضرورات المرحلة، فهو مضطر إلى تنفيذ التزامات (واي) التي طالب نتنياهو بتنفيذها ولكنه مقتنع حقيقة بموقف نتنياهو الداعي إلى دمج التزامات المرحلة النهائية ضمن مفاوضات الحل الدائم.

وقد تبدأ تناقضات باراك الائتلافية إذا لم يحدث تقدم في العملية السياسية، أيضاً، بأسرع مما نعتقد. فحديثه عن حكم النخبة الممتازة (Meritocracy)[١٧] أخاف العديد من السياسيين وأخاف البرلمان. فقد أحاط الرجل نفسه بالعسكريين السابقين وأبعد السياسيين من حوله متملقاً مزاجاً إعلامياً ما بعد حداثي يبدي تعباً من الأحزاب واستياءً من الائتلافات السياسية القائمة على المصالح[١٨]. وقد باشرت قيادة الحزب بالتمرد ضد إملاءاته واستخفافه بمؤسسات الحزب ونوابه بعدما رفضت مرشحه لرئاسة الكنيست وانتخبت مرشحاً آخر هو ابراهام بورغ والذي بإمكانه كرئيس كنيست أن يشكل مصدر متاعب حقيقياً لباراك، وذلك بالإصرار الشكلي على استقلال السلطة التشريعية عن التنفيذية والإصرار على أمور إجرائية قد تحرج باراك.

وفي الفترة التي يحتفي فيها الإعلام الإسرائيلي بباراك وزياراته المنتصرة في العواصم الغربية وتحريك العملية السلمية، يزداد عدد السياسيين المتربصين به كما يرتفع مستوى التوقعات منه، لقد تجند الإعلام الإسرائيلي بشكل سافر ضد نتنياهو وهو يحتفي بباراك بشكل لم يسبق له مثيل معتبراً زيارته إلى الولايات المتحدة إعادة للعلاقات الإسرائيلية الأمريكية إلى مسارها. صحيح أن هذا التبجيل الإعلامي الغربي والإسرائيلي يقوي باراك لكنه يجعله أيضاً أسيراً له، فقد يصبح السياسي في عصر المشهدية الإعلامية أسير صورته الإعلامية، حيث يؤدي أي تحرر من إسارها إلى خيبة أمل كبيرة وليس باستطاعة باراك أن يفرض شروطه السياسية ولاءات الإجماع القومي الإسرائيلي دون تحطيم صورته كرجل سلام، إلا إذا قبل العرب بشروطه، واستطاع أن يصدر التناقضات إلى الجانب العربي الذي سلمه زمام المبادرة.

---

(١٧) ربما تأكيداً للصورة التي رغبت المعارضة الإسرائيلية في أن ترسمها لفترة حكم نتنياهو كمرحلة حكم الرعاع.

(١٨) من أفضل ما كتب عن شخصية باراك في هذا السياق مقالة: لارييه كسبي، «أنا،» هآرتس، ٨/ ٧/ ١٩٩٩، الملحق.

باراك يجمعنا وباراك يفرقنا

الحالة البائسة التي قصرت الاستراتيجية العربية طيلة فترة نتنياهو على انتظار سقوطه، وطيلة فترة الانتخابات الإسرائيلية (ستة أشهر غير مسبوقة في طولها) على انتظار باراك ومنذ ١٧ أيار/مايو ١٩٩٩ على انتظار تحركات باراك الدولية وزياراته وتصريحاته بعد الزيارات. هذه الحالة سلمت زمام المبادرة في العملية السياسية لباراك، ولن ندخل هنا في تحليل أبعاد هذه الحالة الذهنية أو إسقاطاتها على الثقافة السياسية العربية بالتعادل الذي تفرضه بين أكثر من مائة وخمسين مليون عربي مسلوبي الإرادة وبين ٥٠ إلى ١٠٠ ألف إسرائيلي قد يغيرون موقعهم من هذا المعسكر إلى ذاك لأسباب اقتصادية أو اجتماعية إسرائيلية داخلية قد يكون وقد لا يكون لها علاقة مباشرة بالصراع، ولكننا نشير إلى أن تسليم زمام المبادرة للمخلص المنتظر يعني منحه هامشاً سياسياً كافياً ليس فقط ليجمع العرب على تأييده، بل لتفريق العرب إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

مراسلو وسائل الإعلام العربية باتوا يداومون في الكنيست وقد تعودوا على اعتبار اتفه التصريحات أو المشادات البرلمانية ذات الطابع الحزبي الداخلي الصرف خبراً مهماً لوسائل الإعلام العربية.

وكنا في السابق نتوسل اهتماماً عربياً بإسرائيل وما يجري في إسرائيل داخليا من منطلق ضرورة معرفة إسرائيل في غياب استراتيجية عسكرية واضحة ولضرورة معرفة الآليات السياسية والاجتماعية الداخلية الإسرائيلية وتوظيف هذه المعرفة في عملية الضغط على إسرائيل، والتأثير في رأيها العام ضمن المفاوضات. ولكن الاهتمام العربي الراهن بإسرائيل والذي يفوق كل التوقعات لا يعكس مبادرة عربية لفهم ما يجري في إسرائيل بقدر ما يعكس عجزاً عربياً ينم عن اعتماد كلي على موازين القوى الإسرائيلية الداخلية ومبالغ في تقييمها تبدأ بمقولة «باراك أسوأ من نتنياهو» وتنتهي بـ «باراك رجل السلام»، عبارات قد يتفوه بها رجل السياسة العربي نفسه إذا ما اختلطت عليه تصريحات باراك، حتى من دون أن يغير باراك موقفه.

لقد جمع باراك العرب على تأييده وانتظار فوزه، والذي جمع العرب يفرقهم حالياً بنفس منطق إمساكه بزمام المبادرة. لقد نجح رابين في حينه في تشتيت المسارات التفاوضية العربية، ولم يتشاور أي طرف عربي في حينه مع الآخر عندما تقدم في المفاوضات. وبدا عدم الارتياح الأردني والسوري

واضحاً من عقد اتفاقية أوسلو من دون معرفتهم، ثم بدا عدم الارتياح الفلسطيني والسوري واضحاً من عقد اتفاقية سلام كامل بين الأردن وإسرائيل.. وهكذا إلى أن أصبحت استقلالية المسارات التفاوضية عن بعضها مسلماً بها. لقد خلقت الدبلوماسية الإسرائيلية انطباعاً أن التقدم على مسار تفاوضي قد يكون على حساب مسار تفاوضي آخر. فإذا أصر طرف عربي على موقفه في المفاوضات وامتنع عن التقدم بالشروط الإسرائيلية تهدده إسرائيل بالتقدم على مسار تفاوضي آخر وتبدو كأنها تفعل ذلك حقيقة. وهكذا يصبح المسار التفاوضي الآخر خصماً أشد من إسرائيل بالنسبة إلى هذا الطرف العربي. لقد ورث باراك هذا الوضع يضاف إليه حالة انتظار باراك المستمرة عربياً ودولياً والغطاء الدولي الذي منح له جائزة على إسقاطه نتنياهو.

وهناك مساران تفاوضيان مجمدان بانتظار أن يحركهما باراك، وهنا يبدأ السؤال الخلافي الأول: «أين يبدأ؟» ثم يتلوه السؤال الخلافي التالي: هل سيتقدم على المسارين السوري واللبناني ويترك المسار الفلسطيني؟

وبمجرد طرح هذين السؤالين عربياً وفي غياب الثقة بين القيادات العربية يتسع هامش مناورة باراك وقدرته على توسيع الخلاف وتأجيج التناقض.

فإذا لم يوافق الفلسطينيون على دمج تنفيذ الالتزامات الإسرائيلية الموقعة في أوسلو (٢) واتفاق الخليل ومذكرة واي: (١) إعادات الانتشار (٢) الممر الآمن (٣) إطلاق سراح السجناء (٤) بناء الميناء في غزة، بمفاوضات الحل الدائم أي مبادلة جزء منها على الأقل بتنازلات فلسطينية في قضايا الحل الدائم، يلوح باراك بالتقدم في المسارين السوري واللبناني مع إبقاء المسار مفتوحاً مع الفلسطينيين... وعندما يحتج الفلسطينيون على ذلك تأتي الإجابة السورية ـ اللبنانية ان الفلسطينيين لم يشاوروهم عندما تقدموا في مسار أوسلو ووقعوا الاتفاق ـ وهكذا تبدأ حملة إعلامية عربية متبادلة تزيد من التناقض من جهة، وقدرة باراك على المناورة من جهة أخرى.

لقد بدأت آلة الدعاية الإسرائيلية، التي لا تحتاج إلى من يوجهها، إذ تتطابق الذهنية السائدة فيها في فهم الصراع مع ذهنية النخب التي تحكم إسرائيل بعد نتنياهو، بدأت هذه الآلة الإعلامية بصنع أخبار تنحو بالحدث السياسي بالاتجاه المرجو للسياسة الإسرائيلية. فإذا كانت سوريا تريد السلام مع إسرائيل هذا يعني أن اجتماعاً دورياً عادياً بين القيادة السورية والفصائل

الفلسطينية في دمشق يقود إلى خبر كبير تم فيه «إعلام» الفصائل الفلسطينية أنها ستتحول إلى أحزاب سياسية وسيكون عليها التخلي عن العمل المسلح. ولا تترك الصحافة المتنافسة في صنع الأخبار «ديمقراطياً» مجالاً للوقائع أو الحقائق تربكها أو تحيد بها عن قوانين العرض والطلب في صنع الأخبار. ولا يهم أن الفصائل الفلسطينية المقيمة في الشام لا تعمل أصلاً بالكفاح المسلح من سوريا ولبنان منذ سنوات طويلة، ومن لم يتخل منها عن الكفاح المسلح قام به من مناطق السلطة الفلسطينية، وفي تلك المناطق يعتبر الكفاح المسلح، أيضاً، عملاً غير قانوني يتحدى اتفاقيات رسمية للسلطة مع طرف آخر. أين الخبر إذن؟ لا يوجد خبر.

ولكن الحقيقة أمر ثانوي بالنسبة إلى المشهدية الإعلامية التي تصنع الخبر وتحوله إلى واقعة إعلامية مؤثرة تنسجم في سياق «تخلي سوريا عن القضية الفلسطينية» لصالح إحراز تقدم في المسار السوري اللبناني.

لم تتفق سوريا في حينه مع القيادة الفلسطينية حول أوسلو، ولكنها لم تقم بأي عمل ضد أوسلو أو عرقلة تقدمه. كما لم تقم القيادة الفلسطينية بأي عمل من شأنه عرقلة التقدم على المسار السوري أو اللبناني، ولكن المشكلة أن الآلة الإعلامية الإسرائيلية باتت قادرة على أن تخلق ليس فقط خبراً إسرائيلياً، بل خبراً عربياً أيضاً، بقدرة باراك نفسها على توسيع شقة الخلاف بين الأطراف العربية.

كيف بالإمكان مواجهة هذه الحالة؟ الإجابة عن هذا السؤال لا تنتظر نشوء رأي عام عربي ديموقراطي مستقل عن الإعلام الإسرائيلي ومحصن أمامه ليس بفعل عداء لكل ما هو يهودي أو يأتي من إسرائيل، بل بفعل آليته الديمقراطية الداخلية وثقته بإعلامه هو، لو توفر، والإجابة عن هذا السؤال لا تنتظر الوحدة العربية أو التكامل العربي أو نشوء أنظمة عربية تنتظر إسرائيل نتائج انتخاباتها بدل العكس وتضع بعضاً من زمام المبادرة في يدها بدلاً من انتظار سقوط نتنياهو وتصريحات باراك بعد جولة أمريكية أوروبية، وتستطيع أن تؤثر في الرأي العام الإسرائيلي بدلاً من انتظار تفتت إسرائيل بعد عقد اتفاقيات سلام معها مهما كان ثمن هذه الاتفاقيات بناء على وهم مفاده أن ما يوحد إسرائيل هو الحرب مع العرب. الإجابة عن هذا السؤال لا تنتظر هذا التطور المرغوب والذي لابد منه على المدى البعيد. الإجابة عن هذا السؤال تتطلب حداً أدنى من التنسيق العربي والإصرار على الموقف، فإذا أصر الطرف

الفلسطيني على تنفيذ الالتزامات الموقعة لن يكون أمام باراك أن يقاومها على مستوى الرأي العام المحلي والدولي فهي التزامات تعهد بها اليمين الإسرائيلي. وإذا ما تمسك الطرف السوري بالانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران/ يونيو لن يكون بإمكان باراك أن يناور على تناقض مختلق مع الطرف الفلسطيني.

المتوقع من باراك إسرائيلياً أن ينفذ التزامات واي وأن ينسحب من لبنان خلال سنة واحدة، وقد تعهد أن تنتهي المفاوضات مع سوريا حتى تشرين العام ٢٠٠٠. بالإمكان تحويل هذه التوقعات والتعهدات إلى ضغط عربي. ولا تناقض بين اتفاقيات موقعة فلسطينياً وبين مفاوضات تجري لتوقيع اتفاقيات.

واضح أن التفاوض على الحل الدائم فلسطينياً يكاد يشبه الحوار الأكاديمي في غياب نقاط التقاء مع الإجماع القومي الإسرائيلي، وانسحاب إسرائيل من سوريا ولبنان أو بقائها فيها لا يغير في هذا الواقع على الإطلاق. وأكثر العلاقات الفلسطينية حميمية هي مع مصر التي تربطها بإسرائيل علاقات سلام كانت لعنة على الفلسطينيين عندما كانت استراتيجيتهم للضغط على إسرائيل عسكرية، وأصبحت حليفاً للفلسطينيين عندما باتت الاستراتيجية الفلسطينية تفاوضية بعد حرب لبنان ١٩٨٢.

وإذا تمسكت سوريا بموقفها المشترط للسلام بالانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران/ يونيو، وليس من سبب يدعونا للشك بذلك، فلن يكون بالإمكان التوصل إلى اتفاق مع سوريا قبل تنفيذ التعهدات الإسرائيلية من اتفاق الخليل ومذكرة واي.

بالإمكان مخاطبة باراك والرأي العام الإسرائيلي من فوق رأس باراك بهذه اللهجة الواثقة، والمطلوب هو التنسيق والثقة المتبادلة حتى لو كانت حذرة. ولكن توفر حد أدنى من هذه الشروط كفيل بتفويت الفرصة على باراك.

الفصـــل الثانـي

تحرير الوطن ... تحرير الإنسان

في إحدى تلك الليالي العربية التي جمعت هذه الأمّة أمام شاشات التلفاز ظهر حشدٌ من عشرات آلاف العراقيين وهو يستقبل في مطار بغداد جرحى من شبابٍ وأطفالٍ فلسطين قدموا للعلاج في العراق. ظهر الشعب العراقي وهو يحمل الشباب والأطفال الفلسطينيين على الأكتاف، ويهتف من أجل فلسطين. جرى ذلك في عراق الحصار والظلم ونقص الأدوية والأغذية.

تفوق رمزية القضية الفلسطينية بالنسبة إلى العرب كل تصور، إنها القضية التي تبرِّر التظاهر في دولٍ لا يبرّر فيها الجوع التظاهر، ولا يشفع فيها الظلم للصراخ ضده. ولكن القضية الفلسطينية، التي تتحوّل إلى قضية إجماع قومي عندما يقرر الفلسطينيون أن يواجهوا (وفقط في هذه الحالة)، تضع الحد بين الحق وبين الباطل في أعين العرب، وتشقُّ في المجتمع السياسي المتصحِّر أخدوداً تتجمع فيه كل الإحباطات وكل النقمة وكل مشاعر الظلم، مشاعر الظلم المحلي التي أُسقِطَت نحو الخارج، ومشاعر الظلم الخارجي التي أقلقت راحة الداخل. الاحتجاج العربي يؤمن بالحق الفلسطيني إلى درجة اللجوء إليه من التناقضات الداخلية، وإلى درجة تجعله لغة الألم التي تُتَرجَم إليها كل الآلام، مثل لغة الصلاة العربية أو اللاتينية التي يُترجم إليها شوق العذارى وتضرعات العجائز وآمال الفقراء.

كانت مسيرات الملايين في المغرب واليمن وسوريا والعراق وفلسطين وعمان واتحاد الإمارات العربية ومصر تعبيراً عن غضبٍ وسخطٍ وتضامن. كانت هذه باختصار مسيرات احتجاج. ووجود أو غياب مشروع سياسي عربي على المستوى المحلي في كل بلد على حدة وحده يقرّر إذا ما كان الغضب العربي، وإذا ما كانت مسيرات الاحتجاج مجرد سيلٍ عربيٍ صحراوي، لا يكاد يروي ظمأ الأرض التي شقها، حتى يختفي مخلّفاً وراءه شقاً أكبر من شقوق الجفاف العادية.

ولكن الاحتجاج لم يكن عادياً، بل عاصفٌ ومنتشرٌ يرافقه الغضب الليلي الذي تثيره الفضائيات العربية، ويصلح، على الأقل، مؤشراً لما يجري على الساحة العربية، إن كان ذلك بالنسبة إلى الأنظمة العربية، أو بالنسبة إلى السفارات الأمريكية. ولذلك، كان انعقاد القمة العربية الأخيرة والزعماء يشعرون في مؤخرة رؤوسهم بنفس المتظاهرين الساخن ولهاثهم وهتافاتهم أكثر أهمية وأعظم مغزى مما تعود الناس على الاعتقاد. فالزعماء لا يحبّون الاجتماع بضغط من الجماهير.

كان الاجتماع تنازلاً من الأنظمة، وانضواء العراق تحت لوائه تنازلاً منها أيضاً، وتأكيد الثوابت العربية إنجازاً جماهيرياً، ومطالبة القمة العربية بإعلان الجهاد والحرب والتعامل مع انعقادها كمؤامرة تفريغ للانتفاضة من معناها، وغير ذلك من ضروب الثرثرة هي من باب تحوّل العامية السياسية العربية ذات الطابع الخرافي الشعبوي إلى بث تلفزيوني حي بواسطة الهاتف، فـ «للديمقراطية الفضائية» وجهان، وجه حرية التعبير واجتياز الحدود القطرية والتحدث بالعربية الفصحى، ووجه الشعبوية والخرافية والغيبية وتعميم الجهل.

تحوّلت الانتفاضة بفعل العنصر الأول إلى قضية عربية حاضرة في كل بيت، وأعادت للقضية الفلسطينية أبعادها العربية، ولكن العنصر الثاني كاد يحوّلها إلى قضية دينية جعلت قضية الأقصى جوهر الصراع. ليست معركة التحرر الوطني الفلسطيني حرباً دينية ولا انتفاضة القدس والأقصى حرباً عقدية على الرغم من بعدها الديني ورموزها الدينية. لا يوجد في الحرب الدينية ظالم ومظلوم، ولا مستعمِر ومستعمَر، بل صراع بين حقّين مطلقين لا يستطيع التمييز بينهما إلا المؤمنون بهما. ومع ذلك، تكاد لا توجد حرب تحررية من دون بعد ديني أو رمزي يُضاف إلى دوافع المجاهدين المقاتلين وإلى رموز الوطن والوطنية، ولا يخلو الأمر حتى من بعد عقدي في بعض الحالات، وذلك عندما تصبح العقيدة من مكوّنات الهوية. لا تلغي هذه الأبعاد ويجب ألا تلغي خصوصية التحرر الوطني كتحرر من الاحتلال أو الاستعمار أو الأبارتهايد. معركة الفلسطينيين هي معركة مستعمَر بمستعمر، وقد وُلدت منظمة التحرير الفلسطينية من رحم النضال من أجل عودة اللاجئين وتحرير فلسطين في القدس الشريف عندما كان الأقصى تحت السيادة العربية الإسلامية العام ١٩٦٤.

ليست انتفاضة الأقصى انتفاضة دينية، بل انتفاضة وطنية شاملة اتخذت

من الحرم القدسي الشريف رمزاً لها. والأقصى مقدّس للمتدينين وغير المتدينين كرمز وطني فلسطيني، والخلاف مع إسرائيل ليس على قدسيته للمسلمين، بل على احتلاله من قبل إسرائيل، ليس الصراع بين الأقصى وحائط المبكى، بل بين الشعب الفلسطيني والاحتلال، وليست الحرب بين المسلمين واليهود بما هم كذلك، وإنما بين دولة إسرائيل كدولة احتلال، وبين العرب كواقعين تحت الاحتلال، أو كدول وشعوب معتدى عليها، شعوب تعتبر إسرائيل عائقاً أمام تطورها.

الانتفاضة صراع بين ظالم ومظلوم، بين ضعيف وقوي. ولكن صورة المظلوم الضحية غير كافية لإثارة التضامن. فمن أجل أن يتحول التعاطف من مجرد شفقة الى تضامن، يجب أن تكون الضحية ذات سياسة فاعلة وصاحبة مشروع. هذا هو التضامن السياسي، إنه تضامن مع مشروع سياسي. الضحية الضعيفة تستدر الشفقة، ومن أجل التضامن لا يكفي أن تكون الضحية صاحبة حق، بل يجب أن تكون أيضاً صاحبة إرادة سياسية لإحقاق هذا الحق.

لا توجد قوات إسرائيلية داخل المدن الفلسطينية (عدا الخليل والقدس) منذ انتهاء المرحلة الانتقالية، ولقد تكرّست في الأذهان أكثر مما ينبغي صورة الشبان الباحثين عن الجنود الإسرائيليين خارج المدن الفلسطينية لا من أجل مقاتلتهم بل من أجل الاستشهاد وتزويد القناصة الإسرائيليين بأهداف متحركة.

لقد استشهد في انتفاضة الأقصى خلال أول أسبوعين أكثر مما استشهد خلال أربعة أشهر من الانتفاضة الأولى، وذلك ليس فقط لأن أجهزة إسرائيل الأمنية قد استنتجت ما استنتجته من استمرار الانتفاضة الأولى سنين طويلة فواجهت المظاهرات الغاضبة بنيرانها الغزيرة إلى درجة التعامل معها كأنها خصم مسلح يمثّل مباشرةً الكيان الفلسطيني الناشئ، وإنما أيضاً، لأن الشباب الفلسطينيين قد خرجوا للمواجهة بصدور مشرعة. كان هذا النمط من النضال صالحاً في المواجهات مع الجنود الإسرائيليين داخل المدن التي سرعان ما كانت تتحول الى ملاحقات بين الأزقة، على الأقل في السنة الأولى للانتفاضة الأولى عندما كان المجتمع الفلسطيني بأسره في مواجهة مع الاحتلال بأشكال مختلفة ما لبثت أن تحوّلت إلى تنظيم خلايا مسلحة.

هذه المرة انطلقت تظاهرات الاحتجاج الشبابية لملاقاة الجنود خارج

التجمعات السكنية، مقدمة للجنود الإسرائيليين من دون أن يتحركوا من مواقعهم أهدافاً للقنص. ولأن الكيان الفلسطيني الوليد قائم وحي يرزق بأربعين ألف شرطي فلسطيني مسلح، فإن معنى تنظيم الخلايا المسلحة هو مبادرة إسرائيل لتحويل المواجهة إلى ما يشبه الحرب غير المتكافئة، والتي يصعب تحويلها إلى حرب عصابات من دون عمق عربي تلجأ إليه. فإسرائيل تحيط المناطق الفلسطينية من جميع الجهات كما أنها قادرة على محاصرة كل مدينة وقرية فلسطينية على حدة، وسيكون من الصعب جرها لمعاودة احتلال التجمعات السكنية الفلسطينية لتعود المواجهة المسلحة وغير المسلحة المباشرة ضد من يحكم المجتمع الفلسطيني مباشرة.

استراتيجية الانتفاضة غير واضحة إذاً، ويصعب تحويل التعاطف العربي الحقيقي إلى تضامن سياسي فعال مع ما يبدو كاستمرار للمواجهات على نقاط التماس مع إسرائيل، كما كان الحال في كل أزمة تفاوضية في الأعوام الأخيرة، مع الفرق أنها على نطاق أوسع وأشمل، ولكن التفاوض هذه المرة يدور حول الحل الدائم والعناصر الأساسية المكونة للقضية الفلسطينية.

لا يقارب التحرك الجماهيري العربي ولا يشبه باتساعه وصدقه وحماسه إلا التحرك العربي العام ١٩٥٦ تضامناً مع مصر. ولكن في حينه، لم يكن التضامن مع ضحية عدوان فحسب، بل مع مشروع وطني قومي بدا مبشراً بالخير وبالنصر وبالكرامة، وربما، أيضاً، مع نموذج يبشر بحياة أفضل في أرجاء الوطن العربي كافة. هل كان هذا الإيمان الحقيقي وهماً؟ ربما، ولكنه غير متوفر حالياً. لا يوجد إيمان بمشروع لأنه لا يوجد مشروع. وما يعوض عن غياب المشروع هو رمزية ومركزية القضية الفلسطينية والقدس والأقصى التي حولت محمد الدرة إلى شهيد ليس ككل الشهداء. لقد استثارت الانتفاضة الجماهير العربية بفضل البعد القومي للقضية الفلسطينية، ولكن الانتفاضة ليست تعبيراً عن مشروع قومي، فهل هي تعبير عن مشروع وطني فلسطيني على الأقل؟

انتفاضة الأقصى والقمع الإسرائيلي الدموي هما استمرار للصراع الذي دار في مفاوضات كامب ديفيد بوسائل أخرى. لقد انتهت المرحلة الانتقالية من مفاوضات أوسلو من دون أن يتوصل «الطرفان» إلى اتفاق حول المبادئ التي يجب أن يصاغ على أساسها الحل الدائم للقضية الفلسطينية، وذلك كتسوية تاريخية «بين الطرفين». ولقد حدد اتفاق أوسلو، في حينه، قضايا الحل الدائم بالعناصر التالية: اللاجئون، السيادة، الحدود، القدس، الاستيطان.

ولكن اتفاق أوسلو حدد الأسئلة ولم يجد الأجوبة. وتجربة السنوات الثماني الانتقالية، التي كان من المفترض أن تبني الثقة بين الطرفين، أدت في الواقع إلى العكس. فقد حاول الطرف الإسرائيلي أن يستغلها لتحويل وجهة نظره حول الحل الدائم إلى وقائع على الأرض، وتحوّلت الإجابات الإسرائيلية حول مسائل الحل الدائم بالتدريج إلى قضايا إجماع صهيوني تجلت في برنامج باراك الانتخابي الذي لم يأخذه العرب بالجدية الكافية، إذ كانوا مشغولين بالاحتفال بهزيمة نتنياهو.

وقد قلنا وكتبنا في حينه أن باراك ونتنياهو يمثلان وجهتي نظر متقاربتين بالنسبة إلى عدم جدوى «التنازلات» الإسرائيلية في المرحلة الانتقالية، أي من دون التزام فلسطيني بوجهة الحل الدائم. وهذا يعني أن نتنياهو وباراك لم يرغبا في تطبيق أي التزامات لها علاقة بالانسحاب وإعادة الانتشار، أو إطلاق سراح السجناء «مجاناً» في إطار المرحلة الانتقالية، ومن دون تنازلات فلسطينية في ما يتعلق بالحل الدائم. وقد حاول نتنياهو عرقلة «إعادات الانتشار»، الأمر الذي أدى إلى أزمات متوالية وإلى ضغط دولي ومحلي إسرائيلي عليه أجبره على تنفيذ بعض منها في اتفاقيات «واي». ولكن باراك الذي يشارك نتنياهو وجهة النظر هذه لم ينفذ أية إعادة انتشار سوى ما التزم بها نتنياهو. مع الفارق أنه لم يوجه لباراك أي ضغط دولي ولا محلي، بل على العكس، فالضغط المحلي الموجه لباراك يأتي من اليمين. لقد اضطر نتنياهو إلى تجميد البناء في مستوطنة جبل أبو غنيم جنوبي القدس تحت ضغط دولي ومحلي إسرائيلي وفلسطيني، ولكن باراك عاود البناء. ويتم في فترة حكمه تسويق شقق هذه المستوطنة للبيع من دون ضجة تذكر.

النقاش بين شقي المجتمع الإسرائيلي الأساسيين لا يحتدم حول التزامات المرحلة الانتقالية إذاً، وكان هذا موضوع التظاهرات السابقة على نقاط التماس طيلة الأعوام الماضية، كما أنه لا يدور حول مبادىء الحل الدائم، وإنما يدور النقاش حول الحل الدائم ذاته تحت سقف هذه المبادىء. أي إذا اتفق الليكود وحزب العمل على أنه لن تكون عودة للاجئين الفلسطينيين إلى حدود العام ١٩٤٨، وأنه لا انسحاب إلى حدود الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧، وأن القدس الشرقية لن تكون تحت السيادة الفلسطينية، وأن غالبية المستوطنات باقية تحت السيادة الإسرائيلية، يبقى الخلاف على مساحة الدولة الفلسطينية ونوع صلاحياتها وطبيعة علاقتها بإسرائيل وبالدول العربية المحيطة. ولا شك في أن النقاش على حجم ومساحة الدولة ومدى ممارستها لسيادتها على الحدود

هو النقاش الأكثر أهمية. وضمن هذا النقاش ذهب باراك بعيداً إلى درجة طرح سيادة فلسطينية على أحياء عربية في القدس، وإلى توسيع مساحة الكيان الفلسطيني مع بقاء ٨٠ بالمئة من المستوطنين تحت السيادة الإسرائيلية على مساحة لم تحدد بعد من الأرض، تتراوح بين ٨ ـ ١٥ بالمئة من أرض الضفة (من دون القدس)، وبقاء مساحات أخرى تحت سيطرة أمنية إسرائيلية، وبخاصة في الأغوار.

لم يطرح باراك هذه الأفكار في كامب ديفيد، بل طرحتها الولايات المتحدة التي تفاهمت مع إسرائيل قبل طرحها، أي أن أمريكا في كامب ديفيد فاوضت لأول مرة باسم إسرائيل. ولم ترغب إسرائيل بالالتزام بهذه الأفكار قبل أن تسمع الرد الفلسطيني عليها كاقتراحات أمريكية أولاً.

هكذا اعتقد باراك ومعه ائتلافه الحاكم أن هذه الأفكار التي كلفت تفكيك الائتلاف الحاكم وانسحاب وزير الخارجية، ديفيد ليفي، وكتلة المهاجرين الروس منه ستلقى قبولاً إن لم يكن ترحيباً لدى القيادة الفلسطينية. لأن الحسابات التي يجب أن تتم من وجهة النظر الفلسطينية برأيهم هي حسابات منطق عملية السلام ذاتها، أي حسابات موازين القوى المحلية والاقليمية والعالمية.

وبموجب هذا المنطق، يحسب الفلسطيني المُفتَرَض إسرائيلياً ما يلي: (١) لا يمكن تحصيل ما هو أفضل من هذه الاقتراحات ضمن الخريطة السياسية الإسرائيلية القائمة؛ (٢) لا يمكن تحصيل ما هو أفضل منها ضمن الخريطة الأمريكية القائمة؛ (٣) قوى التسوية العربية أكبر وزناً وأهمية من القوى المعادية للتسوية. والقوى العربية المؤيدة للتسوية (مصر والأردن) تقبل هذا المنطق وتفهمه، بل تدفع من أجل قبوله. وفعلاً لم تبذل أية دولة عربية مؤيدة أو معارضة للتسوية جهداً يذكر لثني الفلسطينيين عن قبول هذه الاقتراحات في كامب ديفيد، وسادت حالة انتظار عربية أن يوقع ياسر عرفات، أو حالة تكهن في أفضل الحالات ومن دون محاولات جدية للتأثير في القرار.

ولكن مشكلة الإسرائيليين أنهم يفاوضون فلسطينياً مفترضاً تماماً كما حاولوا مفاوضة سوري مفترض طيلة العام المنصرم. ومقابل اليمين الإسرائيلي، يشعر اليسار أنه أكثر أهلية لافتراض نيات ودوافع الطرف الآخر ضمن عملية التسوية. يفترض اليمين أن العرب هم خصم لا يمكن أن يسلم بوجود إسرائيل، وبالتالي فإن التسويات تفرض عليهم فرضاً، بغض النظر عن

النيات، أما اليسار الصهيوني فيفترض تاريخياً أنه قادر على إقناع الشعوب العربية بوجاهة منطقه. والمشكلة برأيه تكمن دائماً عند «الزعماء المتطرفين» أو «المتخلفين» الذي يستخدمون القضية الفلسطينية وسيلة لتقوية نفوذهم بحرف أنظار شعوبهم عن مآسيها الداخلية، وعن تخلف ممارسات الأنظمة والزعامات.

وعلى أية حال، فقد افترض باراك أن سوريا ستقبل ما يعرضه عليها، أي الجولان بأكمله ما عدا الشاطئ الشمالي الشرقي لبحيرة طبريا. هكذا وضع باراك خيارين أمام السوريين، إما قبول ما يقترح، أو الانسحاب من لبنان من طرف واحد. وقد بلغت صورة السوري بأعين الإسرائيليين من اتساع الانتشار وعمق القناعة أن بعض العرب صدقوا أن المقاومة اللبنانية ليست بنظر السوريين إلا ورقة تفاوضية في الجولان. وثارت شائعات لم يعتذر عنها أحد لسوريا، ان سوريا عملياً قد اتفقت مع إسرائيل وما على الفلسطينيين إلا المسارعة بدورهم لقبول ما يطرحه باراك.

وانتهت الأمور كما انتهت. لم تغير سوريا موقفها بشأن ضرورة انسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من حزيران، وانسحبت إسرائيل من طرف واحد من لبنان. وهنا في هذه الحالة بالذات يظهر أن المفاهيم الإسرائيلية والعربية في الصراع تأتي من سياقين مختلفين لا علاقة بينهما. فقد تصور باراك أن انسحابه من لبنان من طرف واحد يشكل ضغطاً على العرب، كما اعتقد، مخطئاً، أن الانسحاب من طرف واحد يشكل انتصاراً لإسرائيل لمجرد أنه قطع وعداً للناخبين الإسرائيليين والتزم به.

ولكن في ذلك العالم الآخر،لبنان، الذي لم يلجه باراك إلا مقاتلاً، بل قل قاتلاً، بدا الانسحاب الإسرائيلي من طرف واحد كهزيمة مادية، وكهزيمة معنوية تبلغ قيمتها أضعاف تلك المادية. وقد ثبت، بدرجة عالية من اليقين، أن انتصار المقاومة اللبنانية المعبر عنه باضطرار إسرائيل إلى الانسحاب من دون اتفاقيات، كان عاملاً أساسياً في نشوء الحالة العربية الشعبية التي نراها، وفي تصليب الموقف التفاوضي الفلسطيني، وفي رفع معنويات الشعب الفلسطيني الكفاحية.

كان باراك قادراً لو تفاوض مع السوريين واللبنانيين الحقيقيين على الخروج باتفاقيات سلام مع سوريا ولبنان، ولكنه تفاوض مع بشر من صنع خياله وليس مع العرب الفعليين. وهذا هو الفرق بين السياسي في المفاوضات

والقائد العسكري في الحرب. القائد العسكري يفترض نيات الطرف الآخر ويضع خططه وبرامجه بناءً على تقدير لنيات وخطط الطرف الآخر. ولكن المفاوض السياسي يستطيع أن يحاور الطرف الآخر ويشكك بنياته ويتعرف عليه. لقد أصر باراك على أن يتصرف في المفاوضات كقائد عسكري. وتتكرر هذه الحالة فلسطينياً مع فرق واحد أن بعض الفلسطينيين في القنوات المتعددة التي فتحت مع الإسرائيليين أثناء التفاوض جعلوا الطرف الإسرائيلي يعتقد أن اقتراحاته مقبولة، وكان هؤلاء مشغولين في عملية تنافس فلسطيني داخلي على الزعامة. ومن مقومات الزعامة الأساسية في حقبة أوسلو اكتساب القبول، أي الرضى، الإسرائيلي الأمريكي. وفي الحالة الفلسطينية، يضيع الفرق بين موظف الخارجية الذي يفاوض وبين السياسي، وتتحول الأقنية المختلفة للتفاوض إلى علاقات متشعبة لنخب سياسية فلسطينية متنافسة على ود أمريكا وإسرائيل. ويبدو أنه حتى النخب الفلسطينية المتنافسة في قنوات تفاوضية متنافسة لم تدرك حتى لقاء كامب ديفيد، حقيقة موقف صانع القرار الفلسطيني، ومدى قدرته على الصمود أمام الضغوطات الأمريكية والإسرائيلية. وحتى هذه اللحظة، وعلى الرغم من تفجر الانتفاضة الشعبية، لا يستطيع أحد أن يفصل بيقين حقيقة الموقف الرسمي الفلسطيني، وبخاصة فيما يتعلق بالحدود والمستوطنات واللاجئين.

هل أصر الطرف الفلسطيني المفاوض على موضوع القدس لأنه اختلف عليه وحده، ووافق على الأفكار الأمريكية ـ الإسرائيلية الأخرى كافة، أم أنه تمترس خلف هذا الموضوع ذي الأبعاد والمعاني الرمزية من أجل إفشال كافة الأفكار الأخرى؟! ما زالت الإجابة عن هذا السؤال ضرورية لأنها تحدد كيفية استخدام رصيد الانتفاضة النضالي.

والأرجح أن يتحول الدم المسفوك في هذه الانتفاضة المنطلقة من الأقصى إلى ضمان لعدم قبول الإملاءات الأمريكية الإسرائيلية، ولكن ما زال الاحتمال قائماً لكي تستخدم الانتفاضة لتصوير العجز عن تغيير موازين القوى، وتخاذل الموقف العربي، وعدم قدرة الشعب الفلسطيني على احتمال هذه الضحايا اليومية من دون إنجازات ملموسة. وهذا يبرر العودة إلى قبول ما لم يقبل في كامب ديفيد بعد أن بذلت القيادة الفلسطينية ما بوسعها من دون فائدة. والمطلوب في هذه الحالة أن تتعاون أمريكا لتعديل بعض الاقتراحات الخاصة بالسيادة على الحرم القدسي الشريف. هكذا قد تتحول قضية الحرم من أصعب القضايا الى أسهلها، مقابل موضوعات مثل اللاجئين

والحدود، وليتبين أن الصراع في نهاية المطاف ليس مجرد صراع على السيادة الإسلامية على الحرم.

بعد أن طُرحت الأفكار الأمريكية في كامب ديفيد «انتقلت الكرة» باللغة الأمريكية إلى الملعب الفلسطيني، وهذا يعني أن رفض الفلسطينيين لها يعني رفض «السلام». وقد اتخذت الإدارة الأمريكية موقفاً واضحاً بعد المؤتمر يحمل الفلسطينيين مسؤولية الفشل. واعتبرت إسرائيل، كما هو متوقع، هذه المرحلة إنجازاً دبلوماسياً لها. وبعد أن «خذل» عرفات باراك تبين، أيضاً، أن الموقف الأوروبي ليس مناصراً للسلام العادل، وإنما لعملية السلام فحسب، هذا عدا عن تضامنه شبه الغريزي مع تيار حزب العمل في السياسة الإسرائيلية.

الائتلاف الحاكم في إسرائيل في عهد باراك، ومعه أوروبا الغربية التي تعتبر مجرد وجود هذا الائتلاف إنجازاً يجب أن يحافظ عليه العرب لا يكتفيان بوضع تصور خاطىء للعرب، بل يشعران بخيبة الأمل والمرارة عندما لا يتصرف العرب بموجب صورتهم المتشكلة في ذهن «قوى السلام» الإسرائيلية والأوروبية.

هذه العناصر الذهنية والنفسية لدى «قوى السلام» الحاكمة حالياً في إسرائيل تضيف إلى القمع الاحتلالي الدموي ضد الانتفاضة عنصراً جديداً هو الغضب والنقمة وتصفية الحسابات وخيبة الأمل وتلقين الفلسطينيين درساً لـ«إفسادهم عملية السلام» وإحراج «قوى السلام» الحاكمة أمام شعبها، فقد حاولت هذه أن تقنع الإسرائيليين بقبول كل «التنازلات» في كامب ديفيد لأن الفلسطينيين يريدون السلام، وتأتي أحداث الانتفاضة لتثبت أن الفلسطينيين لا يريدون السلام. بهذه الفجاجة يتم التعامل مع الموضوع.

ولكن على أي حال لم تترك مفاوضات كامب ديفيد والحملة الدبلوماسية والإعلامية الإسرائيلية التي تلتها من مخرج أمام القيادة الفلسطينية إلا أن تلجأ لشعبها، وضمن هذه الصورة التي سبقت نشوب الانتفاضة، تبدو زيارة شارون غير المرحب بها في الأقصى مجرد تفصيل .

بالإمكان تخيل قدوم شارون إلى الحرم القدسي الشريف، مستفزاً لعملية السلام، دون انتفاضة تتلوه. ولكنه جاء في فترة الأزمة بعد أن اتضحت المواقف، وربما أتى كنوع من ممارسة استفزازية للسيادة الإسرائيلية على الحرم. «والزيارات البريئة» من دون هدف، أي بهدف الزيارة فحسب تثبت السيادة أكثر مما يثبتها الاحتلال العسكري. ولكن شارون أراد أن يثبت السيادة كأمر

مفروغ منه إلى درجة القيام بزيارة «بريئة» من دون مناسبة فأثبت العكس، أي أنه لا توجد زيارة كهذه إلا وتتحول إلى إعادة احتلال عسكري للحرم.

وبهذا الاحتلال، أراد شارون أن يمتحن نيات باراك. هل سيحرس باراك زيارة زعيم المعارضة إلى الحرم مثبتاً السيادة رغم أنف العرب، أم سيتنازل عنها خوفاً من رد الفعل العربي؟ وقد نجح باراك في امتحان شارون.

لقد اعتبرنا الانتفاضة والرد الإسرائيلي الحربي عليها، أو الاستفزاز الإسرائيلي والرد الفلسطيني النضالي عليه استمراراً للصراع الذي دار في كامب ديفيد بوسائل أخرى. إنها تعبير عن صراع إرادات بين الحد الأدنى المقبول فلسطينياً كتسوية تاريخية ضمن الشرعية الفلسطينية، والحد الأقصى المقبول ضمن الإجماع الوطني الإسرائيلي، والذي يصر باراك على أن يحافظ عليه عندما يتم الحديث عن تسوية دائمة مع الفلسطينيين. وما لاءاته التي فضحنا أمرها في خضم معركته الانتخابية لرئاسة الحكومة إلا تعبير عن هذه السياسة.

بدأت الانتفاضة الفلسطينية كتعبير عن طلب الشعب الفلسطيني حق الكلام وكملجأ لجأت إليه القيادة الفلسطينية بعد أن حاصرها «الكرم» الإسرائيلي الباراكي دبلوماسياً، وبعد أن عُرضت أمريكياً بعد كامب ديفيد من أعلى مصدر ألا وهو الرئيس الأمريكي كرافضة «للسلام»، أي للأفكار الأمريكية المنسّقة مع باراك سلفاً وغير المتعارضة مع الإجماع الصهيوني الإسرائيلي.

وقد أفرزت شرنقة هذه الانتفاضة منذ بداياتها، خيطاً حريرياً يربط الشعب والقيادة الفلسطينية، لا فكاك منه من دون المساس بقدس الشعب الفلسطيني وحرمه الشريف، وهي وحدته الوطنية في مرحلة التحرر الوطني. لقد أصبح من غير الممكن القبول بإملاءات باراك ـ كلينتون من كامب ديفيد حتى مع تعديلات وتغييرات في التسميات.

ويخشى بعض الفلسطينيين أن الدم الفلسطيني المسفوك بسخاء (وإسراف القيادة بدم الشعب أمر غير محمود)، لن يمنع البعض الآخر من استخدامه لتبرير العجز. وبخاصة أن حجة عدم تحرك العرب رسمياً كدول جاهزة دائماً، والحجة والتبرير حاضران: «حاولنا ولم يسعفنا أحد ، ولا نستطيع الاستمرار بهذا العدد من الشهداء يومياً ـ وما علينا إلا قبول ما لم يُقبل قبل الانتفاضة»، وبهذا تتحول الانتفاضة من سند لرفض الاملاءات إلى مبرر لقبولها. والحقيقة أنه على من يريد الاستمرار في النضال والكفاح، وعلى من

ينشد حلاً عادلاً لا مجرد تسوية ناجمة عن موازين القوى اللحظية وعن براغماتية لحظية، أن ينطلق من بعض المسلمات من أجل وضع استراتيجيته: (١) أنه لا يوجد حل عادل ودائم للمسألة الفلسطينية على المدى القريب؛ (٢) هذا الأمر لا يستثني تسويات مؤقتة لا تنهي الصراع شريطة ألا تحمل توقيعاً فلسطينياً يتنازل عن حق العودة أو عن القدس؛ (٣) إن الصراع من أجل حل عادل ودائم هو صراع طويل الأمد وموضوعه ليس «الأقصى» المبارك أو القدس الشريف، بل موضوعه هو العدالة للشعب الفلسطيني والتحرر من آخر استعمار واحتلال سافر، وبهذا المعنى فإن الأقصى والقدس هي أراضٍ واقعة تحت الاحتلال، وأن قدسيتها حافز للنضال من أجل تحريرها. ولكن قدسيتها لا تجعل احتلال أراضٍ فلسطينية أخرى والاستيطان فيها أموراً مبررة بغياب القدسية؛ (٤) إنه إذا لم يتم إيجاد أو فرض حل مقبول لقضية الاحتلال بواسطة تقسيم فلسطين بين دولتين سينشأ تقسيم جديد هو بين شعبين على الأرض نفسها وفي نطاق الهيمنة نفسه، أي في نظام الابارتهايد.

على هذه المسلمات تبنى استراتيجية التحرير التي لا تفصل بين تحرير الوطن وتحرير الإنسان. ولا تستطيع إسرائيل أن تحافظ على نظام ابارتهايد مع الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع من دون استيراده إلى داخل الخط الأخضر.

كل من يستعجل الحل حالياً يدفع للقبول بالاقتراحات الأمريكية الإسرائيلية وقد عدلتها الانتفاضة الفلسطينية في بعض نواحيها إيجابياً، وسلبياً في نواحٍ أخرى متعلقة بالاحتياطات الأمنية الإسرائيلية. رفض الاقتراحات الإسرائيلية المعدلة والتي سوف تتعدّل سلباً مع كل خطوة تنفيذ، وكلما اقتربت من ملامسة الواقع ذاته، رفض هذه الاقتراحات يعني الاستعداد للنضال على المدى البعيد. والنضال على المدى البعيد يعني عدم تبذير جاهزية الشعب الفلسطيني الكفاحية بسرعة وقصر نفس نضالي يرافقه عدد كبير من الضحايا، وإنجازات لا تتناسب مع حجم التضحيات وصولاً إلى اليأس والقنوط. اليأس والقنوط يعنيان القبول بالتسويات غير المقبولة سابقاً، أي الاستسلام. في حين يعني النفس الطويل ترشيد التضحية ووسائل النضال وتوزيع العبء على فئات اجتماعية واسعة.

من الممكن تحويل الجاهزية الكفاحية العالية للشعب الفلسطيني إلى نضال مستمر ترافقه حياة وإنتاج مادي وروحي وفكري، من دون تمكين الاحتلال الإسرائيلي من محاصرة المدن والقرى الفلسطينية لا واقعياً ولا مجازياً، بل

بالإمكان محاصرته هو على الأرض كاستيطان، وعالمياً كمحاولة استعمارية بقيت مدللة حتى اليوم.

يجب أن نعلم العالم، والمقصود ليست ملكة السويد ولا آل غور[١] بل الشعوب ومؤسسات المجتمع والقوى السياسية الفاعلة فيه، أن إسرائيل هي نظام «ابارتهايد» يقمع حقوق الإنسان والمواطن. ولا تستطيع الدول العربية أن تقنع أحداً بذلك لأنها بذاتها لا تحترم حقوق مواطنيها تحديداً. المجتمع الفلسطيني والمجتمعات العربية هي القادرة على إقناع العالم بشرط أن تفرز قواها الاجتماعية والسياسية خطاباً سياسياً إعلامياً متنوراً ووطنيا صلباً في الوقت ذاته، وليس غيبياً ومزاوداً على مستوى الشعار ومتقاعساً وواقعياً إلى درجة تغييب كل شيء عدا المصلحة المادية المباشرة عند التطبيق.

وبإمكان هذه القوى الاجتماعية أن تبتز الدول العربية والإسلامية ذاتها لتضع إمكانيات كبيرة تحت تصرفها.

تصعب الانتفاضة حتى مجرد البحث عن بنية لها. ويبدو واضحاً أنها تفتقر إلى بنية هرمية على الأقل. إذ لا توجد قيادة ميدانية واحدة توجه فعالياتها في الأقاليم كافة، وأشك إذا كانت توجد قيادة ميدانية واحدة على مستوى المدينة الواحدة. إذ يبدو واضحاً أن التنافس بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية قد انتقل إلى صفوف تنظيم فتح ذاته. وإذا سلمنا بوجود قيادة سياسية واحدة متفق عليها ألا وهي السلطة الفلسطينية أو ياسر عرفات تحديداً، فلا يبدو ان الانتفاضة تفجرت بناء على استراتيجية محددة أو أن هنالك استراتيجية سياسية تحكم استمراريتها.

وإذا توفرت استراتيجية سياسية تتعامل مع الانتفاضة كتكتيك يهدف إلى تحسين الموقع الفلسطيني التفاوضي من أجل تعديل الاقتراحات الأمريكية، فمن الواضح أن الهدف يكون تكثيف الانتفاضة والتلويح بعدم الاستقرار الذي تثيره، لكي تؤدي إلى ضغط عالمي على إسرائيل. وإذا تم التعامل مع الانتفاضة كاستراتيجية بعيدة المدى، أي كنضال مفتوح بغض النظر عن صوره وأشكاله، يكون المهم هو ديمومة الانتفاضة، وهذا يتطلب التقليل من حجم الخسائر الفلسطينية مما يناقض التباهي بعدد الشهداء، والقيام بنشاطات نضالية

---

(١) ذكر الكاتب هذين الشخصين تحديداً لأن تصريحاتهما ضد الانتفاضة وفي إدانة «استخدام الفلسطينيين للأطفال» قد استفزت الرأي العام الفلسطيني وأثارت ردود فعل ساخطة.

تؤذي إسرائيل من دون جرها إلى محاصرة القرى والمدن الفلسطينية.

ولا أعتقد أن السلطة الفلسطينية قد اختارت أحد الخيارين، ولذلك فإن الانتفاضة تدار من يوم إلى آخر بانتظار الفرج، أو بانتظار تغيير اقليمي أو دولي، أو بانتظار حدث عظيم يقع نتيجة لديناميتها الداخلية مثل أن ترتكب إسرائيل حماقة كبرى. ومع ذلك يبدو أن السلطة الفلسطينية في فترة إدارة الأزمات هذه، تحمل الرأي العام الفلسطيني على محمل الجد، وتضطر الى مسايرته، أو تختار التجاوب معه بشكل لم يسبق له مثيل. وحتى في المراحل التي تجاوبت فيها القيادة الفلسطينية مع دعوات دولية للتهدئة مثل قمة شرم الشيخ، واجتماع عرفات - بيريس وغيرهما، حتى هنالك تبين أن إدانة هذه الاجتماعات جاءت متسرعة، وأن القيادة الفلسطينية كانت في الواقع في كل مرة تمتص ضربة عسكرية إسرائيلية محتملة وتجهضها. ولكن هذا التجاوب مع الرأي العام الفلسطيني لم يكن تعبيراً عن استراتيجية بقدر ما هو تشخيص لحالة الانسداد التي تواجهها المفاوضات، وبالتالي عدم توفر مبرر للصدام مع الرأي العام الفلسطيني.

لقد اتضح في كامب ديفيد وطيلة سنوات التفاوض السابقة أن القيادة الفلسطينية تفهم التسوية التاريخية في الواقع، على أنها مبادلة حقوق الشعب الفلسطيني من العام ١٩٤٨، بحقوق الشعب الفلسطيني العام ١٩٦٧، أو المساومة بين الغبن الذي لحق بهذا الشعب العام ١٩٤٨ بالغبن الذي لحق به العام ١٩٦٧. وبهذا المعنى تتنازل القيادة الفلسطينية عن حق العودة إلى فلسطين فعلياً وتطالب إسرائيل بالاعتراف به رمزياً، كما تتنازل عن أي مطلب متعلق بأرض فلسطين العام ١٩٤٨، كل هذا مقابل تطبيق إسرائيل لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، وإقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

ولكن القيادة الفلسطينية وجدت نفسها تفاوض على أراضي العام ١٩٦٧، بما في ذلك قبول ٨٠ بالمئة من المستوطنين على الأرض تحت السيادة الإسرائيلية، من دون تحقيق سيادة فعلية في القدس الشريف أو على الحدود. وهكذا تبين أن إسرائيل لا تتنازل عن كل ما احتلته العام ١٩٦٧، من أجل تثبيت شرعية وجودها بأمن وسلام في حدود ١٩٤٨، وإنما تطمع لتثبيت بعض مما احتلته في عدوان ١٩٦٧. كما تبين أن إسرائيل تتعامل مع موضوع اللاجئين ليس كموضوع تفاوض وتنازل فلسطيني، وإنما كموضوع مفروغ منه، ويكاد يكون خارج التفاوض.

تفاوض إسرائيل من أجل تحقيق فصل ديمغرافي يحافظ على الدولة اليهودية، ولديها أسبابها للاعتقاد أن هذا الفصل الديمغرافي على أساس دولتين واحدة يهودية والأخرى عربية يتنافى تماماً وحق العودة. وحق العودة لا يعني العودة بقوة التحرير، بل يعني التزام الأطراف بالعودة في اتفاق، أي عودة اللاجئين إلى دولة إسرائيل، وهذا أمر مستحيل التحقيق في المبنى السياسي القائم.

على أية حال لا تفاوض إسرائيل من أجل إحقاق العدالة للشعب الفلسطيني، وإنما بغرض إحقاق الشرعية والأمن لها في المنطقة ضمن أكبر فصل ديمغرافي ممكن مع العرب، يحافظ على يهودية الدولة اليهودية. وهي تعلم أن الثمن الذي عليها أن تدفعه هو قبول الدولة الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات ومحاولة تحديد سيادتها قدر الإمكان.

وقد تجذرت في الآونة الأخيرة في السياسة الخارجية الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية قناعة مفادها أن أولوية القيادة الفلسطينية الأساسية هي قضية الدولة، وأن الدولة تحول بقية القضايا إلى تفاصيل ثانوية يمكن الوصول إلى حل وسط بشأنها، مثل قبول ضم ١٥ بالمئة من الأرض إلى إسرائيل مثلاً وعليها ٨٠ بالمئة من المستوطنين (وبالإمكان تضييق الرقعة أكثر في المفاوضات «كتنازل إسرائيلي» وزيادة عدد المستوطنين عليها). ومن دون سيادة فلسطينية على عاصمة دولة فلسطين شرقي القدس، تسمى أحياء معينة باسم القدس ويمنح الفلسطينيون فيها إدارة ذاتية.

ما الذي يحصل هنا؟ إسرائيل تفاوض على الحل الدائم بتجزئة القضايا بمنطق المرحلة الانتقالية. والفلسطينيون بدأوا المفاوضات بالحد الأقصى من التنازلات وبعد قبول مبدأ التسوية التاريخية على أساس خطوط العام ١٩٦٧. وهذا يعني أن أي تفكيك وتجزئة لما تبقى، ولم يتنازل عنه الفلسطينيون في وثيقة أوسلو ذاتها هو قطع باللحم الحي بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني.

لا يمكن التوصل إلى حل دائم بين هذين المنطقين المختلفين، أي أن التسوية التاريخية تتطلب إما تنازل أحد الطرفين عن نهجه التفاوضي ومنطقه، أو تنازل كليهما، والطريق إلى مثل هذا التنازل حالياً هو كسر الإرادة الفوري أو استنزاف الطرف الآخر على المدى البعيد، ولا يستطيع الفلسطينيون كسر إرادة إسرائيل فورياً، وإنما إجراء بعض التعديلات على اقتراحاتها.

ما يلزم إذاً هو استراتيجية بعيدة المدى، وهذا يتجاوز مجرد لعب دور

الضحية، وكل إنجاز اقتصادي وإداري واجتماعي وسياسي على الأرض من دون التوقيع على تنازل عن حقوق الشعب الفلسطيني هو إنجاز ضد إسرائيل وضد الاحتلال.

وسيكون لزاماً على أية قيادة فلسطينية شرعية أن تجد السبل لترك القضية الفلسطينية مفتوحة من دون توقيع على تنازل عن أي مركب من مركباتها، وفي الوقت ذاته أن يتاح للشعب الفلسطيني بناء ذاته واقتصاده وتطوير نفسه كمجتمع، وأن يتواصل النضال ضد الاحتلال. والمطلوب هو وضوح الهدف وتوفر عنصري الإرادة والمثابرة من أجل تحقيق هذا الهدف من دون البحث عن طرق مختصره ووعرة.

وتتطلب هذه الاستراتيجية النضالية، استراتيجية إعلامية ترافقها على مستوى الرأي العام العالمي. ولدى العرب بشكل عام ميل للاستخفاف بالرأي العام العالمي كونه منحازاً بصورة قبلية لإسرائيل. والواقع أن هذا الموقف العربي الشعبوي لا يتجاوز «فشة الخلق» بالعامية الفلسطينية، وهو في الواقع العملي اعتراف بالعجز، أو تعبير عن عدم رغبة في توفير متطلبات الصراع مع إسرائيل على الرأي العام. فالذي يريد أن يدافع عن حقوق الإنسان الفلسطيني لا بد أن يسأل عن مدى احترامه هو لحقوق الإنسان والمواطن في بلده.

لا تستطيع الأنظمة العربية أن تدافع عن حقوق الإنسان الفلسطيني التي ينتهكها الاحتلال الإسرائيلي، وليست لديها صدقية لذلك، وهي لن تغير تعاملها مع حقوق المواطن في بلدها من أجل تحسين صورتها ليصبح بإمكانها الدفاع عن حقوق الإنسان الفلسطيني. وهي تفضل، لو استطاعت، أن تنهي الصراع مع إسرائيل على أن تقف أمام هذا الخيار.

إن القوى القادرة على مواجهة العالم بحقوق الإنسان الفلسطيني في ظل الاحتلال، الذي يتخذ شكل نظام فصل عنصري «ابارتهايد» هي القوى الاجتماعية والسياسية غير الرسمية العربية. فتضامنها مع الشعب الفلسطيني هو تضامن مشروع عربياً، ولا تستطيع الأنظمة العربية أن تواجهه بالقمع. وفي الوقت ذاته يعتبر نضالها التضامني مع الشعب الفلسطيني، ومع حرية الإنسان الفلسطيني، نوعاً من التحرير الذاتي، ونوعاً من التمرن والتمرس على النضال من أجل حرية الإنسان العربي. فالدفاع عن حرية الإنسان الفلسطيني لا بد أن يؤدي في النهاية إلى تطوير الانعتاق الذاتي كهدف وكحلم.

وحتى على مستوى المعارك القومية العامة، فإن إقامة جهاز إعلامي عربي

مشترك ومستقل عن الأنظمة العربية رغم اضطرارها لتمويله، يهدف إلى اختراق الرأي العام الغربي، ويجند خيرة المثقفين العرب من أوروبا والولايات المتحدة في جهد مشترك لاختراق الخطاب الغربي السائد حول القضية الفلسطينية. إن إقامة مثل هذا الجهاز تخدم في نهاية المطاف قضايا عربية مشتركة أخرى مثل قضية العراق وغيرها.

والأهم من هذا كله أن التوجه نحو الرأي العام العالمي يجبر القوى السياسية والاجتماعية العربية المؤهلة لذلك أن تعقلن وترشد خطابها السياسي، ليصبح مقنعاً ومثيراً للتعاطف، وليس فقط مهيجاً أو مثيراً. إذ لا يمكن التوجه إلى الرأي العام العالمي بشعار مثل «خيبر خيبر يا يهود، جيش محمد على الحدود». وعلى فكرة لا علاقة لهذا الشعار بأهداف الانتفاضة، أو بواقعها، أو حتى بمزاجها السياسي. الانتفاضة الفلسطينية المجيدة ما زالت تبحث عن الخطاب الإعلامي والسياسي الناضج الذي يرافقها ويصل إلى مستوى تضحياتها، والقادر على استثمار هذه التضحيات لا تضييعها.

يقود التضامن العربي مع تحرر الإنسان الفلسطيني إذا ما تم بناؤه على استراتيجية صحيحة، ليس فقط إلى تحرير القدس، ولا الإنسان الفلسطيني فحسب، وإنما، أيضاً، إلى تحرير الإنسان العربي، وبهذا المعنى فإن الشعب الفلسطيني يتحرر عندما يتحرر الإنسان العربي والعالم العربي من «فلسطينيته».

لقد وقع الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال في الحقبة التاريخية نفسها التي شهدت انعتاق الشعوب الأخرى من الاستعمار، وكلما تقدمت حركة التحرر من الاستعمار في العالم الثالث كانت القضية الفلسطينية تزداد تعقيداً. ولا شك في أن هنالك عناصر مشتركة كثيرة تجمع القضية الفلسطينية ببقية القضايا الوطنية في العالم الثالث، ولكن تعقيدها كامن فيما يميزها: (١) تشابكها دولياً مع المسألة اليهودية؛ (٢) تشابكها مع المسألة القومية العربية.

لقد أدى تشابكها مع المسألة اليهودية إلى صعوبة التعامل معها دولياً كقضية استعمار لغياب دولة استعمارية أم، ولأن اليهود يشكلون قضية أقليات في أنحاء العالم كافة بما في ذلك ما يسمى بمسألة العداء للسامية التي وصلت حد محاولة إبادة يهود أوروبا، وأدى تشابكها مع المسألة القومية العربية إلى عدم وضوح التميز الفلسطيني كشعب واقع تحت استعمار استيطاني مباشر، وهو جزء من قومية تضم ٢٢ دولة ذات سيادة، مع عدم تمكن الأمة العربية من التعامل مع فلسطين المحتلة كجزء محتل من أراضيها، لأنها لم تنجح

بالتشكل من قومية إلى أمة ذات سيادة على أرضها.

هذا مع التأكيد أنه من الخطأ الاستخفاف بالرابط القومي المعنوي واللغوي والعاطفي وعناصره الدينية أيضاً. وقد بينت وسائل الاتصال الحديثة أهمية الرابط اللغوي العربي في توحيد السوق الإعلامية وتوحيد أجندة الناس السياسية معها. وقد ثبت، أيضاً، أن الرابط القومي لا يكفي لتحويل الاحتجاج والتعاطف مع الشعب الفلسطيني إلى مشروع سياسي من دون وجود مؤسسات عربية فاعلة في مجال الإعلام نحو الخارج، وفي مجال تقديم الدعم المادي والمعنوي للشعب الفلسطيني.

قضية النضال ضد «الأبارتهايد» هي قضية منتصرة. وقد انتصرت في جنوب أفريقيا على المستوى الدولي على الرغم من أن غالبية الدول الأفريقية التي يحكمها الأفارقة السود لم تكن دولاً ديمقراطية ذات صدقية في قضايا حقوق الإنسان. انتصرت قضية الشعب في جنوب أفريقيا دولياً، ونجحت بإثارة كل هذا التعاطف الدولي القاطع والواضح، والذي لا يفسر على وجهين، ولا يحاول الموازنة بين طرفين، كما يتم في الحالة الفلسطينية. لم نسمع ادعاءً غربياً أن الأمهات الأفارقة يرسلن أولادهن إلى الموت في سويتو، كما لم نسمع عن مطالبة «الطرفين» بوقف العنف، كما تتعامل اللغة الأوروبية والأمريكية مع انتفاضة الشعب الفلسطيني كحالة من العنف تجر عليها عنفاً إسرائيلياً مضاداً، لا يمكن فهم هذا التعامل مع الفلسطينيين من دون فهم مشكلة أوروبا مع ذاتها ومع المسألة اليهودية.

وبدل أن يطرح الفلسطينيون أن عنفهم هو عنف الضعفاء وأصحاب الحق في الوقت ذاته، وهو عنف مبرر، نرى بعضهم ينكر العنف والنضال ويعتبره مجرد دفاع عن النفس، والبعض الآخر ينجر إلى مقارنة بين الشباب الفلسطيني وبين جيش الاحتلال، وكأن الموضوع هو أن تثبت أنك الطرف الأضعف. ولكن المهم في المعادلة هو أن تثبت أنك الطرف صاحب الحق. ويسهل إثبات ذلك إذا تم التعامل مع القضية الفلسطينية كآخر حالة «أبارتهايد» كولونيالية عنصرية. هذه لغة يفهمها العالم، ولكنه لا يفهم لغة «الصراع مع اليهود الأنجاس» ومع «كيان إسرائيل الملعون» التي تفوه بها رئيس وفد عربي في مؤتمر القمة الإسلامي الأخير في الدوحة، في عملية قلب كلي للأدوار، إذ يتظاهر الضعيف بالقوة، ويتخلى عن لغة الحق لصالح لغة العداء للسامية التي تحول الصهيونية مباشرة من قاتل إلى ضحية. لم يعد بالإمكان

فهم تعقيدات المسألة الفلسطينية من دون الإحاطة بتعقيدات المسألة اليهودية. هذا الكلام ليس منصفاً ولا عادلاً، ولكنه مع ذلك واقع.

قضية فلسطين كما تطرحها الانتفاضة هي قضية «أبارتهايد»، وإذا لم يتم التوصل إلى حل دائم فإن حلها برأي إسرائيل هو تثبيتها من طرف واحد، أي تثبيت الانفصال من طرف واحد، بحيث يبقى الفلسطينيون في كانتونات ليست ذات سيادة ومنفصلة عن إسرائيل. وغني عن القول إن خطوة إسرائيلية من هذا النوع لعزل الفلسطينيين ومحاصرتهم في اقل من ٤٠ بالمئة من أرض الضفة (وهي خطة شارون الأصلية، والأساس للتفاهم بينه وبين باراك في حكومة وحدة وطنية) لا يمكن أن تستقر أو تؤدي إلى استقرار، لأن التماس مستمر على محاور الطرق وعلى الحدود الفلسطينية ـ العربية وبالاقتصاد وبغيره، وأخيراً بالنضال ذاته الذي يستمر ضد الجيش وضد المستوطنات «لمن استطاع إلى ذلك سبيلاً». الانفصال من طرف واحد ليس حلاً إذاً، وإنما تثبيت لحالة «أبارتهايد». أقول هذا حتى لو تم الانفصال بإعلان دولة فلسطينية من طرف واحد، فمثل هذا الإعلان بالظروف الحالية لا يقيم دولة فلسطينية، بل يثبت نظام «الأبارتهايد» القائم شرعياً.

ولا تستطيع إسرائيل أن تثبّت نظام «أبارتهايد» خارج الخط الأخضر من دون استيراده إلى داخل الخط الأخضر بشكل يجمع الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر (السكان الأصليين) في النضال ضد «شعب الأسياد»، وهذا سبب آخر يمنع إسرائيل من المحافظة على هذا الشكل من النضال لفترة طويلة. من الواضح إذاً أن الدولة العبرية بحاجة إلى حل دائم، والوقت ليس لصالحها إطلاقاً، أقول هذا حتى لو استمر بناء الاستيطان الذي يتخذه العرب حجة من أجل الإسراع بالتوصل إلى حل ولو بالشروط الأمريكية، فالاستيطان المستمر يعقد في نهاية المطاف قضية الفصل الديمغرافي الضرورية للدولة اليهودية إلى حد جعلها مستحيلة.

في هذه المرحلة، يجب التأكيد أن إسرائيل بحاجة قصوى إلى حل دائم وشرعي، وهي المعنية بالإسراع. ليست العجلة إذاً من الشيطان في هذه المرحلة وإنما من إسرائيل.

قد تتخذ الانتفاضة أشكالاً عدة قادرة على إجبار إسرائيل على دفع ثمن احتلالها، المهم أن يبقى الصراع مفتوحاً، وأن يظهر الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية قدرة على الصمود والاستمرارية، وأن يبقى بمقدور الشعب

الفلسطيني أن يستمر بعملية بناء الذات من النظام السياسي إلى الاقتصاد إلى الثقافة.

لا يمكن أن يدوم نظام «الأبارتهايد» طويلاً إذا طرح كذلك، وتم التعامل معه على هذا الأساس، كما لا يمكن إنهاؤه إلا بأحد خيارين: (١) إقامة دولة فلسطينية مستقلة بشكل يمكن اعتباره تسوية تاريخية وليس مجرد ترجمة لموازين قوى لحظية، لكي يتم هذا يجب أن يؤخذ عنصر العدالة النسبية والإنصاف بعين الاعتبار؛ (٢) التحول نحو دولة ديمقراطية تعترف بوجود قوميتين في إطارها، وهذا حل قابل للتحقيق على المدى البعيد إذا فشل خيار الدولة الفلسطينية بأن يكون خياراً منصفاً وواقعياً في الوقت ذاته.

وربما قد آن الأوان لمواجهة الخداع الذاتي الذي مارسته حركة التحرر الوطني الفلسطيني مع ذاتها طيلة المرحلة التي تم الحديث فيها عن حل الدولتين (دولة عربية وأخرى يهودية) وتقسيم فلسطين مع الإصرار على إلصاق حق العودة للاجئين بهاتين الدولتين كأن واو العطف كافية لتشكيل رابط منطقي. لا توجد إمكانية لتطبيق حق عودة للاجئين فلسطينيين إلى دولة يهودية!! وهنالك تناقض بنيوي بين حل الدولتين وحق العودة للاجئين الفلسطينيين الذين يغيرون الطابع الديمغرافي للدولة اليهودية كمواطنين، وبحيث يتم هذا بإذن وبموافقة الدولة اليهودية ذاتها. على حركة التحرر الوطني الفلسطيني أن تقرر في ما إذا كانت الدولة الفلسطينية من دون حق العودة تشكل تسوية تاريخية ما دامت صاحبة سيادة في المسجد الأقصى المبارك، وما دامت تسمح للاجئين بالعودة إلى حدودها هي، أو تزودهم بجواز السفر وبحق المواطنة فيها.

أما إذا كانت هذه التسوية التاريخية متعذرة وغير قابلة للتحقيق فلسطينياً وإسرائيلياً، فأمامنا صراع مستديم ضد «الأبارتهايد» أساسه عنصر المواطنة الواحدة في بلد واحد لشعبين، بحيث يلتقي تحرير الوطن مع تحرير الإنسان، وعلى أي حال فقد تفضل إسرائيل خيار الحرب الشاملة على هذا الخيار الأخير، هذا ما سوف توضحه الانتفاضة.

الفصـــل الثالث

حول أفق الانتفاضة السياسي

من الملاحظات النقدية التي انتشرت في الشارع السياسي الفلسطيني حول الانتفاضة في بداياتها أنها، أي الانتفاضة، لم تعدُ كونها أداة بيد المفاوض الفلسطيني. وقد أربكت هذه الملاحظة التشكيكية بعض قوى المعارضة الفلسطينية التي ترددت وتلكأت قبل الانضمام إليها بكل القوة المتوفرة، كانت تلك ملاحظة نقدية، وردّ عليها بعض المسؤولين الفلسطينيين بالاعتراض على التهمة، معتبراً دور الانتفاضة السياسي أمرًا مفروغاً منه، وبالعكس فإنّ إسرائيل باراك هي التي تذمرت من استخدام الانتفاضة أو اللجوء الفلسطيني إلى «العنف» كأداة تفاوضية. أما إسرائيل شارون فتشترط وقف العنف كمقدمة للعودة إلى المفاوضات مع تأكيد شارون المستمر على عدم وجود ما ينتظره الفلسطينيون في هذه المفاوضات. وفي هذا الباب، أي دور الانتفاضة السياسي، لا بدّ من تعيين إنجازها السياسي الوحيد حتى مرحلة شارون والذي يتلخص بنسف محاولة باراك وكلينتون فرض حل دائم غير عادل للقضية الفلسطينية. وكان بإمكان الفلسطينيين إفشال محاولة مماثلة عند نتنياهو من دون اللجوء إلى الانتفاضة إذ اضطر الأخير إلى العودة لتنفيذ بعض التزامات المرحلة الانتقالية، ولم ينجح بإقامة ائتلاف دولي يعزّز جهده الهادف للتقدم مباشرة إلى مفاوضات الحل الدائم، في حين نجح باراك بالتنصل من الالتزامات الموقعة، كما نجح بإقامة تحالف دولي واسع يدعمه من خلال الضغط على الفلسطينيين لقبول اقتراحاته.

هذه الملاحظات الموجهة ضد استخدام الانتفاضة كأداة تفاوضية لتحقيق مكاسب أكدت وجود مشروع سياسي للانتفاضة على الأقل، وإن كان هذا المشروع نفسه مثيراً للجدل: هل كانت الانتفاضة ورقة تفاوضية، كما تنص التهمة الفلسطينية، أم أداة لإفشال المفاوضات كما تدعي إسرائيل؟ الأمر سيان، كما يبدو.

اشتق النقاش السابق من وجود مفاوضات في حالة أزمة، ولكن منذ تسلم شارون سدة الحكم لم تجر مفاوضات، ولذلك تتمحور الملاحظات النقدية المنتشرة حول الانتفاضة في مرحلة شارون حول غياب مشروع سياسي واضح المعالم، وانعدام أفق سياسي حقيقي أمام الانتفاضة. ولكي لا تغرق السياسة الفلسطينية في عالم انعدام الآفاق المجهول، تتمسك الغالبية بالخيار الكفاحي القائم بما فيه من عناصر تصدٍ ورفض للأوضاع القائمة، وتطلع إلى مستقبل أفضل.

وقد مرت السياسة الفلسطينية في تاريخها الطويل بنقاشات من هذا النوع كانت تؤدي، غالباً، إلى انقسام حول تقديس الوسيلة الكفاحية، فعبارة «لا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة» من الثمانينيات كانت تأكيداً على الاستمرار لكي لا تقع السياسة الفلسطينية في مساومات وتسويات تقع بالضرورة تحت سقف الفهم الإسرائيلي للتسوية، لأنّ موازين القوى لم تتغير بالانتفاضة. وقد استخدم أعداء الانتفاضة الادعاء نفسه ضدها، فما الجدوى من استمرارها إذا كانت لا تغير موازين القوى؟ وبتنقيب سريع نستطيع أن نجد معالم هذا النقاش نفسه حول الكفاح المسلح في بداية الثمانينيات، وحتى إذا رجعنا بعيداً إلى ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩.

هل قدّر للشعب الفلسطيني أن يناضل ضمن هذه الازدواجيات إلى الأبد، فإما أن يستسلم ويرفع يديه أو أن يناضل من دون أفق سياسي؟ لقد حققت في الآونة الأخيرة استقلالها شعوب لم تقدم نصف ما قدمه الشعب الفلسطيني، ولم يدم نضالها من أجل الاستقلال إلا سنوات قليلة، وذلك لأنّ قضيتها انفجرت في المكان والزمان المناسبين. ومنذ الحرب العالمية الثانية تزداد القضية الفلسطينية تعقيداً كلما حلت قضايا كولونيالية أخرى في العالم. وقد سبق وأعدنا هذا التعقيد إلى تشابك القضية الفلسطينية بمسألتين أخريين شديدتي التعقيد، أولاهما المسألة القومية العربية التي ما زالت مفتوحة وثانيتهما هي المسألة اليهودية. ولا ينتظر عاقل فلسطيني واحد حلاً للمسألتين لكي يحقق الشعب الفلسطيني الحرية والاستقلال على المستوى الوطني على الأقل. ولذلك، لا بد من الاستمرار في النضال على المستوى السياسي من دون موقف أيديولوجي تجاه الوسائل والأدوات النضالية، فما دام الهدف واضحاً وبسيطاً لا بأس من التعامل مع الأدوات بشكل مركب ونسبي بما يخدم تحقيق الهدف.

وقد حاول بعض الوطنيين الفلسطينيين الالتفاف حول مسألة أهداف الانتفاضة السياسية بإضافتها إلى كلمة الاستقلال، لتصبح كنيتها «انتفاضة الاستقلال»، وإحباطاً لأية محاولة تجري لاستخدام الانتفاضة لتحقيق إنجازات سياسية أقل من الاستقلال الوطني في دولة في حدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس الشريف وضمان حق العودة. ولكن الانتفاضة التي أحبطت برنامج كلينتون ـ باراك لمحاصرة الشعب الفلسطيني دولياً تمهيداً لإملاء الحل الدائم عليه تعقدت مهامها بعد وصول شارون إلى السلطة، ولم يغير في هذا الأمر تسميتها «انتفاضة الأقصى» أم «انتفاضة الاستقلال». وانتقلت الانتفاضة إلى حالة دفاع عن النفس، وهي حالة تبرر استخدام أدوات الدفاع عن النفس شرعياً، ولكن هذا لا يكفي وحده لسد الحاجة إلى الأدوات السياسية في فترة شارون، والبرنامج السياسي هو أحد هذه الأدوات فقط، وليس مطلوباً من الانتفاضة أن تنتصر به وحده، ولا بالكفاح المسلح وحده، ولا أن تختار بينهما. والمطلوب أن تفعّل الانتفاضة أدوات وعوامل كثيرة أخرى لكي يكون تحقيق الإنجازات السياسية حتى المرحلية، ممكناً.

وما زالَ قمع الانتفاضة إسرائيلياً، والتسامح الدولي مع هذا القمع، يتمان تحت عنوان رفض الفلسطينيين اقتراحات باراك ـ كلينتون، واعتبار الانتفاضة أداة هذا الرفض. وما زالت هذه الآلية الأساسية التي تمنع تطور قوة حقيقية في المجتمع الإسرائيلي لمعارضة العدوان الغاشم والآثم على الشعب الفلسطيني. وهذا يعني أنّ قمع إسرائيل للانتفاضة والجرائم اليومية المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني تتم ضمن هامش حركة دولي وإسرائيلي واسع نسبياً، أنجزه باراك، وما زالَ شارون يسخر أدوات القمع نفسها التي استخدمها باراك وموفاز في خدمة التنصل من أي برنامج سياسي، ولكن بكثافة أكبر من السابق.

تحتاج حالة الانسداد الإسرائيلي والدولي القائمة إلى تفكير عملي في كيفية اختراقها، ولا تصلح أدوات أوسلو التي يحاول بيريس إحياءها، ولا أدوات الهدنة لمواصلة التفاوض التي تحاول الورقة المصرية ـ الأردنية إحياءها لإحداث اختراق، لأنها تعيد إنتاج الأزمة، فلا القيادة ولا الشعب الفلسطيني يقبلان بالعودة إلى مراحل انتقالية جديدة طالما لم تنفذ إسرائيل التزاماتها من المراحل الانتقالية السابقة. وحتى الشعب الإسرائيلي يدرك أن بحث المراحل الانتقالية يؤدي في النهاية إلى قضايا الحل الدائم. ولا مهرب من هذه القضايا، وهي بالضبط القضايا التي يتحصن خلفها «الاجماع الوطني» الإسرائيلي متحملاً

التضحية في سبيلها، (خلافاً لنفاد الصبر واستكثار أية تضحية في الحالة اللبنانية) ومبرراً أي قمع وأي جرائم ترتكب بحق الشعب الفلسطيني.

أما الورقة المصرية ـ الأردنية فلا تهدف حقيقة إلا إلى تحقيق الهدوء المؤقت، لأنّ العودة إلى مفاوضات الحل الدائم من دون شروط، والبدء من نقطة الصفر سيوصل من جديد إلى مأزق يبقي الشعب الفلسطيني من دون حل دائم، ومن دون تنفيذ التزامات المرحلة الانتقالية، يضاف إليهما الإحباط من توقف الانتفاضة من دون نتائج.

ومع استمرار الأمل، ألا تصدق المقولة أن التحرك العربي في تشرين الأول/أكتوبر، الماضي كان مجرد ردة فعل عربية عاطفية على صورة الشهيد محمد الدرة، ومع استمرار التمني المشروع على القوى الفاعلة في المجتمع العربي أن تتحرك لتشعر الولايات المتحدة بضرورة تضييق هامش مناورة شارون، لا بدّ من برنامج سياسي يغير العنوان من رفض الفلسطينيين اقتراحات كلينتون، إلى رفض إسرائيل اقتراحات العرب.

لقد اعتبرنا، وما زلنا نعتبر، رفض اقتراحات كلينتون ـ باراك، إنجازاً سياسياً للقيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، ولا نوافق أولئك الذين لا يفوّتون فرصة لاتهام الشعب الفلسطيني بتفويت الفرص. ولكن آن الأوان لاتهام إسرائيل بالرفض، فنحن نقف أمام حكومة إسرائيلية تفاخر أن حالة الحرب مع العرب مستمرة منذ أكثر من قرن، وأنه من الخطأ التقدم باقتراحات سلام[١]. ولا يمكن أن يتم رمي الكرة إلى الملعب الإسرائيلي بالأدوات القديمة كما أسلفنا، والإمكانية السياسية الوحيدة الواردة حالياً هي التقدم إلى الأمام.

لقد رفض الفلسطينيون إملاءات باراك، ومع أنّ الشعب الإسرائيلي غير ناضج لقبول شروط السلام العادل فإنه لم تتح له الفرصة لرفض اقتراحات فلسطينية أو عربية مصاغة كبرنامج سلام مطروح دولياً، فالفلسطينيون فاوضوا حول اقتراحات أمريكية، ولكنهم لم يتقدموا حتى الآن ببرنامج سياسي لتحقيق السلام العادل والدائم كعنوان للانتفاضة، ما يلبث أن يتحول سريعاً إلى رفض إسرائيلي له كعنوان لقمع الانتفاضة، ولم يعد بالإمكان التقدّم ببرنامج سلام من هذا النوع من دون تنسيق مع سوريا ولبنان، فحتى لو تقدّم الفلسطينيون

---

(١) انظر المقابلة المطولة مع شارون في: هآرتس، ١٣/٤/٢٠٠١، الملحق.

ببرنامج منفصل فسوف يصعب على الرأي العام التمييز بينه وبين الثوابت الفلسطينية التي يتم تكرارها وبحق لرفض الإملاءات الإسرائيلية.

والأمر الوحيد الذي سيأتي بجديد، ويحدث اختراقاً في الرأي العام الإسرائيلي والأوروبي والأمريكي، كما يحشد الرأي العام العربي والفلسطيني خلفه، هو اقتراح شروط السلام الشامل والعادل مع سوريا ولبنان والشعب الفلسطيني سوية، ودعوة إلى التفاوض المنسّق سلفاً بين هذه الدول تمنع انفراد إسرائيل بالمسارات من ناحية، كما تمنع المزاودة من ناحية أخرى. ومن المفروض أن تجد مثل هذه المحاولة غطاء مصرياً وأردنياً لها لو تمّ التشاور عليها سلفاً فهنالك مصلحة أردنية ومصرية بطرح برنامج من هذا النوع، كما سوف تجد الانتفاضة به عنواناً للمرحلة القادمة. فبرنامج سلام عادل وشامل على المسارات كافة يضمن حلاً عادلاً للقضية الفلسطينية بما فيها قضية اللاجئين، ويسحب البساط من تحت أرجل الدعاية الإسرائيلية في أوروبا والولايات المتحدة، ويحدث اختراقاً في الرأي العام الإسرائيلي نفسه. وهذه ليست مجرد عودة إلى معادلة مدريد العربية، مقابل رفض شامير، وإنما هي معادلة جديدة تضمن مكانة مركزية لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، وحتى لو لم تتحقق، فإنها تصنع عنواناً سياسياً لانتفاضة ذات برنامج سياسي يضيق هامش مناورة شارون دولياً ويقيد يديه.

لا طائل من وراء تمنية النفس أن شارون قد تغير، وليس بالإمكان التقدم على المسار الفلسطيني وحده إلا بقبول مبدأ المرحلة الانتقالية الطويلة المدى، وتكريس حالة «البنتوستان» مع الاستمرار ببناء الاستيطان. ليس لدى شارون برنامج سياسي آخر، ولا تهدف مناوراته إلا إلى كسب الوقت وتوسيع هامش المناورة الدولي لقمع الانتفاضة، أو لإبقائها في حدود الممكن تحمله إسرائيلياً مدة طويلة. هنالك وضوح سياسي نادر لدى شارون، وهو يستطيع تشخيص الحالة السياسية الإسرائيلية بدقة، ولا مكان للارتباك في هذه المرحلة، أو الاعتقاد أن اقتراحات تكتيكية قد تؤدي إلى أكثر من وقف الصراع المسلح والتفاوض من جديد من دون شروط. هنالك من يعتقد أنه بالإمكان العودة إلى تنفيذ إسرائيل التزاماتها من اتفاقيات أوسلو المتعاقبة، ولكن هذه اللعبة قد انتهت بنظر شارون، ولم تعد المراحل الانتقالية تستمر عاماً أو عامين من أجل العودة إلى مفاوضات الحل الدائم، بل مرحلة حقيقية غير محدودة بالزمن، بل بتحقيق الأهداف.

يجب إذاً مواجهة هذه الحكومة وسياساتها، ولا يستطيع الفلسطينيون القيام بذلك وحدهم، وهذا يعني تقديم الدعم المادي والمعنوي للشعب الفلسطيني، كما يعني، أيضاً، تحمل المسؤولية السياسية معه عن برنامج سياسي ملزم قد يساهم بإسقاط حكومة شارون أو محاصرتها جدياً على الأقل، ويعني حمل مسؤولية برنامج سياسي عربي، أن يتوجه لمقابلة الرئيس الأمريكي والمسؤولين الأوربيين وفد من الرؤساء والملوك العرب بعد القمة، ولكي لا نفهم خطأ، نؤكد أن هذا لا يشكل بديلاً عن العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة لا سمح الله ولا قدر.

الفصـــل الرابـع

فصل جديد في تاريخ الجماهير العربية في الداخل

كان مسار أوسلو يقود بالضرورة إلى المأزق الناجم عن عدم الاتفاق على مبادئ الحل الدائم. وقد حاولنا طيلة الفترة السابقة أن نؤكد أن الحل الدائم ليس في متناول اليد، وذلك ليس بسبب موازين القوى المختلة لصالح إسرائيل فحسب، وإنما لإصرار إسرائيل على تحكيم هذا الخلل في عملية فرض تسوية. وقد توجسنا من كامب ديفيد، وحذرنا منه، كمحاولة لمحاصرة الموقف الفلسطيني دولياً بمجرد طرح أفكار أمريكية ـ إسرائيلية تبدو مرنة في عهد حزب العمل، وتؤدي إلى إظهار الطرف الفلسطيني كرافض للسلام. هكذا طرحت مبادئ الإجماع الوطني الإسرائيلي معدلة من قبل باراك وأحدثت توقعاً أوروبياً وأمريكياً أن يقبلها الفلسطينيون ـ لأنهم إذا لم يستطيعوا صنع السلام «حتى» مع باراك(!!) فمع من سوف يصنعون السلام؟

لقد بدأ العد العكسي نحو الانفجار، بقيام الولايات المتحدة ممثلة برئيسها بتحميل الفلسطينيين عملياً مسؤولية فشل المفاوضات، كان هذا الحكم إيذاناً بضغط دولي على القيادة الفلسطينية لقبول تسوية تحت سقف لاءات باراك تسمى حلاً دائماً، وتنهي حالة الصراع. لقد ضيق الإسرائيليون المحتفلون لا بالسلام، بل بالانتصار الدبلوماسي في كامب ديفيد والأمريكيون الذين تحولوا إلى مجرد ناقل لرسائل وأفكار إسرائيلية مجال المناورة وهامش التحرك الدبلوماسي الفلسطيني بشكل يُذكّر بالحالة الفلسطينية بعد حرب ١٩٨٢. وعندما أوشكت الحالة على الانفجار لم يوجد من يوقفها أو يستوعبها، إذ لم تعد السلطة الفلسطينية قادرة أو جاهزة للعب هذا الدور، بل وجد من يحث تنظيم فتح وشباب قيادة الانتفاضة الأولى على تصدرها. ولا غرابة أن يدوي الانفجار على خلفية القدس والأقصى وانطلاقاً منهما، إذ تمترس المفاوض الفلسطيني خلفهما في عملية تعبئة للرأي العام العربي والفلسطيني، كما حوله اليمين الإسرائيلي إلى امتحان لمدى التزام حكومة باراك بمبادئ الإجماع الإسرائيلي.

ومنذ أن طلب الشعب الفلسطيني حق الكلام وخرج الرأي العام الفلسطيني إلى الشارع مؤكداً تارة عبر الرموز المشحونة (الأقصى، والشهادة والخ. .) وتارة عبر الكلام السياسي الصريح، ضرورة توفر الحد الأدنى من العدالة في الحل الدائم، وأنه لا يمكن إنهاء حالة الصراع من دون إيجاد حل لأي عنصر من عناصره الأساسية، تحول الموضوع إلى صراع إرادات، ولم يعد بإمكان إسرائيل إملاء شروطها للحل الدائم من دون إملائها على الشعب الفلسطيني.

وردّت أجهزة الأمن الإسرائيلية على خروج الشعب الفلسطيني إلى الشارع بإجراءات غير مسبوقة مستفيدة من بدايات الانتفاضة الأولى درساً واحداً، يتلخص بضرورة استثمار أكبر قدر من القوة السافرة لوأد الانتفاضة في بداياتها. وكانت النتيجة أن رأى العالم، ورأى أبناء الشعب العربي الفلسطيني الباقون على أرضهم في إطار المواطنة الإسرائيلية صورة الطفل يقتل بزخات من الرصاص وهو يستنجد مع أبيه خلف كتلة إسمنتية.

وضاعفت إسرائيل استخدام القوة السافرة بالمروحيات والدبابات ضد الشعب الفلسطيني في انتفاضته المجيدة في سباق مع الزمن، وقبل أن تزداد الضغوط الدولية محولة استخدام القوة إلى وسيلة ضغط لإعادة القيادة الفلسطينية إلى طاولة المفاوضات، لكي تقبل ما رفضت قبوله في كامب ديفيد، وهكذا تحوّل الصراع على الأرض إلى استمرار للمفاوضات بوسائل أخرى، وانتقلنا من انتفاضة الشعب الفلسطيني ضد فرض السيادة الإسرائيلية على القدس والأقصى، التي تمثلت باقتحامه من قبل شارون، وبمجزرة بن عامي في باحته، وضد بقاء الاستيطان وضد الأحوال التعيسة التي يعيشها إلى استخدام إسرائيل القوة العسكرية لمحاصرة الشعب الفلسطيني وكسر إرادته مهددة بإعلان الحرب على مؤسسات السلطة الفلسطينية، وليس على الشعب الأعزل فحسب. ولكن إسرائيل اكتشفت حدود استخدام قوتها، كما اكتشفت السلطة الفلسطينية حدود استخدام ضعفها، فالشعب الفلسطيني يرفض أن يلعب دور الضحية فقط، والعالم لا يتضامن سياسياً مع الضحية فحسب، بل مع الضحية صاحبة الحق، وقد يقتصر التضامن على التعاطف إذا لم تقم الضحية صاحبة الحق بعمل سياسي لإحقاق ذلك الحق.

لقد افتتحت حالة جديدة من الصراع ـ وسوف نعود إليها مرة أخرى. ولكن لم يكن ممكناً التحول إلى مناقشة الهبة الشعبية العربية داخل الخط

الأخضر من دون مقدمة قصيرة حول الانتفاضة الفلسطينية موضوع هذه الهبة.

١ ـ الظاهرة

ما زلت أعتبر تشخيص الظاهرة أكثر أهمية من تعداد أسبابها. وقد يتفنن المعلقون في ذكر أسباب ظاهرة هبة عرب الداخل الشعبية في عملية مزاودة تضيف سبباً جديداً بعد كل حوار. (١) حالة التمييز العنصري التي يعيشها العرب في الداخل. (٢) خيبة الأمل من حكومة باراك. (٣) البعد الديني في التفاعل مع قضية الأقصى. (٤) البعد الوطني والتفاعل مع الشعب الفلسطيني. (٥) النقمة المتراكمة ضد الشرطة الإسرائيلية وممارساتها العادية واليومية ضد المواطنين العرب... وهكذا.

الأسباب قديمة، ولكن الظاهرة جديدة، ولذلك لا تصلح الأسباب عادةً لشرح الظاهرة. وتشكل الهبة الشعبية العربية من دون شك ظاهرة جديدة، فما هي أهم مميزاتها:

أ ـ بغض النظر عن الأسباب والخلفية اليومية الحياتية التي أدت لجاهزية الناس الكفاحية تنادت الجماهير العربية داخل الخط الأخضر للخروج إلى الشارع تفاعلاً مع شعبها العربي الفلسطيني في الضفة والقطاع. لقد أقرت لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية إضراباً عاماً يوم ١/ ١٠/ ٢٠٠٠ للتعبير عن احتجاج سياسي، وليس للمطالبة بإزالة غبن أو تحقيق مطلب يومي، ولكن الإضراب تحول إلى هبة شعبية عارمة، وكان الإضرابان المتتاليان اللذان أعقبا الأول تعبيراً عن احتجاج على القمع الوحشي الذي تعرضت له الجماهير الغاضبة. وحاول البعض أن يخفف من وقع إعلانات الإضراب المتكررة فبررها بالحداد على الشهداء، ولكن كل إضراب حدادي كهذا كان يؤدي إلى مواجهات جديدة وإلى سقوط المزيد من الشهداء.

ظاهرة الهبة الشعبية الشاملة على موضوع سياسي هي ظاهرة جديدة لا شك، فقد درجت أوساط واسعة من الجماهير العربية عادة على التذمر من إفراط القيادات العربية بالتدخل في الشؤون السياسية، وحثها على الانشغال الكامل بقضايا العرب في الداخل المعيشية والحياتية ـ ولكن الجديد هو تفاعل هذا الشعب الواسع نفسه مع الإضراب السياسي، بل الخروج عن مساره وعن المسيرات الاحتجاجية المخططة سلفاً إلى التعبير عن الغضب بقوة وبشكل

عفوي فاق كل التوقعات.

هذه، أيضاً، الجماهير نفسها التي كانت ستؤيد بأغلبيتها أي حل دائم يتفق عليه «الطرفان»، الإسرائيلي والفلسطيني، بغض النظر عن عدالته. وعلينا ألا ننسى ذلك للحظة، ولكن عنصر التفاعل الوطني والقومي والإنساني دفع الناس إلى الشارع. ومن الصعب تشخيص العامل المباشر: هل هو مذبحة الأقصى في اليوم الذي تلا اقتحام شارون الاستفزازي له؟ أم هو صورة الطفل القتيل في حضن والده، أم هي تقارير الفضائيات العربية المفصلة عما يجري، أم كل هذه مجتمعة؟ المهم أن الظاهرة انطلقت بأبعادها السياسية والاجتماعية.

ب ـ تعاملت أجهزة الأمن الإسرائيلية مع الاحتجاج السياسي الغاضب لعرب الداخل كعمل عدائي بكل ما يحمله هذا التعبير من معانٍ. وبدا أنها تنفذ سياسة مبنية على دروس استخلصت من تحليل ظاهرة الجاهزية الكفاحية المتزايدة لدى المواطنين العرب.. ويبدو أن الدرس الذي تم استخلاصه هو ضرورة زيادة منسوب القوة القمعية، بما في ذلك إطلاق النار بهدف القتل. وقد لوحظ في السنتين الأخيرتين نقاش بين الجهاز السياسي والجهاز الأمني في الدولة العبرية حول أسلوب التعامل مع عرب الداخل كظاهرة سياسية باتت أكثر نشاطاً وتأكيداً لذاتها. وكان الجهاز السياسي يميل عادةً إلى الاستيعاب بالدمج التدريجي في حين ازدادت الأحداث الأمنية الداعية إلى استخدام الردع. ويبدو من تعامل جهاز الأمن الإسرائيلي مع الهبة أن المستوى السياسي قد حرر يديه وأطلق له العنان.

لقد عادت أجهزة الأمن الإسرائيلية، الشرطة، وحرس الحدود، والشاباك، والمستعربون، إلى احتلال المدن والقرى العربية النشطة، واستخدمت الذخيرة الحية في قمع تظاهرات احتجاجية. صحيح أن التعبير عن الاحتجاج اتخذ شكل إغلاق شوارع رئيسية في بعض الحالات، ولكن إجابة السلطة الحاكمة على ذلك بإطلاق النار بهدف القتل بقيت منذ يوم الأرض مقصورة على المتظاهرين العرب. ولا شك في أن العديد من رجالات أجهزة الأمن قد تجاوز بعنصريته البهيمية والحاقدة حتى استخدام الأسلحة النارية لتفريق التظاهرات إلى درجة إطلاق النار على المارة العرب أو إلى إعدام شباب بعد أن كان بالإمكان اعتقالهم. لقد تعاملت أجهزة الأمن الإسرائيلية مع المواطنين العرب في ساعة الامتحان كأنهم أعداء. وعندما امتحنت «الديمقراطية

الإسرائيلية» قومياً سقطت في الامتحان.

وكنا دائماً نؤكد أن امتحان الديمقراطية والمساواة هو قضية المواطنة، وأنه طالما لم تكن الدولة لجميع المواطنين، فإنه لا قيمة حقيقية للمساواة شعاراً وبرنامجاً. وهكذا فرض العطب الأساسي ذاته، وكاد ينسف كل شيء، لأنه عطب لاحق بأساس تعامل الدولة مع العربي: من «التسامح» معه كفرد يطالب بالمساواة في إطار البنية الصهيونية القائمة إلى معاداته إلى درجة القتل والجرح عندما يتحدى هذا الهامش ويتصرف كعربي فلسطيني أو حتى كمواطن عربي له الحق بالتعبير عن الغضب السياسي المشروع من دون أن يقتل أو يجرح. لقد تبيّن أن المساواة في الدولة الصهيونية هي مفهوم هش لا أساس له في مواطنة متساوية.

ج ـ بعد أن شرعت أجهزة الأمن الإسرائيلية عملية قتل العرب وأخرجتهم خارج سيادة القانون، وذلك في ظل حكم اليسار الصهيوني «وقوى السلام» (انظر كفر قاسم ويوم الأرض) انفلت عقال العنصرية اليهودية تماماً. وما دام هذا هو تصرف حكومة حزب العمل فكيف لا ينطلق جمهور اليمين باحثاً عن العربي، أي عربي، في طريقه من وإلى العمل للاقتصاص منه، وكيف لا يعمل رعاع الصهاينة العنصريون أعمال الحرق والتدمير في المحلات التجارية العربية في المدن اليهودية، وكيف لا يهاجم زعران وعنصريو «نتسيرت عيليت» الحي الشرقي في ناصرة الجليل؟ لا تقل هذه الظاهرة خطراً عن تعامل أجهزة الأمن، لأنها تكشف ما يجري في عمق المجتمع الإسرائيلي وطبقاته الدنيا. لقد خرجت نتائج استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي والتي كررت طيلة العقود السابقة أغلبية عنصرية يهودية من الجداول الإحصائية إلى الشارع.

د ـ غاب النقد والمراجعة الذاتية والرأي الآخر عن المناظرات الإعلامية التي يشتهر بها المجتمع السياسي الإسرائيلي، وغاب المثقفون الليبراليون تعتصرهم «خيبة الأمل» من العرب وتفقدهم عقلية الوصاية رشدهم وصوابهم، وانضم قسم كبير منهم إلى جوقة التحريض ضد السلطة الفلسطينية لأنها رفضت سلامهم وضد عرب هذه البلاد لأنهم تمردوا على الهامش الذي أفسحه لهم أولئك ضمن «التعايش» القائم على سياسة التمييز داخلياً، وتحويل العرب إلى أصوات احتياط لائتلافات حزب العمل في كل ما يتعلق بالسياسة تجاه القضية الفلسطينية وقضية السلام مع الدول العربية.

وقد استفاق أولئك المثقفون الليبراليون على اليمين الإسرائيلي يعيث خراباً في الشوارع. وعندها فقط بدأنا نسمع أصواتاً نقدية ضد قتل المواطنين العرب، أي عندما أحسوا بالخطر يداهمهم.. وكان نقدهم متردداً ومشككاً بـ «ولاء العرب» الذين «انجروا وراء المحرضين»، كما اقتصر على زيارات تعزية بالشهداء في المدن والقرى العربية، الشهداء نفسهم الذين سقطوا في ظل صمت أو تحريض قوى اليسار الصهيوني. وقد احتاج الأمر إلى فترة صراع طويل ليقر أولئك إقامة لجنة تحقيق رسمية بالأحداث، ودافعهم الأكيد هو التمييز بين شهداء المواطنين العرب وشهداء بقية أبناء الشعب الفلسطيني، وإطار التحقيق هو القانون الإسرائيلي الذي يرى بالتظاهرات مجرد خروج عن النظام والقانون ـ وهدف التحقيق ليس فحص عنف الشرطة، وإنما فحص التجاوزات بشكل عام بما فيها (تجاوزات المتظاهرين).

٢ ـ الهبة الوطنية:

لم تنفجر هذه الهبة الوطنية في لحظة غضب أو موجة تضامن، فقد سبقها فعل تراكمي يعاد فيه ترميم ما هدمته عملية «الأسرلة» من هوية المواطنين العرب الوطنية. وقد تجلى ذلك، مؤخراً، بالامتناع عن التزين بالأعلام الإسرائيلية في يوم الاستقلال، وفي إحياء ذكرى النكبة، وباكتشاف الطلبة الجامعيين لهويتهم القومية الوطنية في عملية البحث عن معنى بعد فترة طويلة من فقدان المعنى وبعد فراغ رهيب، إذ لم تنجح عملية «الأسرلة» بملء الفراغ. كما تجلى ذلك في ازدياد التنافس على النبرة الوطنية والقومية بعد أن أثبت التجمع الوطني الديمقراطي أنه بالإمكان تبني برنامج وطني وقومي في ظروف المواطنة الإسرائيلية، بل وتوريط حلبة السياسة الانتخابية بالتنافس عليه. وهذا يعني أنه بالإمكان قيام حركة قومية وطنية ديمقراطية في الداخل من دون أن تفقد الصلة مع واقع الجماهير اليومي الحياتي الإسرائيلي الطابع.

ولكن الهبة الوطنية الأخيرة كنست حتى جيوب الذل والهوان ومنحت الهوية الوطنية صلابة وزخماً وتجربة جماعيةً نحتاج في الحياة العادية إلى سنوات لمراكمتها. وقد ظهرت وحدة الأقلية القومية العربية كوحدة شعبية لم نعهدها في السابق، وذلك ببروز مظاهر التضامن بين القرى والمدن وبين الجماعات التي يتألف منها هذا الشعب، كما عززت الانتفاضة الأخيرة الروابط الوطنية والإنسانية بين أبناء الشعب الواحد على جانبي الخط الأخضر.

لقد هدف الإضراب إلى رفع رسالة سياسية احتجاجية على ما يجري في

المناطق المحتلة من قبل قيادات محافظة في غالبيتها في كل ما يتعلق بمسألة العلاقة مع الدولة، فكانت النتيجة عملية تسييس مكثفة لم يسبق لها مثيل تعرض لها المواطنون العرب. ولم تشهد الأقلية القومية العربية في الماضي ما تشهده حالياً بيوت الشهداء والجرحى من تفاعل وتضامن إنساني شمل كافة قطاعات المجتمع.

وعلى الرغم من ارتفاع أصوات الذل والهوان القليلة والمتوقعة التي تحمِّل السياسة الإسرائيلية المسؤولية لفظياً وكضريبة كلامية، ولكنها تحمِّل القيادة العربية عملياً مسؤولية القتلى والجرحى، فإن شعبنا بمجمله يرفض هذه الأصوات التي تمجِّد الكرباج والجلاد وتدين الضحية ويعتبرها خائنة وساقطة. فأبناء هذا الشعب يعرفون جيداً أنه في هذه الدولة الصهيونية يقوم الناس بالاحتجاج وبإغلاق الشوارع من دون أن يتعرضوا لإطلاق النار، لا الحي ولا المطاطي، وحتى من دون غاز مسيل للدموع، كما ترى الجماهير العربية كيف تحمي أجهزة الأمن الإسرائيلية سائبة العنصريين وهم يهاجمون الناصرة. لقد قتل العديد من أبناء هذا الشعب البررة من دون أن يشاركوا في تظاهرة أو عمل احتجاجي.

لقد نشأ تناسب طردي بين ازدياد جاهزية شعبنا الكفاحية ووعيه السياسي وقدرته على تشخيص الدوافع والنيات الإسرائيلية، وبين رعب بعض الأنذال الذين اعتادوا على الكرباج فجعلوه القاعدة، وجعلوا التمرد عليه خطيئة تحمل الضحية مسؤولية العقاب. لا يمكن مناقشة ناشري التشكيك والمغالطات بالحجة، فالقضية قضية موقف وراءه مصلحة... وقد آن الأوان، كما يبدو، لإخراج هذا الموقف خارج الشرعية الوطنية العربية، وقد نشأت شرعية كهذه. هذا موقف خياني بحق هذا الشعب وهذه الأمة وهذه الضحايا... وسوف تستخدمه وسائل الإعلام الإسرائيلية الرسمية، وبخاصة العربية منها طيلة الفترة القادمة، ويتوجب على الحركة الوطنية أن تستعد لذلك. وقد بدأت العملية ببعض اللقاءات التي تجري في الجامعات الإسرائيلية لتقييم ما جرى متزينة بطابع أكاديمي، ويشارك فيها «الباحثون» من رجالات الأمن الإسرائيليين السابقين واللاحقين، وتلامذتهم العرب من موظفين وباحثين، وجميعهم يحملون الحركة الوطنية المسؤولية. كما تبيّن أن بعض الصحف العربية مرتبطة حتى النهاية المرّة بدائرة الإعلانات الحكومية، وبالأحزاب الصهيونية والوزارات الإسرائيلية، ولذلك تقوم هذه الصحف

بلعب دور تحريضي على القيادات العربية وعلى المواطنين العرب، وتفسح في المجال لرجالات المخابرات السابقين لكتابة مقالات كاملة بالعربية، موجّهة إلى المجتمع العربي.

لا شك في أن الهبة الشعبية قد كشفت فيما كشفت عن نواقص كثيرة للبنية السياسية العربية، ولبنية المؤسسات العربية، ولكن هذا الموضوع لا يناقش في سياق تحديد المسؤول عن الجريمة التي اقترفها حكام إسرائيل.

لقد أثبتت الهبة الشعبية أنه لا يوجد بديل للتيارات السياسية المنظمة على مستوى القاعدة. وقد بيّنت الهبة الشعبية وجود قواعد منظمة وفاعلة فقط لقلة من القوى السياسية المعروفة إعلامياً. لقد أبرز الإعلام الإسرائيلي قوى غير قائمة على الأرض فعلاً، وقامت الفضائيات العربية في بعض الحالات بنسخ ذلك عن الإعلام الإسرائيلي. وهنالك «قوى» عربية موجودة في الإعلام الإسرائيلي العربي والعبري فحسب، ولا أساس لها على أرض الواقع. وإذا كانت هنالك نقاط ضعف في الهبة الوطنية ومظاهر اختلال وتجاوز فيجب البحث عنها بالضبط عند القوى ذات العلاقات القاعدية والتأثير الجماهيري والقادرة على ضبط الأمور لو توحدت ميدانياً على الأقل .. فالموضوع ليس لجنة متابعة أو رؤساء مجالس بلدية، أو نواباً عرباً، هذه كلها قوى وهيئات تمثيلية لا تنجح إضراباً ولا تعبئ ولا تحشد. القوى القادرة على التنظيم على مستوى القاعدة، هي المسؤولة عن القوة، وهي المسؤولة عن الضعف. أما القوى التي ليس لها علاقة أصلاً بما يجري إلا عبر الإعلام والتي اكتسبت شرعية عبر غباء الفضائيات العربية فستستمر بالحديث بلغتين واحدة للعرب وأخرى لليهود.

لقد أنجبت الهبة الوطنية جرأة غير عادية وتصدياً لم نعهده للقمع البوليسي، كما جسدت تضامناً إنسانياً ومجتمعياً افتقرت إليه قرانا ومدننا العربية مؤخراً. هذه أبعاد الهبة الوطنية التي يجب تأكيدها وترسيخها والمراهنة عليها نحو مستقبل أفضل لمجتمعنا العربي. ولا يمكن الحفاظ على هذه من دون بناء قواعد التيار الوطني السياسية بشكل حثيث وسريع، كما لا يمكن الحفاظ عليها من دون بناء مؤسساتنا الوطنية في كافة المجالات: التعليم والصحة والبحث والتخطيط.. كما لا يمكن خوض تجربة كهذه في المستقبل من دون لجان شعبية قاعدية تنظم الأحياء والقرى والمدن العربية، ومن دون حد أدنى من التنظيم الهرمي من القيادة الميدانية إلى القيادة القطرية.

لا يمكن السيطرة على مجريات الاحتجاج السياسي المشروع حتى لو كان

غاضباً وفصله بشكل واضح عن أعمال التخريب التي لحقت بالممتلكات هنا وهناك، كما لا يمكن ضبط عناصر فردية عفوية تفرض إيقاع المواجهات محملة الآخرين تبعات أعمالهم من دون لجان شعبية قاعدية تشارك في النضال والصراع، وتستطيع، أيضاً، ضبط الأمور من منطلق مشاركتها ميدانياً.

٣ ـ طبيعة القمع

لم يكن القمع الإسرائيلي، أيضاً، لحظة غضب، أو ردة فعل، بل شكل قفزة نوعية سبقها تراكم كمي، إذ لم تخلُ مواجهة الشرطة للأعمال الاحتجاجية على قضايا الأرض والمسكن والميزانيات وهدم البيوت من إطلاق النار في السنوات الأخيرة. لقد ووجهت تظاهرة الاحتجاج العربية بالعنف في الروحة، وأم السحالي، واللد، وحتى أمام مكتب رئيس الحكومة.

وملاحظة، لا بد من البوح بها، لضعاف النفوس ـ لم يتفجر العنف البوليسي نتيجة للتضامن مع الموضوع الفلسطيني، فقد حذرنا طيلة السنوات الأخيرة من تدهور في ممارسات الشرطة ضد المواطنين العرب، والاعتداء عليهم حتى من دون سبب، ولم يعاقب شرطي واحد بجريرة الاعتداء على نائب في البرلمان، أو بتهمة إطلاق النار على عربي بسبب مخالفة سير في السنوات الثلاث الأخيرة، وراقبنا جميعاً كيف يتم تصعيد الممارسات القمعية ضد العرب، وكيف يحمي الوزير بن عامي الضابط اليك رون من أية دعوة لاستقالته طيلة السنتين الماضيتين.

لا علاقة لاستخدام العنف البوليسي إذاً بكون التحرك هذه المرة سياسياً ومرتبطاً بالقضية الفلسطينية وليس مطلبياً، فقد ارتُكِب القمع الوحشي لأن المتظاهرين هم عرب، ولأن الشرطة هي شرطة عنصرية. ولكن البعد السياسي الوطني كشف حالة العداء، وأسقط الأقنعة كلياً، ولذلك بدا العنف البوليسي كأنه حالة احتلال جديدة. لا ينتهي هذا الوضع بإقالة اليك رون أو بن عامي .. إلا إذا تم ذلك كخطوة لإعادة النظر بمجمل علاقة أجهزة الأمن الإسرائيلية بالمواطنين العرب.

لا يشكّل العنف البوليسي ضد المواطنين العرب حالة شاذة، بل هو انعكاس لحالة الغربة التي يعيشها المواطن العربي في الدولة، كما يعكس تعامل الشرطة وأجهزة الأمن مع العربي كخصم أو كعدو. لا يمكن تلخيص حالة تعامل الدولة مع العرب في إسرائيل كحالة تمييز ضد مواطنين من الدرجة

الثانية أو الثالثة، بل يجب رؤية أن الدولة العبرية، في أوقات الأزمات، لا تتعامل مع العرب كمواطنين.

٤ ـ الاندماج

بالإمكان تشخيص التحول الأهم من ناحية إسقاطات الهبة الشعبية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ على مبنى العلاقة بين المواطنين العرب كأفراد وكجماعة من ناحية، والدولة من ناحية أخرى، وحصره في سقوط مقولة الاندماج. وشكل «اندماج العرب في حياة الدولة والمجتمع الإسرائيليين» استراتيجية عمل سياسي لدى قوى سياسية فاعلة في المجتمع العربي، وأخرى فاعلة على خط التماس بينه وبين المجتمع اليهودي، كما شكل وهماً بالنسبة إلى عدد غير قليل من المواطنين الأفراد. ويكمن الوهم هنا باعتبار الاندماج في المجتمع والدولة الإسرائيليين هو الطريق من أجل المساواة وباعتبار العائق الأساسي أمام الاندماج، ليس يهودية الدولة، وإنما غياب السلام الإسرائيلي ـ الفلسطيني.

وهذا ما فسر بالطبع اندفاع مؤيدي نظرية الاندماج هذه إلى دعم أي اتفاق يتم التوصل إليه بين الفلسطينيين وإسرائيل من أوسلو وحتى شرم الشيخ. . وسارعوا إلى دعم «اتفاق شرم الشيخ»، بعد الهبة مباشرة، وكأنه لم يحصل شيء، بنمط دعم كامب ديفيد نفسه، (والسلطة الفلسطينية نفسها لا تدعي أنه اتفاق)، ويندفع كل أولئك الذين يريدون «تصحيح» الانطباعات عن الوسط العربي التي خلفتها الهبة الشعبية في الوسط اليهودي إلى تجديد دعم التسوية، أية تسوية. فبموجب هذه النظرية يعتبر كل توتر خارجي عائقاً أمام الاندماج، ودعم التسوية هنا لا ينطلق من أهمية السلام العادل أو من أهمية إيجاد حل للقضية الفلسطينية، وإنما من ضرورة إزالة العوائق أمام «اندماج العرب في حياة الدولة»، وذلك لأن العائق الحقيقي أمام الاندماج هو كون الدولة يهودية، ونستطيع أن نضيف بعد الهبة الأخيرة أن تمسك العرب بهويتهم القومية هو، أيضاً، عائق أمام الاندماج. وقد أثبتت التجربة المتراكمة أنه حتى في ظروف تقدم عملية السلام لا يتقدم الاندماج بقدر ما يزداد وهم الاندماج انتشاراً.

لقد نسفت الهبة الشعبية الأخيرة حتى وهم الاندماج من جهة النظر إلى العربي من فوهة البندقية والتعامل معه كخصم سياسي، وليس كطرف سياسي «مندمج» ومنافِس ضمن تعددية سياسية إسرائيلية، ومن ناحية التمسك بالهوية

الوطنية والقومية حتى عندما يكلف ذلك ثمناً وليس فقط كحالة رفاهية، ومن ناحية رد فعل المجتمع الإسرائيلي العدائي بغالبيته.

وعندما نذكر رد فعل المجتمع الإسرائيلي لا نقصد الرعاع الباحثين عن العرب لضربهم وملاحقتهم وحرق محالهم التجارية فحسب، كما لا نقصد الأغلبية المتفهمة لهذا الرعاع بموجب استطلاعات الرأي العام فحسب، وإنما نقصد، أيضاً، هشاشة ما يسمى بالعبرية الإسرائيلية «النسيج المشترك». ويقصد عادة بذلك، الإطار الحياتي المشترك الذي يمكّن الناس من التعايش وهو الإطار المدني ـ الاجتماعي، ولكن الاقتصادي ـ السياسي بأساسه.

لقد اكتشف العرب بعد هذه الأحداث أن مستوى المعيشة ونمط الحياة الاستهلاكية الذي يعيشونه داخل دولة إسرائيل لا يستند إلى أية ركائز اقتصادية داخلية أو محلية، وأن المحال التجارية العربية التي قامت على محاور الطرق الرئيسية لتقديم خدمات للمسافرين اليهود لا تشكّل مرفقاً اقتصادياً حقيقياً، ولا قاعات الأعراس، التي تشكل «الصناعة» العربية الوحيدة القائمة والمعتمدة على رجال أعمال عرب وسوق عربية بالكامل.

لقد امتنعت شركة «بيزك»، التي تحتكر الاتصال الهاتفي الثابت في إسرائيل فجأة عن تقديم خدمات أو تصليح خطوط هاتف في القرى العربية، وكذلك شركة الكهرباء القطرية. وقررت شركات تموينية معينة عدم دخول القرى العربية. . . حصل كل هذا كرد فعل بعد الهبة الشعبية وفي فترات هادئة يحاول فيها الناس العودة إلى الحياة الطبيعية. وحتى «الرابانوت» باتت تستعرض عضلاتها على العرب إذ «حرمت» أربعة عشر مصنعاً عربياً صغيراً للغذاء من شهادات «الكشروت»، الأمر الذي أدى إلى إغلاقها بالكامل لأيام كثيرة بانتظار شهادة «كشروت» مشروطة بتزويد المصانع لمفتشي «الرابانوت» باحتياطات أمنية باهظة الثمن.

ولا نريد إعداد بحث حول الموضوع حالياً، ولكن يكفي أن نذكر أنه لا يوجد بنك عربي برأسمال عربي، ولا شركة تأمين عربية، ولا حتى مطبعة عربية قادرة على طباعة صحيفة. لقد اتضح تماماً حتى لمؤيدي الأحزاب الصهيونية أن الاندماج هش تماماً، ومع ذلك لم تظهر بعد براعم حالة عربية اقتصادية قائمة، ولو بشكل غير مستقل، ولو ضمن الاقتصاد الإسرائيلي القائم. وينسحب هذا، أيضاً، على المؤسسات التعليمية والجامعات وغيرها. وهذا هو الفرق الأساسي بين الأقلية العربية في إسرائيل وفلسطينيي الضفة

الغربية وقطاع غزة، إذا وضعنا الأهداف والظروف السياسية جانباً. فقد قامت في الضفة الغربية وقطاع غزة، حتى في ظروف الاحتلال، جامعات ومؤسسات ومرافق اقتصادية باستثمار عربي، من المصانع والمطابع وشركات التأمين.

ولا يستطيع المبادرون العرب بناء مرافق من هذا النوع باستقلال كلي عن الاقتصاد الإسرائيلي، لكن بالإمكان بدء التفكير بمرافق اقتصادية لها جسم ومبنى وهيكل وسوق وعمالة محلية، ولكنها مرتبطة بنقاط تماس محددة مع الاقتصاد الإسرائيلي. كما بالإمكان بدء التفكير جدياً بالتعاون مع رجال أعمال عرب في الضفة الغربية وقطاع غزة لبناء مرافق من هذا النوع. هنالك أمور يجدر توفرها بالحد الأدنى. وإذا كانت السوق الإسرائيلية تشترط «الكشروت» لمصانعنا الغذائية مثلاً، فلماذا لا يفكر، رجال الأعمال، ولماذا لا تفكر السلطة الفلسطينية بتكامل في هذه القطاعات مع أسواق الضفة والقطاع؟ لقد بات عرب الداخل يشكلون سوقاً أساسية لبعض المرافق الاقتصادية في الضفة، مثل صناعة السكاكر في الخليل، والأحذية وغيرها، لماذا لا يتم التفكير بالعكس أيضاً؟!

هذه جبهة واحدة مهمة.. ولكن الجبهة الموازية لها لا تقل أهمية. لقد أشار تعامل بيزك وشركة الكهرباء مع القرى والمدن العربية في لحظات الأزمات إلى ما أثرناه في السابق من طروحات حول تشغيل العمال العرب في مثل هذه الشركات.. فلو كان هنالك عدد كاف من العمال والفنيين العرب لغابت الحجة الأمنية الباطلة أصلاً، لعدم وصول هذه الشركات إلى القرى والمدن العربية.

يجب أن يتواصل الصراع في كل ما يتعلق بحقوق المواطن العربي في علاقته مع الدولة، وكذلك في ما يتعلق بحقوق الأقلية تجاه الأغلبية. ولكن هنالك قضايا أساسية وحياتية لا يمكن الاعتماد فيها على المزاج السياسي للشارع اليهودي وتقلباته. ويجب العمل على المسارين.. مسار المساواة الكاملة في الحقوق، ومسار بناء الذات كشعب وكأقلية قومية، ليس فقط في القضايا الثقافية المتعلقة بالهوية القومية، وإنما، أيضاً، في بعض المجالات الضرورية لتوفير حد أدنى من الأمان المعيشي اللازم لاتخاذ موقف سياسي وطني شامل في ديمقراطية محدودة الضمان وأمام أغلبية عنصرية.

لا يمكن تحقيق استقلال اقتصادي داخل دولة إسرائيل، ولكن بالإمكان

التخطيط لاستثمارات وقطاعات إنتاجية وخدمية وثقافية تضمن عدداً من أماكن العمل، أكبر بكثير مما هو قائم حالياً في الوسط العربي ذاته.

٥ ـ سياسة التحريض على السياسة

هزت الهبة الشعبية علاقة التعايش القائمة على التبعية بين المجتمع العربي والدولة العبرية.. ولذلك تناثرت هباءً نظريات مراكز الأبحاث الجامعية بباحثيها اليهود والعرب.

وما كاد البروفيسور موشي ليساك يصرح بأمانة علمية نادرة أن كل العمل التنظيري الجامعي السابق حول العرب في إسرائيل قد انهار دفعة واحدة، حتى عاد بعض الباحثين العرب واليهود في شؤون الأقلية العربية إلى التنظير علينا، ولديهم الآن مادة جديدة. وأكثر ما يزعج هو بعض ربيبي المؤسسة البحثية الإسرائيلية العرب الذين لم يستنتجوا من كل هذه الهبة سوى تعميم فظ أنه لا توجد قيادة عربية، ملتقين بذلك، بقدرة قادر، ومرة أخرى، مع المؤسسة الإسرائيلية التي ترغب بتحييد أية قيادة سياسية عربية، وكأن القيادة مقولة غير تاريخية وغير سياسية لا علاقة لها بالبرنامج السياسي للقوى القائمة أو بالبنية الاجتماعية ـ وكأن الموضوع موضوع وعظ ونصائح. وهكذا نشطت بسرعة البرق وبترتيب من هيئات عليا لقاءات يهودية عربية تستثني السياسة والسياسيين، فبنظر الصهاينة يتحمل هؤلاء المسؤولية لأنهم زجوا «العرب الإسرائيليين» القنوعين عادة بالسياسة. وبنظر بعض العرب يتحمل هؤلاء القادة المسؤولية لأنهم ليسوا قيادة، وتنهال على العرب من كل حدب وصوب، النجوم الإسرائيلية الجديدة، نجوم الردة الإسرائيلية على ما جرى من رؤساء مجالس و"جمعيات» و"شخصيات» وما هب (الا في الهبة الشعبية) وما دب (إلا في السياسة)، وخذ تلخيصات كأن على البعض أن يناضل ويجند الأجواء السياسية للهبة، وعلى البعض الآخر أن يلخص.

وفي أجواء تحريض القوي على الضعيف، والتي انتشرت في الصحافة والإعلام الإسرائيليين، بلهجة «إذا أعطيناكم خذوا وإذا أطلقنا النار عليكم اهربوا» يتراجع حتى السياسيون الذين أدركوا قوة شعبهم فخافوا منها. فمنهم من حرض في الماضي ضد مقولة «دولة لجميع مواطنيها» لأنها تعني، برأيه، الاندماج وتتعارض مع الهوية الوطنية، مشاكساً بذلك ضد الحركة الوطنية، ومستخدماً مقولة من مقولاتها ضد مقولة أخرى، يمزق الآن ثيابه في الإعلام الإسرائيلي، مؤكداً «أنا مع الاندماج، والآخرون هم المتطرفون أصحاب

النزعات الانفصالية». وبعض المثقفين ممن يدعون بين العرب لدولة ثنائية القومية لا عن قناعةً، بل مشاكسةً ضد الحركة الوطنية الفلسطينية، يدعو في الداخل بالعربية للاندماج، ويعمل لإقامة جمعيات وحوارات من أجل هذا الاندماج.

عندما يبدو التحريض كأنه علاقة القوي بالضعيف يتراجع الضعفاء إلى درجة التحريض ضد أبناء الحركة الوطنية وبناتها لكسب رضى القوي، فتارة يتم التحريض على الحركة الوطنية لأنها ضد التعاون اليهودي العربي، وهذه فرية تكاد تكون دموية في هذه الأيام، أو لأن أتباعها متطرفون انفصاليون، وهكذا.

يدهور هذا النمط من السلوك العلاقة بين العرب وإسرائيل إلى علاقة مستعمر بمستعمَر، بل إلى أحط التعبيرات عن علاقة المستعمِر بالمستعمَر، لأن من يحاول إثارة إعجاب أو رضى الجلاد على حساب ذم القوى الوطنية واعتبار كرامتها القومية تطرفاً، ومن يحاول بغريزة الزواحف نزع صفة العقلانية عن مشاريع المساواة والهوية القومية والسلام العادل، يكرس نظرة الاستعلاء والفوقية الاستعمارية، ويؤكد صورة العربي المرتسمة في أذهان العنصريين كجبان يفكر من خلال غرائزه المنحطة، ومصالحه الفردية كما يتصورها ويسهل استخدامه ضد أبناء قومه.

تحاول إسرائيل الرسمية وبعض وكلائها أن تجمع كل الشواهد اللازمة للاستنتاج التالي: أن المسؤول عن الهبة الشعبية التي فجرها أبناء هذا الشعب هو «الإهمال» الذي تعرضت له الأقلية العربية في كل ما يتعلق بحقوقها اليومية، وغياب استثمارات الدولة في تطوير القرى والمدن العربية.. والأهم من ذلك بنظرها هو استغلال بعض القوى السياسية العربية هذه الحالة لتحريض الناس سياسياً ضد «الدولة»، وضد «التعايش»، وضد أمور كثيرة، ولكن ليس من أجل شيء. والعلاج يتم على مسارين متوازيين: (١) تحسين وتطوير تعامل الحكومة مع الوسط العربي؛ (٢) عزل «السياسيين المتطرفين» جماهيرياً، والأفضل عزل الأقلية العربية بمجملها عن السياسة، ماعدا خيم التعايش التي سوف يتفرغ لها مختصون يتقنون صف الكلام الفارغ، والتحوّم حول أصناف من المأكولات العربية.

ومنطق هذه الحوارات السياسي يضع العرب أمام خيارين: إما أن تكون السياسة العربية مع «عملية السلام» بالخطوط التي يضعها حزب العمل واليسار

الصهيوني، وإما أنها ضد السلام. فمفهوم «السلام العادل» يقع خارج «السلام»، ويصح إطلاق النار عليه. إما أن تؤكد السياسة العربية على التعايش القائم على يهودية الدولة وإما تعتبر رافضة للتعايش. أما المساواة القائمة على مبدأ المواطنة الكاملة غير المنقوصة فتقع خارج التعايش وضد الأخوة اليهودية العربية، إذ أنها تغضب غالبية اليهود. والأفضل أن يحمل السياسي العربي «دربكة» (طبلة بالعامية الفلسطينية) وبدلاً من الدفاع عن الهبة الشعبية يهب في «دبكة شمالية». لقد اقترحت بلدية حيفا، مؤخراً، في إعلانات موجهة للجمهور اليهودي بالاستمرار في زيارة وادي النسناس والأحياء العربية الأخرى والانخراط في برامج لاستضافتهم في بيوت العرب، ولم يتساءل أحد لماذا يكون إثبات التعايش بأن يدعى المواطنون اليهود إلى زيارة بيوت العرب في أحياء حيفا العربية، ولا يصح إثباته بدعوة أبناء حي وادي النسناس ويافا لزيارة بيوت رمات افيف أو دينياً، أو أحياء يهودية غنية أو فقيرة أخرى؟!

وقد تطوع، مؤخراً، أحد المشاركين في خيمة تعايش وقد عرف نفسه كضابط في سلاح البحرية الإسرائيلي للاتصال بي هاتفياً يبلغني كيف كان حديث السياسي العربي في تلك الخيمة عن التعايش والتآخي وضد التطرف مؤثراً إلى درجة كاد فيها أن يجهش بالبكاء، ثم بدأ فيها بتوجيه النصائح - الأوامر لي بلهجة «أنتم متطرفون ويجب عليكم أن تتعلموا من هذا الرجل».. وهكذا نصّب هذا السياسي المحترم، وهو بالمناسبة عضو كنيست سابق، كل مشارك يهودي تفضل وتنازل للقدوم إلى خيمة التعايش وصياً علينا.

ولكن العزاء إزاء هذه الحالة من التحريض على السياسة والزحف على البطون من قبل بعض المثقفين وأصحاب المصالح العرب هو الاستنتاج الذي توصلت إليه الغالبية الساحقة أن هذه لحظة الحقيقة، وأن التراجع غير ممكن بعد أن ارتكبت الدولة هذه الجرائم بحق المواطنين العرب. التراجع عن الهوية الوطنية والقومية غير ممكن، والتراجع عن حقوقنا غير ممكن، إلى أين نتراجع؟

فخيم التعايش، التي قامت بقرار حكومي وانتشرت كالفطريات على مفترقات الطرق، ليست بيتاً يمكن اللجوء إليه عند إطلاق النار.. وهي ليست أساساً جدياً للمساواة ولا للتعايش بين متساوين. يكون التعايش بالمساواة إما من خلال النضال من أجل المساواة،أو بالسلام العادل أو من خلال النضال من أجل السلام العادل.

تدرك الغالبية الساحقة من أبناء هذا الشعب، الآن، أن حمايتها للمدى البعيد كامنة في بناء ذاتها وبناء حركتها الوطنية القادرة على طرح خيار شامل لليهود والعرب في هذه البلاد.

٦ ـ المساواة

لم تفقد قضية المساواة أهميتها عندما غاب وهم الاندماج، بل يمكن الآن إذا توفرت الشجاعة السياسية الكافية أن تنطلق من جديد على أسس صحيحة، أي من التمسك بالهوية الوطنية والقومية ومن بناء المؤسسات الوطنية الذاتية، هذا هو الامتحان الذي يجب اجتيازه بنجاح. وتحتاج المطالبة بكافة الحقوق من دون التراجع عن بناء الشخصية الوطنية إلى جرأة أكبر وإلى نفس طويل في النضال.

أما التراجع عن الموقف الوطني، وعن هدف بناء الذات كشعب وكمؤسسات من أجل استرضاء الدولة والرأي العام الإسرائيلي، عودة إلى انتظار فتات المائدة، فلا يمكن اعتباره استراتيجية سياسية من أجل المساواة، هذه ساعة الامتحان إذاً.

يكلف الصمود في هذه المرحلة ثمناً، ولكن في نهاية المطاف يرسي أساساً واضحاً للحقوق السياسية والمدنية. ويصعب الآن الوقوف أمام موجة التحريض العارمة، ولكن التراجع أمامها لا يدمر المنجزات الوطنية فحسب، بل يحول قضية المساواة إلى توسل ومراضاة ويؤدي لا محالة إلى كسر شوكة العرب في موضوع المساواة أيضاً.

لقد أصبح من غير الممكن، بعد الهبة الشعبية الأخيرة، الفصل بين الموقف الثابت والواضح في القضايا الوطنية والسياسية وبين الموقف من قضية المساواة. ومن يمجد الكرباج لا يريد المساواة، بل يريد لشعبه الذل والهوان إلى الأبد.

٧ ـ تجاوزات

لا توجد هبة شعبية من دون تجاوزات وبخاصة عندما تتصاعد درجة العنف، ويصبح من الصعب التمييز بين أنواع العنف المتاحة. ولا شك في أن تخريب الممتلكات العامة وإلحاق الأذى بالممتلكات الخاصة لا يقارب النضال من قريب أو بعيد، بل يشبه إلى حد بعيد أعمال الزعرنة أو تصفية الحسابات

بين عناصر جنائية وبين المجتمع في لحظة انسحاب سيادة القانون الإسرائيلي من الشارع، أو تحولها تماماً إلى الجانب الآخر من المتراس. عندها تسنح فرصة لكي تبدو العناصر الجنائية في نفس الجانب من المتراس مع الشباب والأطفال. وقد ينجر أيضاً من دون واسطة جنائية شباب عاديون الى أعمال حرق وتكسير تضر بالنضال وتصعب على عامة الناس التضامن معه. وقد تلحق بعض أعمال التخريب أضراراً حقيقية فتنفر الاستثمار الاقتصادي من القرية أو المدينة العربية، وتلحق ضرراً مادياً مباشراً بالموظفين والعمال وأصحاب العمل، ومن غير المفهوم ولا المعقول ولا المقبول أن تطالب مجتمعات قرى وبلدات عربية كاملة سنوات طويلة بإشارات ضوئية على مفترقات الطرق الخطرة المؤدية إليها ـ لكي تصبح هذه الإشارات الضوئية هدفاً مباشراً للهجمات «النضالية» المدمرة. هذا ليس نضالاً ولا علاقة له بالنضال من قريب أو بعيد. فالنضال الوطني يحرص على ملكية وحياة الناس، كما أنه يتعامل مع الملكية العامة بدرجة أكبر من الحرص لأنها تخدم المجتمع كله، وهو يسعى لتطوير الحيز العام وليس لتخريبه.

لا تواجه هذه التجاوزات بالوعظ ولا بالاستنكار. والقادر على مواجهتها ووقفها عند حدوثها هم المناضلون المنظمون الموجودون في ساحة المواجهة ـ فقط بالتنظيم والوعي السياسي والنضوج النضالي لدى فئات واسعة من المشاركين في أعمال الاحتجاج يمكن وضع حد لظواهر التخريب غير المفهومة. المشاركون في النضال المنظمون والواعون هم القادرون على فصل القمح من الزوان في خضم النضال.. أما الوعظ والإرشاد المتأخران فلا قيمة لهما، وبخاصة عندما تصبح سيادة القانون أو تضع ذاتها على الجانب الآخر من المتراس.

هل ضعف العرب بعد الهبة؟

على أثر يوم الأرض ١٩٧٦ الذي قام فيه «عرب البقية الباقية» بخطوة سياسية واحدة موحدة ضد حكومة إسرائيل ضد مصادرة الأراضي، وبعد أن تبينت نتائج هذا اليوم بتعامل قوات الشرطة وحرس الحدود مع المواطنين العرب كطابور خامس، وبالمنظار الأمني فقط.. طلب وفد عن لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية آنذاك أن يقابل رئيس الحكومة رابين، فما كان من الأخير إلا أن رفض استقبالهم. وهو رئيس الحكومة نفسه الذي قتلت شرطته ستة مواطنين عرباً وجرحت المئات في يوم واحد هو يوم ٣٠ آذار/مارس

١٩٧٦، وهي لجنة رؤساء البلديات والسلطات المحلية نفسها التي رفضت بالأغلبية الساحقة اقتراح الإضراب العام في يوم الأرض.

وتلت يوم الأرض حملة تحريض واسعة النطاق، وحدت الأقلام العبرية ضد العرب أكثر مما نشهد اليوم.. وعرفت في حينه تقسيمات للعرب مثل متطرفين ومعتدلين، كما أعال يوم الأرض عدداً لا بأس به من جمعيات التفاهم والتعايش ومراكز الأبحاث للشؤون العربية وعدداً كبيراً من المختصين بشؤون الأقلية العربية عرباً ويهود. وما لبثت أن ازدادت قوة العرب السياسية بشكل ملحوظ بعد يوم الأرض لسبب واحد هو أنه كان مؤشراً لإمكانية حركتهم السياسية الموحدة كأقلية قومية، وقد كانت المنجزات المطلبية الحقوقية التي تلته إحدى وسائل استيعاب هذه الحركة وامتصاصها من قبل السلطة الحاكمة.

هكذا يحقق «المتطرفون» الإنجازات.. إذ تمنحها السلطة «للمعتدلين» لكي لا يقوى «المتطرفون»، فيحسب «المعتدلون» أنفسهم قد حققوا إنجازات بالتفاهم مع سلطة عنصرية احتلالية.

أكتب هذا وأفكر بافتتاحية **هآرتس**[١] والتي يدعو فيها المحرر لإقامة لجنة تحقيق رسمية بوقائع ما جرى ونجم عنه مقتل ثلاثة عشر مواطناً عربياً. ويبرر المحرر دعوته بأنه إذا لم تتم تلبية هذا المطلب فستزداد قوة تلك العناصر القومية لدى الأقلية العربية التي تدعو إلى الحكم الذاتي الثقافي كمقدمة لحكم ذاتي سياسي. وليس هذا الهراء هنا ذا بال.. المهم أن لجنة تحقيق رسمية يجب أن تقام برأي الصحيفة لكي لا يقوى «المتطرفون» مرة أخرى، والأنكى من ذلك كله أن كاتب كلمة الافتتاحية يستند بذلك إلى مصادر «يسارية» عربية تحذر من ازدياد قوة القوميين. والمقصود طبعاً عرب ينتمون إلى اليسار الإسرائيلي، لأنه لا يوجد ولا يمكن أن يوجد بنظر كتبة **هآرتس** المتنورين يسار عربي، فاليسار العربي هو مجرد «قومجية». واليسار بنظر البعض لا يلتقي مع كلمة عربي والعياذ بالله، ولكنه ينساب انسياباً مثل سيمفونية موزارتية ناعمة مع كلمة صهيوني. وعلى ذكر «اليسار الصهيوني»، نقصد بهذا التعبير كافة القوى من حزب العمل إلى من يموضع نفسه على يساره، ويصر على أن الصهيونية لم تنجز مهمتها بعد، ويحسب نفسه عليها تاريخاً وحاضراً ومستقبلاً،

---

(١) **هآرتس**، ٦/١١/٢٠٠٠.

وهذا يشمل الاشتراكي الديمقراطي بن عامي، كما يشمل ران كوهين، ويوسي سريد، وغيرهم. . ولا أعتقد أن باراك يحسب نفسه على معسكر اليسار، أو حتى على حزب العمل ذاته.

القوى العربية المعتدلة التي تستند إليها صحيفة **هآرتس** تحذر من ازدياد قوة القوميين على الساحة العربية وتطالب الحكومة بلجنة تحقيق رسمية درءاً لخطر هذه القوى وجرياً على المثل: "درهم وشاية خير من قنطار نضال."

ويبدو أن الحاصل بعد الهبة الشعبية الأخيرة هو عكس ما حصل بعد يوم الأرض. الحكومة لا ترفض الجلوس مع رؤساء السلطات المحلية العربية، بل أوفدت وزيراً إلى الجليل يقضي الأسابيع هناك، ويتابع مكتب رئيس الحكومة الاتصال مع ممثلي العرب بشكل مكثف، بما في ذلك جلسة مع بعض ممثليهم أثناء الأحداث. يجري كل هذا على الرغم من استمرار التحريض الإسرائيلي ضد «القوى المتطرفة» حيناً و"النواب العرب» أحياناً أخرى، (وهذا ظلم بالطبع، فبعض النواب العرب يؤيد علناً الاندماج في المجتمع والدولة بالعبرية تارة، وبالعربية إذا كان نوع العرب المستمعين، يسمح بذلك تارة أخرى).

ويوافق رئيس الحكومة على تشكيل لجنة تحقيق رسمية بالأحداث، وهذه أول مرة يتم فيها تعيين لجنة تحقيق رسمية نزولاً عند مطلب عربي. . إذ لم يلبّ هذا المطلب في حالة مذبحة كفر قاسم عام ١٩٥٦ ولا في حالة يوم الأرض١٩٧٦. ويبقى السؤال الكبير حول تركيبة هذه اللجنة وكتاب تفويضها، والسؤال الأهم والأكبر حول منطلقات هذه اللجنة. فمن الواضح أن لجنة تحقيق رسمية إسرائيلية سوف تتعامل في أفضل الحالات مع هبة عرب ٤٨ الشعبية كخلل طرأ على الديمقراطية من ناحية سلوك المواطنين العرب السياسي بالتضامن مع الانتفاضة، وخرق القوانين من خلال التظاهر غير القانوني ومواجهة الشرطة، وبإطلاق النار العشوائي أو القنص من ناحية سلوك الشرطة.

إن تشكيل لجنة التحقيق الرسمية هو إجراء إسرائيلي داخلي يتعامل مع ما جرى من أجل احتوائه ضمن استقرار النظام الإسرائيلي وللاستفادة منه لصالح هذا الإستقرار مستقبلاً. إذ لا يمكن أن تتفهم لجنة تحقيق رسمية إسرائيلية برئاسة قاضٍ عملية التضامن والتفاعل مع شعبنا الفلسطيني في انتفاضته

الوطنية، بما في ذلك من خرق للقانون الإسرائيلي في بعض حالات التعبير عن الغضب المشروع.

لقد ازدادت قوة المواطنين العرب في إسرائيل، بل ازدادت قوة مواطنتهم ذاتها بعد هبة شعبية لا علاقة للشأن الذي تفجرت من أجله بمساواتهم كمواطنين. ومن المفيد أن يعيد بعض من هددوا وخوفوا الناس حساباته، لكي لا يسارع فوراً بكيل المديح لإسرائيل على هذه الخطوة لمجرد أنه لم يتوقعها، ولأنه انشغل بمراضاة السلطة، في حين كانت الدولة تنظر إلى الشارع العربي وترى كيف أن هذه المراضاة تترك أثراً سلبياً لدى المواطنين العرب، وأن قوة «المتطرفين» آخذة بالازدياد.

لم ينصع باراك للمطلب الجماهيري العربي بالمديح، بل بالضغط، وكيل المديح لقرار الحكومة تعيين لجنة تحقيق رسمية يفرغ المطلب من محتواه تماماً ويحوله إلى إنجاز بحد ذاته.. وكأن إسرائيل قامت بواجبها لمجرد تعيين لجنة تحقيق، ويبقى على المواطنين العرب أن يقوموا بواجبهم بدفع الثمن عن خرق القانون. فلجنة التحقيق تعالج المحرضين والشرطة، والمحاكم تستمر بمعاقبة المعتقلين... هكذا يتم احتواء الموضوع إسرائيلياً. وكما كانت في يوم الأرض ٧٦ نزعات وعناصر وطنية بالإمكان تطويرها، وأخرى إسرائيلية اعترضت على هذا اليوم ثم حولته إلى ذكرى وتطالب إسرائيل بعد عقود باحترامها كذكرى للمواطنين العرب، هكذا، أيضاً، تتضمن الهبة الشعبية عناصر استمرار النهج الوطني الديمقراطي، كما تتضمن عناصر «أسرلة» مذعورة قد تتحول إلى المباهاة والتفاخر بالديمقراطية الإسرائيلية بعد تعيين لجنة تحقيق رسمية. ولكن هيهات! فقد انهار وهم الاندماج إلى غير رجعة، وباتت بقاياه الصامدة كاريكاتيرات مثيرة للحيرة بين الضحك والحزن.

إذ ما زال البعض يعتقد أن تبادل الحديث مع باراك مصادفة، في أحد أروقة الكنيست، هو أمر يصلح للمفاخرة والمباهاة ولإصدار بيان صحافي، وهذه حالات «تأسرل» بسيطة وفجة قد تستعصي على التحليل لبساطتها الفاضحة، أي لغياب مركبات لها.

ولكن هنالك حالات أكثر تركيباً لا تدخل فيها النية السيئة بالضرورة، ولكنها تهرب من ساحة النضال الحقيقية إلى «المواجهة» على مستوى الرموز. فماذا تعني المطالبة العربية في البرلمان الإسرائيلي، أي مطالبة القتلة بالوقوف دقيقة حداد على أرواح الشهداء، وبعضهم يحرض قبل وبعد هذه الدقيقة لقتل

المزيد؟ هذا نوع من الإحراج على المستوى الرمزي واستبدال المواجهة بالتخجيل والتنازل المسبق عن محاولة تغيير موقف الطرف الآخر، أو التأثير فيه بالنضال أو حتى بالإقناع.

كانت الحالة الإسرائيلية قبل الهبة الشعبية حالة دلال وتدليل للعربي «المتأسرل»، إذ لم تخلُ، مؤخراً، مؤسسة إسرائيلية أو برنامج ثرثرة إسرائيلي من التزين «بعربي إسرائيلي» من النوع الذي تعلم آليات الابتزاز العاطفي والاستفادة من رغبة الليبراليين الإسرائيليين المستميتة عدم الظهور بمظهر العنصريين. وأنجبت هذه العلاقات المشوهة صوراً للمتطرف والمعتدل، والعربي المهضوم وغير المهضوم، ونبذ القومية العربية والوطنية الفلسطينية ضمن المواطنة الإسرائيلية، والتسامح مع طابع المواطنة اليهودي وطابع الدولة الصهيوني وهكذا.

ولكن الاستقطاب الذي أحدثته الهبة الشعبية الأخيرة عكرت صفو برامج الثرثرة التلفزيونية ذاتها، وعبثت بقواعد اللعبة السائدة فيها، وأفسدت أجواء التزين بعربي «كصديق» أو «كضيف» أو كنوع من أنواع الفلكلور ـ بما في ذلك من فائدة جمة وخير غير عميم، ولكنه عظيم بالنسبة إلى العربي القابل للاحتمال كموضوع للزينة، أو للعتب، أو للدعابة، أو لفحص قدرة النواب اليهود على تحمل المساواة والتحمل والتسامح. كيف يعود العربي الإسرائيلي الذي أطاحت به الهبة إلى تبوؤ هذا المنصب، بعد أن أغضب شعبه الدولة والمؤسسة، و«الأغلبية اليهودية» فلم يعد «اليسار سابقاً»، و«اليسار المرتبك» يحتمل حتى أمثاله؟ يستطيع هذا العربي أن يتبرأ من شعبه، ولكن في هذه الظروف تبدو هذه الخطوة مجازفة محفوفة بالمخاطر على المستوى العربي، وغير مضمونة النتائج على المستوى الإسرائيلي. ويستطيع «العربي الإسرائيلي» أن يدعي بالعربية أنه أشد تطرفاً من خصومه القوميين ثم الإدعاء بالعبرية أنه مع الاندماج والانسياب والتناسق والتناغم.. ولكن حبل الكذب قصير، فكم بالحري عندما يرقص من يرقص على حبلي كذب متوازيين؟

لا يستطيع «العربي الإسرائيلي»، أن يتهرب من شعبه العظيم الذي يثير حتى انفعال أمثاله وشفقتهم على ذاتهم لأنه يذكرهم بذلهم وبعارهم وهم يحلمون أثناء انتفاضته بإثارة إعجاب الإسرائيليين على التلفاز والعرب على التلفاز الآخر، كما لا يستطيع أن يواجه اليمين والمؤسسة الإسرائيلية بموقف وطني قومي وبكرامة وبموقف ديمقراطي ومتنور، لئلا يثير غضب «اليسار

الإسرائيلي السابق» و"المرتبك»، الذي قد يغلق أمامه طريق العودة إلى الاستفادة من دور العربي، ولذلك لا يسعه، وهو المغلوب على أمره، إلا أن يبادر إلى استدرار العطف والشفقة.

هذه الاستراتيجية غريزية للغاية ولا تحتاج إلى عظيم تخطيط.. وهي تشعر حتى اليميني الإسرائيلي التافه بتفوقه إلا إذا كان غليظ القلب لدرجة الجلافة، ولكن اليميني العادي غير الجلف مستعد للاستماع إلى عربي يحاول استدرار شفقته، و«اليسار المرتبك» يعود إليه توازنه فوراً عندما يستدر عربي عطفه، فهذه وظيفته بحكم التعريف، أي الشفقة على العرب والتسامح معهم بشرط أن يضعوا أنفسهم في موضع طالبي التسامح.

٨ ـ أبارتهايـد

يستطيع البعض أن يوهم ذاته أن هبة المواطنين العرب في الدولة العبرية هي أمر استثنائي يحتاج إلى تحليل من قبل السلطة الصهيونية وباحثيها العرب واليهود من أجل تجنبها مستقبلاً. والواقع أن الهبة الشعبية عند عرب الداخل ليست نمطاً مستمراً، ويبدو أنه من الصعب أن تكون كذلك في ظل الظروف المعيشية، والإطار السياسي القائم والأهداف السياسية لهذه الأقلية القومية. ولكن هذا لا يعني على الإطلاق أن الهبة هي حدث عابر يجدر تجاوزه ـ وإنما هي تعبير عن تضامن قومي وطني أصيل، وعن غربة عن مؤسسات الدولة العبرية في الوقت ذاته.

وقد طورت الهبة الشعبية ذاتها وعياً وطنياً وصلابة في الهوية القومية كانت الحركة الوطنية ستحتاج سنين طويلة من العمل في الأيام العادية لتطويرها. وقد زودت الهبة الحركة الوطنية بتجربة جماعية مكثفة، وبرموز ثبتت، وبحكايات تروى، وكلها تُغني هوية عرب الداخل الوطنية الفلسطينية والقومية العربية. وتقيّم السلطات الإسرائيلية بشكل علني ان دور الحركة الوطنية والتيار القومي المنظم كان حاسماً في الأحداث، وفي ما أدى إليها من انتشار الوعي الوطني والوعي المطلبي الصراعي. وبغض النظر عن دوافع المؤسسة الحاكمة ورغبتها الأكيدة بمحاربة التيار القومي المنظم، فإنه ولصالح استمرار العمل الوطني نجد لزاماً علينا أن نرى الأهمية المصيرية لتنظيم التيار القومي لذاته كتيار فاعل في السياسة العربية في الداخل، وتأثيره البالغ في الحوارات والأجندة السياسية في الدولة العربية، وعلى بلورة الوعي الوطني الفلسطيني حتى لدى قواعد القوى السياسية الأخرى التي تناهض هذا التيار،

لأنه يطرح صياغة جديدة بالكامل للعلاقة مع الدولة العبرية والشعب الفلسطيني ولمفهوم المواطنة. ولو توفرت كل الظروف للهبة الشعبية ولم يتوفر العنصر الذاتي، عنصر الوعي السياسي والتأطير والتنظيم وصياغة الوعي في برنامج سياسي لما أدت الظروف الموضوعية ذاتها إلى تفجر الهبة الشعبية.

ومع أهمية هذا العنصر الذاتي البالغة، ولكي لا نبالغ في أهميته علينا أن نعود الى العنصر الموضوعي من جديد. والسطر الأخير أنه لا يمكن الحفاظ على حالة ابارتهايد مع الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع دون استيرادها نحو الداخل. وإذا كان العنصر الأساسي في تنظيم العلاقة مع الشعب الفلسطيني، بالنسبة إلى المؤسسة الإسرائيلية، هو الفصل الديمغرافي من دون تحقيق العدالة، ولو النسبية، فلا بد من أن يسري عنصر الفصل الديمغرافي على العرب في الداخل.

لقد حاول باراك تحصيل الفصل الديمغرافي عن الفلسطينيين بأفضل شروط ممكنة لإسرائيل أي في إطار لاءاته الأربع المعروفة. ومن الواضح أن هذه المحاولة لاقتصار الحل على الانفصال الديمغرافي قد باءت بالفشل، وما زال الصراع قائماً لفرض «الأبارتهايد» بالموافقة أو من طرف واحد، وفي كلا الحالتين لن ينتهي الصراع. وقد أدت الانتفاضة الفلسطينية المجيدة إلى نفاذ الخيارات الاستراتيجية، فخيار العودة لاحتلال الضفة والقطاع مباشرة، غير قائم، وكذلك خيار العودة للتفاوض بالشروط القديمة، وحتى القصف والحصار ليسا خياراً حقيقياً أو باتا يكلفان إسرائيل، أيضاً، ثمناً باهظاً، وإسرائيل غير ناضجة بيسارها ويمينها لقبول الخيار الرابع وهو إعادة النظر بمجمل تصورها للحل الدائم وقبول التسوية التاريخية مع الشعب الفلسطيني. لقد انتقلت إسرائيل لأول مرة من الخيارات الاستراتيجية إلى عملية إدارة الأزمات بانتظار التطورات، وكانت هذه حالة القيادة الفلسطينية في الماضي، فباتت حالة القيادة الإسرائيلية، أيضاً، والتي يجدر بنا أن نرحب بها إذ انضمت إلى نوادي المنطقة من حيث غياب الاستراتيجية.

توجد أمامنا حالة «أبارتهايد» متوترة جداً وتحمل كل مميزات الفصل العنصري، بما في ذلك الحصار، وانعدام حرية الحركة، وفرض الحدود على الشعب الآخر من طرف واحد، وغياب السيادة، وتحديد سلطات الشعب الآخر، وتقليصها، أيضاً، من طرف واحد، وحتى التحكم بحركة قياداته.

هذه الحالة من «الأبارتهايد» لا يمكن أن تبقى على حالة تعايش واندماج

مع العرب داخل الدولة العبرية، إذ لا بد من أن تؤدي إلى توتر وتشكيك وإقصاء للعرب خارج دائرة الولاء والمؤسسة.

ولن يغير من علاقة «الأبارتهايد» قيام دولة فلسطينية بالشروط الإسرائيلية بالتراضي أو إعلان من طرف واحد، ومثل هذا التطور سوف يستمر بتعميق حالة «الأبارتهايد» داخل إسرائيل، وقد أحس العرب بطعمها لفترة دامت أكثر من شهر بين الهبة الشعبية وفترة التشكيك والملاحقة والحصار التي تلتها، وحالة التحريض ونزع الشرعية عن نشاط عرب الداخل المستمرة والتي لن تتوقف قريباً.

لا يمكن أن يستمر «الأبارتهايد» بحالته الساكنة أو المتفجرة من دون أن يطال العرب في الداخل، وأن يشملهم في النهاية، ولا يمكن أن يكون الصراع ضد «الأبارتهايد» صراعاً مقصوراً على الضفة الغربية وقطاع غزة فقط.

الفصل الخامس

سقوط باراك

مقدمة

عندما نناقش ما يجري في إسرائيل يتنازعنا، كما يتنازع الفكر السياسي العربي في مراحل ترديه، توجهان ينفي أحدهما الآخر بشكل مجرد ومن دون تفاعل جدلي أو حواري:

١ ـ يتعامل التوجه الأول مع السياسة الداخلية الإسرائيلية كأنها العامل السياسي المركزي في المنطقة، وكأن مصير المنطقة يرتبط بانتقال بضعة آلاف من الأصوات من هذا المعسكر السياسي الإسرائيلي إلى ذاك. ويقزم هذا التوجه أهمية الاستراتيجيات العربية، بل يغيبها، كما يُسيء استخدام ندائنا الدائم للعرب لدراسة إسرائيل والمجتمع الإسرائيلي. أما في أجواء الانتخابات الإسرائيلية ذاتها فتغيب الأخبار العربية تماماً، ويسيطر هذا التوجه بشكل محبط على وسائل الإعلام العربية، وبخاصة الفضائيات التي تخلط التركيز على الموضوع مع الجهل به، محولة أي صحافي إسرائيلي يتقن العربية، وأي نائب عربي في الكنيست إلى محلل بل إلى مصدر مطلع على السياسة الإسرائيلية.

٢ ـ يتعامل التوجه الثاني مع الصراع السياسي والاجتماعي داخل الدولة العبرية كأنه مجرد مؤامرة وتوزيع أدوار. وفي حين يحول الاتجاه الأول أي تفصيل عن الصراعات الشخصية داخل هذا الحزب الإسرائيلي أو ذاك إلى قضية كبرى، يعتبر التوجه الثاني، حتى الصراعات الكبرى التي يعيشها المجتمع الإسرائيلي، مجرد تمثيلية. والحقيقة أنه يدور في المجتمع الإسرائيلي صراع طبقي واقتصادي واجتماعي وثقافي كما يدور فيه صراع على السلطة.

فالصراع بين «معسكر اليمين ومعسكر اليسار» في انتخابات رئاسة الحكومة الإسرائيلية هو، أولاً وقبل كل شيء، صراع بين نخب سياسية

واجتماعية على السلطة وليس على القضية الفلسطينية - ويدور هذا الصراع على السلطة ضمن قواعد لعبة سياسية ديمقراطية متفق عليها، وعلى عدم خرق قواعدها، كما يدور ضمن إجماع محدد على بديهيات سياسية مثل: أ - يهودية الدولة. ب - محورية سياسة الأمن وتقوية الجيش. ج - محورية العلاقة مع الولايات المتحدة. د - محورية التنمية الاقتصادية وإقامة اقتصاد سوق متطور بشكل يتناسب مع التوزيع الديمغرافي لليهود في الدولة. هـ - أهمية تشجيع الهجرة واستيعاب المهاجرين اليهود. و - رفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وهو يندرج في الواقع ضمن البديهية الأولى. ز - رفض السيادة العربية في القدس. ح - رفض إزالة كتل الاستيطان الأساسية.

ولكن الصراع على السلطة يتم، أيضاً، عبر تنافس توجهات سياسية مختلفة ضمن هذه البديهيات حول حجم «التنازلات» المطلوبة من إسرائيل لتحقيق سلام مع العرب بشكل يضمن الاعتراف بإسرائيل وبحاجتها الأمنية، وعبر تنافس متعلق بالموقف من العلاقة بين الدين والدولة - ولكن يجب ألا ننسى أنه صراع على السلطة بين نخب ذات أصول اجتماعية مختلفة، أو ذات أصول في تقاليد سياسية مختلفة يعود عهدها إلى الجماعة اليهودية السكانية المنظمة في فلسطين قبل العام ٤٨ « اليشوف».

كانت هذه ملاحظة سريعة وضرورية. ولأننا لن نقوم ببحث هذه القضايا في هذا النص، فإننا لا نريدها أن تكون غائبة عن الأذهان أثناء مراجعة سقوط باراك.

- ١ -

يبدو لأول وهلة أن الصراع الدائر على السلطة والذي عبر عنه في الانتخابات الإسرائيلية العام ٢٠٠١ هو استمرار لذات الصراع المعهود بين اليسار واليمين، أو بين حركة العمل الصهيونية من جهة، وبين تيارات اليمين المختلفة التي التقت في ليكود العام ١٩٧٧ والقيادات الدينية الأقرب إلى التحالف مع معسكر اليمين من جهة أخرى. ولا شك بصحة هذا الانطباع الأولي، ولكنه لم يعد كافياً لفهم ما يدور في إسرائيل، وبخاصة أن العناصر الجديدة في الصورة السياسية الإسرائيلية بدأت تطغى على العناصر القديمة.

فالمهاجرون الروس، مثلاً، ويشكلون خمس سكان الدولة العبرية، يعيشون صراعاً بين نزعتين: تؤكد الأولى على أهمية نمط الحياة العلماني مقابل

قدرة الأحزاب الدينية على الإملاء في حكومة يمينية تتبوأ فيه الأخيرة منصب وزير الداخلية مثلاً، وبين نزعة علمانية هي الأخرى ولكنها تضع قضية «أرض إسرائيل» والصراع مع العرب في المرتبة الأولى لتحصد أصوات الناخبين الروس الذين يميلون إلى التشدد في ما يتعلق بالصراع، وإلى رؤية مسطحة للصراع مع العرب كصراع بقاء في وطنهم الجديد.

تبدي قيادة الأحزاب الروسية موقفاً سياسياً يمينياً في قضايا الصراع العربي الإسرائيلي منسجماً مع خيال جمهور لا يعرف إسرائيل في حدود الرابع من حزيران العام ١٩٦٧، ويبدي دهشته من وجود عرب في البلاد، ويتعرض بسهولة للتعبئة القومية الإثنية الطابع. ولكن الجمهور الروسي أقل تشدداً من قيادته، لأن جدول حياته اليومي يكتظ بجدول أعمال لا علاقة له بـ « أرض إسرائيل الكاملة»، وإنما بقضايا الدين والدولة والاندماج في المجتمع الإسرائيلي والسياسات الاقتصادية والاجتماعية.

الصورة مقلوبة عند حركة شاس، حيث تبدي القيادة السياسية موقفاً أقل تشدداً في القضايا السياسية، وأكثر تشدداً في قضايا الدين مقابل قواعدها الجماهيرية التي تميل إلى الإصغاء لديموغوجيا اليمين سياسياً، وهي، أي القواعد الجماهيرية، أقل تشدداً في قضايا الدين من قيادتها الأرثوذكسية الطابع والمتأثرة بالمدارس الدينية الشرق أوروبية.

جمهور حركة شاس هو جمهور شرقي من ذوي الدخل والثقافة المحدودين، تقليدي اجتماعياً، ومعرضٌ لديموغوجيا اليمين سياسياً. وقيادة شاس مضطرة إلى دعم مرشح اليمين لرئاسة الحكومة، وإلا فقدت قطاعات كبيرة من جمهورها قد يحرضها اليمين ضد قياداتها الحزبية الانتهازية، ولذلك فهي غالباً ما تلجأ إلى الديماغوجيا القومجية أيضاً. لقد أفشلت شاس (ومعها الأحزاب العربية) عملية حل الكنيست وأصرت على إجراء انتخابات لرئاسة الحكومة وحدها، لأنها خشيت أن تفقد مقاعد نيابية عدة لصالح الليكود، وبخاصة أن موضوع الانتخابات هو القضية الفلسطينية، وما دامت الانتخابات تتمحور حول الموضوع السياسي، فإن قسماً من أصوات شاس يعود إلى أحضان الليكود.

لقد حاولت الأحزاب العربية في حينه تبرير تصويتها ضد حل الكنيست بضرورة منع نتنياهو من المنافسة، فقد اشترط الأخير ولوجه المعركة الانتخابية بحل الكنيست، وإجراء انتخابات نيابية. وتبين فيما بعد أن عدم حل

الكنيست لم يجلب الفائدة لباراك، بل على العكس، فقد تفوق عليه شارون بسرعة، كما تبين أن انتصار باراك العام ١٩٩٩ لم يتم بجهوده الشخصية فحسب، وإنما كان، أيضاً، حصيلة تجند قوى وأحزاب كثيرة للانتخابات البرلمانية ـ وهذه الأحزاب لم تتجند في معركة انتخابات رئاسة حكومة مباشرة من دون أن تجري انتخابات للكنيست. وبذلك تورط باراك في مباراة شخصية ومنافسة فردية لا يمكن أن ينتصر فيها، فذاكرة الناس قصيرة تتذكر أخطاءه، وتميل إلى نسيان ماضي شارون.

لقد خسر باراك عندما استهل فترته في السلطة بمواجهة مع حزبه، حزب العمل، أدت إلى تآمر أقطاب هذا الحزب عليه في الكنيست وفي الائتلاف، وإلى خلق مناخ إعلامي غير ودود. ثم خسر باراك عندما جعلت حركة ميرتس معركتها الأساسية مع شاس وليس مع اليمين (وهؤلاء من اليسار الصهيوني الذين عينوا أنفسهم أوصياء على العرب ينصحون الوسط العربي حالياً بضرورة التركيز على المعارك الرئيسية مع اليمين)، ثم خسر باراك عندما حاول أن يفرض على معسكره العلماني تنازلات للأحزاب الدينية، بدا بعدها عديم الصدقية. وخسر باراك خسارته الكبرى عندما حاول أن يفرض تصوره للسلام الدائم بموجب جدول مواعيد أعد سلفاً، وعندما تعامل مع المواطنين العرب كأنهم في جيبه، وكأنه لا خيارات أمامهم سوى خيار حزب العمل.

يتلخص مغزى انتصار شارون في السطر الأخير باستمرار التحول التدريجي نحو اليمين في المجتمع الإسرائيلي، ويعتقد بعض علماء الاجتماع الإسرائيليين أن العملية ذات أصول ديمغرافية، وهي إذاً عملية حتمية تستند إلى ازدياد نسبة المصوتين المتدينين والشرقيين من بين المواطنين نتيجة لارتفاع نسب الولادة لديهم. وبما أننا لا نؤمن بعقليات جوهرانية في السياسة تكرس يمينية المتدين أو الشرقي، وبما أننا نرى أن المهاجرين الروس (وهم غربيون في القاموس الإسرائيلي) لا يقلون يمينية في نزاعاتهم السياسية عن القطاعين المذكورين، فإننا لا نقبل هذا الشرح للتحول المستمر نحو اليمين إلا كوصف لحالة مؤقتة.

لقد طرأت على المزاج السياسي الإسرائيلي ردة فعل يمينية عصبية على الانتفاضة وانهيار ما صور إسرائيلياً أنه نهج السلام، والمقصود بالطبع سياسة حزب العمل. ولكن هذا لا يكفي لتفسير وصول شارون إلى رأس السلطة

في الدولة العبرية، وكنا في حينه قد رفضنا فكرة أن انتصار باراك في انتخابات أيار/مايو ١٩٩٩ هو انتصار لليسار، ولذلك فنحن لا نقبل مقولة تذبذب مزاج المجتمع الإسرائيلي من اليسار إلى اليمين.

لقد انتصر باراك في حينه على نتنياهو، وليس على اليمين، لأن الانتخابات تحمل طابعاً تنافسياً شخصياً أيضاً. وقد تأزمت مرحلة نتنياهو بفعل:

أ ـ جمود العملية السياسية وما أدت إليه من جمود اقتصادي وانخفاض في معدلات النمو مقارنة بالمرحلة التي سبقتها.

ب ـ التناقض بين الانخراط في العملية السياسية بقيادة الولايات المتحدة، وبين الارتباط بالمستوطنين وغلاة اليمينيين والمتدينين في الائتلافات الحكومية.

ج ـ الصدام بين طريقة نتنياهو في الحكم والنظام الحزبي الإسرائيلي، وصدامه مع نخب حزبه القديمة، ومحاولة فرض نخب يمينية جديدة من المقربين إليه بدلاً من قيادة الحزب التقليدية.

لقد استهل باراك فترة حكمه بصدام من النوع نفسه مع حزب العمل، الذي رشحه لرئاسة الحكومة، وحاول أن يحجم قيادات الحزب التقليدية. ولذلك، تآمرت عليه قيادة هذا الحزب طيلة فترة حكمه القصيرة، ولم تتجند بشكل جدي إلى جانبه في الانتخابات المبكرة.

هذا اللقاء بين شخصيتي باراك ونتنياهو فرضته طريقة الانتخابات الإسرائيلية الجديدة والسارية منذ العام ١٩٩٦. فقد فرضت هذه الطريقة نجوماً لم ينشأوا داخل جهاز الحزبين، وقلصت من نفوذ جهاز الحزب برلمانياً مع تحول التمثيل البرلماني إلى «سياسات هوية» (Politics of Identity) يعبر من خلالها الروس والمغاربة والعلمانيون والمتدينون، واهمين، عن هويتهم، ويعيد هذا الوهم تشكيل هوياتهم كاستراتيجية تتبعها نخبهم الجديدة للوصول إلى مصادر القوة السياسية، ومنها إلى الكعكة الاقتصادية .

ولكن من الخطأ نعي الأحزاب السياسية التقليدية، فهي حية ترزق وتركل باراك كما ركلت نتنياهو في حينه. ولكن الأحزاب الإسرائيلية التقليدية من عمل وليكود ومفدال بقيت على الرغم من فقدان العديد من وظائفها منذ اليشوف ذات جذور عميقة وقدرة على المقاومة. وما زالت

وظيفتها الاندماجية الانصهارية الصهيونية تلح عليها بسبب خطر التفتت الثقافي، أو الطائفي الذي يواجهه المجتمع الإسرائيلي. وإذا كانت لدى الصهيونية غريزة بقاء متطورة فلا بد أن تحارب للعودة إلى طريقة الانتخابات القديمة التي لا تفصل بين التصويت لرئاسة الحكومة وبين التصويت للبرلمان، بحيث يكون التصويت لحزب وبرنامج وشخص وهوية في ورقة تصويت واحدة، لا بد من أن تزيد قوة الأحزاب من جديد(١).

لقد فقد باراك رفاق طريق مؤقتين في السنة والنصف من حكمه وحلفاء عديدين ضد نتنياهو إذ فقد تياراً علمانياً واسعاً تحالف معه ظناً منه أنه سيحدث انقلاباً بعلاقة الائتلافات الحكومية التي كرسها اليمين مع الأحزاب الدينية. كما فقد جزء ممن انتخبوه لأنه سيجلب السلام، وفقد أصوات العرب، وفقد حتى أولئك الذين انتخبوه لأنه سيجلب الأمن.

وربح شارون لأن أعداءه بعد مرور ثمانية عشر عاماً على حرب لبنان باتوا أقل عدداً من أعداء باراك ونتنياهو، مما جعل الفارق بينه وبين باراك أكبر من ذلك الذي بينته الاستطلاعات بين نتنياهو وباراك. وربح شارون لأن المجتمع الإسرائيلي ما زال يراوح في ردة الفعل اليمينية الأمنية الحربجية على الانتفاضة الفلسطينية للتنازل عن كل شيء مقابل دولة. وربما كان أهم إنجاز لمرحلة باراك هو اضطراره في نهاية فترته إلى مواجهة شروط السلام العادل وفتحها للنقاش، بعد أن فشل في فرض شروط سلامه هو بالقوة على الفلسطينيين وبعد تفجر الانتفاضة.

وبقيت الكنيست على حالها، ويستطيع شارون لو رغب، إقامة ائتلاف يميني من ٦٢، وربما ٦٤ نائباً، أي أنه توجد في الكنيست الحالية الخامسة عشرة أغلبية يمينية، وهذا يعني أن اليسار الصهيوني لم ينتصر العام ١٩٩٩(٢).

لكن شارون فضل حكومة «وحدة وطنية» تماماً كما فضل الصمت عن برنامجه السياسي أثناء الدعاية الانتخابية، إذ أحاط نفسه بعشرين خبيراً ومستشاراً يتلخص عملهم بالمحافظة على صمته. لماذا؟ هل لأن شارون تغير؟

---

(١) تم تغيير طريقة الانتخابات بالعودة إلى الطريقة القديمة كأول عمل يقوم به الائتلاف الجديد، إذ صوّت البرلمان الإسرائيلي على القانون بالقراءات الثلاث يوم ٧ آذار/مارس ٢٠٠١.

(٢) أنظر مقالنا الذي نشرناه حول الموضوع في حينه: عزمي بشارة، «المنتصر والمهزوم في الانتخابات الإسرائيلية،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣٩ (صيف ١٩٩٩).

لا، ليس لأن شارون تغير، بل هنالك سببان آخران لإخفاء شارون أفكاره السياسية أثناء الدعاية الانتخابية:

ـ لأن شارون لا يستطيع مواجهة العالم وحتى شعبه بأفكار تقود مباشرة إلى الحرب.

ـ لأن هنالك فرقاً بين تحريض السياسي في المعارضة والمسؤوليات التي تفرضها السلطة.

لا يضمن شارون ألا تقود اقتراحات المرحلة الانتقالية إلى صدام أكثر حدة مع الشعب الفلسطيني، لذلك، قد يحاول شارون إضافة مفهوم الدولة وبعض التواصل الاقليمي الفلسطيني بإزالة مستوطنات صغيرة ومعزولة داخل قطاع غزة إلى أفكاره حول «المرحلة الانتقالية الممتدة» حتى قبل الاتفاق على مواضيع مثل السيادة والقدس واللاجئين والحدود، وذلك لتقليل نقاط الاحتكاك بين الفلسطينيين وإسرائيل حتى قبل التوصل إلى حل دائم ـ الدولة كمرحلة انتقالية وليس كحل دائم، أي الدولة الفلسطينية على جزء من الأرض دون التنازل عن القدس أو حق العودة. يبدو هذا الطرح مغرياً، ولكنه سيتحول في الواقع إلى «أبارتهايد»، وسيكون مقدمة لتصعيد الصدام مع السلطة الفلسطينية ومع شخوصها، إذ لا يوجد أي التزام شاروني سياسي أو أخلاقي أو شخصي تجاه البنى التي أفرزتها أوسلو، إذا لم تنسجم مع تكريس الوضع القائم الذي يضمن بقاءه في السلطة.

ـ ٢ ـ

كان سقوط باراك بهذا الفارق أمراً متوقعاً بعد أن انفضوا عنه. وقد تجسد فشله أكثر ما تجسد بعدم القدرة على الانتقال من عقلية العسكري الفاعل بناء على قواعد ثابتة وافتراضات عن نيات «العدو» وقدرات محسوبة ومنفذين مأمورين إلى عقلية السياسي رئيس الحكومة في دولة منهمكة في صراع وعملية سياسية مع أعدائها، وبخاصة أن هذه الدولة تعيش داخلياً حياة سياسية وحزبية موتورة وشديدة التعقيد وسريعة الانفعال بإيقاع تنافس وسائل الإعلام على الدراما في غابة إعلامية متوحشة.

فشل باراك الآمر العسكري في التعامل مع حزبه، ثم مع بقية الأحزاب، كما فشل باراك الآمر في فرض شروطه ومواعيده على السوريين والفلسطينيين. ولا أدري هل كان جدياً في اقتراحاته أثناء المفاوضات التي

أدت إلى الانتفاضة، ثم في المفاوضات التي رافقت الانتفاضة؟ أم أنه قصد منها إحراج القيادات العربية «باقتراحات كريمة» لكي يفضح عدم رغبتها في السلام.

لم ينتخب باراك من أجل فضح القيادات العربية، وما دامت الانتفاضة مشتعلة وعدم الاستقرار السياسي يترجم مباشرة إلى عدم استقرار اقتصادي وحتى نفسي، فليس بمقدور أحد في المجتمع الإسرائيلي أن يرى اعتزاز باراك بفضح القيادات العربية انتصاراً، تماماً كما لم يفلح الإسرائيليون بالتعامل مع الانسحاب من طرف واحد من جنوب لبنان مهما قلبوه كانتصار، وكما لم ينجح بإقناع العرب أن الانسحاب الإسرائيلي من لبنان هزيمة وفضيحة لهم لانهم، أي العرب، كشفوا عالمياً كغير جديين في موضوع المسيرة السلمية.

لقد انتخب باراك لكي يجلب السلام، فقرب المنطقة إلى حافة الحرب، وانتخب لكي يدفع بعلمنة المجتمع والدولة إلى الأمام فتعرجت طرقه بين التحالف مع المتدينين ومعاداتهم في الإعلام، وبين الإصرار على نقل مولد كهربائي في يوم السبت بشكل أغاظ المتدينين من ناحية، وقبول إعفاء تلامذة المدارس الدينية من الخدمة العسكرية بشكل أغاظ مؤيديه العلمانيين من ناحية أخرى.

وتبين خلال السنة ونصف السنة أن باراك غير قادر على إنجاز هذه المهام، وقد تبين هذا خلال فترة قصيرة لأنه جاء إلى السلطة مع مشاريع من نوع اقتراحات للحل الدائم مع الفلسطينيين، واقتراحات الثورة المدنية وغير ذلك، أي إنه واجه حزب العمل بحماقة، وربما بغرور، بالحدود القصوى التي يترتب عليه أن يصلها من أجل تنفيذ هذه المهام التاريخية من دون توفر الاستعداد لديه لمواجهة هذه التحديات. ولأن الأسئلة كبيرة واستعداد باراك لطرح الأجوبة الوهمية الشاملة متوفر كما في عقلية الآمر في وحدة كوماندو (خلافاً لواقعية بيريس أو رامون أو غيرهما التي تتسع لإجابات جزئية وحلول لكافة القضايا التفصيلية)، فقد فضح أمر حزب العمل. لقد فضح باراك أمر هذا الحزب عندما بين أنه غير قادر على تحقيق المهام التاريخية التي تبرر وجوده، من نوع تحقيق السلام الدائم مع الفلسطينيين.

لا تكفي سياسة حزب العمل الاقتصادية لتبرير وجوده، فهي لا تختلف جوهرياً عن سياسة الليكود، وما يتحكم بها في نهاية الأمر هو مجموعات الضغط الاجتماعية ذاتها مقابل رؤوس الأموال والبنوك والشركات الكبرى

ذاتها، وضرورة الموازنة بين القوتين في برلمان منقسم إلى ممثلين عن نخب لقطاعات اجتماعية وعن مصالحها[٣].

وكان الهستدروت في الماضي يشكل قاعدة اجتماعية اقتصادية للحزب، حتى بعد أن زال مشروعه الاقتصادي المتميز المتمحور حول اقتصاد الدولة والقطاع العام، إذ كان يضمن ولاء قطاع واسع من الأجيرين والطبقات الوسطى للحزب.. ولكن إصلاح الهستدروت، وخصخصة جزء كبير من ممتلكاته، قضى على الهستدروت كقاعدة حزبية، كما أضعفت طريقة الانتخابات الجديدة بنية حزب العمل القديمة.

ولذلك، ارتبط تميز حزب العمل عن اليمين ومبرر وجوده بمهمة تحقيق السلام مع العرب. ويميل الساسة الإسرائيليون إلى تقسيم التاريخ الإسرائيلي إلى مرحلتين كبيرتين، مرحلة إقامة الدولة الصهيونية والحروب التي رافقت أو أعقبت إقامتها بسبب إقامتها، وبعدها مرحلة العمل من أجل تحقيق السلام مع العرب، أي مرحلة قبول إسرائيل في المنطقة ضمن حل وسط وتسوية اقليمية جعلتها حرب ١٩٦٧ ممكنة، ولم تؤثر عليها حرب ١٩٧٣، بشكل جذري.

كان المبرر التاريخي لوجود حركة العمل الصهيونية هو عملية بناء الأمة/ الدولة وما رافق ذلك من سياسات طبقية واقتصادية ذات طابع دولاني اشتراكي، وبعد ذلك أصبح مبرر وجودها، برأيها هي على الأقل، قدرتها على استحضار اتفاقيات السلام.

وقد تبين تحديداً في هذه المرحلة أكثر مما تبين في أي وقت مضى، وذلك بسبب مواجهة شروط السلام العادل مع سوريا، وشروط السلام العادل مع الشعب الفلسطيني، وبسبب الإخفاق المباشر والواضح في تلبية هذه الشروط.. أن حزب العمل لا يعيش أزمة عادية بعد فشله في الانتخابات، وإنما يتخبط في مأزق وجودي، ومن حق الباحث أو المعلق أن يتساءل عن مستقبل هذا الحزب.

وعندما يفقد حزب ما مبررات وجوده، بمعنى مشروعه السياسي والايديولوجي والفكري، أي الطرح الذي يواجه به المجتمع بأسره، والذي

(٣) لقد تبينت صحة هذه المقولة بشكل متطرف ولافت للنظر عندما تبنت حكومة شارون ميزانية الدولة ذاتها التي أعدتها حكومة باراك والتي منع الليكود وشاس تمريرها في الكنيست عندما كانا في المعارضة.

يؤهله ليصبح حزب سلطة، أو حزباً قائداً لشعب بأكمله أو لأقلية قومية مثلاً. . فإن هذا الحزب لا ينهار مباشرة، وإنما يواصل مسيرته بقوة الاستمرار والقصور الذاتي، مستفيداً من خيرات السلطة والوظائف التي توفرها والأجيال التي تربت ضمن سياق مصالح السلطة وثقافة السلطة. ولكن هذه الأجيال والفئات الاجتماعية تتغير مع تغيير بنية المجتمع والسلطة. . وبعد فترة وجيزة، يجد هذا الحزب ذاته من دون البرنامج السياسي، أو المشروع الذي يميزه، وقد انفضت عنه الفئات الاجتماعية الواسعة التي يستند إليها والتي منحته الولاء بقوة الاستمرار حتى عندما توقف عن التعبير عن مصالحها. . عند ذلك، يتحول الحزب من حزب سلطة ذي تصور برنامجي شامل يقدمه للمجتمع ككل، إلى حزب قطاعي يمثل مصالح نخبة تدعي بدورها تمثيل قطاع اجتماعي أو فئة اجتماعية بعينها.

يعاني حزب العمل، وتعاني حركة العمل الصهيونية، بشكل عام، أزمة وجودية من هذا النوع. . وهو لا يشعر بالألم حتى الآن من شدة الصدمة، ويستمر بقوة الاستمرار من دون أي مبرر للوجود، ولذلك، أيضاً، تبدو شخصياته وشخوصه باهتة وعديمة اللون ومتآمرة على بعضها داخلياً بشكل يثير القرف والاشمئزاز من السياسة بشكل عام. هذه الشخصيات الباهتة واللاهثة وراء المنصب، والمتآمرة مع كل شيء ضد كل شيء، والتي تشي بحزبها وشخوصه للإعلام إلى أن تنسى لمن كذبت أية كذبة ومتى، هي انعكاس لمأزق وجودي وفكري وقيمي وسياسي. والوضع يشبه إلى حد بعيد وضع بعض القيادات والتيارات السياسية في المجتمع العربي في إسرائيل التي فقدت دورها التاريخي، أو لم تحصل على دور كهذا أصلاً، ولهذا تعيش من خلال الصراع على المناصب الذي تتيحه الديمقراطية الإسرائيلية، وتردد وتجتر كلاماً متناقضاً وغير مفهوم حسب الحاجة، وتنتحل أفكاراً متناقضة من مصادر مختلفة لأنه ليس لديها مشروع سياسي أو ثقافي أو اجتماعي للعرب في هذه البلاد يجيب على القضايا الأساسية المتعلقة بعلاقتهم مع الدولة ومع الأمة العربية.

بوسع الباحث إذا شاء أن يثبت أن مصادر شارون السياسية والفكرية والعملية تعود جذورها إلى هناك، إلى حركة العمل الصهيونية. . ولكن هذه عملية سهلة، وليست بحد ذاتها دليلاً على مأزق حزب العمل الفكري بقدر ما هي دليل على انتهازية شارون الباحث عن السلطة لدى اليمين، عندما لم يجدها لدى حزب العمل مثل بقية الجنرالات من أبناء جيله. . ولكن التعبير

الحقيقي عن مأزق حركة العمل الصهيونية نجده في التقارب السياسي وليس الشخصي فقط بين شارون وبيريس، إذ يؤمن كلا الرجلين المخضرمين سياسياً انه لا يوجد حل دائم للقضية الفلسطينية، وأن الأفضل هو الأوضاع القائمة (شارون) أو المراحل الانتقالية (شارون وبيريس) إلى أن يخلق اللّه ما لا تعلمون، على مستوى تغير القيادات الفلسطينية، وتغير سقف توقعاتها، بالمراهنة، أيضاً، على عدم قدرة الشعب الفلسطيني على الاحتمال.

لقد وجدنا تقاطعات في التفكير بين نتنياهو وباراك بإصرارهما على عدم «التنازل» عن أية قطعة أرض لصالح الحلول الانتقالية، وعلى أنه بالإمكان فرض حل دائم على الشعب الفلسطيني، أو الاستمرار بالمواجهة. وقد نفذ نتنياهو بعض التزامات المرحلة الانتقالية، أما باراك فلم ينفذ أياً منها. وكان هذا الموقف الرافض لتنفيذ الالتزامات الموقعة، ثم تحويله إلى وسيلة ضغط على الفلسطينيين للقبول بشروط باراك للحل الدائم أحد أسباب اندلاع الانتفاضة. هذا التقارب في وجهات النظر بين باراك ونتنياهو من ناحية، وبين شارون وبيريس من ناحية أخرى، وكأن المشترك هو الجيل، وليس الموقف السياسي، هو دليل على أن الليكود وحزب العمل لا يمثلان مشروعين سياسيين متباينين بحدود واضحة.

أفرز سقوط باراك المدوي في انتخابات رئاسة الحكومة المباشرة يوم ٦ شباط/ فبراير ما يبدو وكأنه تصدع أيديولوجي داخل حزب العمل، إذ قام تيار يدعو لعدم الانضمام إلى حكومة وحدة وطنية، والبقاء في المعارضة لإعادة بناء الحزب وبلورة موقفه السياسي من دون التلوث بمواقف القوى اليمينية المتطرفة التي سوف يضمها شارون إلى حكومته. ولا شك في أن يوسي بيلين يمثل موقفاً مثابراً بهذا الاتجاه، ولكن لا يمكن اعتبار البروفيسور شلومو بن عامي، أو أبراهام بورغ أصحاب مواقف مثابرة لأنهما في الواقع يربطان الموقف بإمكانية التسلق داخل حزب العمل إلى منصب رئيس الحزب.

ويشكل البروفيسور بن عامي مثالاً شخصياً بارزاً لانحطاط السياسة الإسرائيلية، إذ حاول تفصيل بدلة سياسية تناسب متطلبات التسلق حتى رئاسة الحكومة، فأعاد إحياء أصوله الشرقية في نوع من سياسات الهوية يجمع بين الهوية الشرقية والمؤهلات، وللدقة نقول الهوية الشرقية ولقب البروفيسور. وما دام بن عامي بروفيسوراً، فإن تهمه العنصرية جاهزة للإلصاق في وجه كل من ينتقد مؤهلاته. كما حاول بن عامي استنباط اشتراكية ديمقراطية

إسرائيلية تضع القضايا الاجتماعية على رأس جدول أعمالها، في محاولة للمصالحة بين حزب العمل والطبقات الفقيرة، وقد حوله كتاب **مكان للجميع** والذي نشره مع دخوله إلى عالم السياسة الحزبية إلى أمل بعض اليساريين الباحثين عن مبرر للعودة لحزب العمل، إذ اكتشفوا اشتراكياً في صفوفه. ولكن ما لبث الكتاب أن أصبح موضع سخرية بعد أن أصبح بن عامي وزير شرطة يتجاهل مطالب المواطنين العرب بوقف عنف الشرطة العنصري ضدهم إما لأنه مثل سابقيه، أو لأنه اعتقد أن المواجهة مع كبار ضباط الشرطة ستؤدي إلى حشره في يسار الخريطة السياسية والتقليل من إمكانيات فوزه في المستقبل. وقد أدى تهاون وربما تواطؤ البروفيسور الليبرالي إلى مذبحة الأقصى بيد شرطته وتلاها مقتل ١٣ مواطناً عربياً بيد الشرطة نفسها.

كما وجه بن عامي الليبرالي والمؤيد للعملية السلمية أقسى التهم وأسوأ الألفاظ ضد القيادة الفلسطينية بعد كامب ديفيد. وهنا لا يصلح بن عامي مثالاً لليبرالي غير المثابر وغير المستقيم فحسب، بل، أيضاً، لحالة البروفيسور في السياسة، فهو يتصرف كأن موقفه السياسي هو فرضية علمية أو فكرية ينهار العالم إذا ثبت خطأها، أي إذا لم يتطرق موضوع بحثه كما توقعت فرضياته. لقد تصرف عرفات، موضوع بحث البروفيسور، في كامب ديفيد خلافاً لفرضيات بن عامي، ولذلك، فإن الحرج الأكاديمي التافه يضاف إلى سخطه السياسي على القيادة الفلسطينية. يجسد بن عامي نموذجاً جيداً لبروفيسور التاريخ كسياسي هاوٍ وتعامله مع التنافس في الحزب بآليات التآمر بين محاضرين جامعيين على منصب أستاذية في جامعة إسرائيلية، هذه المؤامرات التي تجعل المؤامرات في حزب العمل تبدو شاحبة مقارنة بها.

على اليسار الإسرائيلي إذاً ألا ينتظر منقذاً من داخل حزب العمل على شاكلة بن عامي لمجرد أنه يعارض «حكومة الوحدة الوطنية»، فهذا ما يتوقعه منه جمهوره بعد خيبات الأمل الكبيرة منه، ولأنه لا أمل له بالتنافس على قيادة حزب العمل في أجواء تأييد أغلبية حكومة «الوحدة الوطنية».

ـ ٣ ـ

لقد تبين بعد التحالف العمالي الليكودي الأخير أن التقسيم يسار ـ يمين في المجتمع الإسرائيلي ليس تقسيماً يفصل حزب العمل عن الليكود، فهذا التحالف يقبل ميزانية الدولة للعام ٢٠٠١ التي أعدتها حكومة باراك وعارضتها

الأحزاب اليمينية، وبخاصة الليكود، بشدة عندما كانت في المعارضة. لقد عادت هذه الأحزاب لتبني الميزانية نفسها، أي السياسة نفسها بالأرقام، من دون تغيير بند واحد، وبدأت بالمصادقة عليها فور انتخاب شارون بعد أن كانت المصادقة عليها متعذرة في مرحلة حكومة باراك.

وهذا يعني أن الليكود وحزب العمل لا يمثلان مشروعين اقتصاديين اجتماعيين مختلفين، وإنما هنالك مشروع السلطة ومشروع المعارضة. ومشروع المعارضة هو الوصول إلى السلطة لاتباع السياسة نفسها. وتتلخص أزمة حزب العمل منذ تشكيل حكومة الوحدة الوطنية شامير ـ بيريس العام ١٩٨٤ أنه لم تعد لدى الحزب مهمة تاريخية واضحة تختلف عن الليكود.

لقد كان حزب العمل حزب دولة وتأميم وقطاع عام لأن كل هذا كان ضرورياً، بل مشتق من مهمة بناء الدولة والاستيطان والحرب.. ولكن منذ الثمانينيات يتنافس حزب العمل مع الليكود في انتهاج منهج السياسات الاقتصادية الهادفة إلى «تطبيع» المجتمع الإسرائيلي والتنافس على كسب تأييد الطبقات الوسطى باستمرار.

وانحسر الفرق بين الحزبين إلى أن اختزل إلى موضوع العملية السلمية بين تأييد ومعارضة أوسلو مثلاً. وفي مرحلة نتنياهو تبين أن الليكود لا يستطيع أن يعارض أوسلو منهجياً إلا في المعارضة، كما تبين في فترة باراك أن برنامج حزب العمل للسلام لا يرتقي في حدوده القصوى إلى تطلعات الفلسطينيين، ولذلك طمست الحدود بين الحزبين حتى في موضوع السلام.

أما في موضوع الخلاف حول الموقف من الأحزاب الدينية، فقد تبين في مرحلة باراك أن ما يحدد الموقف منها هو حاجات البقاء في السلطة ـ ولم تعدل خطوات حكومة باراك الأخيرة ضد الأحزاب الدينية (إلغاء وزراء الأديان على سبيل المثال) هذا الانطباع، لأنها اتخذت بعد أن يئس باراك من عودة هذه الأحزاب إلى الحكومة.

لقد نجح باراك في الانتخابات الماضية محمولاً على بساط الأساطير العسكرية المطرزة «بالخيال الجامح» عن بطولاته في اقتحام هذه الطائرة المخطوفة، وذلك البيت في الفاكهاني، وتمجيد ماضي باراك العسكري، وبخاصة في التيار الصحافي المركزي الأمني الطابع (زئيف شيف، ودان مرغليت، وناحوم برنيع، وأمنون أبراموفيتش وغيرهم من صناع الرأي العام، أو الأصح المخيال الشعبي) لم يمنع الصحافة ذاتها في ما بعد من استخدام

الرصيد نفسه كنقيصة تحط من قدره كآمر لا يعرف التعاون والتشاور والعمل الجماعي. وصحيح أن ذمة الإعلام التنافسي واسعة إلى درجة تقلب المزاج بين الحماس لصورة باراك الإعلامية وحتى التعب منها، ولكن هذا التقلب لا يعكس طبيعة الإعلام الإسرائيلي، الذي يبني تمثالاً لفلان ثم يحطمه قبل أن يجف طينه فحسب، وإنما، أيضاً، نزعات متصارعة فعلاً في المزاج السياسي الإسرائيلي بين تمجيد الماضي العسكري من دون قيد أو شرط، والمطالبة بمؤهلات مدنية تتجاوز ذلك من أجل إدارة المجتمع والدولة، بين الحنين إلى فردوس الاستيطان الزراعي العسكرتاري المفقود والذي يذكر به الجنرالات ذوو الصوت الأجش والأيدي الخشنة، وبين متطلبات الحياة المدنية المركبة.

هكذا لم يمنع ذم عقلية الآمر العسكري لدى باراك من انتخاب جنرال عسكري مغامر لرئاسة الحكومة الإسرائيلية. وتختلط في صورة شارون الشعبية المتخيلة صفات مطلوبة في مرحلة الصدام مع العرب مثل: الحزم في التعامل مع العرب بالقوة إذا لزم، والماضي العسكري المغامر المختلط في الخيال الشعبي بصورة بطل هوليوودي أو «شريف» يحارب الأشرار بطريقته من دون أن يلتزم بالتعليمات والقوانين الشكلية إذا تطلب الأمر ذلك، والاستخفاف بالبيروقراطية الحكومية وتنفيذ المهام المطلوبة مباشرة «كالبولدوزر».. هكذا عندما كان وزيراً للإسكان وأيضاً عندما كان وزيراً للبنى التحتية .. ناهيك عن الاستيطان والأمن.

والحقيقة أن عقلية الرجل استيطانية خالصة، والبولدوزر من رموز الاستيطان التي تشق الطرق وتزيل العوائق (مثل العرب) من دون أخذ أي أمر بعين الاعتبار سوى خدمة الهدف، ألا وهو الانتشار اليهودي الاستيطاني في البلاد، وإقامة بناها التحتية الاقتصادية.. ولذلك، فإن توجهات شارون دولتية بحتة، وأصوله في الصهيونية العمالية حيث الدولة هي أداة الاستيطان، وإرساء البنى التحتية، وهي أداة الحرب من دون منازع.

مقابل هذه الصورة الشعبية تبرز، أيضاً، الصورة التي يرسمها اليسار الصهيوني الذي هيمن فترة طويلة على ثقافة البلاد، ثم انحسرت هيمنته في ثقافة النخبة، والتي يسقط بموجبها قسماً كبيراً مما يخجل فيه من ماضيه على الآخر ـ اليمين الصهيوني.. هكذا تتجمع صور كل المذابح التي نفذتها الهاغانا ليختزل الغضب عليها في مذبحة دير ياسين التي قام بها اليمين (الايتسل). ولذلك، أيضاً، تتكثف كل نزعاته العسكرتارية المغامرة بدءاً بتمجيده للجندي

العبري (الإنسان اليهودي الجديد بلغة بن غوريون) وانتهاء بالتسلل إلى خلف خطوط «العدو» لذبح المدنيين انتقاماً في شخوص مثل شارون ورفائيل ايتان، وما كانوا إلا جنوداً نفذوا أوامر زعماء مثل بن غوريون. لقد تبين أن قتل المدنيين في مذبحة قبية مثلاً، انسجم مع أمر بن غوريوني مباشر كما كتب شبتاي طبيت مؤرخ بن غوريون الرسمي والمعجب به.

كانت بداية شارون وأمثاله «رامبو» الغاضب على تنصل مرسليه السياسيين منه، والعائد من الحرب إلى السياسة لكسب تعاطف المجتمع ضد هؤلاء في مرحلة الأزمة والتخبط. ولكن سن شارون تجاوزت عمر رامبو، وهو لا يريد أن ينتقم أو يفضح كذب وتلون المجتمع الذي أرسله ليقتل، ثم أخذ هذا المجتمع ينظف ضميره على حسابه، بل يريد أن يجلس في كرسي رئيس الحكومة وأن يحكم دولة متطورة نسبياً ويدير مجتمعاً شديد التركيب في ظروف صراع في منطقة لا تقل تركيباً.

ـ ٤ ـ

لقد توقعنا أن يؤكد شارون على حل مرحلي طويل المدى على المسار الفلسطيني، وها هي صحيفة **هآرتس** تسرب أنباء برنامجه هذا[٤]. كان الموضوع متوقعاً للأسباب التالية: أ ـ شارون مقتنع أن برنامج باراك لن يلقى قبولاً لدى العرب والفلسطينيين، وبالتالي لن يجلب سلاماً. ب ـ هو ذاته لن يذهب أبعد من باراك لإرضائهم. ج ـ على الفلسطينيين إذن أن يغيروا وجهة نظرهم من الحل. د ـ هذا الأمر لن يتم قريباً، إذن لا بد من مرحلة انتقالية طويلة، يخلق الله فيها ما لا تعلمون، وتولد فيها حقائق جديدة على الأرض.

وإذا أراد شارون أن يحافظ على سلطته فسوف يضطر إلى احترام قواعد اللعبة السياسية القائمة في مجتمعه وفي المنطقة.. ولكن رغبته هذه سوف تصطدم بحدود موقفه السياسي اليميني الذي يتعامل مع الفلسطينيين والعرب عموماً بمنطق الردع، كما سوف تصطدم بنزعاته الاستيطانية التوسعية.

لقد قال شارون لكولن باول أثناء زيارته الأولى للدولة العبرية بعد تعيينه وزيراً للخارجية أن الأمريكيين يستطيعون تفهم موقفه من الاستيطان، لأنهم يدركون معنى ودافع الاستيطان الذي كان يدفعهم بالاستمرار للتوسع نحو

---

(٤) هآرتس، ١٨/١/٢٠٠١.

الغرب.. وبقي أن يتحدث شارون عن اكتشاف «الأرض البكر» (العذراء بالإنكليزية الاستيطانية) وعن الهنود الحمر. وإذا أعدنا إلى الذاكرة أن المستوطنين الأمريكيين قد استخدموا مصطلحات ومفاهيم مستقاة من العهد القديم مثل «أرض الميعاد» وأنهم سموا أنفسهم ومستوطناتهم بأسماء توراتية نكتشف أن هنالك ثيولوجيا سياسية كاملة تجمع بين الولايات المتحدة وإسرائيل وليس مجرد مصالح.

وإذا كان شارون يبني لا على المصالح والحسابات البراغماتية وإنما على الثيولوجيا السياسية الغيبية فهذا يعني أنه يقود بلاده والمنطقة إلى كارثة محققة، إذ لا ينقص العرب بتياريهم الكبيرين القومي والإسلامي وبتنوعات هذين التيارين الفكرية لاهوتاً سياسياً لمواجهة إسرائيل والصهيونية والاحتلال فيه، أيضاً، قدر كبير من الغيبية.

شارون الذي يؤمن «بالتنازلات المؤلمة»، كما تسمى في القاموس الإسرائيلي إعادة أجزاء صغيرة من الأرض لأصحابها بعد سلبها منهم بقوة السلاح، في سياق تحقيق السلام مع العرب يعرف جيداً أن تنازلاته هذه لا تعتبر تنازلاً، كما لا تعتبر كافية حتى بنظر العرب أصحاب الخيار الإسرائيلي الذين خفت صوتهم إبان الانتفاضة. ولذلك، فإن شارون يقترح المرحلة الانتقالية الطويلة المدى في محاولة لإحلال «البراغماتية أو التوجه الواقعي» محل برنامج السلام كبرنامج سياسي.

ولا تعود براغماتية شارون هذه إلى البراغماتية الأمريكية الفلسفية، بل تقترب أكثر من مفهوم: «الغاية تبرر الوسيلة». وعلينا ألا ننسى أن الغاية هنا هي البقاء في السلطة من دون التوصل إلى اتفاق سلام شامل، ومن دون التدهور إلى حرب شاملة إذا أمكن.. المرحلة الانتقالية الطويلة المدى هي خيار في هذا السياق، واستنزاف السلطة الفلسطينية إلى درجة تصبح فيها العودة إلى التفاوض مع إسرائيل واسترجاع أموال الضرائب من إسرائيل وتخفيف الحصار الاقتصادي هدفاً بالنسبة لها، هي وسيلة لتحقيق هذا الخيار. لكن شارون لا يستطيع أن يتحكم بوتيرة الاستنزاف ودرجة التصعيد، فهو ليس اللاعب الوحيد.

وربما تتساوق رغبة شارون وتياره في السياسة الإسرائيلية بتحييد الولايات المتحدة في المفاوضات مع رغبة الإدارة الأمريكية بعد كلينتون بإعادة العراق والخليج إلى تصدر جدول أعمالها في المنطقة.

ومن المؤكد أن سياسة الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية هي التي أدت إلى مؤتمر مدريد للسلام كجواب أمريكي على الانتفاضة وعلى ما سمي خطأ في حينه «ازدواجية المعايير» الأمريكية، وأن الربط بين ضرب العراق وبين الحل السلمي للمسألة الفلسطينية هو اختراع أمريكي تماشى بعض العرب معه في فترة «النظام العالمي الجديد». ولكن من الواضح لدى أي مراقب أمريكي وغير أمريكي لتطورات الأحداث في المنطقة أن المعادلة قد انعكست في الأذهان، بل في الضمائر العربية في السنوات العشر العجاف، سنوات حصار العراق، وسنوات تعثر مسيرة أوسلو، وأن ضرب العراق بات مرتبطاً بحصار الشعب الفلسطيني، وحصار الشعب الفلسطيني مرتبط بضرب العراق، وأصبح هذا الربط عامل تفجر في المنطقة، أو «عامل عدم استقرار» كما يحب الأمريكيون أن يسموا ما لا يندرج ضمن خططهم.

يكرر شارون ومعه أوساط رسمية وشعبية إسرائيلية الادعاء القائل أن إسرائيل لا تستطيع التفاوض في ظل العنف الفلسطيني أو تحت التهديد باستخدامه، والحقيقة أن غالبية المستعمرين في التاريخ الحديث فاوضوا أثناء الصراع العنيف ضد الاستعمار أو على إثره، وذلك لأن الاستعمار ذاته، أي الاحتلال ومؤسساته، وتفوق قوته على قوة المستعمر تشكل جميعاً أشكالاً من العنف أو من التهديد باستخدامه لا بد من موازنتها بعنف مضاد لكي تبدأ أصلاً حالة مفاوضات حقيقية.

وقد صمدت إسرائيل فترة طويلة أمام العنف الفلسطيني الذي سمي بالكفاح المسلح وأسمته إسرائيل إرهاباً. . ومع أن التفاوض لم يكن مطلب الكفاح المسلح الفلسطيني في غالبية مراحله، فإن الدولة العبرية صمدت على أية حال، أقنعت ذاتها أنه لا معنى للتفاوض مع من يهدف لإبادة كيانها. ولكن انتفاضة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال أدت إلى مفاوضات محددة السقف، وما لبثت أن أعادت المطالب التاريخية الفلسطينية إلى طاولة المفاوضات. ولم تتجرد إسرائيل ذاتها خلال التفاوض لا من سلاح القمع اليومي الاحتلالي المنظم، ولا من سلاح الرد على العنف بعنف أشد وأكثر فاعلية وفتكاً.

تدعي إسرائيل أن العنف يصعب المفاوضات وتثور ثائرة اليمين الإسرائيلي ضد استمرار التفاوض كلما قتل أو أصيب مستوطن إسرائيلي من كمين فلسطيني. ولكن لنتخيل ماذا كانت إسرائيل فاعلة لو عملت أجهزة

الأمن الفلسطينية وفق لائحة أسماء معدة سلفاً على تصفية كوادر الحزب الحاكم فيها، أو قيادات في الجيش الإسرائيلي، أو حتى على تصفية قيادات ميدانية من المستوطنين بناء على قوائم جاهزة؟ فالقيادة الفلسطينية تفاوض في حين تقوم أجهزة الأمن الإسرائيلية باغتيال كوادر وقيادات ميدانية من حركة فتح بموجب قوائم، أي ليس عرضاً وأثناء القتال، بل عن سبق إصرار وترصد.

ما زالت إسرائيل تحتكر أنماطاً من العنف بحكم تعريفها كدولة محتلة، فهي وحدها القادرة على إغلاق مناطق بأكملها وعلى تقطيع أوصال قطاع غزة بشكل غير مسبوق منذ العام ١٩٦٧، وهي قادرة على تقييد تحرك المفاوض الفلسطيني ثم مصادرة حتى حقه بالسؤال، تماماً كما اعترضت إسرائيل على حق المفاوض الفلسطيني أن يوجه أسئلة توضيحية حول أفكار كلينتون ـ باراك.

وسوف يحاول شارون في بداية فترة حكمه أن يلطف صورته أمام العالم، وفقط هامش المناورة الذي سيفسحه له العالم العربي سوف يمكنه من تمرير هذه الخطة. ولن يكون باستطاعة شارون أن يثبت أنه رجل السلام، إذا وجد نفسه مضطراً لمواجهة الانتفاضة والتضامن العربي معها. وفي الوقت الذي تمنع فيه سياسة الإغلاق إمكانية عقد جلسة للمجلس التشريعي الفلسطيني، ناهيك عن المجلس الوطني الفلسطيني، يعقد البرلمان الإسرائيلي جلساته بحرية ويقرر من طرفه بالإجماع الصهيوني إلغاء حق العودة للفلسطينيين، وتحصين رفض إسرائيل لهذا الحق، كما يجتمع البرلمان الإسرائيلي ويقرر خصخصة أراضي اللاجئين الفلسطينيين كعائق قانوني أمام المطالبة بها مستقبلاً.

يجري هذا في عالم يستسهل تعريف العنف كعملية رمي حجر أو كعملية انتحارية.

الفصـــل الســـادس

بين مقاطعة الانتخابات وتعيين وزير عربي في حكومة إسرائيلية

في خطوة خارجة عن المألوف اتفقت الأحزاب العربية الأساسية الفاعلة في الداخل على مقاطعة الانتخابات الإسرائيلية لرئاسة الحكومة والتي جرت في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠١، ولم يخرج عن هذا القرار إلا الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة وبعض المرتبطين مع الأحزاب الصهيونية، وبخاصة حزب العمل وميرتس، بالمصلحة أو بالموقف أو بالانتماء الحزبي، ومنهم نواب عرب ليسوا أعضاء في أحزاب صهيونية، ولكنهم لا يستطيعون الفكاك من إسار حزب العمل «واليسار الصهيوني» كسقف للعمل السياسي داخل الدولة العبرية.

صحيح أن الجماهير العربية كانت جاهزة لاستقبال مثل هذا القرار، ولكن مخطئ من يعتقد أنه بناء على ذلك كان على الأحزاب أن تتخذ موقفاً فحسب - إذ لم يكن بالإمكان إنجاح هذا الموقف من دون العمل الحثيث بالتعبئة والتوعية والتجنيد.. هكذا وجد التجمع الوطني الديمقراطي والتيار الوطني بشكل عام نفسه في حملة انتخابية حقيقية تهدف إلى المقاطعة.

وتبين، أيضاً، أن المعركة لم تكن سهلة، إذ جند حزب العمل مثقفين عرباً وصحفاً عربية تعتمد في تمويلها على نشر دعايات المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة السياسية والاقتصادية، كما تجندت وسائل الإعلام الإسرائيلية العربية الرسمية، وبخاصة الراديو والتلفزيون، ضد المقاطعة، وشنت حملة شعواء تشويهية غير مسبوقة ضد الحركة الوطنية وقياداتها. وتبين من الحملة الإعلامية الموجهة إسرائيلياً أن هامش ليبرالية التلفزيون والراديو الإسرائيلي محدود بمتطلبات الصراع مع العرب والفلسطينيين خارجياً، ومن أجل كسب ولاء المواطنين العرب وضد الحركة الوطنية داخلياً. كما تبين أنه لا فرق جوهرياً بين العربي الذي يخدم في الجيش الإسرائيلي وبين العربي الذي يخدم إسرائيل

في إعلامها العربي الموجه بالكامل ضد العرب.

وقد ظهر في الإعلام العربي الإسرائيلي جيل جديد من المثقفين العرب الذين يطرحون للعرب إسرائيلياً كخبراء في شؤون شعبهم .. أي كنسخة حديثة وملمعة للوشاة، وذلك باستبدال الوشاية «بتحليل وتوقع» السلوك السياسي للعرب، أو ينصحون الدولة بأفضل السبل لاحتواء النضال الوطني.

هكذا تتحول العلوم الاجتماعية التي درسوها في الجامعات الإسرائيلية إلى أداة تحليلية حسب الأجندة الإسرائيلية.

وأسوأ ما في هذا السلوك أنه يعرض عربياً كتأفف وسأم من القيادات السياسية العربية، وذلك بهدف التغيير، ولكنه يعرض إسرائيلياً كنقد للمتطرفين العرب الذين أتعبوا شعبهم بالشعارات القومية والوطنية من دون إنجازات مطلبية. أي أن هؤلاء الوشاة الجدد في التلفزيون الإسرائيلي، في سياق تجندهم لمقاومة الحركة الوطنية يطرحون أنفسهم عربياً كدعاة تجديد وتغيير، وذلك بانتحال انتقائي لبعض الأفكار من الحركة الوطنية ذاتها، فيوجهون إليها النقد تارة لأن طرحها لدولة المواطنين هو «أسرلة» وتخلٍّ عن الهوية الوطنية، وطوراً لأن طرحها للهوية القومية والحقوق القومية هو نزعة انفصالية خطيرة وتراجع عن شعار المساواة.

لم تكن معركة المقاطعة سهلة إذاً، وتبين خلالها أن المؤسسة الصهيونية الحاكمة تحتفظ بجيوب مصلحية قوية في المجتمع العربي، وأنه من الخطأ الاستهانة بما لديها من وسائل للضغط والتجنيد والتأثير، ولذلك لم تكن المقاطعة مجرد اتخاذ موقف، وإنما معركة ـ هذا على الرغم من أن الجماهير العربية كانت جاهزة لاستيعاب رسالة المقاطعة.

لم يكن موقف المقاطعة عقدياً أو أيديولوجياً.. وهذا لا يعني أن المشاركة في الانتخابات ذاتها كانت أيديولوجية. المقاطعة خطوة سياسية أتيحت في ظرف سياسي محدد تخدم هدفين استراتيجيين : (١) تنمية الشخصية الوطنية المستقلة لعرب الداخل كجزء من الأمة العربية والشعب الفلسطيني وكأقلية قومية منظمة. (٢) الخروج عن سقف حزب العمل وعن ابتزاز اختيار أهون الشرين، أو الأقل سوءاً، حتى في سياق السياسة الإسرائيلية.

لقد أدركنا جيداً عند اتخاذنا القرار الفرق بين باراك وشارون.. ولكن قررنا الامتناع أو المقاطعة كأفضل وسيلة للامتناع على الرغم من معرفتنا

بالفرق. والسؤال هنا هو زاوية النظر بالطبع. فمن زاوية نظر بناء الحركة الوطنية كأولوية على الأجندة يعني التصويت لباراك بعد هبة الجماهير العربية في الداخل في بداية تشرين الأول/أكتوبر واجتيازها حاجز الخوف، وبعد تعامل السلطة الإسرائيلية معها بهذه الوحشية تراجعاً خطيراً في بناء الحركة الوطنية . . واختزال هذا المد الوطني في عملية تصويت لباراك يعني هدم ما تم بناؤه.

ومقارنة بأهمية بناء الحركة الوطنية على المدى البعيد تصبح الفوارق بين باراك وشارون مجرد تفاصيل. لقد كان واضحاً في حينه أن التنافس في انتخابات رئاسة الحكومة الإسرائيلية يخدم من سيقود حكومة «الوحدة الوطنية» القادمة. كما كان واضحاً أن الخطابات التي ألقيت ضد باراك بعد استشهاد ١٣ مواطناً عربياً برصاص شرطته سوف تتحول إلى مهزلة إذا دعا هؤلاء الخطباء للتصويت لباراك . . وبعضهم دعا فعلاً للتصويت بورقة بيضاء، وتبين لنا في ما بعد، نحن الذين لم نعارض الورقة البيضاء كونها تعبيراً مشروعاً عن مقاطعة باراك وشارون، أن الدعوة في الواقع هي للتصويت لباراك ـ عندها أكدنا مع غالبية القوى السياسية العربية، بشكل واضح، على قرار المقاطعة والتزمت الجماهير العربية (٨٢ بالمئة من أصحاب حق الاقتراع) بهذا القرار.

وقد قام البعض ممن انهار عالمهم السياسي والأيديولوجي بقرار المقاطعة هذا بشن حملة تخويف ضده من نوع الحملة التي شنت بأثر رجعي ضد الهبة الشعبية. هؤلاء بنوا استراتيجيتهم طيلة عقود على أن الأقلية العربية هي قوة احتياط لصالح القوى الديمقراطية في المجتمع الإسرائيلي، وأن حليفها الطبيعي هو اليسار اليهودي بما فيه اليسار الصهيوني. . وقد انهارت هذه النماذج السياسية الفكرية تماماً إبان الانتفاضة، ثم مع نجاح قرار المقاطعة.

والأنكى من هذا كله أن قوة الأقلية القومية العربية قد اشتدت بعد قرار المقاطعة، ما يفند حملة التخويف بالكامل. ولا توجد دلائل على أن المقاطعة قد تؤدي إلى عزوف العرب عن التأثير في السياسة الإسرائيلية أو عن ممارسة حقوق المواطنة. لقد جرت محاولة بائسة من بعض القوى والأحزاب العربية المؤيدة لباراك لإقناع القوى السياسية الأخرى بالادعاء أن المقاطعة قد تتحول إلى «عادة» لدى الجماهير العربية، وأنه سيصعب بعد هذه المقاطعة إقناع الناس بالتصويت في انتخابات الكنيست القادمة مثلاً.

هذه الحجج تنطلق من التعامل مع الجماهير كأنها لا تفكر بما تقوم به

وكأن الناس مجرد منساقين بقوة الاستمرار.. والحقيقة أن المقاطعة كقرار سياسي لا يشبه التقاعس عن الخروج للتصويت، بل هو موقف فاعل سياسياً.

والمقاطعة هي حق لمن لديه حق الاقتراع، ومن لا حق له بالاقتراع لا يستطيع المقاطعة. المقاطعة هي إذاً ممارسة سلبية لحق الاقتراع. ولا شك لدينا في أن الجماهير العربية ستعود لتشارك في الانتخابات بنسبة أكبر مما في السابق، لأنها تريد أن تؤكد عدم تخليها عن حقوق المواطنة الأساسية ومنها حق الاقتراع.

لن يتبرع المواطنون العرب في الدولة العبرية بإعادة حق الاقتراع «لأصحابه»، وإنما يكمن الهدف بتوسيع مثل هذه الحقوق وشدها إلى حدودها القصوى ولو تناقضت مع صهيونية الدولة.. فالمواطنون العرب لا يقومون بإعداد بحث عن التناقض بين المواطنة الإسرائيلية والهوية القومية، وإنما يعيشون واقعهم المتناقض حتى الثمالة، ويتجاوبون مع من يسعى للحفاظ على الهوية القومية والوطنية كما يسعى من أجل المساواة في الحقوق.

وكما كان هنالك من خوّف الناس من أن تتحول المقاطعة إلى عادة، كذلك كان هنالك من حاول قراءة موقف أيديولوجي في المقاطعة يشكل انتصاراً للحركات التي كانت تقاطع الانتخابات في الماضي، واستمراراً لخطها. والحقيقة أنه لو وصل هذا الادعاء لمسامع المواطنين العرب لاندفعوا إلى صناديق الاقتراع لإثبات بطلانه. ومنذ العام ١٩٤٩ لم توجد في المجتمع العربي حركة مقاطعة حقيقية للانتخابات، ودعوات حركة أبناء البلد المبكرة، ودعوات الحركة الإسلامية المتأخرة منذ التسعينيات لم تفسر جماهيرياً كدعوات للمقاطعة، وإنما فسرت أن هذه القوى ترفض العمل البرلماني، بل تتعفف عن خوض الانتخابات.. ولكن حركة أبناء البلد شاركت في انتخابات العام ١٩٩٦ عبر قائمة الجبهة ـ التجمع على الرغم من أن بعض أعضائها لم يشاركوا في التصويت، والحركة الإسلامية لم تشارك في الانتخابات ولكن جمهورها يشارك، وهي تدعوه لعدم التصويت للأحزاب الصهيونية.

ولذلك، فإن الإدعاء بأن المقاطعة جاءت انتصاراً لموقف قائم هو إدعاء غير صحيح وغير تاريخي، فهذه هي أول مرة تتم فيها دعوة حقيقية للمقاطعة، وعلى أية حال لو كانت هنالك دعوات كهذه في السابق فلن يتم التجاوب معها أو أخذها بعين الاعتبار، وذلك لأنها جاءت عقدية من نوع

تصميم بعض الأفراد على عدم «تلويث» بطاقة هويتهم الإسرائيلية (!!) بختم لجنة الاقتراع.. هذا النوع من المواقف هو العائق أمام تحولها إلى موقف سياسي تتبناه الجماهير، إنه موقف شخصي شرعي، ولكنه موقف غير سياسي بحكم التعريف في ظروف العمل بأساليب أخرى في إطار المواطنة الإسرائيلية.

ولذلك، نجد أن معارضي المقاطعة، أي مؤيدي التصويت لباراك «يحترمون» هذا الموقف «ولا يحترمون» على حد تعبيرهم أولئك الذين يشاركون عادة في انتخابات الكنيست، ثم يدعون، ربما لمرة واحدة أو أكثر، إلى مقاطعة انتخابات رئاسة الحكومة. لماذا «يحترمون» الموقف الذي لا يشارك بالانتخابات عادة : لأنه غير مؤثر ولا ينافسهم، ولأنه يبقى موقفاً فردياً؟ ولماذا لا يحترمون الموقف الذي يشارك في الانتخابات ويدعو إلى المقاطعة سياسياً عندما تسنح الفرصة لذلك؟ لأنه ينافسهم ويحد من تأثيرهم في الحلبة الجماهيرية ذاتها، فهم «يحترمون» من تؤدي عقديته إلى العزوف عن السياسة وتركها لهم.

لقد دشنت الانتفاضة والهبة الشعبية مساراً جديداً في تاريخ الجماهير العربية، ومقاطعة انتخابات رئاسة الحكومة أولى محطاته، وكان بالإمكان الوصول إلى هنا بفضل تصميم الحركة الوطنية على خوض معترك السياسة، بما في ذلك لعبة الانتخابات البرلمانية كحلبة جماهيرية، والتنافس مع الأحزاب الأخرى لحل تمثيل الجماهير العربية سياسياً. هذا التنافس واضطرار الأحزاب العربية إلى تبني خطاب الحركة الوطنية، وانتحال بعض أفكارها في خضم الصراع الانتخابي معها، هو الذي فتح المجال لتغيير الخطاب السياسي السائد، وحتى الثقافة السياسية السائدة.

عندما تستند عملية «الأسرلة» المتسارعة إلى انخراط المواطنين العرب جماعياً في اقتصاد إسرائيلي وسياسة إسرائيلية لا يمكن أن تتم مقاومتها أو مناهضتها على المستوى العقدي الفردي المنسحب من السياسة، وإنما تكون مقاومة هذه العملية بطرح بديل جماعي لها على الحلبة السياسية والاجتماعية، وربما الاقتصادية في المستقبل، وطرح هذا البديل جماهيرياً هو عملية ولوج السياسة لا حيث يختار أصحابه، بل حيث تتم العملية السياسية .. هناك يجب أن تنافس بغض النظر عن الشكليات، والنقاش حول التفاصيل والفاصلة والنقطة في البرنامج وفي السلوك هو أمر ثانوي قياساً بهذا الخيار الكبير الذي

يؤدي إلى التغيير السياسي وإلى تحول الحركة الوطنية إلى تيار جارف في المجتمع العربي .

لا يمكن أن تتحول الحركة الوطنية إلى تيار رئيسي بين الجماهير العربية في إسرائيل إذا تخلت عن خوض السياسة في إسرائيل بتناقضاتها.

ولا يعني خوض معترك السياسة في ظروف المواطنة الإسرائيلية التخلي عن التمييز بين العضوية في البرلمان كتمثيل سياسي للجماهير العربية أمام المؤسسة الصهيونية الحاكمة، وبين الانضمام إلى المؤسسة الصهيونية الحاكمة من خلال الانضمام للحكومة مثلاً، كما لا يعني خوض معترك السياسة في الدولة العبرية غياب التمييز بين الموقف الوطني والموقف العميل، أو بين الأحزاب العربية والأحزاب الصهيونية.

وحتى في البرلمان ذاته، هنالك فرق بين تمثيل العرب برلمانياً وإعلامياً وطرح قضاياهم وقضايا المجتمع الإسرائيلي من دون التخلي عن الموقف الوطني والقومي من ناحية، وبين العضوية في لجنة الخارجية والأمن في البرلمان نفسه من ناحية أخرى، كما أن هنالك فرقاً بين طرح مطالب وقضايا الناس أمام المؤسسة الإسرائيلية في البرلمان، وبين المشاركة في تمثيل البرلمان الإسرائيلي في الخارج من خلال وفوده، أو من خلال لجان دولية تشارك بها الكنيست . . كما يقوم بذلك نواب عرب أعضاء في أحزاب عربية . . حولوا المساواة إلى قضية مجردة تعني أن يشارك العربي في كل ما يشارك به الصهيوني. . ومهدوا الأجواء بذلك إلى تعيين وزير عربي وإلى زوال الحواجز بين المواطنين العرب وبين الخدمة في الجيش، أو في وزارة الخارجية الإسرائيلية.

وتشارك الأحزاب العربية والنواب العرب كافة في الكنيست ما عدا التيار القومي في نزعة المساواة المجردة التي لا تتسع لتمايزات داخلية، والتي أدت إلى تناقض في مواقفهم فيما يتعلق بالوزير العربي. . فهذا مطلبهم، ولذلك، من غير الواضح بتاتاً لماذا يعارضون تطبيق مطلبهم. إن موقفهم المؤيد في الواقع لهذا النوع من المساواة الذي يهمش الهوية القومية والذي لا يميز بين المساواة والاندماج لا يبقي لهم من حجة لمعارضة تعيين عربي في حكومة من نوع حكومة شارون سوى أنه ليس ممثلاً للعرب، بل لحزب العمل. . وكأن هؤلاء يفضلون لو عينوا هم ممثلاً عنهم في حكومة شارون.

في حين يدعي التيار القومي أن ما يشفع لتعيين وزير عربي هو كونه ليس ممثلاً للعرب، بل لحزب العمل . . وان المطالبة بوزير عربي يمثل العرب

هو مسلك سياسي أكثر خطورة من انضمام وزير عربي يمثل حزباً صهيونياً للحكومة الإسرائيلية، لأن هذه المطالبة تسعى لتوريط العرب شرعياً وفعلياً مع حكومة شارون، بحيث يصبحون جزءاً من السياسات المعادية لشعبهم العربي والفلسطيني، ويسلمون بسياسات التمييز المتبعة ضدهم، بل يشاركون فيها، وما زالت تشفع للعرب في الداخل قدرتهم على الإدعاء أن فلاناً لا يمثلهم كوزير، بل يمثل حزب العمل.

ويندرج توجه شارون الذي أعلن عنه قبل الانتخابات لتعيين وزير «غير يهودي» أو من «أبناء الأقليات» في حكومته ضمن محاولته تغيير صورته العالمية والمحلية، يرافقها من الناحية الأخرى ضم أكثر الأحزاب يمينية (زائيفي وليبرمان) إلى حكومته، وإضفاء الشرعية عليها بعد أن كانت مشاركتها في الحكومات الإسرائيلية تعتبر غير شرعية حتى في مرحلة بيغن وشارون. وهذا يعني أن الوزير العربي الأصل يجلس حول الطاولة نفسها مع دعاة الترانسفير ودعاة قصف طهران وأسوان ومع أقبح العنصريين الذين يعتبرون خدمة هذا الوزير العربي ثماني سنوات في الجيش الإسرائيلي بطاقة دخوله إلى زريبتهم السياسية.

كما يندرج هذا التعيين ضمن محاولة المؤسسة الإسرائيلية احتواء نضال العرب في الداخل، ووصول محاولات الاحتواء إلى درجة تعيين وزير تؤشر إلى اشتداد قوة المواطنين العرب في البلاد وتزايد وزنهم السياسي. ولكن كون محاولة الاحتواء مؤشراً إيجابياً لمدى قوة العرب لا يعني القبول بمحاولة الاحتواء هذه، من هنا تأتي أهمية الموقف.

فهنالك من الوطنيين من يدعي أنه ما دام وجود الوزير العربي في الحكومة ليس ذا بال، ولا أهمية، وما دام دخوله الحكومة لا يحسنها وخروجه منها لا يزيدها سوءاً.. إذاً فهذه قضية هامشية لا تتطلب موقفاً بهذه الحدة، والحقيقة أن ما يحولها إلى هامشية، وما يجعل هذه الحجج ممكنة هو الموقف الواضح الذي اتخذ ضد الوزير العربي.

من الواضح أن هذا الوزير لا يصلح أن يكون ورقة توت، وأنه أتى الوزارة من طرف المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة ذاتها، ولكن الموقف ضروري. ولو لم يتخذ الموقف، وفي الظروف الإسرائيلية، لتحول هذا الوزير إلى نموذج للشاب العربي الوصولي، ولتحولت الخدمة العربية في الجيش الإسرائيلي إلى خشبة انطلاق مقبولة قد توصلك إلى منصب وزير، ولأصبح مقر هذا الوزير

العربي الأصل محجاً لأصحاب المشاكل يحلها لهم مقابل ولائهم السياسي للمؤسسة الإسرائيلية، أو مقابل هدوئهم السياسي على الأقل. لقد قطع الموقف الذي اتخذ الطريق على كل هذا. . وبعدما كانت المحطات الفضائية العربية تحاول، ونحن نراقبها بدهشة، أن تمنح الموضوع تغطية شرعية وتقارنه بمجرد العمل السياسي داخل إسرائيل، أو حتى باستراتيجية ترشيح عربي لرئاسة الحكومة . . أصبح التشويه والازدواجية في اللغة والمعايير موضع سخرية، فنفس الوزير العربي الذي يؤكد على انتمائه الى «نحن» الإسرائيلية وعلى خدمته في الجيش، وعلى انتمائه الطائفي قبل العربي بالعبرية، والذي يعرض كممثل لغير اليهود بالعبرية، يؤكد بالعربية على عروبته ويحاول أن يخفي خدمته العسكرية ويسمي زملاءه الحاليين في الحكومة «يميناً فاشياً» ويدعي أن شارون، رئيس حكومته الحالي قد دنس الأقصى، ولكنه يعود لينكر كل هذا بالعبرية مدعياً أن الكلام أخرج من سياقه!!

وكلمة السياق هذه قد تحتاج إلى بعض التحليل. . السياق هنا تعني الجمهور. . لقد تحدث هكذا ليرضي الجمهور العربي، هذا سياق أول . . وهو يتحدث بالعبرية ليرضي المؤسسة الإسرائيلية والجمهور اليهودي . . وهذا سياق آخر، ثم أنه عندما يسأل بالعبرية عن كلام قاله بالعربية فإنه ينكره لأن الكلمات عندما تترجم إلى العبرية تبدو مخيفة فيختتم قائلاً « لا يمكن أن أكون أنا قد قلت مثل هذا الكلام» أو «هل تتخيلون أنني أتحدث هكذا؟»، أو «اذكروا جيداً إنني قد دافعت عن حدود الدولة ثمانية أعوام». . «دافع» عنها ضد المعتدين العرب بالطبع!!

هذا النمط من الشخصية العربية الإسرائيلية (من دون أقواس) التي تجر وراءها عدداً غير محدود من ذيول الانتهازية والوصولية، وعدداً محدوداً من الانتهازيين والوصوليين مثقفين وغير مثقفين، هو النوع الذي حذرنا منه في كتابنا **العربي الإسرائيلي : قراءة في الخطاب السياسي المبتور**. . إنه النمط الناتج عن رغبة في الاندماج من دون مساواة، وعن تهميش الهوية القومية، وعن تمثيل صورة العربي الإسرائيلي كما يراها الإسرائيليون، وعن محاولة التذيل لحداثة قائمة من دون التعرض لعملية تحديث.

الفصـــل السابـع

ضـد العـنـصـريـة

في خضم النقاش حول تمكن العرب من إعادة إحياء قرار «الصهيونية شكل من أشكال العنصرية»، لم يجد الرأي العام العربي طرف الخيط الذي يقوده إلى أهمية مؤتمر «ديربن». فقد ضيَّعهم الإعلاميون الأشاوس وهم يسألون كل سياسي أو غير سياسي عربي يقابلونه «وهل برأيك سينجح العرب بفرض قرار الصهيونية تساوي العنصرية؟». من الذي فرض هذا السؤال؟ إسرائيل وإعلامها. وهو في الحقيقة لم يكن قائماً إلا ضمن النقاشات العربية الداخلية، ولم يرد في الاقتراح العربي الرسمي. ولكن لم تقدم وثائق للمؤتمر تساوي الصهيونية بالعنصرية ـ وقد تنازل «العرب» عن هذا المطلب مبكراً ومن دون مساومة.. فعندما أسقطت وألغت الأمم المتحدة قرارها الذي اتخذته العام ١٩٧٥ والذي يساوي بين الصهيونية والعنصرية.. امتنع قسم كبير من الدول العربية عن التصويت. كان ذلك بعد حرب الخليج الثانية وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي وبعد مؤتمر مدريد. فكيف يعود العرب لإحياء قرار عقدي من هذا النوع؟ هل يتغير الموقف العقدي بتغير الظروف السياسية؟ لم تكن إمكانية إحياء هذا القرار واردة أصلاً، ولكن النقاش تمحور حولها من دون أساس معلوماتي أو تحليلي بحكم العادة وقوة الاستمرارية والقصور الذاتي.

لقد حاولت الولايات المتحدة أن تتجنب الخوض في مسائل العنصرية الأمريكية القديمة، ومن بينها قضايا السكان الأصليين (Indigenous People) (الهنود الحمر)، وقضايا تجارة الرق، ليس لمجرد كونها مصدراً لإزعاج داخلي كبير، وليس فقط لأن فتح هذا الصندوق لإخراج شبح الرق يحرر معه أشباحاً تاريخية لا حصر لها ولا عد، بل، أيضاً، لأن الدول الأفريقية الجائعة والمثقلة بالديون والتي يتحول فيها الإيدز إلى وباء حقيقي، قد تستغل هذا المطلب لابتزاز العلاقة مع أوروبا والغرب عموماً، وقلب بعض المعادلات.. أما إسرائيل، فقد ارتاحت وهنأ بالها دولياً منذ كامب ديفيد، فبعده باتت

نيويورك تايمز، **وواشنطن بوست** أكثر وطنية وإسرائيلية من **يديعوت أحرونوت** و**معاريف**. وأيدي شارون محررة دولياً في المناطق المحتلة، وتحول ياسر عرفات من حامل جائزة نوبل للسلام يسمح له بالمشاركة في «كونسيرت» في أوسلو، إلى «إرهابي» ينتظر ما ستسفر عنه محاولات عربية لإقناع الولايات المتحدة لاستقباله في البيت الأبيض، قبل أن تتم الزيارة إلى دمشق.

وآخر ما يلزم إسرائيل، ليس على المستوى الأيديولوجي، وإنما على المستوى السياسي وعلى مستوى حالة الصراع المحتدم في الانتفاضة، هو العودة إلى إدانتها دولياً وإدانة ممارساتها وتسليط الضوء عليها، بحيث لا تنفرد بالشعب الفلسطيني. هذا الكلام لن تقوله إسرائيل علناً.. ولذلك نراها ونسمعها تؤكد عبر مؤسستها الإعلامية والسياسية، وبشكلٍ موحد يلغي التعددية بين اليسار واليمين أن مؤتمر ديربن هو شكل من أشكال اللاسامية، وأن الموقف من السياسات الإسرائيلية هو قضية جانبية وثانوية مشتقة من عداء أصيل ومتأصل لليهود يظهر على شكل موجات في التاريخ، ولا بد من التنفيس عنه من حين لآخر في مؤتمرات دولية.

وقد التقت رغبة جورج بوش بإرضاء الجمهوريين في موضوع الرق مع إمكانية إرضاء الديمقراطيين والجمهوريين في الموضوع الإسرائيلي، فتشنج الموقف الأمريكي في احتضان إسرائيل بشكل بدا إزاءه موقف الأخيرة شاحباً.

لقد ارتكبت أمريكا وإسرائيل حماقة بانسحابهما من المؤتمر وإبقاء قناصل لتمثيل مصالحهما. فقد قاطعت أمريكا المؤتمرات السابقة حول العنصرية مكررة إدعاءها أنها ساحة لمناورات الاتحاد السوفياتي مع دول العالم الثالث، تستخدم فيها قضايا مثل العنصرية كأدوات في الصراع بين المعسكرين. ولكن لا يوجد اتحاد سوفياتي في هذا المؤتمر، ولا حتى دول عدم انحياز، وغالبية الدول المشاركة تخشى محاسبة أمريكا وردة فعلها أكثر مما تخشى محاسبة الشعوب والضمائر.. تخشى الولايات المتحدة إذاً الخوض في موضوع العنصرية في مثل هذه الأجواء مع دول تتسابق على التحالف معها.. ويبدو أن هنالك مجالات ما زالت مفتوحة للصراع في عالمنا على الرغم من فوكوياما وصندوق النقد الدولي والعولمة.

وكان على العرب أن يستعدوا لمثل هذا الصراع بشكلٍ أفضل.. ولكننا نتحدث عن «العرب» كأن هناك ذاتاً سياسية فاعلة دولياً اسمها العرب. هذا

كائن قائم في ضمائر الشعوب العربية وأمانيها ولكنه غير قائم في الواقع. ولقد اضطر «العرب» إلى تبني الورقة الإسلامية المقدمة للمؤتمر لأنهم لم يستطيعوا الاتفاق على ورقة عربية.. وتمّ ذلك أثناء انعقاد المؤتمر. كما لم يتمكن «العرب» من إقامة قناة تنسيق جدية مع «الأفارقة»، لكي لا ينشأ تعارض بين موضوع إسرائيل والقضية الفلسطينية، وموضوع الرق والعبودية والعنصرية ضد السود .. فقد روجت الدعاية الإسرائيلية لاستيلاء الموضوع الفلسطيني على المؤتمر و«خطف» العرب له، ليتخيل العالم عربياً في فيه سكين يحمل مؤتمراً باكياً مرتعداً من الخوف ويركض به نحو الصحراء. ويا حرام على العرب!! لقد كانوا أكثر الأطراف واقعية وبراغماتية في المؤتمر.. تنازلوا من دون مساومة عن الشأن «العقدي» المعادي للصهيونية، وانكبوا متناقشين على موضوعات متعلقة بإدانة الممارسات العنصرية لإسرائيل كدولة محتلة.

وحتى النرويج أصبحت ذات سطوة على العرب، أي تشعر أنها «بتمون على العرب» أن يسقطوا كلمة دولة محتلة مثلاً في وصف إسرائيل.. فنحن في خضم عملية السلام!! وتغضب النرويج، نعم النرويج، ويغضب لها ألف وسيط في «عملية السلام»، عندما يرفض العرب إسقاط بديهية مثل وصف دولة إسرائيل بدولة احتلال.

لم ينجح العرب في مؤتمر ديربن، بل فرض التشنج الإسرائيلي والأمريكي النجاح عليهم فرضاً. وقد تبين أن موضوعات مثل العنصرية، وحقوق الإنسان، والمسألة الاستعمارية، وحقوق السكان الأصليين .. تشكل مسرحاً ملائماً ومواتياً للصراع مع إسرائيل والدعم الأمريكي غير المشروط لها، وأن إسرائيل تفضل حلبات أخرى للصراع. وهذه ليست مصادفات ولا مفارقات، فقضية الشعب الفلسطيني هي قضية كولونيالية فعلاً، وقضية عنصرية وقضية حقوق إنسان ومواطن. وأن أفضل وسيلة لطمس هذه الحقيقة ونفي عمومية القضية الفلسطينية كقضية تحرر وطني وعزلها عن مكامن قوتها هو التأكيد على خصوصيتها التي لا تصلح ولا تندرج ضمن قضايا عامة، مثل العنصرية .. ولذلك، تستخدم مصطلحات في وصفها مثل: «الصراع في الشرق الأوسط»، و«العنف المتبادل في الأراضي المحتلة»، و«عملية السلام».. بدلاً من حركة التحرر الوطني، والمقاومة، وإزالة الاستعمار... تجعل اللغة «الحيادية» الأولى الموضوع خاصاً بين الإسرائيليين والفلسطينيين في صراع بين حقين أو بين خطأين.. المهم هو التوصل إلى سلام.. وما دام الموضوع ليس موضوع تحرر وإحقاق عدالة، فلا بد إذاً أن يخضع حله لموازين القوى، وهذا

هو منطق «عملية السلام».

المكان الملائم لإعادة المسائل إلى نصابها اللغوي الصحيح وإلى صياغاتها الفاعلة في تشكيل الوعي، هو مؤتمرات استثنائية تبحث قضايا مبدئية من نوع المؤتمر ضد العنصرية. فالموضوع ذاته يتمرد على الصياغات الدبلوماسية، ولذلك، أيضاً، تتحسس الدول القوية المسيطرة على الساحة الدبلوماسية من مثل هذه المؤتمرات.. فالتعبيرات، والأسماء، والكلمات تخف لمساعدة العاجز حتى لو لم يرغب بهذه المساعدة.

لقد سلط التحريض الأمريكي والإسرائيلي على المؤتمر الأضواء عليه، فأصبحت قضايا مثل الرق والعبودية والقضية الفلسطينية ملكاً للرأي العام العالمي، بغض النظر عن نوع القرارات التي تتخذ بشأنها في ديربن.. ولكن السؤال كيف نتابع هذه القضايا على مستوى الرأي العام العالمي من ديربن؟ وهل هنالك من يتابع؟ لقد أثبتت إسرائيل في التحريض على المؤتمر قدرة إعلامية رهيبة حتى في جنوب أفريقيا ذاتها، وقد نجحت إسرائيل وأمريكا بإخفاء ما يجري في المؤتمر عن أعين الرأي العام في الولايات المتحدة وإسرائيل، وحتى في جنوب أفريقيا، وراء ستار كثيف من الأكاذيب والافتراءات جعلت المؤتمر يبدو عربياً معادياً للسامية ـ مع أن المؤتمر أدان اللاسامية كشكل من أشكال العنصرية، في حين رغبت إسرائيل أن يقبل المؤتمر أن «اللاسامية» شكل العنصرية الأبدي، وأن تحتكر إسرائيل دور الضحية.

وبلغت الوقاحة بالوفود الصهيونية من جمعيات مختلفة إلى مؤتمر الجمعيات غير الحكومية المرافق والموازي للمؤتمر أن اقترحت في ورقة طويلة ضد اللاسامية، قبلها المؤتمر، أن يعتبر أي نقد لإسرائيل والصهيونية شكلاً من أشكال اللاسامية (بند ١٤ من الورقة). وعندما رفضت هيئة المفوضين هذا الاقتراح انسحب الصهاينة من المؤتمر. وبعد انسحابهم لم تناقش الأوراق حول القضية الفلسطينية وغيرها، بل قبلت بالتصويت، ولم يكن هنالك من يناقش. لقد نجحت المنظمات الصهيونية وإسرائيل بإخفاء حقيقة أن انسحابها من مؤتمر الجمعيات غير الحكومية لم يتم على خلفية الاقتراحات العربية المعادية لإسرائيل، وإنما على خلفية رفض المؤتمر اعتبار نقد إسرائيل شكلاً من أشكال اللاسامية.

لقد شكل انعقاد مؤتمر الجمعيات غير الحكومية بدعوة من سكرتارية

المؤتمر ذاتها، إلى جانب المؤتمر الرسمي، إحدى ميزات هذا المؤتمر، ومؤشراً على تطور قوى اجتماعية جديدة معترف بها عالمياً. ومن نافل القول إن «الجمعيات غير الحكومية» لا تستنفد مقولة المجتمع المدني، وليس بإمكانها أن تلعب دوراً بديلاً للأحزاب ولا للجماعات الأهلية، وهي لا تستطيع وحدها أن توازن قوة الدولة.. هذا إضافة إلى ألف ملاحظة حول عملها في المجتمعات العربية، وعدم قدرتها على إعادة إنتاج ذاتها، أو على التحول إلى حركات اجتماعية ذات جذور في المجتمعات العربية.

ولكن المؤتمر الأخير أثبت وجود شبكة عالمية قائمة بذاتها تنبض بالحياة من المؤسسات غير الحكومية، وأن لغة هذه المؤسسات وأسلوبها في العمل تختلف اختلافاً جذرياً عن لغة الدول والحكومات، على الرغم من أنها لا تقل مهنية في التعامل مع المؤتمرات الدولية، كما تسود في داخلها صراعات قوى ومحاولات ابتزاز من مصادر التمويل، كما تسود أيديولوجيات وعوامل أيديولوجية أعظم أثراً على الناشطين في حقلها مما على الدبلوماسيين. يحتاج هذا الموضوع إلى قدر أكبر من التحليل الخالي من الرومانسية ومن فرحة «اكتشاف البديل» أو «الوصفة العلاجية» عند التعامل مع هذه الجمعيات غير الحكومية، ولكن بإمكاننا أن نقرر أولاً أن المنظمات غير الحكومية اكتسبت أهمية على المستوى الدولي، وأنها باتت تشكل ملجأ لنشطاء سياسيين سابقين في مجالات تحررية في العديد من دول العالم الثالث. وهذا يشكل إحدى سلبياتها، ولكن بالإمكان الاستفادة منه في مؤتمرات من هذا النوع. كما بين هذا المؤتمر أن بإمكان المنظمات غير الحكومية العربية لعب دور مهم على المستوى الدولي، على الرغم من ضيق هامش الحركة الذي تتمتع به على مستوى البلدان العربية.. هذا إضافة لعجزها عن القيام بدور سياسي فاعل، وعدم قدرتها على تشكيل قواعد جماهيرية، وارتباط تمويلها بالمصادر الأجنبية، نتيجة لضعف البرجوازية المحلية وتخلفها وافتقارها للدور الاجتماعي التنويري، ونتيجة لضيق هامش الحرية المحلي.

ولكن هذه المنظمات قادرة على أن تدافع عن قضايا حقوق الإنسان والمواطن، وأن تعرض قضايا مثل الاحتلال والشأن الفلسطيني بصدقية تفتقر إليها الدول العربية.. كما أنها قادرة على الصمود أمام ضغوط الممولين بدرجة أكبر من صمود الدول العربية أمام الضغط الأمريكي.. وواضح أن تمويل نشاطاتها يتم من مصادر أكثر ليبرالية وانفتاحاً من المؤسسة الأمريكية الرسمية الخارجية أو من المؤسسات الحاكمة في الغرب.

وعلى الرغم من خشية بعض الجمعيات العربية (وبخاصة داخل إسرائيل) وتحفظها (!!) من حضور المؤتمر وعلى الرغم من استخفاف جمعيات عربية أخرى به، من منطلق المقولة العربية الذائعة :

«الرأي العام العالمي كلام فارغ!!» فليس لدى العرب وقت للكلام الفارغ، وهم مشغولون عادة «بالكلام المليان».. على الرغم من ذلك كله، فقد تبين أن المشاركة العربية (وبخاصة الفلسطينية) الصغيرة نسبياً (من بين ثلاثة آلاف جمعية) كانت فاعلة ومؤثرة، وقد تم تحضيرها جيداً بجهد قلة من النشطاء ثابروا وجهدوا وجهزوا طيلة أكثر من عام لهذا المؤتمر. وهذا يعني أن المثابرة والتحضير والإصرار (وهي صفات احتكرتها إسرائيل في التحضير للمؤتمرات الدولية) لا تبقى من دون نتيجة، والجمعيات غير الحكومية لا تخشى ولا تخجل من الاستفادة من متطوعين أجانب متضامنين مع الشعب الفلسطيني، ولا بأس بذلك أيضاً.

لقد أثر مؤتمر الجمعيات غير الحكومية على الرأي العام ومنه على المؤتمر الرسمي، ولم يعد بإمكان المؤتمر الرسمي تجاهل خطابه السياسي. ولم يكن الخطاب السياسي الذي استخدمه مؤتمر «المنظمات غير الحكومية» مشتقاً من «عملية السلام»، ولا من «الصراع في الشرق الأوسط»، ولا من ضرورة وقف العنف، بل من الصراع ضد العنصرية ـ موضوع المؤتمر.

ولذلك، كان بوسعنا، كما أسلفت في مقالة سابقة، أن نعرض النظام الإسرائيلي القائم كشكل كولونيالي من أشكال «الابارتهايد»، وأن نثبت ذلك وأن نستصدر بيانات بإدانة ذلك. هذه اللغة تمنحنا القوة ليس كما تحل الروح القدس على الرسل ولا كما تحل البركة الإلهية بفيض من عند الله. هذه تعبيرات تمنحنا قوة سياسية إذا أدركنا نحن أولاً أننا نخوض معركة ضد «أبارتهايد»، وأن الحلفاء في هذه المعركة ليسوا قابعين في الكونغرس والبيت الأبيض، وإنما في أوساط الحركات الحقوقية والمدنية وحركات السلام وحركات حقوق الأقليات والحركات المعادية للعنصرية، وأن التأثير في سياسات الدول الغربية يبدأ بالتحالف مع هذه الحركات وليس بالتعالي عليها. فنحن لسنا شعب أسياد لمجرد أن بعضنا يشغل في بيوته فتيات من سيريلانكا والفيلبين، بل نحن شعب مضطهد مثل شعب جنوب أفريقيا في حينه، ونحتاج إلى حركة تحرر وطني وإلى من يتحالف مع هذه الحركة، وإلى لغة يفهمها حلفاء حركات التحرر الوطنية. واللغة السياسية السائدة في وصف

القضية الفلسطينية وعرضها لا يفهمها إلا الدبلوماسيون، ولا تخضع في النهاية إلا للحسابات الاستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية. ورفضها لا يكفي لأنه بات يعني دولياً رفض «السلام»، وقد يكون رفضها من منطلق رجعي غير مقبول على القوى الحليفة لحركات التحرر. والمطلوب لغة بديلة تشكل رفضاً وبديلاً تحررياً وتقدمياً للغة الأمريكية الدبلوماسية السائدة ـ المطلوب هو لغة معادية للاستعمار، لغة مكافحة «الابارتهايد الكولونيالي الإسرائيلي في فلسطين». واللغة السياسية ليست نصوصاً للمؤتمرات، بل صياغة تعبر عن الحركة الاجتماعية والسياسية النضالية في مقاومة «الأبارتهايد» على الأرض، وتجنيد حلفاء هذه المقاومة لتكبيل أيدي من يقمعها.

الفصـــل الثامـــن

أنماط جديدة من «الأبارتهايد»

قام نظام الفصل العنصري «أبارتهايد» في جنوب أفريقيا بتأسيس مفهوم الدولة أو السيادة تاريخياً وأيديولوجياً على: (١) نشاط استيطاني ضمن مشروع كولونيالي انفصل عن الدولة أو الدول الاستعمارية الأم بحثا عن استقلاله السياسي. (٢) تشكل جماعة قومية من خلال هذا الاستيطان تؤكد على تميزها «العرقي الأرقى» عن السكان الأصليين، بحيث تعبر الدولة عن سعي هذه الجماعة إلى الحرية والاستقلال على الرغم من أنها تشكل أقلية من ضمن سكان هذه الدولة. (٣) نظام حقوقي من الفصل العنصري يبقي «العرق الأدنى» في نطاق الدولة، ولكنه يحرمه من حرية التنقل، ومن حق الاقتراع، فأبناء العرق الأدنى ـ السكان الأصليين ـ هم نظرياً مواطنون ولكنهم في الواقع رعايا الدولة خاضعون لها، والدولة ليست تعبيراً عن تطلعاتهم، وثقافتهم، بل هي أداة لسيطرة «العرق الأرقى» عليهم. (٤) سيطرة نخب «العرق الأرقى» على مقدرات البلاد الاقتصادية وثرواتها، بما في ذلك الأرض . . أثمن الثروات إطلاقاً. (٥) ثقافة سياسية ودينية منتشرة ترتكز إلى نظريات عرقية تتبناها الدولة والكنيسة، وتشكل تبريراً نظرياً وأخلاقياً لنظام الفصل العنصري.

قامت هذه الحالة الاجتماعية ـ الثقافية ـ السياسية في جنوب أفريقيا وانفردت بتسمية ذاتها «أبارتهايد» ـ حالة فصل ـ منذ العام ١٩٤٨. وقد رفضت لغات العالم كافة استقبال هذه الكلمة بترجمتها، وبقيت كما هي كلمة من لغة «الأفريكانو» (لغة غالبية المستوطنين البيض ذات الأصول الهولندية) تعبر عن حالة متفردة من العنصرية الرسمية الصريحة المترجمة حقوقياً بالنصوص.

وقد عرقل هذا السلوك اللغوي الرافض لاستقبال الكلمة بترجمتها كتعبير

عن نفور من العنصرية الرسمية كنظام حكم إجراء مقارنة بين «الأبارتهايد» وأنماط أخرى من الفصل العنصري ما زالت حية ترزق.

وفيما عدا حالة ناميبيا التي انتدبت عصبة الأمم جنوب أفريقيا على حكمها، وأخضعها «الأبارتهايد» إلى حكمه بالقوة حتى بعد انحلال عصبة الأمم، فيما عدا حركة التحرر الوطني في جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا)، لم تطالب غالبية السكان في جنوب أفريقيا بالانفصال عنها كدولة وإقامة دولة أخرى، كما لم تطالب بطرد الأقلية البيضاء التي انفصلت ثقافياً وسياسياً عن دولتها الأم ـ فقد كانت معركة الغالبية في جنوب أفريقيا ضد الفصل العنصري ـ ولا يمكن أن يكون الانفصال علاجاً للفصل أو رداً عليه.

ولكن هنالك حالات استيطانية تم فيها الفصل وإقامة الدولة كتعبير عن توق الأقلية للسيادة من دون الحاجة إلى نظام حقوقي للفصل العنصري داخل الدولة، إذ تم طرد الأغلبية خارج حدود الدولة، أي تم تحويلهم إلى لاجئين.

لقد قامت دولة إسرائيل ضمن مشروع كولونيالي ـ استيطاني احتضنته دول استعمارية لأهداف مختلفة، ولكن من دون وجود «دولة استعمارية أم» يشكل الاستيطان مجرد امتداد لنفوذها. ولم يكن بالإمكان إقامة دولة يهودية في فلسطين من دون طرد السكان الأصليين الذين شكلوا أغلبية.. وقد شكلت الحرب غطاءً لعملية الطرد الواسعة النطاق.

وكما في حالة المستوطنين البيض في جنوب أفريقيا، لم يفهم المستوطنون الصهيونيون أنفسهم كحالة استعمارية، بل كتجديد لمشروع حضاري مدني سحيق، وكحالة من التحرير الذاتي بتشكيل الأمة عبر الاستيطان. يندرج هذا الفهم الذاتي للصهيونية على أنها حركة تحرير ذاتي لليهود من المنفى ضمن نمط من الوعي يسمى الأيديولوجيا الصهيونية. ولم يزعج هذه الأيديولوجيا «التحررية» أن تستخدم أدوات استعمارية كلاسيكية في عملية احتلال الأرض وإقامة مشاريعها الاقتصادية، والارتباط بالمصالح الإمبريالية في المنطقة ضد تطلعات شعوبها. كما لم يزعجها أو يعكر صفوها التعامل مع السكان الأصليين كأنهم يشكلون حالة ما قبل قومية من البداوة، وبالتالي لا تتوفر لديهم تطلعات وطنية وقومية سيادية.

لقد وفر طرد السكان على الصهيونية إقامة نظام حكومي من الفصل العنصري حتى العام ١٩٦٧. ولكن بقيت في إسرائيل أقلية من العرب لم تقل نسبتها في أي سنة من السنين عن ١٥ بالمئة من مواطني الدول العبرية، وتبلغ

حالياً ٢٠ بالمئة من مجمل مواطنيها.

ولكن «الدولة اليهودية» قامت كدولة لليهود، وليس للسكان الذين أقاموا على أراضيها عند قيامها. ولا يغير في هذا الفهم الذاتي للدولة أن غالبية اليهود الساحقة تتألف من مواطنين في دول أخرى، إنها مع ذلك دولتهم. ويحق لأي منتم للدين اليهودي أن يصبح مواطناً كامل الحقوق ويحظى بامتيازات مقارنة بالسكان العرب إذا قرر الهجرة والتوجه إلى إسرائيل. في حين لا يحق للاجئ الفلسطيني العودة إلى دياره التي هجر منها قبل عقود معدودة، كما يصعب على المواطن العربي في إسرائيل أن يمنح الجنسية لأخيه أو قريبه أو زوجته في عملية لم شمل للعائلات.

لقد قامت الصهيونية بعملية فصل عنصري عبر الطرد والإحلال بالاحتلال، واستولت الأقلية على مقدرات البلاد الاقتصادية كافة وأولها الأرض، واعتبرت الدولة تعبيراً عن حقها بالسيادة - أي ليس كتعبير عن حق تقرير المصير للسكان، وإنما كنفي لهذا الحق - وبقيت في إسرائيل ذاتها أقلية عربية أخضعت بالكامل لعملية تخطيط وبناء مؤسسات الدولة اليهودية وعملية استيعاب الهجرة.. ولم تكتفِ الأقلية بالتحول إلى أغلبية عبر الطرد، بل خططت بشكل سافر وعلني للتحول إلى أغلبية في كل منطقة من مناطق البلاد عبر عملية مصادرة أرض ما تبقى من العرب في الدولة لصالح عملية الاستيطان وإقامة المدن اليهودية.

واعتبر السكان العرب مواطنين، ومنحوا حق الاقتراع، لأنهم أقلية لا تشكل خطراً ديمغرافياً حالياً، ولكنهم أُخضعوا في الوقت ذاته لحكم عسكري حتى العام ١٩٦٦، وقد حول الحكم العسكري مواطنتهم إلى مجرد لقب يكاد لا يشمل حقوقاً إلا وينتهكها في الوقت ذاته.

لم تحتَجْ إسرائيل إلى نظام فصل عنصري حقوقي رسمي، ولكنها مارست سياسة فصل عنصري ضد الأقلية في فترة الحكم العسكري، ولم تحتج إسرائيل إلى كنيستين واحدة بيضاء والثانية سوداء كتبرير ديني وأخلاقي «للأبارتهايد»، طبقاً لما كان عليه الحال في جنوب أفريقيا العنصرية، لأن الصهيونية استندت أصلاً إلى تطابق بين القومية والدين.

وخلافاً لحركات قومية أخرى، لم تحاول الصهيونية كحركة علمانية أن تسخر الدين والتميز الديني في خدمة بلورة هوية قومية خاصة فحسب، بل أنشأت تطابقاً كاملاً بين الهوية الدينية والقومية، بحيث أصبح من المستحيل

فصل الدين عن الدولة، لأن الأمة ذات السيادة بنظرها تتألف من المنتمين لهذا الدين.. وعملية الانتماء للأمة لغير أتباع هذه الديانة تشترط عملية تحويل الدين. لا حاجة هنا لكنيستين ولا لنظرية عرقية، فمفهوم الأمة ذات السيادة إقصائي بحكم تعريفه الصهيوني.

يمارس التمييز العنصري في إسرائيل في مجالات الحياة كافة من دون حاجة لتأسيس نظري أو حقوقي تفصيلي. فالتشريعات الأساسية للدولة باعتبارها دولة اليهود تحدد وظيفة أجهزة الدولة كافة وفهمها لذاتها.

ولا تتجاهل الصهيونية بذلك المواطنين العرب الذين بقوا ضمن حدود إسرائيل فحسب، ولا تنفي حق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم فقط، بل تعترض طريق بناء جماعة قومية يهودية في فلسطين بإصرارها على مفهوم تقليدي ديني للأمة يتعارض مع متطلبات بناء الأمة والدولة الحديثتين، بإصرارها على اعتبار يهود العالم مواطنين بالقوة، إن لم يكونوا مواطنين بالفعل.

اللاسامية هي أسوأ أشكال العنصرية وأكثرها بربرية ومثابرة التي عرفتها أوروبا في أوروبا.. ولكن الصهيونية لم ترد، ولا ترد على العنصرية اللاسامية بتبني المساواة مفهوماً وقيمة ومشروعاً، بل بالانفصال عن أوروبا من أجل ادعاء تمثيلها ثقافياً وحضارياً في المشرق العربي، والانفصال عنه في الوقت ذاته، وذلك بنفي حقوق السكان الأصليين، وبمناصبة تطلعات شعوب المنطقة العداء. إن التناقض بين «نفي المنفى» الأوروبي، كمبرر وجود للصهيونية وكفهم ذاتي عميق الأثر والدلالة، وبين سلوك الصهيونية السياسي والثقافي كمشروع كولونيالي أوروبي في المشرق العربي هو التناقض الأساسي الذي يحدد فكرياً «الأبارتهايد» الكولونيالي الصهيوني في فلسطين.

لقد استطاعت إسرائيل حتى العام ١٩٦٧ أن تحافظ على حالة فصل مستترة بمنح العرب مواطنة شكلية تتضمن ممارسة حق الاقتراع. ولكن منذ أن خضع فلسطينيو الضفة الغربية وقطاع غزة للاحتلال المباشر من دون أن تتمكن إسرائيل من تكرار تجربة الترانسفير الواسع النطاق، دخلت حالة الفصل الإسرائيلي في دوامة. إذ لم يعد بالإمكان ضم الفلسطينيين الذين بقوا على أرضهم ومنحهم المواطنة لأن هذا الضم يؤدي إلى تغيير التوازن الديمغرافي في إسرائيل، بحيث تضطر إلى الاختيار بين أحد خياري جنوب أفريقيا التاريخيين: (١) دولة «أبارتهايد» بالمعنى الرسمي والحقوقي ـ وهذه دولة زائلة لا محالة. (٢)

دولة ديمقراطية علمانية لجميع مواطنيها، وهذه حالة تنفي يهودية الدولة.

ماذا فعلت المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة؟ قررت ألا تختار أحد الخيارين وكرست حالة احتلال أسوأ بكثير من الأبارتهايد في جنوب أفريقيا ـ فقد مارست إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة كل موبقات «الأبارتهايد»: أ ـ حرمان غالبية السكان من ممارسة حريتهم وتطلعاتهم إلى الحرية والاستقلال، الأمر الذي أدى إلى صدام مستمر ودموي مع حركة التحرر الوطني الفلسطينية سرعان ما تحول إلى صدام مع النشاط اليومي الحياتي للسكان. ب ـ القيام بنشاط استيطاني من دون ضم، ولا يوجد تعبير أصدق من الاستيطان عن «الأبارتهايد» الإسرائيلي. فإسرائيل تقوم ببناء استيطان يهودي على أرض عربية تقطنها أغلبية عربية، وتجهز لهذا الاستيطان بنية تحتية كاملة من الطرق وخطوط الكهرباء والهاتف، وذلك بتسخير الطبيعة والمكان في خدمة هذا الجهد الاستيطاني الاستعماري، وبتجاهل وصراع مع حاجات وتطلعات وتصورات الأغلبية الساحقة، سكان البلاد الأصليين. ج ـ ممارسة مستمرة للعقوبات الجماعية على السكان. د ـ الانفصال عن السكان بحرمانهم من حقوق المواطنة، من دون اعتراف بالحقوق التي يمنحها لهم القانون الدولي كواقعين تحت الاحتلال. هـ ـ إغلاق المناطق المحتلة ومنع السكان من التحرك بحرية في وطنهم، كلما تطلب ذلك الفهم الأمني للمصالح الإسرائيلية، وقد تحولت حالة الحصار إلى حالة دائمة لا تحجز المناطق المحتلة عن العالم الخارجي فحسب، بل تحجب مدنها وقراها بعضها عن بعض. و ـ عدم احترام الملكية الخاصة للسكان ومصادرتها إذا تطلبت ذلك المصلحة العامة الإسرائيلية المعرفة تعريفاً أيديولوجياً صهيونياً.

يتنافى الاستيطان وطبيعته وإصرار إسرائيل عليه مع الطبيعة المؤقتة للاحتلال.. ولكنه في الوقت ذاته لا يندرج ضمن سياسة ضم تؤدي إلى إقامة نظام «أبارتهايد» حقوقي ورسمي. وتحاول إسرائيل تجاوز هذه المعضلة بفرض نظام من الحكم الذاتي على الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة يعتبر سلاماً دائماً، أي يشترط بوقف الصراع. ولكن الحكم الذاتي للسكان في دولة بانتو (Bantu State) هو حل وسط بين عدم قدرة إسرائيل على إقامة نظام «أبارتهايد» رسمي وبين عدم استعدادها لقبول شروط السلام العادل، والاعتراف بالاستقلال الكامل وغير المشروط للشعب الفلسطيني، وتصفية الاحتلال ـ هذا هو شكل «الأبارتهايد» الجديد الذي يقوم في فلسطين التاريخية.

الفصــل التاســع

حول مبدأ تقرير المصير

- ١ -

جاءت الولادة المحتفى بها عالمياً لمبدأ تقرير المصير (Self Determination) ضمن شروط السلام الأربعة عشر التي قدمها وودرو ويلسون كمبادئ لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى في أوروبا، وقد كانت في الواقع ولادة أوروبية. وقد انطبق هذا المبدأ على الشعوب التي كان يُفترض أنها تمتلك نفساً (Self) قومية في بولندا والبلقان، وفي هنغاريا ودول البلطيق، . . . الخ. ولم يتفق السياسيون وعلماء السياسة يوماً على تعريف الأمة والقومية، بل تُرِكَ الأمر لأشكال مختلفة من الأيديولوجيات والحركات القومية لتقرر أية مجموعة من الناس تشكل قومية واحدة، ولتستثمر في مميزاتها أو خصوصياتها اللغوية والدينية والحضارية وغيرها من الخصوصيات المكتسبة من الماضي، وذلك ضمن عملية إنتاج أمة تطمح سياسياً إلى السيادة. وقد عبّرت تلك الحركات القومية نفسها عن طموحها القومي إلى السيادة عن طريق دولة الأمّة (Nation State). ثم تحول حق تقرير المصير إلى آلية للتعبير عن إرادة تكوين الدولة في إطار لغة مشروعة دولياً من الحقوق. لقد أصبح هذا المبدأ نفسه ـ الذي تمّ تعريفه على أنه حق ـ يخلق القوميات ويحوّل الحضارات واللغات والأديان وما إلى ذلك، إلى كيانات سياسية في أجزاء أخرى من العالم خارج أوروبا.

لقد ثبت أنه في صراع شعوب العالم الثالث ضد الاستعمار والاستيطان يكتسب مبدأ تقرير المصير قيمة وأهمية، على الرغم من أنه غير قادر على توفير قاعدة كافية لبناء الأمة. فعلى الرغم من حداثة المبدأ، فإنه لا يضمن إقامة دولة حديثة ذات مؤسسات حديثة. ولكن، من ناحية أخرى، فإن عالميّة هذا المبدأ حوّلته إلى أداة كونية (Universal) للتحرر. وعلى الأقل بقي مبدأ حديثاً، خصوصاً اذا ما قورن مع الادعاءات الأسطورية والمعتمدة على التوراة التي

استعملتها الصهيونية لتبرير طموحها إلى الدولة. هذه الادعاءات التاريخية التوراتية لا تفرض تفسيراً قومياً لتاريخ ما قبل القومية، أو تعتمد على الأساطير والتقاليد الدينية في تكوين تاريخ الأرض فحسب، بل إنها تستأصل أهل البلاد الأصليين من تاريخها لتحولهم إلى سكان وليدي المكان(Natives) فيصبحون جزءاً من المنظر الطبيعي لا تاريخ له.

إن الصهيونية، بتجاهلها لحق تقرير المصير واعتمادها على ادعاءات توراتية تاريخية، لا تنفي حقوق الفلسطينيين فحسب، بل تستبدل تاريخ أرض فلسطين الغني والمتعدد الحضارات والطبقات، بما فيها اليهودية، بتاريخ يهودي موحد ومتناسق ومتواصل وإقصائي مزعوم. كما أنها تحوّل حقاً حديثاً إلى وصية دينية، الأمر الذي يخلق لاهوتاً سياسياً للاحتلال. هذا الاستبدال والتحويل من شأنه أن يجر عواقب وخيمة على قدرة إسرائيل والثقافة السياسية الإسرائيلية على إجراء حوار منطقي أو اتباع سياسة براغماتية عملية حتى في ما يتعلق بعملية السلام.

لم تلجأ إسرائيل يوماً إلى مبدأ تقرير المصير لتبرير وجودها، وذلك تحديداً لأنه قد تمت صياغة هذا المبدأ بلغة عالمية من الحقوق، إذ أن حداثته تسحب البساط من تحت لاهوت سياسي يبرر نزع الملكية التاريخي - الديني والسياسي عن الفلسطينيين، كما أن عالميته تجعله ينطبق على الشعب الفلسطيني أيضاً. من ناحية أخرى، فإن الفلسطينيين لا يستطيعون التعامل مع الحقوق التاريخية المفترضة لليهود في فلسطين ليس فقط لأن الأمر يبدو كمنافسة مستحيلة مع أساطير علم الآثار لدولة إسرائيلية رسمية، ولا لأنه يسقط ويفرض بأثر رجعي لغة حديثة تشمل مفاهيم مثل الأمة والقومية والحقوق على تاريخ قديم فحسب، بل لأنه ببساطة ينفي وجودهم في الماضي وفي الحاضر أيضاً. بالإمكان تصور وضع يتم فيه حوار مع الفلسطينيين حول قضية حديثة يمكن تناولها عقلياً مثل حق تقرير المصير لليهود الإسرائيليين - على الرغم من أن قوميتهم تشكلت في عملية استيطانية غير مشروعة. ولكن يصعب على الصهيوني أن يدرك أن هذا الحوار هو تنازل بمفهوم سكان البلاد الأصليين الذين وقعوا ضحية هذا المشروع الاستيطاني.

- ٢ -

هنالك علاقة تكرارية بديهية بين تقرير المصير (Self-determination)،

وتقرير أو تحديد الذات (Determining the Self)، إذ أنه يُفترض وجود ذات قومية جماعية يعبر عنها الناطقون باسمها كالأحزاب السياسية، والنخب الوطنية، والشعراء والمؤرخين الذين يدّعون مجتمعين أنهم يتحدثون باسم إرادة الأمة بالسيادة. هذه الإرادة السياسية هي التي تحول الأرض من أداة إنتاج ومنظر طبيعي وموطن إلى أرض سياسية (Territory)، والفوارق والاختلافات إلى حدود سياسية، والتواريخ والتصورات المتباينة للماضي إلى ذاكرة تاريخية متجانسة.

ولكن هل لتحديد الذات الجماعية، حق تقرير المصير، أن يرتفع فوق حقوق الذات الأصلية الفردية؟ لا يمكن لحق تقرير المصير أن يكتمل أو حتى أن يُطبّق على أرض الواقع فيما يتعدى وجود الدولة إلاّ إذا كان تعبيراً عن مشاركة المواطنين الأحرار في بلد حر في تقرير مصيرهم. ولا تكون الدولة حرة ولا تكتمل سيادتها فعلاً، إلاّ إذا تكونت من مواطنين أحرار تعبّر هي عن تحديدهم لذاتهم من خلال نظام ديمقراطي. إن ما ينظم العلاقة بين الدولة والفرد في دولة ديمقراطية ذات سيادة، هو المواطنة فقط وليس أي انتماء آخر، سواء أكان قومياً أم عرقياً أم دينياً أم غير ذلك. كما أن المواطنة الديمقراطية التي تضمنها الحقوق الليبرالية للفرد يمكن إفراغها من أي فحوى في حالة غياب الحقوق الاجتماعية مثل الحق في التعليم، والحق في علاج طبي ملائم، وحق العيش بكرامة. يبقى حق تقرير المصير إذاً حقاً مجرداً إذا لم يتسع ليشمل الحقوق الديمقراطية والاجتماعية.

هل من الضروري أن يتخذ حق تقرير المصير شكل دولة؟ لا بد وأن يجيب آباء هذا المبدأ عن السؤال بالإيجاب، فقد كانوا يعتقدون أنه ليس بإمكان الأمم أن تدير شؤونها وأن تعيش كشعوب وكأمم بحريّة إلاّ في دولة الأمة. ومع أن التجارب التاريخية الحديثة وانهيار الدول المتعددة الأمم تميل إلى تأكيد افتراضات واضعي المبدأ، فإننا نعتقد أن الإجابة عن هذا السؤال ليست مطلقة وتحتاج إلى تعديل، إضافة إلى أنه باستطاعتنا أن نجزم أن هذا المبدأ قد يتناقض - في بعض الحالات - مع حقوق عالمية أخرى، ما يؤدي إلى تهجير مجموعات من الناس (ترانسفير)، كما يؤدي إلى التطهير العرقي واضطهاد الأقليات وفرض اتساق لغوي وثقافي على سكان بلد معين. إذن، عن مصير من يعبّر الحق في تقرير المصير في هذه الحالات؟ هل بإمكان الجنس البشري أن يقبل بأن يؤدي هذا المبدأ - الحق إلى الظلم؟ العدالة الملموسة (Concrete Justice) أهم من الحق المجرد (Abstract Right)، وبموجب هذا الموقف يجب أن تُشتق

الحقوق من العدل وليس العدل من الحقوق.

على حق تقرير المصير أن يتوافق مع الحقوق الليبرالية والاجتماعية وحقوق الأقليات الثقافية والقومية. قد لا يصل حق تقرير المصير للأقليات إلى حد السيادة، إلاّ أن للأقليات مصيراً لتقرره وذاتاً جماعية لتحددها، وبخاصة عندما تصر الدولة على إنشاء شخصية قومية معينة وهي قومية الأغلبية والتعبير عنها. كما أن حق تقرير المصير لأغلبية قومية يجب أن لا يحجب المواطنة المتساوية عن المواطنين الذين لا ينتمون إلى قومية الأغلبية، أو يعرقل عملية حق تقرير المصير لأقلية تطمح إلى إدارة ذاتية داخل إطار المواطنة المتساوية.

ـ ٣ ـ

مع أن إسرائيل قبلت بخطة التقسيم التي وضعتها الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ والتي شكلت أساساً شرعياً دولياً لإقامة دولتين في فلسطين ـ دولة يهودية وأخرى عربية، فإنها لم تعتمد هذه الخطة منذ إعلان استقلالها وحتى الآن. لقد قبلت إسرائيل خطة التقسيم لتجعلها وسيلة من أجل توسيع أراضيها في حين أبت على الفلسطينيين حق تقرير المصير ومنعتهم من تطبيقه بواسطة مصادرة الملكية والترحيل. ثم قامت بعد انتصارها في حرب ١٩٦٧، واستناداً إلى فكرة الحق التاريخي التوراتي، بضمّ القدس الشرقية العربية وببناء المستوطنات في الضفة الغربية وغزة. واستمرت إسرائيل برفضها الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين حتى في إطار عملية السلام، وما زالت تواصل أحد أقسى وآخر أشكال الاستعمار الاستيطاني في الضفة الغربية وغزة.

يستثني تعريف دولة إسرائيل كدولة اليهود الأقلية العربية التي تعاني التمييز في جميع مجالات حياتها داخل إطار المواطنة الإسرائيلية ويأبى الاعتراف بشخصيتهم القومية في الوقت ذاته. يتمتع الفلسطينيون مواطنو دولة إسرائيل ببعض الحقوق الفردية المجزوءة، ولكنهم لا يتمتعون بحقوق جماعية على الإطلاق، في حين أن الفلسطينيين القابعين تحت الاحتلال في الضفة الغربية وغزة مجردون من أية حقوق فردية كانت أم جماعية مثل تقرير المصير.

تستغني إسرائيل في فهمها الذاتي لوجودها عن حق تقرير المصير وتنكره على الفلسطينيين. لقد أتيتُ من بلد يُعتبر حق تقرير المصير فيه شخصاً غير مرغوب به (Persona non Grata).

لا يمكن تورية إنكار إسرائيل حق أهل البلاد الأصليين بتقرير مصيرهم

عن طريق تحويل نضال الشعب الفلسطيني من أجل التحرر إلى «صراع في الشرق الأوسط» لا يُحلّ عن طريق الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين، بل عن طريق الموافقة على شروط «عملية السلام». في غياب لغة العدل ـ أو العدل النسبي على الأقل ـ فإن إملاءات الطرف الأقوى هي التي تضبط ما يسمى «بالحل» لهذا الصراع، وكأن الإسرائيليين والفلسطينيين مشتبكون في حرب أو في حالة من «العنف» تحجب الفرق بين الضحية والجاني.

ويخلق تحكيم موازين القوى في معركة التحرر منطقاً من الإملاءات من الطرف القوي والضغوطات على الطرف الضعيف لقبول تلك الإملاءات كنوع من التسوية. وعندما يتمرد المظلوم على هذه الإملاءات التي تؤكد الظلم وتعيد إنتاجه، يجد الظالم نفسه بحاجة إلى تصعيد الظلم، ويعود منطق القوة في المفاوضات إلى محيطه الطبيعي وهو عنف الاحتلال المتصاعد بالضرورة من أجل كبت إرادة أمة بالتحرر من الاحتلال.

الفصـــل العاشــر

كاميكاز... كحالة من فقدان المعنى

استخدمت اليابان طائرات وطياري الكاميكاز منذ شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٤ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ضد أسطول الحلفاء. وتعني كلمة كاميكاز «الريح الإلهية»، وقد أطلقت هذه التسمية على الإعصار الذي دمر أسطول منغوليا الذي هدد اليابان العام ١٢٨١. صمم بعض طائرات الكاميكاز خصيصاً لأغراض انتحارية ـ بحيثُ لا يستطيع الهبوط بعد تحليقه، وحمل رأس الطائرة بأكثر من طن من المتفجرات (نصف وزن الطائرة). كما صممت لها خزانات كبيرة من الوقود، واصطدمت الطائرة بهدفها بسرعة ٩٧٠ كم في الساعة مولدة طاقة تدميرية هائلة. دمرت مئات هجمات الكاميكاز ٤٠ سفينة حربية وأعطبت المئات أثناء الحرب. وفي معركة اوكيناوا خسرت الولايات المتحدة خمسة آلاف جندي بفعل عمليات الكاميكاز الانتحارية، وهو أكبر عدد من الخسائر بالأرواح تتكبده الولايات المتحدة في معركة واحدة في تاريخها. وفي النهاية خسرت اليابان الحرب ونكبت بالقنبلة النووية.

فعلت جرأة طياري الكاميكاز وجسارتهم فعلها في نسج خيال الشعوب المضطهدة منذُ الحرب العالمية الثانية، مع أن اليابان كانت دولة مضطهِدة (بكسر الهاء) واستعمارية ومعتدية على جاراتها ومتعالية عليهم ثقافياً.

لم تكن العمليات اليابانية الانتحارية جزءاً من استراتيجية انتصار، بل بداية الهزيمة، وتعاملاً يابانياً ثقافياً ـ دينياً مع الهزيمة، بحيثُ يقضي الواجب أن يتكبد الطرف الآخر أكبر كمية من الخسائر، وبحيث تتضاءل أهمية الحياة الفردية عندما تصل إلى مبتغاها بتنفيذ هذا الواجب.

لقد دمرت الطائرات الأمريكية، أو الأمريكية الصنع، بغداد وبلغراد وهانوي وكامبوديا ودريزدن وبيروت ورفح وخان يونس. وقد دمرت يوم

الثلاثاء ٢٠٠١/٩/١١ أهم رموز القوة والسطوة الأمريكية في مركز التجارة العالمي والبنتاغون، هذه هي المرة الأولى في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية التي «تقصف» فيها مدن ومواقع مدنية أمريكية. فهل أدى هذا «القصف» الكاميكازي إلى «فشة قلب» الشعوب «المقصوفة»، هل هدأ روع المضطهدين بعد هذه الكارثة؟

لم يهدأ بال أحد، بل زادت معاناة المدنيين الأمريكيين من معاناة المضطهدين في كل مكان في العالم. أولاً لأن المضطهدين بشر لا يبغون الانتحار، بل ينشدون الحياة الحرة الكريمة، وثانياً لأنهم يحسون بمعاناة الآخرين. ولا شيء يعوض الإنسانية التي فينا عن انكسار الروح الذي ولده مشهد البشر، الأفراد، الناس وهم يترددون بين الموت حرقاً وبين التحطم بالقفز من ارتفاع مئات الأمتار. لا شيء يعوّض الإنسانية التي فينا عما تبقى من القلب الذي قفز اليهم عندما رأيناهم أحياء يختارون القفز إلى الموت.

نعم، هنالك فرق قسري ومفروض وغير عادل، بين الموت الذي يحظى بكاميرا، وذلك الذي يحظى بخبر عن عدد القتلى، والآخر الذي لا ينال هذا ولا ذلك.. لماذا يؤثر فينا هذا التمييز ويحبطنا؟ لأننا تحولنا على الرغم من التمرد على العولمة، إلى كائنات استهلاكية إعلامية، ولأننا بتنا نتأثر بمعاناة سكان العمارتين التوأم، أكثر مما نتأثر بمعاناة سكان راوندا وبورندي، أو نغضب على هذا الواقع، وكأن الكاميرا تمنح فعلاً قيمة للموت، وما قيمة الموت إلا مساوية لقيمة الحياة.

ولكن عندما نجري الحسابات السياسية بعد هذا الانفعال وهذا الغضب على سرعة التأثر وانعدام العدالة في توزيع الحزن، نجد فعلاً أن موت آلاف الأمريكيين يؤثر في العالم وفي مصيره أكثر مما يؤثر موت مئات آلاف الراونديين والبورنديين، وأن من يعمل من أجل تغيير هذا العالم ليصبح أكثر عدالة لا بدّ أن يأخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار. قد يحظى التعبير الانفعالي ضد هذا التوزيع غير العادل للدموع بتفهم وهنهنة بالرؤوس في برنامج ثرثرة تلفزيوني، ثم يعود العالم إلى مسلكه وعاداته مع نهاية البرنامج.

لقد جمعت صيرورة العولمة عملية تضييق الفجوة بين الواقع الأمريكي و«صناعة الأحلام» الهوليوودية مع عملية التمرد الغاضب واليائس على صناعة الكوابيس الأمريكية خارج أمريكا.

لماذا صرخ مشاهدو التلفزيون في أنحاء العالم كافة صرخة واحدة «لا

أصدق ما أراه كأنه فيلم»، و"كأننا في فيلم». لم تبقَ شركة إنتاج سينمائية أمريكية إلا وأنتجت فيلماً عن الإرهابيين العرب الأشرار الذين تختلط فيهم الغيبية الدينية بالجشع إلى المال بالخيانة وقتل الأصدقاء الذين يخدمونهم وهم يخطفون طائرة أو يخططون لتدمير نيويورك أو لتفجير ناطحة سحاب. ولكن المخططات الجهنمية أحبطت دائماً في صناعة الأحلام الأمريكية التي يقفز فيها شفارتزنجر أو رامبو من الطوابق العلوية إلى جناح الطائرة وينتصر على الخاطفين الجبناء.

وجد الأمريكيون أمامهم جورج بوش الابن صورة مقلوبة عن بطل الأحلام، ومن مخبأه يصف الرئيس الأمريكي عمليات الخطف والتفجير بالجبن. ولا شيء أبعد عن وصف هؤلاء الناس الذين نفذوا الكاميكاز في نيويورك وواشنطن من الجبن. ولكن جورج بوش وتوني بلير، وقد بتنا نعرف شيئاً عن شجاعتهما الفردية، هما أسيرا مفاهيم البطولة الأمريكية التي تقسم الناس إلى أبطال أخيار وأشرار جبناء.

لا «الأبطال» أخيار ولا «الأشرار» جبناء، ولا الأخيار أخيار ولا الأشرار أشرار ولا الدنيا يسيرها فيلم هوليوودي.

لقد تمنينا جميعاً، لأننا قبليون ولأننا نخشى أن يتصرف العالم الأمريكي بشكل قبلي، ألا يكون المنفذون عرباً، وأن تكون قضيتهم يابانية (انتقاماً لهيروشيما) أو صربية (انتقاماً لبلغراد) أو أمريكية (انتقاماً لكورش أو لمكفاي) أو طلباً لخلاص مسياني توراتي آخر غير خلاصنا. ولكننا، أيضاً، نخشى الاعتراف أننا شككنا بقدرة عرب، أي عرب، على تنفيذ مثل هذه العمليات المعقدة بإحكام وإصرار ومثابرة، من دون أن تخترقهم المخابرات على الرغم من عددهم الكبير نسبياً وعلى الرغم، كذلك، من طول المدة اللازمة للتخطيط.

لقد ارتسمت في الأذهان صورة للانتحاري الاستشهادي ابن المخيم الذي يقوم بما يقوم به في ساعة يأس أو شهر يأس وإحباط في ظروف مسدودة الآفاق، ومن الصعب أن نتخيل من يخطط لموته طيلة أكثر من عام يتدرب خلاله على الطيران، ويدرس المواقع بدقة ويعيش مع فكرة الموت فترة طويلة من الزمن يقوم خلالها بتأدية مهام معقدة. ليست هذه حالة إحباط ويأس، ولا الحياة في بوسطن أو ألمانيا حياة في مخيم. نحن نشهد حالة تصميم وعناد أيديولوجيين، وحياة شخصية لأفراد ذوي مهارات وقدرات،

كان بالإمكان استخدامها في تحقيق نجاح شخصي في مجالات أخرى. ليست هذه حالة انسداد آفاق فردية، وإنما حالة استغراق كامل في خدمة هدف أو غاية.

بهذا المعنى، صدق جورج بوش عندما قال إن الولايات المتحدة تواجه عدواً من نوع جديد.. بإمكان عشرين شخصاً من النوع أعلاه أن ينكبوا الولايات المتحدة بما يشبه القنبلة النووية. لقد قتلت قنبلة هيروشيما ٤٠ ألف إنسان، ونشرت تشوهات جسدية وأوراماً سرطانية. أما «القنبلة» التي ألقيت على مركز التجارة العالمي جنوبي منهاتن فقد ذهب ضحيتها الآلاف كما يبدو، ولا بد أن الكاميرا سوف تساعدها على نشر تشوهات روحية وأورام نفسية.

يمني المضطهدون أنفسهم أن هذا هو توازن الرعب الجديد مع قوة الغرب العسكرية التدميرية ـ وفي حين ارتكز التوازن بين المنظومتين الدوليتين (حلف وارسو وحلف الناتو) على قوة الردع المتبادل النووية، يحيد هذا التوازن قوة الغرب النووية، ويهدده على الرغم من ذلك بدمار حربي المقاييس. يقف أمام حلف الناتو بعد انهيار حلف وارسو خصم لا يملك سلاحاً نووياً، ولا يملك دولة، ولا ينفع معه قصف موقع أو موقعين. فهو خصم متشظ ومنتشر، حتى في المدن الغربية ذاتها، تكمن قوته في مكامن ضعف النظام الرأسمالي ذاته. إنه يحول القوة التكنولوجية العاتية التي تبني ناطحات السحاب، وتجعل خطوط الطيران نوعاً من المواصلات الجماهيرية، إلى مقتل تسهل إصابته، ويحول خزانات الوقود إلى قنابل نابالم، والطائرات المدنية إلى صواريخ، وناطحة السحاب إلى شرك وفخ دونما تخطيط عسكري.

هذه أحلام الفقراء وأمانيهم. ولكن الضعف ليس قوة إلا من باب الاستعارة، ولا يمكن تحويل القوة إلى ضعف إلا في «معركة» واحدة أو اثنتين، أو في حالات استثنائية، وتبقى القاعدة في الاقتصاد والسياسة أن القوة أقوى من الضعف، هذه بديهية تبدو الحاجة إلى كتابتها أو نصها مصطنعة وسخيفة.

١ ـ «الائتلاف العالمي المعادي للإرهاب»

بعد أن عاد جورج بوش الابن إلى تشخيص العدو الجديد الذي لن يسمح له بتشكيل توازن الرعب من مخابئه، احتفلت إسرائيل واحتفل معها المسؤولون الأتراك والروس وغيرهم ممن يصعب تعاملهم الإرهابي مع «مشكلة

الإرهاب» في بلادهم عملية قبولهم في «العالم المتحضر» الذي يسعون للانتماء إليه: لم تخفِ إسرائيل سعادتها من أن أمريكا سوف تقتنع أخيراً أن قضية العالم الأساسية هي الإرهاب، وليس الأوضاع التي تؤدي إليه، ووصلت سعادتها حد النشوة عندما تأكدت أن أوروبا سوف تضطر للانضمام إلى «المعسكر العالمي المعادي للإرهاب» في حركة عالمية واحدة مع إسرائيل وروسيا وتركيا، وأن الأنظمة العربية سوف تضطر إلى الانضمام إلى هذا المعسكر كما اضطرت في حينه للانضمام إلى «الائتلاف الدولي» ضد العراق.

ويكاد المرء يشفق على الأنظمة العربية الصديقة لأمريكا التي لا يعيرها الغرب اهتماماً عندما يوجه «الإرهاب» نفسه ضدها.. فهي تناشد الولايات المتحدة وبريطانيا التي تجول فيها بن لادن بحرية حتى يوم غير بعيد ألا تمنح ملجأ سياسياً لأعدائها، من دون أن تجد آذاناً صاغية لدى الديمقراطيات الغربية. ولكن عندما تصاب الديمقراطيات الغربية في عقر دارها تأمر هذه الأنظمة إلى بيت الطاعة وتبدو إداناتها كدفاع عن النفس أمام الرأي العام الأمريكي، وتستدعى استدعاءً للانضمام إلى «التحالف العالمي ضد الإرهاب». فيذهب المغلوبون على أمرهم ولسان حالهم يقول: «ولكن من الذي أقام ودعم النظام القائم في أفغانستان؟ ولماذا أصبح الإرهاب عدواً عالمياً واحداً في عصر القطب الواحد، بعد أن كان السؤال إرهاب نعم، ولكن لصالح من؟ لصالح الاتحاد السوفياتي أم لصالح أمريكا؟».

وقد يخير «الائتلاف الدولي ضد الإرهاب» عضوية إسرائيل كدولة عظمى في هذا السياق السلطة الفلسطينية بين الانضمام إلى أحد المعسكرين - كما سعى شمعون بيريس أن يفعل في شرم الشيخ العام ١٩٩٦. ولا توجد دول عدم انحياز في هذا الصراع. هذا ما يفسر السعادة الإسرائيلية الغامرة والتي لم تخفها دموع التماسيح والشموع التي تضاء أمام الكاميرات على روح الضحايا.

سارع المواطنون الأمريكيون من مختلف الثقافات والأصول والألوان للتبرع بالدم، ليس فقط في محاولة للمساهمة في الدراما الإنسانية الجارية على شاشات تلفزيوناتهم، وإنما، أيضاً، للتأكيد والتأكد أن لون الدم الواحد يختزل الفروق بين ألوانهم كأبناء أمة أمريكية واحدة. ولكن التبرع بالدم في إسرائيل هو تأكيد على أن إسرائيل وأمريكا ضحيتان للعدو نفسه.

إذا ما قام «التحالف الدولي ضد الإرهاب» فسيكون هذا التحالف هو النتيجة الكارثية الثانية للعملية الكارثية في نيويورك وواشنطن بعد الضحايا.

فلا بد أن يقوي هذا التحالف في المدى المنظور على الأقل موقف إسرائيل وموقعها الدولي، وسوف يحرر أيديها كما شهدت جنين في الأيام الأولى التي تلت العملية، أكثر حتى من السابق، بحجة مكافحة الإرهاب. . وقد باتت هذه الحجة مكوناً أساسياً في العلاقات الدولية الجديدة التي ستحاول الولايات المتحدة تنظيمها.

ولكن الكارثة الثالثة قادمة، لا شك في ذلك. فإذا اختارت الولايات المتحدة بجدية استراتيجية «مكافحة الإرهاب» الإسرائيلية على المدى البعيد، وإذا لم تكتفِ به كرد فعل أولي تحكمه التداعيات، فلا بد أن تنتج هذه الاستراتيجية المدمرة ردود فعل إرهابية مستمرة ضدها وضد أوروبا على أراضيها وفي الخارج، فمكافحة الإرهاب لا تنتج إلا إرهاباً. الإرهاب هو مجموعة عوارض لحالات كثيرة من انعدام العدل والفقر والاحتلال والاضطهاد بأشكاله المختلفة. وهو تمرد معولم على حداثة معولمة أدارت ظهرها لشعوب بكاملها. إنه سلاح الضعيف الذي لم يمسك بتلابيب الحداثة والتقدم والتطور، وتمرد على عقلانيتها بالمس مباشرة بالبنية التحتية اللاعقلانية للعقلانية، ببنية القوة. إنه لا يستطيع أن يخاطبها ويحاورها عبر عقلانيتها من موقع الندية، ليس فقط لأنه لا يستطيع، بأدواته السياسية والثقافية والحضارية القائمة، التأثير في عملية صنع القرار فيها، بل لأنه بات مقتنعاً من التجربة، أن البنية التحتية للعقلانية الغربية هي بنية المصالح الاقتصادية والقوة التنظيمية الإدارية ومؤسساتها، وهي صاحبة الحجة الأقوى.

ولذلك تنتشر في أوساط الضعفاء مقولة «المس بالمصالح الأمريكية أو الغربية». ولكن الضعيف سوف يكتشف بعد عملية نيويورك الدراماتيكية التاريخية ذات الأبعاد الكارثية، أنه بهذا المنطق الانتحاري لا يمس «المصالح الأمريكية» بل رموزها فحسب، وليس مصادفة أن توجه الضربة إلى رموز القوة والسطوة الأمريكية: مركز التجارة العالمي، والبنتاغون، وليس مصادفة، أيضاً، ألا تمس هذه الضربة رموز المصالح بالمصالح ذاتها، بل بآلاف المواطنين الأبرياء فقط. فليست المصالح بناية أو اثنتين، ولا هي مجموعة مكاتب للشركات الكبرى التي تضررت فعلاً وتضرر بعض أصحابها أنفسهم جسدياً، وإنما المصالح في نظام عاتٍ كالنظام الاقتصادي والسياسي الأمريكي، هي مجموعة حسابات «عقلانية» للعوامل اللازمة لإعادة إنتاج هذا النظام والحفاظ على بقائه على المستويين العالمي والمحلي. وإن عملية المس بالمصالح لا يمكن أن تتم من دون إقناع صناع القرار بإعادة حساباتهم وتغييرها، وهذا لا يتم

بالحوار العقلاني معهم، ولا بالعمليات الانتحارية، وإنما بالتأثير عبر مجموعة قوى ومؤسسات يتألف منها النظام الأمريكي. ولا بد من أن يستند التأثير إلى القوة كما يستند إلى القدرة على ترجمة هذه القوة إلى لغة سياسية مفهومة.

٢ ـ الرد على «التحالف ضد الإرهاب»

سوف يكتشف العرب والمسلمون في الولايات المتحدة أن مسلك القطيع الباحث عن الانتقام والذي يعمم «التهمة» على أبناء القومية الواحدة أو الدين الواحد أو المظهر الخارجي الواحد، ليس حكراً على الدول والمجتمعات المتخلفة التي خلفوها وراءهم، وأن هذا المسلك قائم في أمريكا وفي أوروبا، أما في إسرائيل فحدث عن العنصرية، ولا حرج، وسوف يضطر المواطنون العرب في أمريكا (كما في إسرائيل) إلى البحث عن حلفاء ضد العنصرية، وإلى الدخول في حوار مع المجتمع الأمريكي، وإلى الدفاع عن الديمقراطية وقيمها أمام الرعاع الذين يعتدون عليهم وعلى ممتلكاتهم، وحتى الجمعيات الإسلامية سوف تلجأ إلى التأكيد على قيم التعددية والتسامح وحرية التعبير عن الرأي وحرية التنظيم، مستندة إلى فهم المجتمع الأمريكي لذاته، كما هو منصوص دستورياً. أي أنهم سيضطرون إلى أخذ الديمقراطية الأمريكية بجدية أمام الهجمة. وسوف يؤكدون أنهم أمريكيون، كما أكد اليابانيون الأمريكيون في حينه عندما زجوا في معسكرات اعتقال أمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية. وهو أمر لن يتكرر بالطبع.. ولكن النمط الذي سيتكرر هو الرغبة بالانتماء إلى نمط الحياة الديمقراطي أمام هجوم الرعاع عليهم لمجرد أنهم عرب، وأمام التنميط والآراء المسبقة، وقد يرافقه التأكيد على الهوية العربية على الرغم من كل شيء.

ولكن ماذا تفعل، شعوبنا، إزاء هجمة الرعاع الدوليين وحلفائهم المحليين عليها تحت شعار مكافحة الإرهاب؟ فنحن لا نستطيع التأكيد على الانتماء لا إلى ديمقراطية محلية ولا عالمية.

لم تكن الشعوب العربية في الماضي القريب، الذي يبدو اليوم سحيقاً، معادية لأمريكا. إذ لم يكن لأمريكا ماضٍ استعماري في المنطقة. وبالعكس، تأثر مثقفو وسياسيو مرحلة العداء للاستعمار بالولايات المتحدة وقيمها. واعتقد حتى بعض الانقلابيين العسكريين مثل الضباط الأحرار في مصر بإمكانية التحالف أو التلاقي مع أمريكا ضد بريطانيا وفرنسا في مرحلة تصفية الاستعمار التقليدي. ولكن الولايات المتحدة الأمريكية حازت بجدارة على

العداء العربي لها من المحيط إلى الخليج، لأنها ورثت المصالح الاستعمارية في المنطقة، ولأنها ثبتت حلفاءها في الحكم بالدوس على كل القيم التي تدعي تمثيلها في ما يسمى «بنمط الحياة الأمريكي»، ولأنها غيرت تحالفاتها حسب مصلحتها الآنية، ولأنها دعمت إسرائيل في صراعها مع العرب وفي نفيها الكامل لوجود الشعب الفلسطيني من دون قيد أو شرط، وبتبنٍ شبه كامل للاهوت السياسي الإسرائيلي الغيبي.

«ومكافحة الإرهاب»، سوف تعمق هذا العداء فقط ـ بالإمكان شرح هذا الكلام. ولا بد من شرحه. «مكافحة الإرهاب» تعني تهميش حالة الظلم التي يعيشها الشعب العراقي والشعب الفلسطيني، وتعني تهميش الاستغلال والظلم بنظر العالم.

لقد ثبت أنه لا يمكن للولايات المتحدة أن تبقى آمنة أمام انعدام الأمن لشعوب العالم. والحل هو ليس زيادة انعدام الأمن في بقاع العالم التي همشتها عملية العولمة.

يعرف الأمريكيون تمام المعرفة أن الكاميكاز لا ينتهي هذه المرة بهزيمة دولة، ولا يمكن محاصرة «العدو الجديد» عسكرياً، والقنابل النووية لا تجدي هنا نفعاً. فالتعاسة العالمية متشظية تفتقر إلى العنوان الجغرافي أو السياسي. ولا يمكن معالجتها إلا بمخاطبة أسباب التعاسة.

ولكي نستطيع مخاطبة الشعب الأمريكي والشعوب الأوروبية بهذا الكلام، يجدر بنا ألا نعاديها ونعادي ثقافتها بعد أن نقوم نحن بتنميطها ونشر الآراء المسبقة عنها. لا نستطيع مخاطبة الحداثة بخطاب ردة الفعل عليها، أو نفيها، أو بخطاب ما قبل الحداثة.

لم يحتفل العرب ولا الفلسطينيون بمأساة المواطنين الأمريكيين، ولكن المسلك الاحتفالي لدى أقلية صغيرة من الفلسطينيين التلفزيونيين، تحول إلى فيديو كليب رائج في محطات البث الغربية كافة. لماذا؟ لأنهم لا يريدوننا أن نصل إلى حالة حوار مع الشعب الأمريكي والشعوب الأوروبية. ونحن نوفر لهم الأدوات لذلك، لأن لدينا من يتصرف من دون رادع كما تتصرف سائبة العنصريين الذين يهاجمون العرب لأنهم عرب في الولايات المتحدة. ولا أحد يجرؤ على ردع حالة تخلف ثأرية انتقامية تفرح لسقوط مدنيين من دول تعادينا، خوفاً من المزاودة الغوغائية المتخلفة.

ومجتمعاتنا لم تبدأ بعد الحساب السياسي والأخلاقي مع تحول الثقافة السياسية الانتقامية، ثقافة الكاميكاز الجديدة، إلى أيديولوجيا، لا تفرز استراتيجية تحرير، ولا ينجم عنها تيار معارضة إصلاحي أو انقلابي يغير أحوال شعوبنا وبلداننا. لم تعد القضية قضية انعدام مخارج سياسية لدى شعب تحت الاحتلال يناضل بكل الوسائل بما فيها الموت ضد المحتلين، بل أصبحت أيديولوجيا لا تطرح بديلاً لا على الصعيد العالمي، ولا على الصعيد المحلي. لا يوجد مجال لمقارنة هذه الأيديولوجيا بالمقاومة المشروعة ضد الاحتلال.

لم توصل العملية الانتحارية المجتمع الأمريكي للتفكير بأسبابها، والأوضاع التي أدت إليها، وربما، وفي أفضل الحالات يبدأ حوار أمريكي داخلي بعد أشهر طويلة حول سياسات أمريكا الخارجية التي أدت إلى انتقال العنف السياسي إلى أراضيها.. ولكن عند ذلك، سيقوم معلقون وخبراء أمريكان بشرح ونص أوضاعنا، ولن تكون هذه لغتنا ولا نصنا.

يطالبنا «التحالف الدولي ضد الإرهاب» بإدانة العملية فوراً ومن دون تأخير، وليس بمعارضتها سياسياً وأخلاقياً. فالمعارضة تؤدي إلى تفصيل الحجج والأسباب وإلى التكلم بلغتنا السياسية وإلى طرح نصنا. أما الإدانة الفورية والمباشرة بمثول زعماء العالم الواحد تلو الآخر لتنفيذ هذا الواجب، فهما تدليل على موقف إزاء توازن الرعب الجديد، وإجابة عن سؤال، لأي معسكر تنتمي؟ من دون أن يكون لديك نص، أو تصور أو برنامج عن شكل العالم الأكثر عدالة. هكذا ينقسم النظام الدولي بين «التحالف المعادي للإرهاب» والمنضمين إليه خوفاً، وبين من يستخدمون الرؤوس لمناطحته، لا لمعارضته، ولا لتغيير واقعهم التعيس.

٣ ـ محاكمات عقلية محدودة الضمان . . . لحالة من فقدان المعنى

أدى تطور وسائل الاتصال في المجتمعات العربية وبينها إلى تضييق مستمر للفجوة بين الثقافة الشعبية والثقافة النخبوية. وفي حين تم ذلك في عملية إنتاج الثقافة القومية في أوروبا لصالح الثانية، يتم ذلك في بلداننا لصالح الأولى، ويساهم ذلك بخاصة، في مراحل الأزمات، بانتشار آليات التفكير اللاعقلانية والغيبية الطابع المشوبة بالمغالطات المنطقية والتعميمات المتسرعة وافتراض وجود حبكة/مؤامرة وراء كل حدث، إضافة إلى النزعة التبريرية.

وفي الوقت الذي تفرض فيه الحسابات العقلانية على السياسة الأمريكية الحالية أن تفصل بين الإسلام والمسلمين والعروبة والعرب من ناحية، وبين منفذي عمليات مركز التجارة العالمي والبنتاغون، تؤكد ردود الفعل الإعلامية العربية أن العروبة والإسلام يتعرضان إلى هجوم. وفي الوقت الذي لا تعدم فيه النخب الحاكمة في أمريكا وأوروبا وسيلة أو مناسبة للتأكيد على أن صراعها ضد «الإرهاب الدولي» ليس صراعاً ضد العرب والمسلمين، تنشر نخب بعينها في مجتمعاتنا أن العرب والمسلمين يتعرضون للهجوم. تحاول القيادات السياسية الحاكمة في الولايات المتحدة وأوروبا أن تميز بين ردة الفعل الجماهيرية العفوية النمطية ضد العرب والمسلمين وبين حساباتها هي التي تتطلب عدم التسرع في التعميم، كما تتطلب عزل ظاهرة «الإرهاب» عن العالمين العربي والإسلامي للتمكن من اكتساب دعم الدول العربية والإسلامية وتحييد الغالبية في أوساط رأيها العام على الأقل، ولذلك فإن التعميم ليس في مصلحتها.

والحقيقة أن «سر» قوة المجتمع الرأسمالي الحديث هو اللقاء بين العقلانية الفكرية وبين الحسابات اللازمة لتسيير عملية الإنتاج، وتمثل ضعف هذا النظام، بمنظور الاشتراكيين على الأقل، في عدم قدرته على تعميم هذه العقلانية على مستوى إعادة إنتاج المجتمع ككل. وكانت الفوضى الناجمة عن التناقض بين حسابات الرأسمالي العقلانية على مستوى عملية الإنتاج وعلى مستوى المصلحة الفردية، وبين فوضى فعل قوانين السوق، هي السبب في أزمات هذا النظام العاصفة المتكررة. وقد تعلم النظام الرأسمالي عبر أزماته الكثيرة وتطور مستوى الثقافة والتعليم ونظم الإدارة واتساع الطبقة الوسطى وتطور آليات التوازن والرقابة بين الأجهزة والسلطات المختلفة، أن يعمم هذه العقلانية على مستوى التخطيط السياسي والاجتماعي (لتصبح هذه نقطة ضعف جديدة أيضاً، ولكن هذا موضوع آخر).

المهم أن سائبة العنصريين والثقافة الشارعية والكسينوفوبيا (رهاب الأجانب، أو الخوف من الغريب) لا تحددان سياسة الولايات المتحدة وأوروبا. وفي الوقت الذي تخترق فيه الثقافة العنصرية وتشبيهاتها واستعاراتها اللغوية ومفاهيمها، المؤسسة الحاكمة عبر الديمقراطية، وعبر شخصيات قيادية فقيرة اللغة والثقافة مثل جورج بوش الابن، يجد النظام ألف آلية للتغلب على هذا الاختراق إذا تعارض مع مصالحه. وعندما يستخدم الرجل نفسه مصطلح «حملة صليبية» (Crusade) لوصف الحملة التي ينظمها نظامه بعناية ضد

«الإرهاب الدولي»، يردعه فوراً مستشاروه الذين ينصحونه بزيارة مسجد في واشنطن في اليوم التالي. ويحاول المعلقون التخفيف من وطأة هذا المصطلح على الأذن العربية بالادعاء أن الاستخدام اللغوي لهذا المصطلح بعد قرون بات يعني مجرد «حملة»، وفي أقصى الحالات «حملة الخير ضد الشر»، وأن مدلولاته الدينية قد زالت، وأن الولايات المتحدة غير مقدمة على حرب دينية ولا تخطط لمثل هذه الحرب. وحتى لو افترضنا أن هذا الاستخدام اللغوي هو زلة لسان فرويدية تكشف عما يعتمل في نفس صاحبها بغير إرادته، فإن النظام القائم كفيل بصياغة سياساته بانفصال عن نيات الأفراد مهما علا شأنهم.

يؤكد قادة «الائتلاف الدولي» الأمريكيون والأوروبيون إذاً أنهم غير مقبلين على حرب دينية أو على جولة من جولات الصراع بين الحضارات والثقافات. ولكن بعضنا يلح ويؤكد باستمرار أن الحرب القادمة موجهة ضد العرب والعروبة وضد الإسلام والمسلمين.

كانت القيادات الفكرية والسياسية السائدة في الوطن العربي في فترة النهضة، ثم في المرحلة القومية، تبحث عن وسيلة للكشف عن «النيات الحقيقية» للاستعمار بنزع الرتوش الدينية والثقافية، وكان هنالك من المفكرين العرب من ادعى أن حروباً دينية مثل الحروب الصليبية هي في واقع الحال حروب استعمارية بغطاء ولباس ديني، أي أنها كانت تعبيراً عن تسخير دنيوي للدين. وقد تنافى هذا التحليل برأيي مع واقع تلك الحروب الدينية فعلاً وإلى حد بعيد. ومع ذلك فقد عكس هذا المسعى لفضح المصالح الدنيوية الكامنة وراء التعبيرات الأيديولوجية نزعات عقلانية عربية متنامية.

مقابل ذلك، نسمع اليوم صوتاً عالياً يصر على أخذ مصطلح «حملة صليبية» بجدية، ويصر على منح السياسة الأمريكية غطاءً أيديولوجياً دينياً، حتى عندما تتنصل هذه منه، وتصر على غطاء آخر تماماً تلزم لمقارعته والتصدي له أدوات فكرية وسياسية عقلانية لفضحه، ألا وهو غطاء «مكافحة الإرهاب الدولي».

٤ ـ بين التبرير للذات والتفسير للآخر

ينجم الاعتراض السياسي والأخلاقي على عمليات إجرامية تستهدف آلاف المدنيين، حياتهم وممتلكاتهم في خدمة غاية أيديولوجية أو نزوة أخلاقية

أو روح انتقامية أو حتى هدف سياسي، ينجم الاعتراض عليها من الانتماء إلى قيم إنسانية جامعة تؤمن بقدسية حياة الإنسان وترفض التعرض لها في غير سياق الدفاع عن الحياة. وقد تعرض التناقض الكامن في هذه المعادلة القيمية إلى هجوم شديد ممن يعترضون على حكم الإعدام حتى للقتلة، بإضافة أن الإعدام كعقوبة أو كثأر يختلف عن الدفاع عن الذات. وقد صنفت هذه النزعة الإنسانية القتل أثناء الحروب ضمن هذه المعادلة، أو رفضت بهذا القدر أو ذاك قتل المدنيين غير المقصود أثناء المعارك القتالية، أو تسامحت معه. ولكنها باتت تعتبر قتل المدنيين المقصود حتى إبان حالة الحرب جريمة حرب، تعتبر من أفظع الجرائم.

وقد تسامحت الحروب الدينية عبر التاريخ مع قتل المدنيين المقصود وغير المقصود، كما تسامحت الحروب الاستعمارية وغير الاستعمارية معها، وكانت هنالك حاجة لتطور نزعة إنسانية عالمية يعبر عنها في مواثيق دولية من أجل حظر قتل المدنيين أو الاقتصاص والانتقام منهم أثناء الحرب أو بعدها. وكان من المفترض أن تتوفر هذه النزعة الإنسانية وهذا التطور القيمي العالمي لكي يكون بالإمكان تفسير تعاليم الأديان بشكل لا يسمح بقتل المدنيين من أبناء العدو «كفاراً» أكانوا أم غير «كفار».

إن ما يجعلنا نعترض على قتل المدنيين هو ليس «دياناتنا السمحة» بل نزعتنا الإنسانية المحض، وفي حالة من يصر على اشتقاق نزعته الأخلاقية من الدين وتعاليمه، فإن توفر هذه النزعة لديه هو ما يسمح له بمثل هذا الاشتقاق.

وما زالت تعاليم الدين بالنسبة إلى العديد من المتدينين اليهود والمسلمين والمسيحيين لا تتناقض مع قتل المدنيين، بل مع استهداف المدنيين، وهم يحرصون على إيجاد الفقه واللاهوت اللازمين لتبرير ذلك. ويبدو إذاً أنه لا يوجد احتكار لأحد على تفسير الديانات، وأن «تعاليم دياناتنا السمحة» تسمح وتمنع قتل المدنيين، وأن الصراع حتى القيمي ليس بين ديانات تسمح وديانات تمنع قتل المدنيين، وإنما الصراع بين قيم إنسانية مختلفة، والصراع قائم في «الشرق» وفي «الغرب» على حد سواء.

فماذا إذاً لو كان منفذو عمليات قتل المدنيين في نيويورك مسلمين؟ ذلك لا يدمغ الإسلام ولا المسلمين. وينطلق الإصرار الغيبي على أن من قاموا بها ليسوا «منا» من القاعدة الثقافية نفسها التي ترى بالديانات جواهر

ثابتة تشتق منها تصرفات الأفراد المنتمين إليها. فلو كانوا «منا» لحسم أمر «الإسلام» و"المسلمين» كدين وكجماعة مسؤولة عن هذه الجريمة النكراء. يخدم هذا المنطق من حيث يدري أو لا يدري النزعات التعميمية والنمطية المنتشرة في الثقافة الأمريكية والأوروبية ضد العرب والمسلمين والإسلام.

ولنفترض أننا أثبتنا أن القتلة ينتمون إلى دين آخر، فهل نقصد بذلك أن نقول إن الدين الآخر يبرر قتل المدنيين، وأن الجماعة البشرية التي ينتمون إليها هي جماعة من القتلة والإرهابيين؟

لقد استهدف غلاة المتعصبين المتدينين المدنيين المسلمين في الجزائر وأفغانستان ذاتها في جرائم تقشعر لها الأبدان، وهذه الحقيقة التاريخية لا تؤكد فقط وجود مسلمين يقومون بمثل هذه الأعمال، وإنما تؤكد، أيضاً، وجود صراع سياسي واجتماعي وقيمي داخل الحيز الديني والثقافي الإسلامي. كما استهدف غلاة المتعصبين المسيحيين في الولايات المتحدة مدنيين في جرائم تقشعر لها الأبدان، أيضاً، وتؤكد هذه الحقيقة التاريخية ما تؤكده زميلتها أعلاه.

ولكن الطامة الكبرى تكمن في التناقض بين المزاج المتشفي بالولايات المتحدة والتبريري لمن قاموا بارتكاب الجريمة، وبين إنكار أية علاقة لأحد «منا» بها. فإذا كان هنالك تشفٍ وتبرير حتى عند بعض العقلاء، فما المانع أن يكون أحد منا قد قام بها. وإذا قام بها «الموساد» أو طرف أمريكي داخلي، فلماذا التبرير؟

لن تبدأ محاكمة عقلية حقيقية للوضع الدولي (الذي يشملنا) الناجم عن هذه العمليات، ولن يبدأ تشخيص حقيقي «لحالنا» أثناءه، إذا لم يفحص كل من يبرر تبريراته، وإذا لم يفحص المتشفي مزاجه السياسي والأخلاقي، وإذا لم نتوقف عن نسج نظرية مؤامرة تحاك، وحبكة قصصية خيالية تؤلف وراء كل حدث جلل يتحكم بمصائرنا، بدلاً من أن نتحكم بها.

ولن يكون هناك مفر ولا مهرب من مناقشة صريحة داخل الصف العربي لا تفزعها المزاودات للموقف من استهداف المدنيين وقتلهم في خدمة أية غاية مهما بدت نبيلة.

هنالك فرق بين معارضة سياسية وأخلاقية للجرائم التي ارتكبت في نيويورك وواشنطن يتبعها حوار مع الشعب الأمريكي و«رأيه العام» في محاولة

لتفسير العداء المستفحل في أوساط الشعوب العربية ضد الولايات المتحدة وما تمثل، وبين تبرير ما جرى والتشفي بالولايات المتحدة التي ضربت في عقر دارها، وفقدت هيبتها... فالولايات المتحدة لم تتضرر في هذه الحالة بفعل صراع حربي أو سياسي أو اجتماعي أو حضاري تم فيه إنجاز بديل للسياسة الأمريكية على الأرض يتحداها، ويتحدى ويعارض سياستها ومصالحها في الوطن العربي، وإنما قام بإلحاق الضرر الحقيقي بالولايات المتحدة، أفراد لا يطرحون للشعوب العربية بديلاً سياسياً أو اجتماعياً ولم يشاوروا أحداً، ولم ينتدبهم أحد، ولا يمثلون منهجاً واضحاً، بل ينكر المتهمون بإرسالهم أنهم أرسلوهم، ويطالبون الولايات المتحدة بالدليل كأنهم متهمون بجريمة يتنصلون من تحمل مسؤوليتها.

ولو كان نضالاً لما تنكّر له الناس، والمناضلون في منظومة سياسية وفكرية واجتماعية ذات معنى لا يتنصلون من نهجهم، بل يؤكدونه ويدعون إلى تبنيه كبديل للأوضاع القائمة.

فما معنى المس بهيبة الولايات المتحدة، ما معنى انتكاستها، وما معنى أجواء الوجوم السائدة فيها وفي العالم أجمع؟ لم يحاول منفذو العملية، ولا من أرسلهم، بافتراض أن هنالك من أرسلهم، أن يعطوا لهذه «الهزيمة الأمريكية» المدعاة معنى تستنتج منه سياسات يقترحونها على أمريكا وعلى العرب.

وها نحن نجد أنفسنا مضطرين مرة أخرى لتكرار بديهيات :

المعنى هو الذي يعطي التبرير، وفي حالة فقدان المعنى، لا معنى للتبرير، بل فقط للتفسير والشرح، ولكن للتفسير والشرح مدلولاً مختلفاً عن التبرير. فالشرح والتفسير قد يبينان الخلفيات والأسباب، وليس المعاني والمغازي والأهداف التي تبرر الفعل.

وليس بوسع تفسير سببي مهما بلغ تركيبه وتعقيده أن يشتق سلوكاً إنسانياً بشكل حتمي وضروري، ولذلك، أيضاً، لا يشكل الشرح تبريراً، إذ تبقى عناصر الأخلاق والإرادة أبعد من أن تطاله آلاف الأسباب والخلفيات الاجتماعية.

وعلى أية حال، فإنّ شرح التربة الخصبة لنمو مثل هذه الإرادات الانتحارية وهذه الخيارات الأخلاقية هي مهمة القوى السياسية التي تدعي أنها تطرح البديل للأوضاع القائمة، وتتمرد على اقتصار خيارات الفعل السياسي

على «الإرهاب» و«مكافحة الإرهاب».

والشرح هنا ليس ترفاً فكرياً، بل جزء من نهج سياسي. وبإمكاننا أن نذكر هنا المقولات الفكرية التالية :

أ ـ إن عملية عولمة أنماط الاستهلاك الرأسمالي وحاجات المجتمع الاستهلاكي من دون تعميم الأدوات اللازمة للاستجابة لها قد أدّت إلى ردة فعل معادية للحداثة الرأسمالية.

ب ـ إن ردة الفعل هذه قد صيغت صياغة دينية وثقافية لقصور الحداثة المحلية عن إنتاج بدائل عقلانية جماهيرية، ولتآمر الولايات المتحدة وأوروبا على كل بديل عربي وإسلامي عقلاني.

ج ـ تحالف القوى السياسية الدولية الغربية مع الديكتاتوريات المحلية والقوى المحافظة والمتخلفة اجتماعياً ضد كل قوى حداثية محلية إذا اصطدمت مع تصور الاستعمار الجديد لمصالحه.

د ـ إن القوى القومية العربية التي حكمت في مرحلة الخمسينيات والستينيات لم تنجح بإنجاز المهمات الوطنية الديمقراطية، وأنها قضت على القوى البرجوازية المنتجة الناشئة وأدت إلى ترييف المدينة العربية.

هـ ـ إن تحالف الولايات المتحدة غير المشروط مع إسرائيل أدى إلى استفحال العداء لأمريكا في العالم العربي.

لم تعد هذه المقولات بحاجة إلى كبير عناء فكري. وبإمكان معلق غربي جدي أن يشرحها حتى في محطة «سي.أن.أن» أو أية أداة إعلامية غربية أخرى تفرد مجالاً لحديث جدي بين الخزعبلات الكثيرة التي تنشرها عن الوطن العربي وعدائه لأمريكا.

وتكتسب هذه المقولات بعداً سياسياً، وتترك أثراً فقط إذا اندرجت ضمن تصور لقوى سياسية واجتماعية تطرح نفسها بديلاً في المجتمعات العربية. لا تكمن النكبة الحقيقية بالعداء الإعلامي الغربي، ولا بعدم القدرة على شرح الموقف العربي، بل في غياب الموقف العربي السياسي الجماهيري الذي يشرح ذاته.

قلما سمعنا كلاماً عاقلاً وذا معنى كما سمعناه في هذه الأيام في وسائل الإعلام العربية (إضافة إلى الترهات والخزعبلات العادية)، ولكن هذه

الأصوات العاقلة لا تنسجم ضمن مشروع سياسي ذي صدقية. ولذلك، نجد أنفسنا مرة أخرى أمام الدولة العربية التي تعاني الإرهاب محلياً وغير القادرة على طرح خطاب إعلامي ذي صدقية في قضايا حقوق الإنسان العربي ذاته. وهي غير قادرة على مناقشة ومحاورة الغرب أيديولوجياً لأن سياستها مشتقة من صراع البقاء وحده، ومن الحاجة للموازنة بين رأيها العام الساخط على أمريكا وبين مصالحها المرتبطة بأمريكا، الأمر الذي يؤدي إلى خطاب سياسي تلفيقي «معتدل» لأنه يحاول الجمع بين الشيء ونقيضه. ومع ذلك تبدو المناورة الدولتية العربية في هذه الظروف أكثر عقلانية من الخطاب التبريري أو التشفي بأمريكا، لأنها مضطرة لإجراء حسابات دولية ومحلية والموازنة بينها. الدولة العربية تبدو حالياً، على علاتها، الذات العربية السياسية الفاعلة دولياً في غياب مشروع سياسي عربي عقلاني.

٥ ـ نظرية المؤامرة

من الطبيعي أن يطلب المجتمع الدولي، والدول العربية تحديداً، وباكستان وأفغانستان من الولايات المتحدة دليلاً قاطعاً على تورط بن لادن أو تنظيم القاعدة أو غيرهما قبل. . . قبل ماذا؟ لا علاقة بين الانضمام إلى تحالف دولي ضد الإرهاب، وهو موضوع سياسي، وبين الدليل القاطع ضد بن لادن، وهو موضوع حقوقي. وقد ترفض دولة عربية الانضمام إلى التحالف الدولي الذي تقيمه أمريكا، حتى لو توفّر الدليل الدامغ والقاطع على تورط بن لادن وأفغانستان البائسة. ولا علاقة لضرب أفغانستان، وهذا، أيضاً، موقف وقرار سياسي، وبين إدانة تنظيم القاعدة والبحث عن سبل معاقبته، وهذه قضية حقوقية ذات أبعاد دولية. وقد كان التنسيق المخابراتي الدولي، وما زال، قائماً ضد الإرهاب العابر للحدود. ولم تطلب الحكومات في حينه أدلة قاطعة في وسائل الإعلام لمحاربة الإرهاب. وتدعي بعض الدول العربية التي عانت من الجماعات السياسية الدينية التي تخلط العنف ضد النظام بالعنف ضد المنشآت والسكان، أن التعاون المخابراتي الغربي لم يكن كافياً، وأن دولاً مثل بريطانيا والولايات المتحدة لم تعر الإرهاب اهتماماً كافياً عندما كان يوجه ضد مواطنين جزائريين، أو مصريين، أو سوريين. وكانت الدول الغربية تتذرع بعراقيل حقوقية ناجمة عن غياب قوانين تبادل متهمين، أو عن عدم وجود دليل قاطع لدى الحكومات العربية للاعتراض على تسليم مواطنين عرب مشتبه بهم بارتكاب أعمال عنف سياسي وإرهاب إلى دولهم.

وعلى أية حال، لا علاقة بين مطالبة الدول بالدليل من أجل الانضمام إلى الائتلاف المعادي للإرهاب، وبين المزاج السياسي الذي يتعامل مع غياب الدليل الحقوقي القاطع لإسناد نظرية مؤامرة. فنظرية المؤامرة ليست نظرية فعلاً، بل مزاج سياسي خرافي عاجز عن التحليل السببي والتعامل مع نتائجه ويميل إلى تفسير الأحداث والوقائع عموماً في الطبيعة والمجتمع عبر قصة أو حكاية وفعل إرادي تقوم به قوى خير وشر ونور وظلام. وقد تخلص هذا المزاج من قصص المؤامرات في الطبيعة، وما زال يتمسك بها في الحياة الاجتماعية والسياسية منها بشكل خاص. ففي السياسة يبدو فعل الإرادة (فعل السياسيين) أكثر وثوقاً مما في الظواهر الاجتماعية الأخرى. وإذا كانت العمليات التي نفذت في نيويورك وواشنطن هي فعل إرادي لأشخاص، فلماذا لا يقف وراءهم أشخاص آخرون، ولماذا لا يقف وراء الآخرين عدو مألوف مستفيد من هذا العمل؟ والمستفيد هو المسؤول. وهنا لا ينفع النقاش المنطقي، فهذا مزاج لا يتغير بالدليل ولا بالدعوة لإعمال العقل السليم. وحتى أسئلة حادة من نوع: هل بالإمكان أن ينتحر شخص أو يقدم حياته كعميل في خدمة عدو؟ تفعل فعلاً محدوداً فقط.

ويصل مزاج المؤامرة إلى حدود نسج الوقائع التي تدعمه. فلماذا تغيب أربعة آلاف يهودي عن العمل في العمارتين التوأم في ذلك اليوم؟ ألا يعني هذا أننا أمام مؤامرة يهودية من نوع بروتوكولات حكماء صهيون؟ ولا تبذل محاولة واحدة لإثبات مصدر هذا الادعاء ولا أساسه، ولا ذكر لمن قام بإحصاء اليهود وغير اليهود، ولا لحقيقة أن النظرة السطحية العابرة على أسماء الضحايا تدل على أن قسماً كبيراً منهم، إن لم يكن الأكبر، هو من اليهود.

ولكن فضيحة مزاج المؤامرة تبدأ بتلويث العمل السياسي العربي بأجمعه بتهم العمالة والتآمر تقذف جزافاً، وتدمر كل شيء، وتمنع النقاش السياسي، وتجعل وراء كل مخالف للرأي مؤامرة، ووراء كل تصور مؤامرة، ووراء كل هزيمة مؤامرة وخيانات محلية..

ولا يهم أن الحياة السياسية والقانونية والإعلامية في دولة مثل الولايات المتحدة لا تتيح التستر على مثل هذه المعلومات، وأنه لا يمكن لأربعة آلاف إنسان إخفاء معلومة، وأن إسرائيل لن تجد من ينفذ لأجلها عملية استشهادية، ولا يهم أن بلاد الواق واق هي من نسج الخيال، وأن جبل قاف غير موجود لا في منهاتن ولا في غيرها.. لا يهم، المهم أن هنالك مؤامرة، وأن العرب

والأمريكان وقعوا ضحيتها، والولايات المتحدة مجرد ضحية من ضحايا اليهود وإسرائيل، ولا امبريالية ولا يحزنون.

والأهم من ذلك أنه لا يمكن لهذا النوع من التفكير أن يبدأ حتى بالتأثير في مجرى الحياة السياسية وعملية صنع القرار في الولايات المتحدة ـ وهو لن يوفق في ذلك طالما تحدث إلى الناس هناك عن وجود مؤامرة لا يعلمون بوجودها، ولكنه هو وصاحبه يحيطان بمكنوناتها وأسرارها، وما عليهم أي الأمريكان، إلا التوجه إليه وهو يقص عليهم بالتفصيل الممل ماذا يجري لهم، وماذا يحاك ضدهم وضد العرب من مؤامرات.

٦ ـ بين تشي غيفارا وبن لادن

المعجبون «ببن لادن» همساً لأنه لقن الولايات المتحدة درساً الذين يطالبون بالدليل القاطع لإدانته في الوقت ذاته، ويدينون العمليات علناً ولا يعيرون التناقضات في منطقهم أي اهتمام، لا يذكرون على الإطلاق بالمعجبين والمعجبات بتشي غيفارا الذي تحول إلى أيقونة، صورة على قميص، وتمثل حالياً قضية ورثته أمام المحاكم ضد شركة لإنتاج الجعة زينت صورته زجاجاتها. فالمعجبون بتشي غيفارا الذين لا يعرفون عنه شيئاً ولم يقرأوا له شيئاً (وهو، أيضاً، لم يكتب ولم يقل شيئاً ذا قيمة فكرية) يربطون بين حب الحياة وتدخين الحشيش والتمرد على الأوضاع القائمة ـ غالباً في فترة شبابية من حياتهم، حولوا غيفارا إلى ما يشبه «مادونا» ولكن لمن يفضلون التظاهرات على كونسيرت الروك. وفي حالات عدة يختلط عليهم الأمر فيزينون قاعة الروك اند رول بصورة تشي غيفارا... أيقونة لحالة محدودة الفعالية السياسية العديمة العبقرية السياسية أو الفكرية حولها إلى أسطورة يسار عاجز في الغرب يحتاج إلى أيقونة بدلاً من المسيح المصلوب. نقول هذا ونؤكد على الفرق بين قيم التحرر الكونية المجردة (غير الناضجة) التي مثلها غيفارا وقيم الانغلاق والتعصب ونبذ الحرية كمكون أخلاقي للإنسان التي يمثلها بن لادن.

على الرغم من فشل تشي غيفارا في كل ما فعل إلا أنه كان فوتوجينيك يصلح لأيقونة ليسار شبابي علمن ما تعلمه في الكنيسة عن القديسين والنزعات الخلاصية في تعبيرات يسارية لا تنتمي على الإطلاق لروح اليسار النقدي وأهدافه ومنطلقاته. ولو أجابني البعض أنه نجح على الأقل في كوبا لاستفزني إلى المبالغة (على عادة العرب في النقاش) وإجراء مقارنة مبالغة عقيمة وعديمة الفائدة بين كوبا وأفغانستان، على الرغم من الجو الراقص في

الأولى والأجواء الكئيبة في الثانية. فقد عاد كلاهما، وليس بفعل الحصار وحده، إلى استخدام الدواب كأدوات إنتاج ومواصلات. وعلى الرغم من أن فيدل كاسترو الكاريزمي يتجاوب مع كل حدث عالمي بخطاب من أربع ساعات على الأقل وأن الملا عمر نقيض الكاريزما لا يظهر على الملأ، فإن ملايين المواطنين المحرومين في كوبا لا يعتقدون أن صور غيفارا وخطابات كاسترو رومانسية. نقول ذلك ونؤكد أن حال كوبا أفضل من حال دول أمريكية جنوبية كثيرة لا تتعرض لحصار.

ولكن إذا أخذنا لحظة بتحليلات بعض المعلقين الغربيين عن أن الصراع الجديد في عالمنا هو الصراع بين «الإرهاب»، وبخاصة «الإسلامي» منه وبين النظام العالمي الأمريكي الجديد، فقد يحتل بن لادن في عالم الخيالات والصور هذا مكان تشي غيفارا، بما في ذلك تخلي مليونير عن حياة الترف واتجاهه إلى التقشف في خدمة غاية عالمية (أممية) عابرة للحدود الدولية تتلخص بمحاربة الولايات المتحدة والأنظمة التابعة لها. ولا شك في أن هنالك شبهاً بين أهمية غيفارا وأهمية بن لادن، على الرغم من نزعة الأول الطبقية العالمية فعلاً، ونزعة الثاني الدينية المتعصبة التي تقسم العالم إلى مؤمنين وكفار.

ما زلنا نجهل علاقة بن لادن بفاجعة منهاتن، ولكن الغرب السياسي والإعلامي قد نجح بتكثيف الشر فيه ليجسّد صورة العدو، الصورة المعكوسة عن كل ما هو مفروغ منه ومألوف في الغرب. وكما يتطلب الأمر في فيلم بوليسي يلفه بعض الغموض ومجهوليته جزء من الأسطورة، أما شخصيته فلا تظهر في الدراما الإعلامية ولا تتكلم عن ذاتها، بل تتفتح أمامنا عبر أعماله الشريرة فقط مثل دكتور اكس في فيلم للعميل ٠٠٧.

لن يحمل أبناء البرجوازيين المتمردون على الوالدين في الغرب صور بن لادن على قمصانهم، ولن يرتشفوا القهوة من فناجين تحمل صورته، كما فعلوا في مرحلة من حياتهم مع غيفارا وجون لينون، ولكن يبدو أن صورة بن لادن التي رسمتها له الدعاية الغربية تسلب ألباب شباب محرومين وناقمين في باكستان وبعض الدول العربية، هنا تجد نقمة المحرومين تعبيراً رمزياً عنها، هنا يجد المحرومون تعبيرهم الخيالي، ولكنهم لا يجدون مصالحهم الحقيقية.

وكما أن صورة غيفارا الذي لم يستهدف مدنيين لم تؤثر في المصالح الأمريكية في أمريكا اللاتينية ولا في خارجها، كذلك سيتم استيعاب أيقونة بن لادن، من دون إلحاق ضرر واضح بالمصالح الأمريكية.

ولكن أخطر ما في صورة بن لادن الإعلامية هو أن تقديمها كتعبير عن الغضب والنقمة يتم على حساب بديل اجتماعي سياسي لأوضاع الشعوب العربية والإسلامية. بن لادن ونظام طالبان هما حالة اللابديل العبثية ذاتها. وعلى الرغم من تعاطف بعض الحركات الإسلامية مع نظام طالبان ـ الذي أدان عمليتي نيويورك وواشنطن ـ لا أعرف عن تيار إسلامي واحد يعتقد أن نظام طالبان هو نموذج يستحق أن يقدم للعالم أو للشعوب العربية والاسلامية أو لشعب أفغانستان ذاته.

لقد هاجم اليسار العنيف والاشتراكيون العقديون الانقلابيون النظام الرأسمالي بناء على نموذج ثبت فيما بعد كذبه وبهتانه بالدليل المادي القاطع. ولكن كان لديهم نموذج ووهم يعطي معنى للفعل السياسي. ولكن بن لادن ونظام طالبان الذي تلهى بدور أبينا إبراهيم في تكسير تماثيل بوذا قاصرين عن منح نموذج، أي نموذج، عدا التعاسة العبثية والخراب الذي سقط ضحيته مدنيو أفغانستان قبل مدنيي نيويورك.

ومع ذلك، فإن أمريكا لا تعد العدة لمحاربة التعاسة والخراب، وعدوهما الجديد وهمي ومتشظٍّ ولا عنوان له. من الصعب إجراء محاكمات عقلية في مثل هذه الحالة من فقدان المعنى، ولكن لا مفر من أن نحتفظ بعقولنا وبقيمنا في هذه المرحلة ـ فبعد حرب القط والفأر العديمة الجدوى ستسأل مجتمعاتنا عن البديل السياسي والاجتماعي والثقافي العقلاني عن الأوضاع القائمة وعن «الإرهاب» وعن «مكافحة الإرهاب».

٧ ـ المكارثية العالمية الجديدة

لم تكن الولايات المتحدة بحاجة إلى فرض نظام مكارثي داخلي بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، فالمجتمع الأمريكي الذي يبدو فردانياً بشكل مطلق (Individualistic) يستند إلى قيم تأسيسية جمهورانية الطابع والى أخلاقيات يلعب فيها الخير العام، كما يعرف في نمط الحياة الأمريكي، دوراً أكبر مما يتوقعه أولئك الذين لا يرون سوى الجانب الليبرالي من النظام السياسي والاجتماعي السائد في تلك البلاد. يتصرف المجتمع الأمريكي كمجتمع مجند في حالة الحرب، وحالة الحرب هي حالة الخوف كما أفادنا في حينه توماس هوبس صاحب **الميثاق الاجتماعي**. ويقود الخوف المجتمع الأمريكي إلى فرض رقابة ذاتية لم يعرفها منذ أن حارب السيناتور مكارثي اليسار الأمريكي بين عامي ١٩٥٠ و١٩٥٤ بقسوة ونجاعة. في تلك الأيام وبحجة مكافحة الشيوعية

كجزء من الصراع مع العدو الخارجي السوفياتي تم فرض نظام رقابة وتحقيقات ووشاية ضمن المؤسسات العامة والخاصة وفي مجالات الإعلام والآداب والفنون تحول إلى نظام صيد ساحرات.

لقد كشف الإرهاب الذي دق أبواب أمريكا عن ثغرات في نظامها وأسلوب حياتها ناجمة عن الحريات الشخصية المحمية قانونياً كانت تعتز بها وتعتبرها علامات قوة، وعلمتها عمليات نيويورك وواشنطن أن تعتبرها علامات ضعف، وبخاصة أثناء حرب ضدها. إلا أن هذا لا يعني أن هدف الإرهاب كان التعرض للديمقراطية ونمط الحياة المنفتح، كما لا يتوقف توني بلير وجورج بوش عن الادعاء. فالذين وفدوها من منطقتنا للانتقام والاقتصاص من المواطنين الأمريكان ومن أجل ضرب هيبة أمريكا وتلقينها درساً وتكبيدها خسائر لم تتعودها، وغير ذلك من العبارات التي يتغنى بها المتفرجون العرب،والذين تفرجوا قبل ذلك وبعده على الانتفاضة، لم يأتوا كقوة أمريكية داخلية لديها اعتراضات على نمط الحياة الأمريكي أو على الديمقراطية، فهم لم يواجهوا في حياتهم الديمقراطية الأمريكية ولم يحسبوا عليها. ونمط الحياة الغربي الديمقراطي المنفتح ليس نظاماً عالمياً، وإنما هو نظام قائم في دول الغرب.

وقد ترصد عين الخبير علاقة بين الديمقراطية الغربية وسياساتها الخارجية من خلال التنافس بين الأحزاب على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية أيضاً، ولكن التنافس قد يتخذ شكل تسابق على تبني قيم غير ديمقراطية عندما يتعلق الأمر بشعوب العالم جنوبي فلوريدا وجنوبي المتوسط وشرقه.

تتوقف الديمقراطية عند هذه الحدود وتنقلب إلى استراتيجيات مصالح وهيمنة وربح قد تلتقي مع أنظمة ديكتاتورية فاسدة، كما قد تلتقي مع أنظمة تعددية سياسية. وتفيد الخبرة العربية والإيرانية والباكستانية، كما تفيد خبرة أمريكا اللاتينية أنه في مراحل تاريخية محددة اعتبرت الديمقراطية فيها مجازفة غير محمودة العواقب بالنسبة إلى الولايات المتحدة وأوروبا، التي فضلت الرهان على الأنظمة السلطوية المحافظة التقليدية مقابل قوى الحداثة. ولم تتورع في ما بعد عن دعم ديكتاتوريات دموية حديثة لا علاقة لها بالقوى الاجتماعية المحافظة والتقليدية. وعلى أية حال لم تكن هذه «السياسات الديمقراطية» المعادية للديمقراطية خارج حدودها السبب الوحيد لتعثر الديمقراطية في البلدان أعلاه، أو لاقتصارها على التعددية السياسية كما في

الهند والباكستان بين ديكتاتورية وأخرى.

على أية حال، ليست الحرب القائمة «ضد الإرهاب» دفاعاً عن الديمقراطية أو في سبيلها لا في «الغرب» ولا في «الشرق»، وإنما تحاول الولايات المتحدة حماية نفسها من تبعات سياساتها المتراكمة، وإقامة نظام دولي لحماية الغرب بشكل عام من تبعات سياساته في «الشرق»، ومن تبعات البؤس الاقتصادي والسياسي والمعنوي الذي يسود قطاعات واسعة من السكان في دول كثيرة من العالم.

تتطلب هذه الحماية التي تفرضها الولايات المتحدة أنظمة فعالة من الرقابة والتنسيق الأمني مع دول عربية وإسلامية كانت الولايات المتحدة تتعامل معها حتى ١١ أيلول/سبتمبر كأنها في الجيب، بل لم تتورع عن استخدام حاجة أنظمة هذه الدول إلى الأمن والاستقرار كوسيلة للضغط عليها لإبقائها في الجيب. وقد يستغرب الخبراء الغربيون في شؤون هذه الدول عندما تضطرهم المراجعة الحالية لحساباتهم إلى الاكتشاف أن هذه الدول كانت تطالب بالتنسيق المخابراتي والأمني مع الولايات المتحدة، بشكل يأخذ بعين الاعتبار حاجات أنظمتها وليس حاجات الولايات المتحدة فقط.

لن تفرض الولايات المتحدة المكارثية العالمية الجديدة من أنظمة الرقابة إلى تبادل المعلومات والتنسيق الأمني، بل سوف تجد أنظمة في دول عربية وإسلامية تعتقد أن هذا النظام العالمي الجديد في صالحها، فكثير من خصوم الولايات المتحدة، بمن فيهم الذين يستهدفون المدنيين، هم خصومها الداخليون أيضاً.

بعد أن ينتهي القصف الوحشي غير المتناسب إلى درجة العبث مع حالة أفغانستان البائسة، وبعد أن تنتهي المباراة غير المتكافئة التي لا تقل عبثية بين صور الناطقين في البيت الأبيض والوافدين إليه وصور اجتماعات السوق الأوروبية وناتو وخبرائهم في وسائل الإعلام، وبين صور الناطقين باسم حركة طالبان، سوف تكتشف الولايات المتحدة كما سوف تكتشف الأنظمة المتحالفة معها أن «قضية الإرهاب» لم تحل، ولن تحلها المكارثية الجديدة أيضاً.

كما سوف تكتشف الشعوب المقهورة، والفقراء والمحبطون وأبناء المخيمات الذين يحملون صورة بن لادن، أن عمليتي نيويورك وواشنطن لم تجديا نفعاً لا بتحسين أوضاعهم ولا بإضعاف الولايات المتحدة عسكرياً أو سياسياً أو اقتصادياً. لا يمكن أن تحارب من أجل الحياة الأفضل وشعارك هو

الموت، كما يبشر الناطقون باسم طالبان وتنظيم القاعدة في الفضائيات العربية. ولا يمكن أن تتصدى للدعاية الغربية ضد «الإرهاب» كأنه العدو الرئيسي والوحيد للإنسانية بالادعاء أن «الثقافة الأمريكية تبحث عن الحياة وتقدسها في حين ثقافتنا تقدس الموت». هذه المقابلة وهمية لأنها تحول الصراع إلى صراع ثقافي كاذب، فلا ثقافتهم تقدس الحياة، ولا ثقافتنا تقدس الموت، ولا وجود «لثقافتنا» و"ثقافتهم» في حالة صراع. ولكن التعيينات التي سبقت المقارنة أخطر من المقارنة ذاتها ـ فالتعيين أن «ثقافتنا تقدس الموت» كارثي بكل المعاني، والحركات السياسية لا تستطيع مواجهة دنياها ولا آخرتها بمثل هذا البرنامج، ليس هذا الكلام من الدين في شيء، ولا هو من السياسة والاقتصاد والاجتماع في شيء.

لا يستطيع أحد أن يحدد جوهر الثقافة العربية الإسلامية، فليس لها جوهر واحد ولا حقيقة مطلقة يملكها أحد، ولكن لا بد إزاء الاسترسال في الكلام الغيبي عن صراع الحضارات، وعن تقديس الحياة والموت، من التأكيد بأن الثقافة العربية الإسلامية وقيمها الدينية كانت بتياراتها المركزية دائماً معتدلة تفتخر إزاء الديانات الأخرى أنها توازن بين متطلبات الدنيا والآخرة، ومتطلبات الجسد والروح، وأنها قادرة على التكيف مع المتطلبات والشروط التي تفرضها ديناميكية الحياة الاجتماعية بالاجتهاد لمصلحة الأمة.

لن تحل الكارثية الجديدة التي ستفرضها الولايات المتحدة أو تتفاهم عليها مع «الأنظمة المعتدلة» مشكلة تبعات السياسات الاقتصادية والاجتماعية المهمشة في التفكير الأمني الاستراتيجي، ولن يحل الإرهاب ولا طلب الموت، موت الذات وموت المدنيين الأبرياء من رعايا الخصم، مشكلة الكارثية الجديدة، بل سيزيدها.

لا يوجد حل سحري لمثل هذه القضايا العالمية المعقدة، وأصلاً تكمن المشكلة في الباحثين عن حل سحري، والإمكانية الوحيدة المتاحة أمام الوطنيين الذين يحبون شعوبهم وبلادهم وينتمون إليها ويعادون سياسات الاستعمار الجديد تجاهها، العقلانيين الذين يبحثون عن برامج سياسية واقتصادية واجتماعية بديلة وقابلة للتطبيق، هي استغلال الأسئلة التي تطرحها الأوضاع العالمية الجديدة، من أجل طرح البدائل أمام الرأي العام الغربي وأمام مجتمعاتهم.

٨ ـ سياسات الهوية (Politics of Identity)

أبرزت عمليات نيويورك وواشنطن بشكل سافر لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية انتقال قوى سياسية وتيارات فكرية وحتى عقائد دينية إلى اتباع سياسات الهوية على المستوى العالمي، بعد أن كانت فاعلة أساساً على مستوى الصراع الاجتماعي داخل الدولة. وقد تبين أن الصراعات العالمية التي كانت تتخذ شكل صراع على فاعلية أو عدالة هذه المنظومة الاجتماعية الاقتصادية أو تلك، قد تحولت إلى صراعات بين «نحن» و«هم». و«نحن» أياً كانت حدودها، و«هم» مهما شملت ليست برامج سياسية أو فكرية، ولا حتى عقائد. وعلى الرغم من تأكيد جورج بوش المستمر ومعه وسائل الإعلام الأمريكية مثل فرقة فلهرمونية أن الديمقراطية الأمريكية وأسلوب الحياة الأمريكي قد تم استهدافهما بالهجوم، فإنه كان من الواضح الجلي أن المقصود هو ليس استنفار أنصار الديمقراطية الليبرالية في أمريكا والعالم، وإنما مخاطبة الهوية الأمريكية واستنفارها ضد صورة العدو. ويلاحظ المراقب النبيه كيف أدى هذا الاستنفار إلى استنهاض مشاعر أمريكية على مستوى الهوية أدت إلى قمع الرأي الآخر وتحول الإعلام إلى أداة تعبئة وتجنيد.

تعود تقسيمات «نحن» و«هم» إلى حدود القبيلة أو الجماعات البشرية التي تحارب على مناطق نفوذها الرعوية أو الزراعية أو الاستراتيجية. وربما انتبه بعض المختصين إلى أنه بعيداً عن اهتمام وسائل الإعلام، وفي عالم آخر غير عالم المساجلات الثقافية والسياسية الجارية حالياً حول «الارهاب» و"مكافحة الارهاب»، ومع ذلك في هذا العالم نفسه ـ تدور رحى حرب طاحنة بين قبيلتي «جهم» و«جدعان» في منطقة مأرب، ليس بعيداً عن العاصمة اليمنية. ويعود سبب الحرب إلى نزاع على حدود كل قبيلة. وقد استخدمت القبيلتان السلاح الثقيل والمدفعية في هذه الحرب، وقد سقط حتى كتابة هذه المقالة ٤٣ قتيلاً ومئات الجرحى جراء الأعمال القتالية. تتمسك هاتان القبيلتان بنمط «النضال» الأولي والبدائي بين «نحن» و«هم» على مناطق النفوذ. ولا تطرحان في الصراع برامج سياسية ولا فكرية ولا تتخفيان حتى وراء عقائد دينية.

ولكن منذ الأزمنة السحيقة التي كان الصراع فيها يتم على مناطق النفوذ بين «نحن» و"هم» ـ والتي ما زالت بعض المناطق العربية والافريقية أسيرة لها ـ تطورت ديانات قبلية وطنية وثقافات تبرر أفضلية «نحن» على «هم». ومنذ

ذلك الوقت تطورت، أيضاً، الحركات الوطنية والقومية التي تتعامل مع الهوية، «نحن»، بشكل واع كهوية قومية وكأداة لبناء الدولة الحديثة ذات السيادة، وفي هذه الأثناء نشأ، أيضاً، الفرد الإنسان الباحث في الوقت ذاته عن فرديته وعن تحديد هويته بشكل واع وعن المشترك مع بقية الأفراد، ومنذئذٍ تطورت، أيضاً، الديانات التي تتجاوز مهمتها كمن يمنح قدسية لـ «نحن» ذات آلهة وطواطم خاصة بها إلى رسالة سماوية عالمية عقدية، ومنذ ذلك الحين نشأت أفكار وعقائد غير دينية تطرح نماذج اجتماعية واقتصادية صالحة برأي أصحابها للناس جميعاً في مرحلة تاريخية محددة. وقد أخذت هذه كما أخذت الديانات صاحبة الرسالة العالمية على القومية والوطنية تمسكها بـ «نحن» و"هم» رسماً للحدود ـ ودافعت الأخيرة عن ذاتها بالتأكيد على مرحلية هذا التقسيم لفرض التحرر الوطني وخلق الانسجام والتجانس الاجتماعي الثقافي اللازم لخلق الأمة الحديثة، وعلى عكس ما يدعى ضدها اعتبرت الحركات القومية نشاطها تحدياً للتقسيمات القبلية والعشائرية. ولكن لم يخلُ التاريخ الحديث من حركات وأفكار قومية استثمرت العصبية القبلية بتأميمها، كما لم يخل التاريخ الحديث من تحول أيديولوجيات عالمية الطابع وأممية إلى هويات مرتبطة بالانتماء إلى حزب وتنظيم ودولة.

كما لم يخلُ التاريخ الحديث من عقائد ومنظومات فكرية وأحزاب تحول صراعها إلى «نحن» و"هم» بعد أن حولت العقيدة إلى «هوية» مجردة وصماء، لا يتطلب من معتنقها أن يعرف عنها الكثير ويتناسب تعصبه لها تناسباً طردياً مع جهله بها وبتاريخها وبالأفكار التي أسست لها.

لا يمكن معالجة موضوع «الهوية» من دون الاستدراك والتمييز بين «الهوية» و«سياسات الهوية» على الرغم من العلاقة الجدلية بينهما، فعلى الرغم من استناد الثانية إلى الأولى، فإنها لا تنفك تعدلها وتعيد تركيبها، كما تخلق هويات جديدة باستمرار. لم يعش الإنسان في أية مرحلة من دون هوية، أي من دون جماعة واحدة على الأقل يشتق التعامل معه كما تشتق تعاملاته من الانتماء إليها، ولكن الإنسان الحديث بات يعرِّف ذاته بشكل واع بواسطة هذا الانتماء وغيره. أي أنه لم يعد يرضى أن يشتق سلوكه والسلوك تجاهه من مجرد الانتماء الجاهز والتنميط والأفكار المسبقة، وإنما يقوم الفرد الحديث بالتفكير انعكاسياً بهويته. الهوية إذاً كموضوع للبحث والتفكير هو موضوع حديث.

وإحدى أهم مميزات الإنسان العصري هو تشابك هوياته وتشعبها

ومحاولته الدؤوبة إلى تشكيل هوية فردية متميزة. وعلى الرغم من سيطرة هوية محددة في مرحلة تاريخية ومرحلة صراع من نوع معين، فإن الإنسان الحديث لا ينفك يؤكد ويحاول إقناع ذاته أن هذه السيطرة تتم بخياره الواعي، أو أن متطلبات المرحلة تجعل الانتماء إلى إحدى هذه الهويات ملحاً وضرورياً ومفضلاً.

ولكن الفرد العصري والحديث يولد، أيضاً، إلى هويات مثله مثل الإنسان البدائي، وفرديته وتعدديتها تميزه عن الإنسان البدائي، إلا أنه قلما يطرح أسئلة حول هذه الهويات في غير سياق الصدام مع هويات أخرى، أو في غير سياق التنصل منها وعقدة النقص تجاه الآخر. هنا يصح القول إن التنصل والتعصب وجهان لعملة واحدة، هي عملية رد الفعل غير الناضج على فعل الهويات الأخرى، من دون التفاعل معها.

وتنطلق الأسئلة التشكيكية الأكثر نضجاً والقادرة على خلق حوار مع الذات ومع الآخر، من الاقتناع أنه كما يولد الفرد إلى هويات لم يخترها، كذلك فإن الهويات مولودة أي مصنوعة وهي غير قائمة منذ الأزل وغير مستمرة إلى الأبد.

ويكتشف الإنسان الديكارتي، الذي يحضر وجوده (هوياته) أمامه عندما يفكر بها(إنه يفكر لذلك هو موجود)، أن عدداً كبيراً من الهويات التي أخذها كمسلمات هي هويات حديثة العهد، أكثر مما كان يتصور في السابق، وأن أدوات إنتاج واتصال صماء مثل الهاتف والصحيفة والسيارة والشارع المعبد والضريبة والمقهى قد أنتجتها، وأن الصراع مع الاستعمار قد عدلها تعديلاً أكيداً، وأن الدولة عادت وحولتها إلى نسق في كتب تدريس، كما يكتشف أن عدداً من الأساطير والملاحم والبطولات والتواريخ قد أضيف أو حذف أو خلق أو استذكر أو عدل نصه، ودائماً أخرج من سياقه بموجب أجندة تختلف من مرحلة إلى أخرى.

ويكتشف الإنسان العصري أن هذه المعارف والمعلومات عن هوية ركبت تركيباً وكانت قد بدت له عضوية أو بيولوجية لا تقلل من انتمائه للناس الذين يعتنقونها، كما لا تقلل فهمه لمصلحته في إطار مصلحة هذه الجماعة من البشر. ولكنه لا يرى هذه المصلحة في صراع مع مصالح البشر الآخرين لأنهم يعتنقون هويات مصنوعة ومركبة أخرى، فقد بات يدرك أنهم لا يشتقون اشتقاقاً من هوياتهم، وكذلك لا تشتق مصالحهم من هذه الهويات

ولا من الصراع مع هويته هو. ويخطو خطوة أخرى خارج الكهف عندما يعلم أن الهويات ليست في حالة صراع، وإنما البشر هم في حالة صراع. وكما أن الصراع الداخلي في إطار كل جماعة تضع لنفسها حدود هوية قد أعاد تشكيل هذه الهوية وأعاد تركيبها وخلق هويات جديدة، كذلك فإن الصراع بين الجماعات يحول الهوية إلى أداة في المواجهة، في تأكيد الذات ونفي الآخر، ومع تحويل الهوية إلى أداة في الصراع تتغير، أيضاً، وظيفتها، وبالتالي طبيعتها.

يبدأ الفكر النقدي في العصر الحديث وينتهي بمسألة كشف وفضح الظروف التاريخية والسياسية والمصالح الاجتماعية والسياسية التي تقف وراء إنتاج الهوية. وليس مصادفة أن ماركس أفلت عبارة مثل «نقد الدين هو مقدمة لكل نقد» ـ ونقول، ليس مصادفة، لأننا بدورنا نحور ماركس ونغيره ونبدله للظرف الجديد ـ وهو تحويل الدين من فكرة وعقيدة من جديد إلى هوية (طائفة وهوية ثقافية وحتى إثنية) إلى جانب هويات أخرى، ولذلك نرى أن نقد تشكل هذه الهويات هو مقدمة لكل نقد، فتشكل الهويات واستخدامها وطرق التعبير عنها هو المبنى المتين الذي يجب اختراقه من أجل فهم ما يدور في داخله، ونحن لا نتحدث هنا عن بنية تحتية اقتصادية اجتماعية، وبنية فوقية فكرية وسياسية وحقوقية كما درج الماركسيون على التقسيم ـ وإنما نتحدث عن مبنى له داخل وله خارج ـ والخارج والداخل مهمان لفهم المبنى كله. ونمط البناء وتصميمه ذو علاقة بدرجة تطور من يعيش فيه الاقتصادي والاجتماعي.

ولكنه في الوقت ذاته ليس مجرد بنية فوقية، بل هو، أيضاً، سقف وبيت وملجأ وحيّز للعيش. ليست الهوية إذاً مجرد بنية فوقية تحملها البنية الاقتصادية والاجتماعية، بل هي إطار هذه البنية. وأول ما يكشف عنه نقد الهوية ويفضحه هو سياسات الهوية. هنا تبرز أمامنا معالم سياسات القوة والسيطرة بكل عظمتها البراغماتية، هنا يتضح العقلاني وراء الغيبي، وحسابات المصالح خلف العصبيات والتشنج، والوظيفة من وراء الأسطورة والخرافة، والقوة السياسية والاقتصادية الكامنة خلف الانتماء.

لقد تنافست القوى السياسية في العصر الحديث في طرح برامج للمجتمع بأسره، وربما في حالة أنساق أيديولوجية عظيمة للإنسانية جمعاء. وادعت أحزاب البرجوازية أن تطبيق برامجها السياسية والاقتصادية هو في

صالح المجتمع بأسره، كما ادعت الأحزاب الاشتراكية ذلك.

وفي الدول غير المتطورة اقتصادياً حاولت الأيديولوجيات التحديثية أن تقوم بهذا الدور، ولكن في غياب المقومات الاقتصادية ـ الاجتماعية اللازمة لتجانس وتماسك المجتمع، في غياب البرجوازية القوية والطبقة العاملة القوية وفي غياب الطبقة الوسطى الواسعة وعلاقات التبادل ضمن اقتصاد داخلي قوي، وجدت القوى الوطنية والقومية ذاتها مضطرة إلى التشديد على الهوية والتراث وغيرها كمركبات للانتماء الوطني وكتعويض عن غياب الاقتصاد الوطني والمؤسسات السياسية والنقابية والمدنية والسياسية الوطنية الجامعة.

عاظم هذا التأكيد من أهمية مركب التراث والتقاليد التي تغيرت بعد أن تمّ تعميمها وتأميمها وتوظيفها. ونتجت ثقافة وطنية تتصارعها نزعات متباينة بين الحداثة الليبرالية أو الاشتراكية، وبين ثقافة وطنية تراثية الطابع، تعيد إحياء التراث، بعد إعادة إنتاجه على مقاسها وتحوله إلى هوية من نوع جديد.

لم يوجد في حينه وجه شبه في نمط التدين الشعبي والريفي، والهوية التي ينتجها وبين هذه الهوية الجديدة التي حولت الريف والتقاليد إلى «أصالة»، كما لم يوجد وجه شبه بين دين المؤسسة المديني الفقهي الطابع وبين هذه الهويات التي تنتجها الدولة. وحتى التدين السياسي بدا في بداياته معترضاً على هذه الهويات الجديدة، مؤكداً أهمية الدين ونقاءه كعقيدة، في الوقت نفسه الذي أبدى فيه نفوراً شديداً من التدين الريفي والشعبي وأساطيره وهويته التي ينتجها، والتي يختلط فيها الديني بالعشائري والتوحيدي بالوثني، وكما تختلط فيه تقاليد مستقاة من أديان مختلفة لتنتج هوية «غير نقية» هجينة بنظر التدين السياسي.

ومع تعثر عملية التحديث والفشل في إتمام المهام الوطنية الديمقراطية، وجدت القوة المحرومة والتي عاشت على وعد الحداثة ضالتها في سياسات الهوية. لقد عينت نخب جديدة ذاتها ناطقة باسم «الهوية»، وباسم الدين كهوية وليس كعقيدة. فالناطق باسم الدين كعقيدة كان حتى تلك اللحظة التاريخية هو المؤسسة الدينية بفقهائها وعلمائها وأئمتها، كما كان الناطق باسم الوطنية هو الدولة. لقد قامت قوى تستثمر الانتماء في الهوية كوسيلة لجمع الناس من حولها من أجل الانتصار في صراع القوى والسيطرة على المجتمع ومقدراته. وكلما ازداد التعصب لهذه «الهوية» بغض النظر عن تدين المتعصبين عقيدة، ازدادت قوة النخب الجديدة التي تمثل هذه الهوية.

وقد انتشرت سياسات الهوية في الفترة ذاتها في الدول الديمقراطية والمتطورة، ففي ما عدا الرهان المستمر على «الهوية الوطنية» لدى قوى اليمين المحافظ الذي تزداد قوته كلما ازدادت الأحقاد على القوميات المجاورة، وكلما تمّ إحياء الصراعات الحدودية، برزت قوى جديدة مع أزمة الأحزاب والأيديولوجيات وأزمة اليسار بشكل خاص، تراهن على الهوية كرأسمال رمزي يستثمر من أجل الوصول إلى السلطة والمشاركة في تقسيم الكعكة القومية بشكل أكثر عدالة. وقد اتبعت هذه الاستراتيجية قوى تنطلق من أساس اقتصادي ضعيف أو من أساس سياسي تنظيمي ضعيف لا يمكنها من المنافسة اقتصادياً بموجب قوانين السوق، ولا سياسياً بموجب قواعد اللعبة الديمقراطية. هكذا، وفي خضم الحداثة، أنتجت هويات جديدة سياسية الطابع، وباتت الأقليات تبحث عن أصولها، وباتت الأقاليم التي تشعر بالغبن تبحث عن تاريخها الخاص المنفصل عن الجوار، وعن تاريخ الصراع للتأكد أنه ناجم عن كونها «نحن»، وعن كونهم «هم». وحتى القوى التي كانت تجد كثيراً منها في أيديولوجيات تحمل حلولاً شمولية، أي تشملها، باتت تبحث عن تنظيم ذاتها في إطار الهوية: الهوية النسوية، والهوية الإثنية والهوية الطائفية (مع الفرق الهائل بينها في الأهداف والمنطلقات). ولا يتم البحث هنا عن عدالة للجميع وإنما عن «تمثيل» لهذه الهوية وللدقة عن تمثيل لنخب ناطقة باسم هذه الهوية في مكان اتخاذ القرار الاقتصادي والسياسي.

لقد أصيب «الغرب» و«الشرق» (وهذه، أيضاً، هويات مصنوعة)، بداء سياسات الهوية. وأبرزت أحداث نيويورك وواشنطن الأخيرة عقم هذه السياسات التي لا تؤدي إلا إلى صراع بين الثقافات أو حوار بينها ـ لا طائل من ورائه، لأن الهوية ليست برنامجاً سياسياً واجتماعياً يتم الصراع تحت رايته أو يتم الحوار بهديه. وإذا فحص المتعصبون للهوية ضد الهويات الأخرى ولمعادلة «نحن» ضد «هم» أنفسهم سوف يجدون أنهم لا يتعصبون أو يتحزبون لقناعة ـ وأن الشعور بالغبن لا يحتاج إلى تعبير فحسب، بل يحتاج، أيضاً، إلى مشروع سياسي واجتماعي واقتصادي، وأن «أوضاعنا» غير ناجمة عن هويتنا وأن «أوضاعهم» غير ناجمة عن هويتهم، وأن الصراع ليس بين هويات، وأن هذا الاكتشاف لا يقلّل من الشعور بالانتماء لشعب ووطن وثقافة وحضارة، بل يغنيه، لأنه يحوله من أداة عصبوية سياسية إلى وطن وإلى فضاء حضاري من المعاني التي تخاطب حاجة الفرد إلى الانتماء، وحسه الجمالي، ونزعته إلى أن يحب وأن يكون محبوباً.

الفصل الحادي عشر

ديمقراطية مجندة

لا تنفرد مرحلة الانتفاضة في التاريخ الإسرائيلي بهيمنة الأجواء القومجية المجندة، ولكنها المرة الأولى التي تسيطر فيها هذه الأجواء على جدول الأعمال السياسي وتهيمن على المزاج العام، وتسود في وسائل الإعلام منذ بداية مرحلة صنفت ما بعد صهيونية في بداية الثمانينيات التي اعتبرت بداية تطور المجتمع المدني الإسرائيلي واحتفل فيها بانتصار «الفردية» و«التعددية الثقافية». فقد أثبتت الأزمة التي عاشتها إسرائيل منذ بداية الانتفاضة أن هذه التعبيرات تصلح لوصف أيام الرفاهية والوفرة ولا تصلح في أيام الحروب والأزمات. وربما يصح هذا في أي ديمقراطية... فكم بالحري عندما يتم الحديث عن ديمقراطية مجتمع استيطاني يعيش، في وعيه على الأقل، حالة تناقض وجودي مستمر مع محيطه، أو حالة صراع تهدد وجوده الاستيطاني؟ ناهيك عن ديمقراطية في مجتمع استيطاني يهودي يضيف إلى قضية الوجود عقدة الغيتو والملاحقة التي تشكل مركباً أساسياً في وعيه الجماعي التاريخي.

في مرحلة تحتسب فيها صورة الموت أكثر مما يحتسب الموت ذاته، وتعلو فيها زاوية التصوير بالكاميرا في أهميتها على زاوية تصويب القناص، ولا يدور فيها النقاش حول الموت بقدر ما يدور حول شكل عرضه، في مثل هذه المرحلة يزداد أثر ومغزى التجند وانعدام التعددية في الإعلام الإسرائيلي. زاوية العرض هي زاوية الاحتلال التي تستوعب خطاب المستوطنين والجنود، وحتى عند التعليق والتفسير على الأحداث الذي يتيح المجال لليسار واليمين في الإعلام تقف أمام اليمين فلول أوساط باتت تطلق على ذاتها أسماء مثل «اليسار المرتبك» أو «المذهول» أو «المصاب بخيبة الأمل» (من العرب طبعاً). ونقاش اليسار المرتبك والمذهول ضد اليمين هو نقاش اعتذاري يسلم بمسلمات اليمين عن «طبيعة الجيران العرب».

وتستمع إسرائيل بأكملها يومياً لتفسير أمثال «أيهود يعري» المختص بالشؤون العربية، وزاوية نظره هي زاوية المؤسسة الأمنية الإسرائيلية. هكذا تعامل يعري مع اتفاق أوسلو الذي لم «يحبه» الجيش منذ البداية، ولذلك، أيضاً، «لا يثق» أيهود يعري بعرفات ويحرض عليه من دون توقف منذ أوسلو. ويبدو الأمر في بعض الحالات وكأنه، ومعه العديد من المعلقين المعروفين، يتابع في وسائل الإعلام نقاشاً دائراً من وراء الكواليس بين المؤسسة الأمنية والسياسية. هكذا يتوزع المعلقون المحوريون بين الأوساط الأمنية والسياسية، وبين مكتب وزير الخارجية ومكتب رئيس الحكومة. المعلقون والمفسرون منحازون أصلاً على المستوى الاستراتيجي، ومنطلقاتهم الإسرائيلية مسلم بها وانحيازهم الحاد لطرف في حالة حرب بيِّن وواضح لا لبس فيه، ويكاد لا يثير الغضب لعاديته وروتينيته. وما يثير حفيظة المراقب للأوضاع الإسرائيلية هو محاولة تبني الجدية الأكاديمية أو الصراحة العلمية أو تلبيس النشاط الإعلامي وليّ الحقائق والانتقائية التي تناسب الفرضيات بلبوس الموضوعية.

تبقى المصيبة لدى المراسلين الجهلة الذين يجوبون الشارع الإسرائيلي ويصلون إلى ساحات المواجهة ويعودون إلى الأستوديو لتبني دور المحللين. ومصيبة هؤلاء أنهم من كثرة الأشجار لا يرون الغابة. فناظرهم لا يقع على الاحتلال ولا على الأسباب ولا العوامل، فكلها أمور مجردة، وإنما يرون العرب الغاضبين يتحدثون بلغة غير مفهومة تشعر المحتل الغريب بالتهديد، وعندما يحاول العربي شاهد العيان أو المناضل الميداني أن يستخدم لغته العبرية الفقيرة المفردات والتي تعلمها في السجن أو أماكن العمل، فإنه يبدو كأحمق... ثم يستعينون بالناطق باسم الجيش أو الشرطة لفهم ما يحصل. إنهم يبدأون من النهاية، من الصورة الأخيرة العالقة بالذهن، من المواجهة الأخيرة، من العملية الانتحارية الأخيرة، من الاجتماع الأخير، من جولة التفاوض الأخيرة، ومن آخر تصريح لآخر وزير حول الائتلاف.

يعتبر موت الفلسطيني في «ظروف مزعجة» أو «غامضة» بالنسبة إلى المعلقين والمحللين مشكلة إعلامية وليس مشكلة أخلاقية. أما بنظر المراسلين الذين لا يرون الصورة الشاملة فإنه ادعاء فلسطيني يفتقر إلى الإثبات. ولذلك يتم تفكيكه إلى عوامل وشهود عيان وروايات مختلفة أهمها رواية الجندي الإسرائيلي الذي يروي في غالبية الحالات رواية يبدو للمشاهد أنه يسمعها للمرة الألف وكأن هنالك نصاً ثابتاً تتم قراءته بنبرة مختلفة وبتعديلات تفرضها

الظروف. المحللون الاستراتيجيون منحازون بشكل واع، أما المراسلون فانحيازهم غبي وغير واع، وقد تصدر عنهم حقيقة عند الارتباك أو المفاجأة.

يعرف المحللون الإسرائيليون الحقيقة ويقومون بمصادرتها وتغييبها، ولذلك لا ترد في لغتهم كلمة «احتلال»، ولذلك أيضاً، وعلى الرغم من لغطهم الكثير الذي لو تم نسجه مثل خيوط العنكبوت لكفى لتغطية كل الأدمغة، فإنهم لم يتناولوا مرة واحدة «سبب ما يحصل» أو «ما الذي يجري فعلا» أو «علامَ تدور هذه الحرب؟».

في هذه الأجواء من التعبئة أقرت سلطة البث الإسرائيلية في اجتماع طارئ « ألا تمنح منصة لقيادات المحرضين والمشاغبين الفلسطينيين، وألا تعطى إمكانية التعبير وألا يغطى المتطرفون صحافياً أكثر مما تتطلبه الضرورة»[1].

كان الإعلام الإسرائيلي في الأسابيع الأولى للانتفاضة معبأً ومجنداً بشكل كامل، ولذلك، أيضاً، لم تنشر تحقيقات صحافية جادة حتى حول ظروف استشهاد ١٣ مواطناً عربياً، إلا في **يديعوت أحرونوت** وفي الأسبوع الثاني من تشرين الأول/أكتوبر. وكانت التحقيقات الصحافية تتخذ طابع التعبئة ورفع معنويات الجنود والشرطة من ناحية، وخلق مزاج شعبي مقاتل يصلح لحالة الحرب من جهة أخرى. ولكن التحقيقات المؤيدة والمتعاطفة مع الجنود، هي، أيضاً، أكثر التحقيقات فضحاً للجرائم. المودة والتعاطف يجعلان الجندي يطمئن ويسترخي وينفتح على الإعلام من باب المفاخرة . . . هكذا حصلنا على درر ما كنا لنحصل عليها بسهولة مثل قول قناص إسرائيلي: «رأيت على الأقل اثنين قتلتهما. يخلق القتل شعوراً غير سهل، ولكنني مقتنع ذاتياً»[2].

فقط في مثل هذه الحالات من المباهاة والمفاخرة تصل الثقة بالنفس حد نسف النصوص المعدة سلفاً وادعاءات الشرطة والجيش الرسمية عن حياة الجنود المساكين المهددة بحجارة الشباب والأطفال كتبرير قتل عدد كبير من الأطفال المتظاهرين على حواجز الجيش الإسرائيلي في بداية الانتفاضة.

وفي تحقيق صحافي غير مسبوق قدمت لنا مجندات حرس الحدود وثيقة ثمينة محشوة بمقابلات معهن تعكس رغبة بالتنافس بـ«الرجولة» الفارغة مع المجندين، بتأكيد أن الخوف لم يكن هو الدافع لإطلاق النار، وهكذا تصف

(١) معاريف، ٦/ ١٠/ ٢٠٠٠.

(٢) يديعوت أحرونوت، ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٠.

إحدى المجندات عملية إطلاق النار خلال مذبحة الأقصى التي كانت السبب المباشر لإشعال الانتفاضة: «قبل حدث أمني كهذا أخلع زينتي، لدي خاتم وسلسلة وساعة جميلة نسائية. قالوا لي سندخل جبل الهيكل[٣] في اليوم نفسه. قبل ذلك كنت هناك أثناء زيارة عضو الكنيست شارون وعرفت أنه في هذه المرة ستكون الأمور ساخنة.»

«سؤال: هل خفت عندما وصلت إلى جبل الهيكل وأطلقت النار؟

كلا. حافظ المتظاهرون على مسافة ٥٠ الى ٧٠ متراً بيننا وبينهم. ومن هناك ألقوا علينا بكل ما طالته أيديهم. إنهم يستقوون من بعد. هكذا تجري أحداث كهذه عادة. أطلقت عليهم رصاصات مطاطية. الجميع يعرف أنني هدافة جيدة. وعندما أصيب متظاهراً فإنني أرى كيف يصاب بالعرج فوراً. في البيت أفكر بإطلاق النار الذي تم ولكن لا أحسب ولا يهمني عدد من أصبت»[٤].

لم يسبق أن تمكن جهاز الأمن الإسرائيلي من تسريب أخبار إلى الصحف تنشر من دون فحص صحتها صحافياً كما حصل في بداية الانتفاضة. لقد فرضت المخابرات وأجهزة الأمن سراً وعلناً لغتها وأجندتها على الصحافة، برضى الصحافة ذاتها.

نشرت صحيفتا **يديعوت أحرونوت ومعاريف** خبراً عن «منشور تحريضي» أصدرته لجنة المتابعة لشؤون عرب الداخل[٥]. ويحدث دائما أن تتنافس الصحيفتان على نشر الخبر نفسه. ولكن اللافت للنظر هنا، أن الصحيفتين اعتمدتا الترجمة العبرية نفسها، وهذا نادر الوقوع، إذ يعني أن مصدرهما واحد. ولكن الأمر الأكثر أهمية والذي لا يمكن أن يحدث لصحيفتين متنافستين هو نشر الخبر في اليوم نفسه، ولكن بعد عشرة أيام من وقوع الحدث. فقد صدر المنشور قبل نشر الخبر عنه في الصحيفتين باللغة نفسها بعشرة أيام. لقد أطاعت الصحيفتان المصدر نفسه الذي رغب في حينه بتأجيج التحريض على قيادات ومؤسسات الجماهير العربية في الداخل.

---

(٣) المقصود هو الحرم القدسي الشريف.

(٤) **يديعوت أحرونوت**، ٣/١١/٢٠٠٠.

(٥) **يديعوت أحرونوت**، ٢٩/١٠/٢٠٠٠، **ومعاريف**، ٢٩/١٠/٢٠٠٠.

١ ـ إذا أردت أن تعرف ماذا في إسرائيل؟

في يوم واحد

لم نستخدم أدوات علمية ولا معايير عندما اخترنا هذا اليوم من الصحافة الإسرائيلية وكان بإمكاننا أن نختار أي يوم آخر، وأن نحصل على النتائج نفسها. يوم ٤ نيسان/ابريل كان يوماً عادياً لم تحدث فيه تطورات خاصة، ومن هنا خطورته. في العدد نفسه من الصحف العبرية[٦] التي نشرت أن البرلمان الإسرائيلي، (الكنيست) لا يحظى بثقة الجمهور تجد أيضاً الأخبار التالية: «الرجل الذي قتل حارس مخزن السلاح في كيبوتس منارة في الشمال من أجل بيع السلاح للعرب كان موظفاً كبيراً في جهاز الأمن الإسرائيلي، وكان حارساً لمناحيم بيغن وأرئيل شارون كوزير دفاع، وهو يدعي أنه قتل ثمانين شخصاً بيديه خلال خدمته في جهاز الأمن». كما تجد على الصفحات الداخلية أخباراً من نوع «الأم التي ألقت بطفلها من الدور الثالث سوف تتهم بالقتل»، أو «شرطة النقب نشرت رسماً لصورة وجه مغتصب الأطفال في بئر السبع»، وأيضاً «مواطن من الجليل متهم باغتصاب ابنته» ـ ولو عدت لصحف اليوم الذي سبقه من أجل متابعة خط التفكير نفسه، تجد أنّ إسرائيل تحتل المكان الأول بين الدول الغربية في نسبة العنف بين الأولاد في المدارس، والمكان الأول في اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء، وهكذا. . . وتتوج الأخبار جميعاً إحصائية **هآرتس**[٧] أن ٧٢ بالمئة من الإسرائيليين يدعون أن إسرائيل لا تستخدم عنفاً كافياً ضد الفلسطينيين، وأنه يجب زيادة وتيرة القمع. .

فهل هنالك علاقة بين هذه الأخبار، أم أنّ العلاقة الوحيدة هي تصادف نشرها في يوم واحد؟

لا توجد مصادفات في العمليات الاجتماعية الجارية والتي يتم التعبير المتكرر عنها في أخبار الصفحات الداخلية. ولا شك في أن المجتمع الإسرائيلي الذي ينزع الثقة عن البرلمان هو المجتمع نفسه الذي تزداد فيه باستمرار نسبة العنف والجريمة، كما يزداد فيه الاستقطاب بين الأغنياء والفقراء.

---

(٦) هآرتس، ٢٠٠١/٤/٤؛ يديعوت أحرونوت، ٢٠٠١/٤/٤، ومعاريف، ٢٠٠١/٤/٤.

(٧) هآرتس، ٢٠٠١/٤/٤.

لقد صرفت رئاسة الكنيست مبلغ ثمانين ألف دولار على استطلاع للرأي العام بهدف استخلاص حقيقة المزاج الشعبي تجاهها، وبهدف تحسين صورتها الجماهيرية، فتبين أنّ ٨٨ بالمئة من الجمهور لا يشعر بالرضى عن هذه المؤسسة، وأن ٢١ بالمئة فقط من المشاركين بالاستطلاع أكدوا أنّ الكنيست تمثل المجتمع الإسرائيلي، وأنّ ١٤ بالمئة منهم فقط يثقون بالكنيست التي تحتل المرتبة ما قبل الأخيرة وقبل الأحزاب فقط، من حيثُ ثقة الجمهور الذي يمنح ٧٦ بالمئة من ثقته للجيش، ونسبة ٦١ بالمئة تمنح ثقتها للمحكمة العليا. ويعتقد ٨٢ بالمئة من الجمهور أنّ على الكنيست أن تهتم «بوحدة الشعب وحل قضايا الدولة»، ورأى ٥١ بالمئة أن على الكنيست أن تحل لهم «مشاكلهم الفردية وحتى العائلية» إذا توجهوا إليها طلباً للمساعدة، كما يرى ٥٨ بالمئة من الناس أن الكنيست تلقي إلى المحكمة العليا بالقضايا التي لا تستطيع أن تحلها أو تتهرب من حلها نتيجة لضعفها. وذهب ٥٦ بالمئة إلى أن الصحافة تبرز من النواب أعضاء الكنيست من يسربون إليها الأخبار، أي أنّ الصحافة غير موضوعية وهي تخدم من يخدمها.

وتعبر مصطلحات مثل «السعي للمصلحة الشخصية»، «الذاتية»، «التآمر»، «تقسيم الغنائم»، وغيرها عن رأي الجمهور بالنواب الذين يمثلونه.

وبغض النظر عن صحة هذا الكلام، فإنه يعبّر مع ذلك بالضرورة عن أزمة البرلمانية الإسرائيلية. فالثقافة السياسية الإسرائيلية السائدة ليست ثقافة سياسية لديمقراطية تمثيلية، وإنما ثقافة سياسية شعبوية تجعل الجمهور الإسرائيلي الذي يحملها معرضاً للديماغوجيا الشعبوية اليمينية التي يروجها النواب أنفسهم الذين ينتقدهم.

يرغب الجمهور بعلاقة شخصية مع النائب ليقدم له خدمة شخصية وليحل له مشاكله الفردية ولا يعنيه تمثيله سياسياً أو التعبير عن المصلحة العامة، كما يسقط دوافع التنافس الشرس بهدف الإثراء والربح داخل المجتمع والذي يميّز الفرد الإسرائيلي المتوسط كما يتصوره «الجمهور» على دوافع أعضاء الكنيست للعمل بهدف الإثراء والربح والمجد والسطوة والسلطة وكل التآمر والتخابث والكذب وحب الظهور كأدوات لازمة في السعي لإشباع هذه الدوافع. وقد يكون هذا مميزاً للعديد من النواب السياسيين، ولكن تحوله إلى صورة جماهيرية عن البرلمان يعبر عن مأزق «الديمقراطية البرلمانية». وهذا المزاج الشعبي يسهل على سياسيين آخرين لا أقل كذباً وخبثاً ونفاقاً وتآمراً وحباً

للثراء والجاه والسلطة أن يبيعوا أنفسهم كمنقذين من هذه الديمقراطية البرلمانية الفاسدة. وإلا فكيف تنشأ الفاشية؟

يحتاج اليمين الفاشي لهذه الأجواء ـ وبخاصة أجواء الشعور بالانحلال الذي يقوم على ثلاثة أسس:

(١) وجوده الفعلي. (٢) التعبير الانطباعي الصوري في ذهن الجمهور عن وجوده. (٣) التعبيرات السياسية عن وجوده وعن طرق معالجته.

هذه العناصر متوفرة حالياً وتندرج كلها ضمن الثقافة السياسية.. ويتبقى السؤال حول ديناميكية تفاعلها، وقوة النخب السياسية اليمينية، وتوازن القوى السياسي، والصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

يعيش المجتمع الإسرائيلي حالة انحلال سياسي وأخلاقي.. فالدافع الانتهازي من وراء عمل النخب السياسية الحزبية ـ البرلمانية بيِّن وواضح للعيان، وتزداد العلاقة بين المال والسياسة، وبين السطوة السياسية والثروة المالية وثوقاً. وباتت النبرة الوعظية الأخلاقية والقيم الجمهورانية الاشتراكية وتفاني الفرد أمام الجماعة التي ميزت المشروع الصهيوني في بداياته (في تأريخه لذاته وأسطورته عن ذاته على الأقل)، تثير في إسرائيل السخرية لدى جمهور الشباب الباحث عن وسيلة للتهرب من الخدمة العسكرية، أو الباحث عنها من أجل المرور بمغامرة رجولية خطرة تثير النشوة.. ولم يتبقَ من يأخذ هذا الوعظ الصهيوني بجدية إلا مستوطنون مهووسون في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتبقى مسارات للجمهورانية الإسرائيلية الجماعية الجامعة يجتمع عليها غالبية الإسرائيليين بجدية، ألا وهي مسارات الأمن والعداء للعرب المتقاطعة والمتطابقة في العديد من الحالات.

وغالباً ما يلجأ أخبث وأسوأ السياسيين الفاسدين والتجار إلى هذه المسارات الخطابية لكي يأخذه المجتمع الإسرائيلي بجدية ـ أليست «الوطنية ملجأ النذل الأخير»؟

لماذا خطر ببال رجل الأمن الإسرائيلي الذي قتل حارساً يهودياً في كيبوتس منارة بدافع المتاجرة وحب المال (الحب الأول والأخير في المجتمع الإسرائيلي كما يبدو) أن يؤكد أنه قتل ثمانين شخصاً (عربياً بالطبع) خلال خدمته في الأمن؟ ولماذا يبدأ السياسي الإسرائيلي الدجال الإجابة عن سؤال الصحافي في البث المباشر بكلمات مثل: «اسمح لي أولاً أن أعبر عن تعازي

لأهالي الضحايا وعن تمنياتي بالشفاء العاجل للجرحى»، أو «مرة أخرى يقوم هؤلاء بقتل اليهود لأنهم يهود وليس لأنهم مستوطنون»، أو «أود أن ألفت انتباهك إلى حقيقة أن هدف الفلسطينيين ليس استرجاع الضفة والقطاع، وإنما يافا وحيفا أيضاً»، أو «ليست لدينا ملاحظات ضد الجيش، فالجيش يقوم بدوره وإنما نحن نتهم السياسيين الذين لا يدعونه ينتصر على العرب».. ترافق هذه التعبيرات تعبيرات صارمة وحزينة في الوقت ذاته على الوجوه، تضطر الصحافي لتقمصها أيضاً، ولتكون النتيجة حواراً «داخل الصف الوطني» بين صحافي يسعى لتحسين وضعه الشخصي عبر الاهتمام بالسياسيين الذين يساعدونه على ذلك، وبين سياسي فاسد وانتهازي تزداد «وطنيته» عنفاً كلما ازداد فساده.

المجتمع الإسرائيلي، إضافة إلى هذا كله هو مجتمع عنيف، العلاقات في داخله لا تعير التهذيب كقيمة اهتماماً يذكر. وهو مجتمع عنيف ضد العرب، وربما أصبح المجتمع الإسرائيلي عنيفاً داخلياً لأنه قام كمجتمع استيطاني على العنف ضد العرب، ولكن عنفه الداخلي بات يغذي بدوره العنف ضد العرب ليدخل في حلقة عنف وانحلال مفرغة.

٢ ـ زائيفي وزائيفية القبيلة

لأول مرة في تاريخ الصراع مع إسرائيل يطلق فلسطينيون النار ويغتالون شخصية سياسية إسرائيلية، هذا إذا اعتبرنا أرغوف السفير الإسرائيلي الذي اغتيل في لندن شخصية دبلوماسية. ولكن إسرائيل سبق أن اغتالت وفقاً لخطط طويلة المدى، أي خارج نطاق الصدامات المسلحة، شخصيات سياسية فلسطينية مثل كمال عدوان، وكمال ناصر، وأبو يوسف النجار، وغسان كنفاني، وأبو جهاد، وأبو علي مصطفى. وفقط بعد اغتيال الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين رد الفلسطينيون باغتيال شخصية سياسية إسرائيلية برتبة وزير. ولا ندري هل هذه أول مرة فعلاً أم أن الفلسطينيين قد خططوا في الماضي لعمليات مشابهة وفشلوا في تنفيذها، وهو الاحتمال الأرجح؟ وقد اهتزت المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة واهتز لها المجتمع الإسرائيلي معتبرة اغتيال عضو في الحكومة اعتداء سافراً على رمز من رموز السيادة الإسرائيلية.

لقد تم الاغتيال في مرحلة وقف إطلاق النار الذي تعاملت معه القيادة الفلسطينية بصرامة واعتبره شارون غير ملزم بالنسبة إلى استمرار إسرائيل

بملاحقة واغتيال النشطاء الميدانيين الفلسطينيين. فقبل اغتيال زائيفي وفي مرحلة وقف إطلاق النار التي حظيت فيها السلطة الفلسطينية على إطراءات بريطانية وأمريكية رسمية، أقدمت إسرائيل على اغتيال نشطاء من حركتي فتح وحماس.

لكن شارون حاول استغلال هذا الاغتيال سياسياً حتى الثمالة، بغض النظر عن المبررات السياسية والأيديولوجية. لقد اتخذ شارون إجراءات عسكرية صارمة معدة سلفاً ضمن خطة سياسية لا علاقة لها بمغازي هذا الاغتيال وآثاره الأيديولوجية في المجتمع الإسرائيلي. فعقل شارون السياسي كان قبل الاغتيال منشغلاً تماماً بالتحركات السياسية الدولية. وقد تسفر هذه التحركات برأيه عن ضغط دولي، أمريكي أساساً، يهدف إلى إعادة أطراف الصراع إلى المفاوضات. وفي المفاوضات يتحول شارون من «مكافح للإرهاب» في الأجواء الدولية التي نشأت بعد ١١ أيلول/سبتمبر إلى رافض للسلام، ولا توجد لدى شارون خطة للتسوية. وهو، ومعه ائتلافه الحاكم، لا يقبل بأفكار كلينتون - باراك التي قد تعيدها الولايات المتحدة إلى التداول بصيغ مختلفة. ولذلك يحاول شارون ومعه حكومته اليمينية خلق وقائع سياسية على الأرض وتحقيق مكاسب سياسية مستفرداً بالفلسطينيين قبل بداية أي نوع من التدخل الدولي. وهو يعتبر مطالبة السلطة الفلسطينية بوقف إطلاق النار من دون ربط ذلك بتجميد الاستيطان، كما درجت القيادة الفلسطينية على تفسير تقرير لجنة ميتشل، إنجازاً لسياسة القوة العارية التي يستخدمها حالياً ضد الشعب الفلسطيني وقيادته. وهو يرغب بتحقيق «إنجازات أخرى» متعلقة بفهم السلطة الفلسطينية لوظيفتها في «مكافحة الإرهاب» الموجه ضد إسرائيل، بعد تحقيق هذه «المكاسب» لن يعارض شارون «عودة الحوار» مع الفلسطينيين، وكل هذا قبل التدخل الدولي.

يتصرف شارون إذاً بموجب خطة سياسية محكمة ولا تقوده ردود فعل عاطفية. ولكن ما يمكنه من اتخاذ هذا المسلك، واجتياح المدن الفلسطينية في الضفة الغربية لأول مرة منذ إعادة الانتشار الثانية، في ما يشبه حالة الحرب هو تلاحم القبيلة الإسرائيلية في أعقاب تعرض وزير إسرائيلي للاغتيال. لقد اغتيل وزير السياحة الإسرائيلي زائيفي يوم ١٧/ ١٠/ ٢٠٠١ ونشرت صحيفتا **معاريف ويديعوت أحرونوت** نتائج استطلاعات للرأي العام[٨]. وقد أجرت

(٨) **معاريف**، ١٩/ ١٠/ ٢٠٠١، و**يديعوت أحرونوت**، ١٩/ ١٠/ ٢٠٠١.

صحيفة **معاريف** استطلاعاً للرأي العام يوم ٢٠٠١/١٠/١٦ أي قبل اغتيال زائيفي بيوم واحد.

لقد تفاجأ أو دهش البعض من إجابة الإسرائيليين عن سؤال استطلاع **يديعوت أحرونوت** بعد الاغتيال: «بعد اغتيال زئيفي هل يجب تصفية قيادات في السلطة الفلسطينية؟» ٦٢ بالمئة أجابوا بنعم. ولكن استطلاع **معاريف** كان قبل الاغتيال وكان السؤال: «هل برأيك يصح أن تجدد إسرائيل سياسة التصفيات ضد الفلسطينيين في الوقت الحالي؟» ٧٢ بالمئة أجابوا بنعم. أي النسبة أعلى مما بعد اغتيال زئيفي، مع الفرق أنه في سؤال **معاريف** قبل الاغتيال لم يتم ذكر كلمة «القيادات». المهم أن الأجواء في المجتمع الإسرائيلي زئيفية الطابع حتى قبل اغتيال زئيفي، وهي تتماثل مع سياسة القوة العارية، بما فيها الاغتيالات. ففي استطلاع **معاريف** قبل الاغتيال أجاب ٦٠ بالمئة أن ياسر عرفات ليس شريكاً للتفاوض وإنما عدو تجب محاربته.

ولكن ما يوحد المجتمع الإسرائيلي هو عصبية القبيلة وليس المواقف السياسية الاستراتيجية المتناسقة. فبعد الاغتيال ما زال ٦٠ بالمئة من الإسرائيليين يعتقدون أنه يتوجب على إسرائيل تفكيك مستوطناتها في قطاع غزة (واعتقد أن النسبة أعلى من ذلك). ولكن هذه الإجابة جاءت كرد على استطلاع بعد الاغتيال(٩) و٦٠ بالمئة يوافقون على إقامة دولة فلسطينية بعد الاغتيال (**يديعوت أحرونوت**) تماماً كما كان الوضع قبله: ٦١ بالمئة في استطلاع **معاريف**.

ويؤكد هذا المعطى الأخير أن الصراع بين الفلسطينيين وإسرائيل لا يدور حول إقامة الدولة الفلسطينية، كما يعتقد جورج بوش، وإنما على ثوابت الحل العادل.

٥٨ بالمئة من الإسرائيليين يعارضون ضم أجزاء من القدس الشرقية إلى هذه الدولة الفلسطينية (٣٨ بالمئة لا يعارضون) و٤٤ بالمئة يعارضون عودة اللاجئين حتى إلى الدولة الفلسطينية، أما بالنسبة لعودتهم إلى ديارهم داخل الخط الأخضر فلا حاجة حتى للسؤال، لأن نسبة المعارضة تفوق ٩٥ بالمئة.

لم تتغير مواقف الإسرائيليين السياسية نتيجة لهذا الاغتيال، ولكن المزاج

(٩) يديعوت أحرونوت، ٢٠٠١/١٠/١٩.

السياسي السائد هو مزاج القبيلة. فقد وجد رحبعام زائيفي (غاندي) نفسه في مركز الخريطة السياسية الإسرائيلية بعد وفاته. لقد التقى في تشييع جثمانه ممثلو التيارات السياسية الإسرائيلية كافة وليس من منطلق الواجب فحسب. لم يكن الرجل متطرفاً بالمعنى الذي ترتسم بموجبه صورة المتطرف: مهاجر أمريكي غريب الأطوار يعيش في الضفة الغربية بحثاً عن هوية وعن جذور، وربما عن مغامرة في مواجهة هنود حمر، بل أتى الرجل السياسة الإسرائيلية من المصدر نفسه الذي أتى برابين وشارون ورفائيل إيتان وموشي ديان ويغئال ألون ومردخاي غور. لقد صنعت شخصيته ومواقفه حرب ١٩٤٨ التي خاضها في صفوف حركة العمل الصهيونية المسلحة «الهاغنا» وتحديداً الوحدات الخاصة «البلماح». أي إنه لم يأت حتى من الفصائل الصهيونية المعارضة، «ايتسيل» و «لحي». ومن هناك من ترانسفير الفلسطينيين العام ١٩٤٨ احتفظ بفكرة الترانسفير واعتبر نفسه أكثر أمانة وولاء لها من رفاقه في السلاح رابين ويغئال ألون. وكان أقرب إلى الجنرالات الذين واصلوا طريق العام ١٩٤٨ بعد حرب ١٩٦٧، متبنين سياسة «أرض إسرائيل الكاملة». وفقط بعد العام ١٩٦٧ انتقلوا إلى معسكر اليمين الإسرائيلي، لأنه بعد العام ٦٧ نشأ الانقسام لأول مرة بين يمين ويسار في إسرائيل على أساس تأييد أو معارضة التسوية الاقليمية التي تشمل انسحاباً من أراضٍ محتلة.

لم يفسد هذا الخلاف للود بين رفاق السلاح قضية. ولذلك يعين زائيفي مستشاراً لرئيس الحكومة رابين لشؤون مكافحة الإرهاب العام ١٩٧٤. فالبلماح هو بطن من بطون القبيلة له هوية، وله أغان (كتبها كلها الشاعر حاييم حيفر الذي يعتبر يسارياً اليوم)، وقصص وبطولات ومآثر. ويشتهر أعضاء هذا البطن من بطون القبيلة بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية اللاحقة بعلمانيتهم وتقديسهم للقوة الجسدية وحسهم الأمني المتطور، وبحبهم للحياة والحفلات الصاخبة والإنشاد جماعة، وبالفكاهة الفظة والكلام المختصر والمباشر، وكرههم للطقوس ونفورهم من المظاهر والزركشة (خلافاً لمزايا اشتهر بها أعضاء «الايتسيل» أتباع بيغن وجابوتنسكي). هذه هي صفات البلماحنيك (عضو البلماح) كما يحبها الإسرائيليون وكما اشتهر بها رابين وزائيفي وألون وغيرهم، وكانت قدوة لجيل كامل من العسكريين الإسرائيليين، وطبعت الحياة الاجتماعية والثقافية الاستيطانية قبل العام ٦٧ بطابعها إلى حد بعيد.

وعلى الرغم من تحول زئيفي إلى الطرف الأقصى المقابل من الخريطة السياسية الإسرائيلية تحول بعد وفاته من جديد إلى «بلماحنيك» وعاد زملاؤه

الأحياء إلى تلاوة القصص والذكريات عنه على خلفية موسيقى المارش والمقطوعات الموسيقية الحزينة التي بثتها وسائل الإعلام الإسرائيلية. ولأن زائيفي سقط بأيدي مسلحين فلسطينيين، أي في المعركة، بدا أن زملاءه الهرمين عادوا إليه كرفاق في السلاح.

ومشى إلى جانب رموز حركة العمل الصهيونية القدامى جحافل المستوطنين ومؤيدو الأحزاب الدينية واليمينية المتطرفة الذين انتمى إليهم زئيفي سياسياً واعتبروه بطلهم.

لقد كان الرجل صهيونياً علمانياً متعصباً، ولكنه كان بنظر غلاة المستوطنين المتدينين حاملاً رسالة دينية، إن شاء أم أبى، ألا وهي رسالة «ارض إسرائيل» الذي يعتبر استيطانها بنظرهم فريضة دينية.

وفعلاً اشتهر زئيفي بسعة معلوماته عن «أرض إسرائيل» وتاريخها وحفظ كل تفصيل يتعلق بكل مكان، الأمر الذي حدا رئيس بلدية تل أبيب على تعيينه قبل دخوله الكنيست مديراً «لمتحف أرض إسرائيل». وبعد وفاته حولته القبيلة الإسرائيلية ومن باب تعداد مناقب الفقيد إلى مؤرخ وباحث ومثقف في شؤون تاريخ هذه البلاد. والحقيقة أن زائيفي لم يكن مثقفاً، بل كان متعصباً للأيديولوجية الصهيونية، معتبراً التجوال المستمر في هذه البلاد وحفظ الأسماء العبرية والتعرف على آثارها جزءاً من واجبه الوطني. وكانت معلوماته بطبيعة الحال انتقائية الطابع وأسطورية إلى حد بعيد. ولم يكن كاتباً ولا باحثاً ولا مفكراً، حتى بمقاييس اليمين المتواضعة. لقد تحولت الفظاظة إلى تواضع، وتحولت الجلافة إلى استقامة بعد الاغتيال، وتحول التطرف إلى «حب أرض إسرائيل»، وتحولت العنصرية إلى «وطنية».

وفي حمى المارش الحزين وتعديد مناقب الفقيد ضمن إنتاج رمز جديد للوطنية الإسرائيلية الاستيطانية في الصراع مع الفلسطينيين، سكان هذه البلاد الأصليين، لم يذكر أحد، ولا حتى في اليسار الصهيوني، ما اشتهر به الرجل فعلاً في حياته أي عنصريته تجاه العرب وإيمانه بطرد العرب من بلادهم كحل وحيد للصراع، وتعويله الكامل والمطلق على سياسات القوة. هكذا اختلط الهامش السياسي الإسرائيلي بمركز الخريطة السياسية، وهكذا اختلط حابل مجتمع في حالة حرب بنابله، وتحولت التيارات الثقافية إلى تفرعات عن ثقافة استيطانية واحدة، وتحولت التيارات السياسية إلى بطون في القبيلة نفسها. وهكذا التقى مؤيدو ترانسفير زئيفي المعد لعرب الأراضي المحتلة العام ٦٧

بمنفذي ترانسفير ألون ورابين وبن غوريون من العام ١٩٤٨ في مسيرة التشييع نفسها. لقد قال شارون في حفل تأبين زئيفي في الكنيست يوم ٢٣/١٠/٢٠٠١ «إن عقيدة زئيفي السياسية هي عقيدة آباء حركة العمل الصهيونية نفسها».

وفي ظل هذه الأجواء، نفذ شارون جرائم وسياسة إرهابية ضد الشعب الفلسطيني في بيت لحم وبيت جالا وطولكرم وبيت ريما.

الفصل الثاني عشر

بمرور عام على الانتفاضة المجيدة

وكأنه قد كتب على الشعب الفلسطيني أن يدحرج صخرة سيزيف إلى أعلى منحدر النكبة في كل جولة لتحبطه من جديد تطورات دولية. قررت بريطانيا العام ١٩٣٩ ضرب الثورة بقسوة بالغة لا تتناسب مع حجم الثورة، لكي لا تنشغل إلى معارك جانبية في المستعمرات عشية الحرب العالمية الثانية. والعام ١٩٤٨ اختلطت المواقف الدولية عن الشعب الفلسطيني بإسقاطات المحرقة والمسألة اليهودية التي طرحت بإلحاح على المستوى الدولي. والعام ١٩٦٧ اتسعت المأساة الفلسطينية، وقد ساهم في ذلك قرار إسرائيل والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا الدخول في صدام مباشر مع التيار القومي العربي وضربه عسكرياً. والعام ١٩٨٢، تمكنت إسرائيل من خوض مقاومتها العسكرية في لبنان لأن مخططاتها انسجمت مع توجهات ريغان وثاتشر في المواجهة على الصعيد العالمي. وقد اصطدمت الانتفاضة الأولى بحرب الخليج، كما اصطدمت بانهيار الاتحاد السوفياتي والتغيير العاصف الذي طرأ على الفضاء السياسي والاستراتيجي الاقليمي والعالمي الذي نشأت وعملت في إطاره حركة التحرر الوطني الفلسطيني.

يضاف إلى ذلك كله، حقيقة أن القضية الفلسطينية تتشابك منذ نشوئها مع المسألة اليهودية كقضية تحرص الصهيونية على بقائها مفتوحة عالمياً تمثلها دولة إسرائيل.

من الصعب التعامل مع تعقيدات القضية الفلسطينية، بل مع نشوئها، في الوقت الذي انتصرت فيها حركات تحرر وطني في العالم أجمع، وازدياد تعقيدها مع حل القضايا الكولونيالية الأخرى في عالمنا، من دون فهم حقيقة أن القضية الفلسطينية لا تشابه من حيث اتساع وكثافة حيثياتها الدولية أية قضية وطنية أخرى في التاريخ الحديث.

لا بد إذاً عند الشكوى والتذمر من تعثر الإنجازات الفلسطينية على المستوى الدولي من أخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار، كأحد الظروف الموضوعية المعطاة. ولا فائدة من حذفها من بين الاعتبارات عند وضع الاستراتيجية، ثم الشكوى بعد ذلك من تطورات عالمية مفاجئة. لا توجد ولم توجد قضية وطنية تأثرت وتتأثر بالأحداث الدولية، كما تتأثر قضية الشعب الفلسطيني.

ولذلك، فإن الشكوى من اصطدام الانتفاضة برد الفعل الإسرائيلي والعالمي على «الإرهاب» بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، واستغلال الموقف للادعاء أن الانتفاضة لم تجلب سوى الكوارث هي تعبير عن اصطناع المفاجأة مما يجري على الساحة الدولية من أجل تمرير شعور بعدم الرضى عن طريق النضال والمقاومة، وما هذا الشعور في الواقع سوى موقف سياسي سابق للتطورات الدولية.

لا يحسم الموضوع الفلسطيني بصدام إسرائيلي - فلسطيني في معركة أو معارك فاصلة، ولا بد من أخذ العامل الدولي بعين الاعتبار. ولكن هذا الأخير ليس مبرراً للاستسلام له وحده والطعن بجدوى النضال. وما دمنا قد قلنا ذلك فمن حقنا أن نتابع ونقول: إن أخذ العامل الدولي وتأثيراته السلبية في إمكانية حل القضية الوطنية الفلسطينية حلاً عادلاً منذ العام ١٩٤٨ بعين الاعتبار يجب أن يترك بصماته على استراتيجية النضال والمقاومة.

ومنذ بداية انتفاضة الأقصى والقدس تبين أن ثمن الانتفاضة بالضحايا أعلى في حين تأثيرها الدولي أقل من الأولى، وأرجعنا ذلك في حينه لأسباب حرية الحركة الممنوحة لإسرائيل دولياً في قمع الانتفاضة نتيجة لنجاح إسرائيل وأمريكا في طرحها كانتفاضة معادية للسلام، ولأنها انطلقت من رفض إملاءات إسرائيل كشروط للتسوية الدائمة.

لقد دفع الشعب الفلسطيني ثمناً باهظاً بالأرواح والخسائر البشرية والمادية بلغ أضعاف ثمن الانتفاضة السابقة في سنتها الأولى. ولم يتراجع هذا الشعب البطل حتى اللحظة عن منطلقات وأهداف الانتفاضة السياسية الضمنية التي لم تعلن في يوم من الأيام: الإصرار على أن التسوية إما أن تكون عادلة ومنصفة وإما أن لا تكون. لقد تبارت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية فيما بينها بإصدار بيانات على الإنترنت تعدد فيها يومياً جرائم الاحتلال بالتفصيل من قلع شجرة إلى اقتحام بيت أو حي إلى قتل طفل، وقامت هذه المنظمات بجهد عظيم لا تنتظر عليه مكافأة أو شكر. ولكن معاناة الشعب الفلسطيني في

خلال السنة الأخيرة فاقت حتى تصوراته المتشائمة والقائمة على تجربة الاحتلال منذ العام ١٩٦٧.

لقد اقتحم جنود الاحتلال حياة الإنسان الفلسطيني العادي وغير الناشط سياسياً، فتحول النشاط اليومي العادي والطبيعي والروتيني إلى عملية معاناة: الذهاب إلى العمل معركة يرافقها إذلال يومي، زيارة الأقارب في بلدة مجاورة، وحتى الأفراح والأتراح التي استثنتها أنماط أخرى من الاحتلال من عملية الإذلال والقمع تحولت إلى طريق آلام.

تبرز وسائل الإعلام، وبحق، عمليات الاغتيال والتعرض للنشطاء السياسيين، في سياق المواجهة الإسرائيلية لحركة مقاومة الاحتلال. ولكن جريمة الاحتلال الكبرى في السنة الأخيرة تكمن في التعرض للشعب الفلسطيني ومحاولة قمعه وإذلاله وكسر إرادته السياسية من خلال تصوير وتوضيح ثمن معارضة الإملاءات الإسرائيلية. وكانت الحواجز التي قطعت الجسد الفلسطيني بشكل غير مسبوق، والطائرات والدبابات وإطلاق النار العشوائي وسائل الإيضاح الأساسية.

وطيلة أعوام الاحتلال منذ العام ١٩٦٧ لم تعتمل في النفوس الفلسطينية مشاعر حقد وغضب على الاحتلال كما تجسدت في عام الانتفاضة الأول. وعلى الرغم من مشاعر الإحباط من السياسة لم تشهد الساحة الفلسطينية درجة التصميم السياسي الشعبي التي شهدتها في عام الانتفاضة. وتجلى هذا التصميم في الجاهزية الكفاحية العالية، كما تجلى في غياب الحدود بين الفصائل الفلسطينية على مستوى المواجهة مع الاحتلال. وكان الاحتلال الإسرائيلي يصعق في كل مرة يكتشف فيها أن المسافرين في السيارة التي استهدفتها مروحياته تألفوا من رجل أمن فلسطيني ونشيط من حماس وآخر من فتح وآخر من الشعبية. . . وهكذا.

لقد فقد الاحتلال عيونه بفقدان عملائه المباشرين بين السكان مع زوال الاحتلال المباشر عن المناطق المأهولة وقيام السلطة الفلسطينية. وربما احتاج إلى بعض المتعاونين من أجل تنفيذ سياسة الاغتيالات الإرهابية بكثافة. ولكن الاحتلال بشكل عام، بقي أعمى، كما بقي تائهاً في تحديد المسؤولين عن المقاومة الشعبية وأعمال الاحتجاج وعن عمليات المقاومة. وقد وصل به التخبط حد اتهام عشائر وحمائل وعائلات بالمسؤولية عما يجري في رفح وخان يونس وغيرها. ومنذ العام ١٩٤٨ لم يكن الاحتلال الإسرائيلي تائهاً متعثراً كما

كان عليه في عام الانتفاضة الأول. فقد جهدت المخابرات العسكرية وأجهزة الأمن العام الإسرائيلية في وضع سيناريوهات من تفاصيل وشذرات معلومات فلا يجد الجيش الإسرائيلي طريقاً إلا بالقصف العشوائي و«البلدوزر» والمواجهة الشاملة.

هكذا وجد الاحتلال نفسه في مواجهة مع الشعب الفلسطيني لم تسفر عن نتائج. وإذا اعتبرنا الاحتلال هو البادئ بالعدوان الشامل طيلة العام الماضي، فهو لم يحقق نتائج سياسية تذكر، أما إذا اعتبرنا الانتفاضة مبادرة فلسطينية للتمرد على إملاءات كامب ديفيد فقد حققت الانتفاضة إنجازاً أساسياً واحداً هو منع فرض تسوية غير عادلة.

١ ـ حول طبيعة الانتفاضة

دار منذ بداية الانتفاضة نقاش فلسطيني في الندوات الداخلية وفي وسائل الإعلام حول طبيعة الانتفاضة ومصادر قوتها: هل الانتفاضة عبارة عن عصيان مدني شعبي صدامي أم هي عبارة عن عمليات مقاومة مسلحة متواصلة؟ ولم تحسم الانتفاضة أمرها حتى اللحظة الأخيرة. ولا أظنه كان خياراً واعياً ومدروساً أن تختلط في الانتفاضة مظاهر المقاومة المسلحة مع العمليات الاستشهادية مع التظاهرات الشعبية وتجمعات الشبان التي ترمي جنود الاحتلال بالحجارة. وفيما عدا تنظيمات شعبية قامت كلجان مقاومة محلية، بدا أن تنظيم الانتفاضة عبارة عن إدارة يومية ونضال مياومة وردود فعل انتقامية متصاعدة على القمع الإسرائيلي وتعبير عن غضب شعبي.

لقد أصرت السلطة الفلسطينية، كما أصرت القوى السياسية المختلفة ان الانتفاضة بدأت بعفوية جماهيرية كرد فعل على مذبحة الأقصى يوم الجمعة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وعلى استفزاز شارون في اليوم الذي سبقه. وكأن تنظيم الانتفاضة بشكل دائم ومثابر وبناء على استراتيجية موحدة هو أمر مرفوض لا يصح الخروج به علنياً أو دولياً. يتجلى هذا المزاج السياسي الفلسطيني الغريب في الجمع بين اعتبار الحركة الشعبية عفوية لا أب لها من ناحية، وقبول التنافس بين التنظيمات على تبني كل عملية مقاومة، حتى عندما يتطلب الظرف عدم الإسراع في تبنيها من ناحية أخرى.

يتحمل هذا المزاج السياسي مسؤولية انتشار العفوية وعدم الانضباط واعتبارها ظاهرة صحية أصيلة وشعبية واعتبار النظام والمسؤولية والالتزام برأي

الأغلبية وبقرارات القيادة كلها أموراً مصطنعة غير أصيلة ونخبوية وتنظيرية وغير ذلك مما يحسب مثالب في عرف هذه الثقافة السياسية . وقد بينت انتفاضة الأقصى والقدس، كما بين تاريخ مقاومة الاحتلال بشكل عام، وتاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية أنه لا يمكن خوض صراع طويل المدى مع إسرائيل بالتعقيدات الدولية والاقليمية التي تحف بالقضية الفلسطينية من دون حد أدنى من الاستراتيجية والتنظيم حتى في ظروف التعددية السياسية.

لقد حاول تنظيم فتح في بداية الانتفاضة أن يمسك بزمام المبادرة، ولكن على المستوى الميداني فحسب . وبدت الانتفاضة كأنها ظاهرة طبيعية يتسابق المحللون الفلسطينيون والعرب في وضع أهدافها وتوقع خطواتها التالية، ومؤخراً قضت الديمقراطية العربية الفضائية أن يشارك المشاهدون في التحليل. ولم يعرف المواطن الفلسطيني حتى نهاية عام الانتفاضة الأول هل الانتفاضة هي: (١) أداة سياسية لتحسين الوضع التفاوضي الفلسطيني، أم هي: (٢) أداة لإفشال الإملاءات السياسية الإسرائيلية، أم هي: (٣) انتفاضة حتى الاستقلال، أم هي: (٤) انتفاضة كتعبير عن غضب لا ينتهي ضد اليهود ولدفعهم إلى الانسحاب من دون اتفاق؟

لا عيب في انتفاضة جماهيرية تتفجر بشكل منظم وبناء على استراتيجية علنية ولديها قيادة معروفة صاحبة قرار حول أساليب النضال وحول الجبهات التي يدور فيها، ولا بأس بإقرار علني لأهداف الانتفاضة السياسية المرحلية والاستراتيجية. بل هذا هو الخيار الصحيح، والطريق الوحيد نحو عمل جماهيري فاعل سياسياً. ليست الانتفاضة ظاهرة مؤلفة من غبار إنساني غاضب، ولا هي عاصفة أو إعصار ينشغل المختصون بتحليل أسبابه ونتائجه ويقتصر عليهم توقع خطواته التالية بناء على تخمين منطقهم الداخلي.

صحيح أن الانتفاضة عبرت عما يعتمل في نفس الشعب الفلسطيني من مشاعر، ابتداء من مشاعر الغبن والغضب، وانتهاء بالتمسك بعدالة القضية الفلسطينية، ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن تختزل إلى ظاهرة عاطفية عفوية. يجب أن يعكس تحرك سياسي بهذا الحجم وهذه الاستمرارية استراتيجية سياسية منظمة غير عفوية تضع لنفسها أهدافاً سياسية.

وإذا لم تكن الانتفاضة كذلك فهذه كارثة محققة. لأن كل المتحمسين للعفوية المتبرمين من التنظيم والتنظير والاستراتيجية يتحولون في هذه الحالة، بين ليلة وضحاها، إلى أصابع اتهام موجهة للانتفاضة والقيادة بهدر دم الشهداء

من دون إنجازات سياسية. وهل بالإمكان تحقيق إنجازات سياسية من دون أهداف سياسية، وهل بالإمكان السعي لتحقيق أهداف سياسية من دون استراتيجية؟ ومن يضع الاستراتيجية؟ وهل بالإمكان النضال ضمن استراتيجيتين أو ثلاث؟

لم تعلن الانتفاضة كاستراتيجية للوصول إلى هدف سياسي، ولكن انفجارها فسر كغضب جماهيري على اقتحام شارون بإذن باراك المسجد الأقصى، ثم أصبح التمسك بهذا الموقف الجماهيري، أو الحالة الجماهيرية مصلحة فلسطينية تلتقي عليها السلطة الفلسطينية والقوى السياسية التي اصطلح على تسميتها بالمعارضة ـ وهكذا أصبحت استمرارية الانتفاضة هي الهدف. . . إلى أن يخلق اللّه ما لا تعلمون.

ونذكر جيداً كيف درج على اتهام القيادة الفلسطينية في حينه بإنهاء الانتفاضة الأولى، وذلك بتوقيع اتفاق أوسلو. وكأن إنهاء الانتفاضة في حينه كان تهمة، وليس لأنه كان لدى من يصر على الاستمرار استراتيجية، بل لأن غياب الأفق السياسي أمام العمل النضالي يؤدي إلى أحد ردي فعل: الاستمرار بكل ثمن، أو التوقف بكل ثمن. كلتا الحالتين تؤشر على غياب الاستراتيجية السياسية المتفاعلة بشكل جدلي مع المتغيرات والواثقة من ذاتها ومن شعبها.

يعني التعامل مع المتغيرات السياسية بشكل جدلي أن النضال وتوقيته وأساليبه هي أدوات في خدمة هدف سياسي، وليست هدفاً بحد ذاتها. والهدف السياسي في الحالة الفلسطينية هو. . . ما هو الهدف السياسي؟ هل هو التحرر من الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وإزالة الاستيطان وإحقاق حق العودة للاجئين الفلسطينيين؟ نعم. هذا هو هدف النضال التحرري الفلسطيني. ولكن هل هذا هو هدف الانتفاضة؟ هل تستمر الانتفاضة بالزخم نفسه وبأقصى درجات استنفارها لطاقات الناس وجهودهم وتضحياتهم إلى أن يتم تحقيق هذا الهدف؟ لقد انطلقت الانتفاضة بمبادرة سياسية متصدية لمحاولة أمريكية ـ إسرائيلية لفرض تسوية غير عادلة تقايض الدولة الفلسطينية بكل مركبات العدل والإنصاف النسبيين ـ ولم تستمر الانتفاضة عفوياً، بل لأنه كانت هنالك مصلحة سياسية باستمرارها.

وكما في أي حركة وطنية جماهيرية بحجم انتفاضة القدس والأقصى، ابتكرت رموز وأبدعت بطولات وقدست الشهادة والتضحية ـ فهذه عوامل مهمة في شحن الجماهير من أجل الاستمرار، ودفعت صورة الشعب الفلسطيني الذاتية والخارجية ثمناً باهظاً بسيطرة الجنازة وتشييع جثمان الشهيد

والملثمون يطلقون النار في الهواء أثناء مسيرة التشييع على المشهد. هنا تغلبت حاجات الاستمرار بالنضال من أجل إفشال تسوية غير عادلة ومن أجل اختراق حصار دولي سياسي على الشعب والقيادة الفلسطينيين على الحس الجمالي والضرورات الإعلامية.

ولكن لم يعتقد أحد أنه بالإمكان، بالرموز وحدها ومن دون إنجازات سياسية ملموسة، مواصلة الطريق بالزخم نفسه حتى تحقيق انسحاب إسرائيلي كامل من الأراضي التي احتلت العام ٦٧ بما فيها القدس، وإزالة المستوطنات وإحقاق حق العودة للاجئين الفلسطينيين. المهم هو عدم التوقيع على حل دائم غير عادل. والثقة بالذات وبالشعب تعني أنه طالما توفر الوضوح السياسي الذي يمنع الوقوع في حلول وتسويات غير عادلة، وطالما توفرت المثابرة والتصميم وصلابة الإرادة السياسية والنفس الطويل التي تمكن من الاستمرار، فإنه لا مانع على الإطلاق من توفير التضحيات وتغيير الأساليب في مرحلة يرتفع فيها ثمن هذه الأساليب الكفاحية وتقل نجاعتها السياسية. والتوفير بالضحايا، وبخاصة البشرية والاجتماعية، عندما تكون نجاعتها السياسية محدودة هي مهمة مقدسة لقيادات مسؤولة وثورية فعلاً، لأن هذا النوع من المسؤولية هو الضمان للاستمرار على المدى البعيد.

لا يوجد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية خلف المنعطف القادم. وإذا أدركنا هذه الحقيقة توقفنا عن التفكير في إطار ومعادلات الحل، وبدأنا التفكير باستراتيجية النضال الطويل المدى. ويعني النضال الطويل المدى تكييف الأساليب النضالية لتتناسب مع قدرة الناس على الصمود والتحمل لمدى أطول، كما يعني، أيضاً، عدم تأجيل القضايا المتعلقة ببناء المجتمع والسلطة والاقتصاد، وعدم حشرها في هوامش الاهتمام السياسي.

يتضمن النضال الطويل المدى الصدام مع الاحتلال على مستوى استمرار عمليات الاحتجاج والتصدي للاستيطان ولتهويد القدس وللتقييدات التي يفرضها الاحتلال على حركة المواطنين وحياتهم اليومية، كما يتضمن توسيعاً مستمراً بفرض السيطرة الفلسطينية على المقدرات الاقتصادية والأمنية والسياسية كأمر واقع. ويتضمن النضال الطويل المدى، أيضاً، عملية البناء الذاتي المستمرة للمجتمع والسلطة الفلسطينيين مع تأكيد خاص على البناء الاقتصادي والتعليمي وتحديث نظم الإدارة ومأسسة عملية اتخاذ القرار من أدنى مستويات العمل المجتمعي إلى أعلى مستويات العمل السياسي.

إذا أراد الشعب الفلسطيني، وإذا أرادت القيادة الفلسطينية الانتصار في معركة فرض الإرادة الوطنية لا يمكن تأجيل هذه القضايا ومحاولة حسم المعركة مع إسرائيل من خلال عمل نضالي واحد تستثمر فيه طاقات الشعب الفلسطيني وإمكانياته كافة، ما يقود إلى أحد خيارين: اليأس والإحباط أو قبول تسوية غير عادلة. وفي الحالتين يبقى هذا الشعب من دون حل مسألة السيادة الوطنية كمهمة رئيسية يضاف إليها ازدياد تعقيد القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحاسمة بالنسبة إلى مصيره ومستقبله.

لا يمكن أن تنتصر إسرائيل في النضال الطويل المدى إذا تضمن الصراع عملية بناء الذات، ومن ضمنه بناء المؤسسات الاقتصادية والتعليمية وتشجيع الطاقات والكفاءات الفلسطينية للعودة إلى الوطن ومنحها الفرصة للمشاركة. ولا يمكن أن يتم هذا كله من دون إصلاح مبنى السلطة بمشاركة القوى السياسية الفلسطينية الرئيسية.

من ناحية أخرى، يجب عدم السماح لنزعة البناء الذاتي أن تستخدم كتبرير لإزالة الحواجز النفسية والسياسية مع المؤسسة الصهيونية. فقد أثبتت مرحلة أوسلو أن هذه لا تؤدي إلى بناء ـ اقتصادي واجتماعي يستحق الذكر، وإنما، إلى نشوء نخب فلسطينية اقتصادية وسياسية وسيطة لا تعمل على بناء صرح المجتمع الفلسطيني الحديث وإنما على بناء مصالحها كوسيط بين إسرائيل وبين شعبها، الأمر الذي يطور بالضرورة موقفاً سياسياً وسيطاً أيضاً.

المعادلة المطلوبة، والممكنة في الوقت ذاته إذا توفرت عناصر الإرادة والوعي السياسي، هي المعادلة التي تربط استمرار النضال ورفض التوقيع على تسوية غير عادلة مع عملية بناء الذات البطيئة والتدريجية، والمثابرة ضمن المعطيات القائمة ومن خلال خلق حقائق واقعة تعيد تشكيل هذه المعطيات.

بإمكان المرء أن يفهم وأن يتفاعل مع النقاش الذي دار على الساحة الفلسطينية مع نهاية عامها الأول، وبخاصة بعد عمليتي نيويورك وواشنطن: هل بالإمكان وقف الانتفاضة، وبخاصة العمليات المسلحة التي رافقتها، من دون إحراز إنجاز سياسي ملموس؟ وهل بالإمكان العودة إلى التفاوض على تسوية من دون تغيير سياسي في الموقف الإسرائيلي، بل مع تدهور الموقف الإسرائيلي سياسياً؟ ولكن شرط إجراء نقاش حقيقي ذي معنى حول هذه الأسئلة هو التحرر من ثنائية وقف الانتفاضة والقبول بالتسوية، أو الاستمرار بالأنماط النضالية نفسها من دون أخذ العوامل الدولية والاقليمية المتغيرة بعين

الاعتبار. بالإمكان رفض التسوية غير العادلة والاستمرار بالنضال مع أخذ الأوضاع السياسية المتغيرة وضرورات الحياة في صراع طويل المدى بعين الاعتبار.

٢ ـ التغييرات في إسرائيل

شابه المجتمع الإسرائيلي في ردود فعله على الانتفاضة إلى حد بعيد سلوك «اليشوف» اليهودي السياسي العام ١٩٤٨. اتخذ الصراع مع الشعب الفلسطيني مباشرة في الحالتين أشكالاً مسلحة وفُهِم ـ إسرائيلياً ـ على أنه صراع وجود.

وتتلخص ردة الفعل الأبرز في الانغلاق الوطني والتأكيد على الوحدة في مواجهة المخاطر المحدقة. ومن نافل القول أن المجتمع الإسرائيلي لم يدافع عن وجوده في الانتفاضة، وربما كان العكس هو الصحيح، أي أنه فرض صراع وجود على المجتمع الفلسطيني. ولكن القناعة التي رسخها باراك واتت في نهاية المطاف بشارون إلى سدة الحكم، أن الصراع يدور حول حق اللاجئين في العودة، وأن عدم تسليم الفلسطينيين بوجود إسرائيل هو الذي دفعهم لرفض اقتراحات كلينتون ـ باراك في كامب ديفيد. هذه القناعة جعلت الصراع يبدو على المستوى الأيديولوجي صراعاً على وجود الدولة اليهودية.

في مثل هذه الأجواء السياسية، جاءت العمليات الفلسطينية المسلحة والموجهة ضد المدنيين لتؤكد هذه المخاوف بالطبع. ولا شك في أن مخططي هذه العمليات لم يكونوا على قدر من السذاجة ليعتقدوا أن هذه العمليات ستؤدي إلى هزيمة الاحتلال أو الإخلال بالتوازن العسكري بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني.

وفي غياب استراتيجية سياسية واضحة، تندرج ضمنها هذه العمليات المسلحة، ليس للمحلل إلا أن يقدر أنها تعكس مزاجاً سياسياً معادياً لإسرائيل والاحتلال، وراغباً بالاقتصاص منه. ولكي يتم نص هذا الموقف بشكل عقلاني نقول إن هدف هذه العمليات كان إجبار إسرائيل كدولة وكمجتمع على دفع ثمن الاحتلال، وعدم قصر الثمن على الشعب الواقع تحت الاحتلال، وذلك باضطرار المجتمع الإسرائيلي إلى تغيير نمط حياته بعد تخويفه وإرهابه. لقد حققت العمليات هذا الهدف.

لدينا هنا مثال ممتاز على تحقيق هدف من دون تحقيق فائدة من تحقيق

هذا الهدف، أي من دون أن يكون تحقيق الهدف إنجازاً. لأن الإنجاز يقاس بموجب إستراتيجية. وإذا تلخصت الاستراتيجية الموجهة إلى المجتمع الإسرائيلي في إجباره على استنتاج النتائج السياسية الناجمة عن عدم تحمل ثمن الاحتلال، والانسحاب بالتالي من الأراضي العربية المحتلة العام ١٩٦٧، أو التنازل عن مواقفه السابقة، فإن الخوف وانعدام الحياة الطبيعية في إسرائيل والذي أدت إليه العمليات المسلحة في فترة الانتفاضة لم تؤدِ إلى هذه الاستنتاجات السياسية، بل إلى الارتداد نحو اليمين والالتفاف حول «حكومة وحدة وطنية». لا توجد إذاً علاقة ميكانيكية بين قطبي الوسائل والأهداف، بل هنالك علاقة جدلية لا بد أن يتم فيها التفاعل مع قطب ثالث هو الواقع السياسي القائم. وتحليل الوضع السياسي القائم في إسرائيل هو الذي يمكن من طرح السؤال: لماذا نجحت المقاومة المسلحة اللبنانية في تقسيم المجتمع الإسرائيلي بين مؤيد ومعارض للانسحاب من لبنان من طرف واحد، ثم إلى ترجيح كفة المؤيدين على المعارضين، في حين ساهمت العمليات المسلحة الفلسطينية إبان الانتفاضة في توحيد الشعب الإسرائيلي بدل تقسيمه؟

لقد دخل المجتمع الإسرائيلي مرحلة الانتفاضة بعد مؤتمر كامب ديفيد، فماذا يعني هذا؟ لقد فشل مشروع حزب العمل الداعي إلى تسوية مع الفلسطينيين بشروط يقبلها أكثر بقليل من نصف المجتمع الإسرائيلي، بمن في ذلك بعض مؤيدي الأحزاب اليمينية ـ وأدى ذلك إلى التفاف المجتمع الإسرائيلي حول طرح اليمين الذي أكد «استنتاج» باراك في كامب ديفيد حول عدم توفر شريك فلسطيني للتسوية. تعني هيمنة هذه القناعة على الساحة السياسية الإسرائيلية أن العمل السياسي في المجتمع الإسرائيلي يتم في سياق فهم الانتفاضة «كحرب مفروضة»، أو بترجمة من العبرية: «غير اختيارية»... فالثقافة السياسة الإسرائيلية الاستيطانية تقسم الحرب إلى حرب «اختيارية» لا يتوحد المجتمع الإسرائيلي حولها، وحرب «غير اختيارية»، أي دفاعية، يخرس فيها النقاش احتراما وإجلالاً لدوي المدافع. وقد دخلت حرب لبنان التاريخ السياسي الإسرائيلي «كحرب اختيارية» تصح معارضتها حتى أثناء سير العمليات. وهنا تطرح نفسها ـ إسرائيلياً ـ المقارنة التالية:

أ ـ حرب ١٩٦٧ كانت حرباً ضرورية دفاعية بالمفهوم الإسرائيلي.

حرب ١٩٨٢ لم تكن كذلك، بل فهمت منذ بدايتها كتنفيذ لخطة سياسية شارونية قائمة على قضايا خلافية.

ب ـ لم يوجد ولا يوجد في المجتمع الإسرائيلي موقف سياسي جدي يستحق الذكر دعا أو يدعو لضم جنوب لبنان إلى إسرائيل.

توجد قوى سياسية إسرائيلية جدية دعت وتدعو إلى ضم الضفة الغربية أو ضم أجزاء منها والاستيطان فيها.

ج ـ عند تكبيد إسرائيل خسائر بشرية في لبنان نزع تيار مركزي في المجتمع الإسرائيلي لاستغلال هذه الخسائر لتدعيم موقفه المعارض لوجود إسرائيل في لبنان بالتأكيد أنه كان بالإمكان توفير هذه الخسائر.

عندما تكبدت إسرائيل خسائر بشرية خلال الانتفاضة لم تكن هنالك قوة إسرائيلية جدية واحدة تحمل الوجود الإسرائيلي في الضفة والقطاع مسؤوليتها، أو تذهب إلى إمكانية تجنب هذه الخسائر، بل بالعكس، فقد سادت في المجتمع الإسرائيلي القناعة أن هذه خسائر لا بد منها وأنه لا يوجد حل سياسي يوقف «الإرهاب» ومن غير الممكن القضاء عليه «قضاء» مبرماً بالوسائل العسكرية.

د ـ غالبية الخسائر الإسرائيلية في لبنان وقعت في صفوف الجنود، الأمر الذي يؤكد أن المسألة الأساسية تكمن بوجودهم في جنوب لبنان، وهي مسألة تحسم سياسياً في نهاية المطاف، إما من خلال اتفاق سلام، أو بانسحاب من طرف واحد.

غالبية الخسائر الإسرائيلية في حالة الانتفاضة وقعت في صفوف المدنيين داخل الخط الأخضر، الأمر الذي يؤكد، نفسياً على الأقل، طرح اليمين أن قضية الصراع ليست وجود إسرائيل في الأراضي العربية التي احتلت العام ١٩٦٧، بل وجود إسرائيل بشكل عام ـ أي أن الصراع هو صراع وجود لا بد خلاله من التوحد للدفاع عن هذا الوجود.

تحتاج القوى السياسية الفلسطينية الفاعلة في مرحلة التحرر الوطني إلى استراتيجية تتفاعل جدلياً مع معطيات الواقع الذي تثور عليه. ولا تقل أهمية عن ذلك الحاجة إلى استراتيجية موحدة ليس فقط لأن الشعب واحد، وهدفه في مرحلة التحرر الوطني واحد، بل لأنه لا يمكن خوض النضال وتحقيق النتائج من دون استراتيجية موحدة.

يشكل التعامل مع متغيرات السياسة الإسرائيلية مثالاً بارزاً على جدلية الوسائل ـ الأهداف ـ الواقع من دون الانزلاق إلى انتظار نتائج العملية السياسية الداخلية الإسرائيلية، وإنما كجزء من ضرورات النضال. والمقاومة

اللبنانية لم تتعامل مع الواقع الإسرائيلي (والعربي أيضاً) بشكل بارع فحسب، بل توفرت لديها استراتيجية نضالية واضحة وموحدة قائمة على وضوح الهدف ودراسة معمقة للإمكانيات، بما فيها العنصر النضالي الذاتي.

٣ ـ حول التحرك العربي في الظروف الجديدة

وجهت الولايات المتحدة ترافقها بريطانيا ضربة عسكرية تتضمن عمليات كوماندوز لأفغانستان ولما تشتبه به على أنه «قواعد للإرهاب» في أفغانستان، وقد تمتد إلى دول أخرى. وسوف يستمر المجهود العسكري والمخابراتي والسياسي الأمريكي في «مكافحة الإرهاب» مدة سنوات. لقد لاحت فرصة لم تفوتها الولايات المتحدة لفرض هيمنة سياسية ومخابراتية ولتوسيع مفهوم الأمن القومي الأمريكي ولدفع الدول في بؤر التوتر لرؤية مصلحتها في الانضمام إلى «التحالف الدولي المعادي للإرهاب» وإخضاع صراعاتها المحلية لهذا «التناقض الرئيسي».

ولا تتوفر لدى الإدارة الأمريكية، برأي الكاتب، سيناريوهات تفصيلية واضحة، وإنما خطوط عريضة. وسوف تقرر ديناميكية تطور الأحداث تفاصيل السيناريوهات، إلى حدٍ بعيد. وهذا يعني أن الشعب الفلسطيني والشعوب العربية لا تواجه خطة أمريكية تفصيلية جاهزة تشبه القدر والمصير المحتوم الذي لا يقاوم.

هنالك، أيضاً، هامش واسع للتحرك العربي على مستوى الدولة. وقد أبقتنا التطورات السياسية العالمية مع الدولة العربية، كذات وحيدة فاعلة سياسياً على الحلبة الدولية. لقد أبقت العمليات الإرهابية ضد نيويورك وواشنطن الوطن العربي في حالة اعتماد كامل على الدولة. فإذا كان وجه القوى المعارضة للدولة العربية كما بدا للرأي العام الغربي، والعربي أيضاً، بعد هذه العمليات، فإن القوى السياسية والاجتماعية المعارضة وغير الرسمية القومية والديمقراطية والإسلامية المتنورة سوف تحتاج إلى وقت طويل لإعادة ترميم ذاتها وتحديد طريقها في المجتمع العربي ذاته وأمام الرأي العام العالمي.

حالياً، الدولة العربية هي التي تجري الحسابات العقلانية للموازنة بين الضغوط الدولية وتوجهات الرأي العام المحلي، وهذا أضعف الإيمان ـ هذا إذا لم تتوفر لديها الجرأة الكافية لحساب مصلحتها ومصلحة الوطن العربي كله.

لم تقم الولايات المتحدة بالضغط فوراً على شارون «للتصالح» مع ياسر

عرفات والاجتماع به. فقبل استعادتها لهيبتها على المستوى الدولي يبدو أي ضغط يوجه لإسرائيل «إنجازاً للإرهاب». وبالعكس كان من الواضح أن رد الفعل الفلسطيني في الأيام الأولى بعد العمليات سيكون دفاعياً والرد الإسرائيلي سيكون هجومياً. وذلك لأنّ إسرائيل تحاول أن تزج بالقضية الفلسطينية في إطار الإرهاب واضعة موقفها هي في إطار مكافحة الإرهاب. إضافة إلى ذلك، فإنّ كلفة النضال الفلسطيني قد ارتفعت وفاعليته العالمية قد انخفضت في هذه الفترة القصيرة. لقد حنى الفلسطيني ظهره أمام العاصفة إلى أن تمر. ولكن ماذا بعد مرور العاصفة؟ تركز الضغط الأمريكي على الطرفين لإزالة العوائق أمام عقد اجتماع، وربما اجتماعات بيريس ـ عرفات، هو ضغط تكتيكي غير قائم على تصور أمريكي استراتيجي بطبيعة الحل الدائم للقضية الفلسطينية.

ولكن ستحاول الولايات المتحدة بعد «استعادة هيبتها» إقناع شارون بالتفاهم مع من تسميهم «بالمعتدلين العرب». وهذا لا يعني أنّ شارون وحده يقف أمام قرار حاسم، بالعودة إلى المفاوضات أم مواصلة طريق عرقلة هذه العودة، وإنما تقف القيادة الفلسطينية، أيضاً، أمام القرار هل ستصنف نفسها «كمعتدلة» بالمفهوم الأمريكي، وهل سوف تقبل استحقاقات هذه التسمية؟ والغرض من هذا التفاهم هو تسهيل عملية الاصطفاف الدولي الجديد وتهدئة الأجواء والمزاج الشعبي في المنطقة على المدى البعيد ليكون بالإمكان عزل «الإرهاب».

يعني هذا أنّ الطرفين، وليس طرفاً واحداً، سوف يتعرضان إلى ضغوط أمريكية. وتضاف هذه إلى الضغوط التي سوف تتعرض لها دول عربية أخرى رئيسية، وقد يتحول التفاوت في المواقف بين هذه الدول إلى حالة صراع إذا تجاوب بعضها مع الضغوط والإغراءات الأمريكية أكثر من بعضها الآخر.

تتولد عن الحقبة الجديدة إذاً حاجة لاستعداد رسمي عربي لمواجهتها. ولأننا لا نتوقع من الدول العربية طرحاً أيديولوجياً أو حتى منهجياً متكاملاً حول سبل التعاطي مع السياسة الأمريكية في المنطقة والمخارج الممكنة على مستوى النظام الاقليمي، فإننا نقتصر هنا على ما نعتقد أنه ممكن في إطار الأداء الرسمي العربي، وما هو ضروري لاحتواء الهجمة الأمريكية، وربما التأثير فيها لصالح قضايا يُجمع عليها العرب حتى على المستوى الرسمي.

إنّ المحور السياسي العربي الأساسي الذي تطرح مهمة تقويته وإحيائه

لاستيعاب المرحلة الجديدة على مستوى الدول هو المحور المصري ـ السعودي ـ السوري، وبخاصة أن أطراف هذا المحور تتفق على أن طبيعة المرحلة ما بعد أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تختلف عن عشية حرب الخليج الثانية. الموقف السوري واضح فيما يتعلق بالفصل بين المقاومة المشروعة والإرهاب، ويتمسك بثوابت الحل العادل والدائم للقضية الفلسطينية، وموقفه فيما يتعلق بالسلام مع إسرائيل واضح أيضاً. وقد ازداد الموقف المصري قوة على المستوى الدولي بعد أن دق الإرهاب أبواب الولايات المتحدة التي كانت تمنح من سمتهم مصر إرهابيين ملجأ سياسياً، وباستطاعة مصر أن تتكلم بنبرة عالية حول موقف الغرب اللامبالي من صراعها المستمر مع الإرهاب الداخلي الذي استهدف النظام باستهداف المدنيين والمنشآت. وقد عبرت مصر عن موقف نقدي تجاه إقامة «تحالف دولي ضد الإرهاب» واعتبرته اصطفافاً دولياً يطمس القضايا وفي غير مكانه. والعربية السعودية سوف تتعرض إلى ضغوط للمساهمة مع بقية بلدان الخليج في تمويل الحملة الأمريكية من دون طرح حلول لقضايا تهمها وتهم رأيها العام. وهي كدولة متمسكة بثوابت القضية الفلسطينية وقد عبرت للولايات المتحدة في غير مناسبة خلال عام الانتفاضة الأول عن قلقها من الدعم الأمريكي غير المشروط لإسرائيل.

تجسّد هذه الدول الثلاث أبعاد القضايا العربية على المستوى الرسمي، وقد طورت سوريا منذ انتخاب رئيسها الجديد علاقاتها مع العراق الأمر الذي كان له، في ما عدا الفائدة الاقتصادية، أثرٌ ايجابي في وزنها الاستراتيجي. وهنالك حاجة ملحة لتطوير العلاقة السورية الفلسطينية إلى درجة التنسيق السياسي حتى بوجود الخلاف.

من المفيد زيادة التنسيق بين هذه الدول الثلاث في إطار التنسيق العربي الشامل ومواجهة الائتلاف الأمريكي المزمع إقامته بقضايا المنطقة الأساسية ـ سوف يكون بإمكان هذه الدول أن تفهم الولايات المتحدة، أن الوطن العربي لن يقبل بعزل سوريا أو لبنان أو ليبيا بحجة استضافة «إرهابيين»، وأن كل التنسيق المخابراتي في «مكافحة الإرهاب» لن يفيد طالما استمرت إسرائيل بسياستها الراهنة، وطالما استمرت أمريكا بتقديم الدعم غير المشروط لها، وطالما بقي العراق محاصراً. نقول هذا لأنه من الواضح أنّ دولاً عربية منفردة ستجد من مصلحتها المحلية الداخلية، التعاون المخابراتي «لمكافحة الإرهاب»، ولكن تعاون مجموعة دول محورية ومركزية سيطرح القضايا العربية المشتركة بالضرورة، وسيساعد كل دولة على حدة على الصمود أمام الضغط الأمريكي.

ولكن الحاجة لهذا المحور سوف تتضح عندما يبدأ الضغط الدولي «المكافح للإرهاب» بهدف التوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية، ومن ضمنه أن تتخذ القيادة الفلسطينية قراراً يحسم السؤال هل هي «إرهابية» أم «مكافحة للإرهاب»، وهل هي «إرهابية» أم ستعتقل «إرهابيين»؟

باستطاعة المحور الثلاثي أعلاه أن يحصّن القضية الفلسطينية في مثل هذه الظروف بمبادرة سياسية تشمل سوريا ولبنان والأردن وفلسطين ومصر بدعم سعودي تستبق الضغط الأمريكي. من شأن هذه المبادرة السياسية الشاملة والتي يطرح من خلالها موقف العرب جميعاً أن تخترق الرأي العام العالمي. فبمجرد أن ترفضها إسرائيل ستنقلب المعادلة من إرهابيين ومعادين للإرهاب إلى مؤيدين ومعارضين للسلام العادل في المنطقة.

في حالة توصل هذه الأطراف العربية إلى مبادرة سياسية جدية تطرح دولياً سوف تنشأ الظروف لأول مرّة منذُ كامب ديفيد لمخاطبة الرأي العام الإسرائيلي من جديد. فقد نجح باراك وشارون بإقناع هذا الرأي العام أنه لا مناص من دعم حكومة وحدة وطنية، وأنه بعد موقف الفلسطينيين (الصحيح برأي الكاتب كما أوضح في مواقع عدة)، في كامب ديفيد، لم يعد هنالك ما يختلف عليه إسرائيليان. فلا يوجد «شريك عربي جدي» لأي عملية سلام، وأنه لا بدّ من الوقوف خلف المحاولات الإسرائيلية البائسة لقمع إرادة الشعب الفلسطيني.

لا تقنع المبادرة السياسية العربية شارون، ولكنها تحرجه دولياً قبل أن ينفرد بالفلسطينيين سوية مع «التحالف الدولي ضد الإرهاب»، وفي ظِله، كما أنها توفّر أداة لمقارعته حتى على مستوى الساحة السياسية الإسرائيلية الداخلية. . . لماذا؟

لأنّ هذه المبادرة ليست خطوة من طرف واحد، ولا هي اقتراحٌ لمرحلة انتقالية جديدة تقود إلى المجهول. لقد اتضح لكل إسرائيلي متوسط أن منطق أوسلو هو منطق المراحل الانتقالية، بغض النظر عن الموقف منها، وأن هذا المنطق لا يقود إلى حلٍ دائم. ولا يمكن التوصل إلى حلٍ دائم إلا إذا كان شاملاً.

يخترق التحرك الشمولي الرأي العام الإسرائيلي بشموليته وليس بتنازلات منفردة يقدمها كل طرف عربي على هواه، وهذا لا يعني أنه سيحظى بدعم الأغلبية، ولكن لن يكون لدى القوى الإسرائيلية التي تعتبر نفسها قوى سلام

أية حجة لعدم التحرك، وستكون لديها راية تدافع عنها.

لا تلغي المبادرة السياسية الشاملة التنافس بين المسارات، لأنه أصلاً غير قائم منذ فشل كامب ديفيد، ولكن من شأنها أن تخفّف من التفاوت بين الضغوط التي سوف توجه إلى كل دولة عربية، ومن التفاوت بين العرب بالتجاوب مع هذه الضغوط.

من الطبيعي أن يتقدم العرب بمثل هذه المبادرة إلى دول العالم ومنها الولايات المتحدة استباقاً لتحرك المكارثية الجديدة لفرض تسويات لا تتضمن مبادئ العدل والإنصاف. وسوف تثبت الأحداث السياسية القادمة أنه لا جدوى من تأجيج الخلافات العربية ـ العربية، وأن الرهان على تغيير مبدئي ضروري في الموقف الإسرائيلي بالاستناد إلى عقلانية تفرضها معركة «مكافحة الإرهاب» هو رهان عقيم.

٤ ـ دولة جورج بوش الفلسطينية

تأكيداً للإشاعات حول مبادرة أمريكية جرى إعدادها لمواصلة التفاوض الإسرائيلي ـ الفلسطيني عشية عمليتي نيويورك وواشنطن، صرح الرئيس الأمريكي يوم ٢/١٠/٢٠٠١ في البيت الأبيض أن الولايات المتحدة كانت ترى في الدولة الفلسطينية جزءاً من رؤية (Vision) السلام.

وأعتقد أنه من الغباء التوقف عند كل كلمة يقولها الرئيس الأمريكي شرحاً وتأويلاً وبخاصة عندما يتكلم «بطلاقة» ومن دون نص مكتوب، ومع ذلك يستحق هذا التصريح وقفة بسبب الاهتمام العربي والإسرائيلي به، مع التشديد على الأول لأنه أكثر حماسة من الثاني. ومن أجل وضع الأمور في سياقها، وفقط لهذا الغرض، نذكر هنا أن شارون قد نطق قبل بوش بأسبوعين في محاضرة أمام نقابة المعلمين في اللطرون يوم ١٦/٩/٢٠٠١ أن «إسرائيل مستعدة لمنح الفلسطينيين أكثر مما منحهم أحد قبلها الأتراك، والإنكليز، والمصريون، والأردنيون: دولة فلسطينية»، وذلك قبل أن يحمل الفلسطينيين في الجملة الثانية المسؤولية عن «تضييع الفرصة». وقد اعتبر المعلقون الإسرائيليون في حينه هذه العبارات الشارونية مؤشراً على اقتناع شارون بفكرة الدولة الفلسطينية في الوقت الملائم ومع الشريك الفلسطيني الملائم.

إزاء هذه التصريحات، التي تلتها دعوة ياسر عرفات لاجتماع مع رئيس

الحكومة البريطاني بعد حظر طويل دام منذ انتخاب شارون، استرجع بعض المعلقين العرب سلوك الولايات المتحدة السياسي في عهد بوش - بيكر بعد حرب الخليج. وفي حينه «كافأت» الولايات المتحدة العرب على موقفهم من العراق بالدعوة إلى مؤتمر مدريد. لقد تم في حينه توجيه ضغط أمريكي إلى إسرائيل فعلاً. ولكن الضغط لم يوجه لغرض تسوية سياسية من نوع معين، وإنما لفرض التفاوض مع العرب على يتسحاق شامير الذي لم يؤمن بالسلام مع العرب (وما زال تيار سياسي إسرائيلي كامل على موقفه هذا) قبل أن يقبل العرب عجزهم عن الانتصار على إسرائيل ويعترفوا به، وأمثال شامير يؤمنون إيماناً راسخاً أن العرب لم يقتنعوا بهذا الموقف بعد، حتى لو ادعوا غير ذلك.

لقد ضغطت الولايات المتحدة على الأطراف لحملها على التفاوض في مدريد. وبذلك انتهى الضغط الأمريكي. ولكن صراع شامير مع السياسات الأمريكية كلفه فيما بعد كرسيه كرئيس حكومة بفعل عملية انتخابات إسرائيلية استوعبت مغزى الخلاف مع الولايات المتحدة. ومقولة الدولة الفلسطينية بحد ذاتها لا تشكل ضغطاً على إسرائيل. فقد قبل حزب العمل هذه الفكرة واعتبرها أساساً للتسوية مع إسرائيل قبل أن تتبناها الإدارة الأمريكية رسمياً. وعندما طرح كلينتون أفكاره في كامب ديفيد والتي تضمنت دولة فلسطينية، كان الرجل يطرح عملياً أفكاراً إسرائيلية يتجنب الإسرائيليون الالتزام بها قبل سماع الرد الفلسطيني عليها.

لم يعد الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي يدور حول دولة فلسطينية، ولا حول حق الفلسطينيين بإقامة دولة. وأشك إذا ما كانت هذه القضية محور الصراع في يوم من الأيام منذ أن وافقت إسرائيل على التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية. فقد رفضت إسرائيل التفاوض معها طالما رفضت فكرة الدولة الفلسطينية، وقبلت بمبدأ التفاوض معها بعد أن اقتنعت بفكرة الدولة الفلسطينية . . وحتى اتفاقيات أوسلو لم تحص الدولة من بين قضايا الحل الدائم: (١) الاستيطان (٢) القدس (٣) اللاجئين (٤) الحدود. ولا يوجد اتفاق فلسطيني إسرائيلي على أي من هذه القضايا.

لقد ناقشنا مراراً وتكراراً ما يمكن أن تعنيه الدولة الفلسطينية خارج هذه القضايا. ولكن دعونا نسلم على الأقل أن موافقة الولايات المتحدة على قيام دولة فلسطينية لا يشكل بحد ذاته ضغطاً على إسرائيل، ولا يندرج ضمن تصور أمريكي لحل عادل للقضية الفلسطينية.

ما الجديد إذاً؟ وما الداعي لتفاؤل أنصار التسوية بكل ثمن؟ الجديد أن صمت بوش الذي طال قد انتهى، وأن الرجل يتكلم في الموضوع الفلسطيني. لقد اتبع بوش حتى ١١ أيلول/سبتمبر استراتيجية كانت في غير صالح المفاوض الفلسطيني، وهي انتظار أن ينضج الطرفان على نار الصراع حتى يتقبلا «تنازلات مؤلمة» تمكنهما من التوصل إلى حل وسط.

وقد خشي الفلسطينيون أن يستغل شارون هذه الفرصة للاستفراد بالفلسطينيين و«إنضاجهم» وحدهم على نار التصعيد الإسرائيلي، ولكن بوش اضطر إلى اختراق حاجز الصمت ونصائح ديك تشيني ودونالد رامسفيلد إلى تلبية الحاجات الدبلوماسية التي تتطلبها الحملة الأمريكية ضد «الإرهاب».

لقد اضطرته ضرورات التحالفات الكثيرة في المناطق العربية والإسلامية إلى التصريح بموقف سياسي حول التسوية. وحتى لو تجاوز بوش هذه الحاجة اللفظية إلى توجيه ضغط للإسرائيليين والفلسطينيين للتفاوض، فلن يتجاوز ذلك الضغط التكتيكي - ويكفيه لفترة أن «تبدأ عملية السلام» أو أن «تتواصل عملية التفاوض».

لم تشمل الأفكار الأمريكية الجديدة، كما يتداول مضمونها طيلة الربع الأخير من العام ٢٠٠١ في صحافة الوطن العربي وإسرائيل، جديداً، إذا ما قورنت بأفكار كلينتون - باراك. وهي لا تستند إلى، ولا تضمن «قبول» إسرائيل بأفكار كلينتون من أجل الاستمرار من تلك النقطة، بل تبدأ النقاش كله من جديد.

منذ العام ١٩٤٨ تقدمت الولايات المتحدة بالعديد من المبادرات سياسية على الأقل من هذا النوع - منذ أفكار مارشال مروراً بروجرز وبرنامج ريغان. وقد عارضت إسرائيل هذه الاقتراحات، وحكمت بذلك عليها بموت بطيء إلى أن طواها التاريخ.. وفيما عدا مبادرات تكتيكية مرحلية من نوع اتفاقات فك الارتباط بين إسرائيل ومصر ومبادرتي ميتشل وتينيت لوقف العنف والعودة إلى المفاوضات أثناء الانتفاضة الثانية، لم تقبل إسرائيل إلا اتفاقيات كامب ديفيد، وهي لم تبدأ بمبادرة أمريكية بل مصرية. واتفاق أوسلو لم يبدأ بمبادرة أمريكية بل تنافى في حينه مع التصورات الأمريكية، ولكن الولايات المتحدة تبنته بسرعة البرق.

تستطيع الولايات المتحدة في إطار العلاقات القائمة بينها وبين إسرائيل أن تجبر إسرائيل على الالتزام بالمصالح الأمريكية العليا، وعدم اتخاذ خطوات

من شأنها أن تضر بهذه المصالح: عدم الرد على العراق بعد إطلاقه صواريخ سكاد أثناء تعرضه للقصف خلال حرب الخليج الثانية، عدم بيع طائرات تجسس للصين، حضور مؤتمر مدريد للسلام... ولكن الولايات المتحدة غير مقتنعة بحل بعينه للقضية الفلسطينية كمصلحة أمريكية عليا، في حين اعتبرت رفضاً إسرائيلياً لمبادرة السادات حماقة قد تطيح بإنجازات الولايات المتحدة السياسية في المنطقة ضد الاتحاد السوفياتي بعد حرب ١٩٧٣. وقد تلاقت الرؤيتان الإسرائيلية والأمريكية في حينه.

ولكن، لا شك في أن الولايات المتحدة ستلعب دوراً سياسياً مباشراً أكثر فعالية، ويبدو أن النية قد توفرت لديها لذلك قبل عمليات ١١ أيلول، وذلك بضغط خليجي، سعودي بشكل رئيسي.

تحظى إسرائيل وسياستها بشعبية كبيرة في الرأي العام الأمريكي وفي الكونغرس. وقد ازدادت شعبية إسرائيل، كما ازدادت الكراهية للعرب بعد الأحداث التي عصفت في الولايات المتحدة، وفي الوقت ذاته، بدأ نقاش حي لمغزى وإسقاطات الدعم المطلق وغير المشروط لإسرائيل وأثره في وضع الولايات المتحدة في العالم العربي والإسلامي. وفي إسرائيل نفسها يسود «إجماع وطني» إسرائيلي على ثوابت الحل الدائم، ولذلك من الصعب توقع ضغط أمريكي جذري وفعال حتى لو توفر تصور أمريكي لحل دائم مقبول عربياً وفلسطينياً. ولكن لا التصور قائم ولا آليات الضغط لفرضه بشكل مباشر وفوري قائمة.

لا يرغب أريئيل شارون بالعودة إلى طاولة المفاوضات ويتذرع باستمرار «العنف الفلسطيني» وأعمال المقاومة لسببين: أولاً، لأنه لا يريد التفاوض مع ياسر عرفات، وهذا موقف كما يبدو ـ وهنا مكمن الخلاف بينه وبين شمعون بيريس، الذي ما زال يعتقد أن الرئيس الفلسطيني هو الشريك الوحيد الممكن للاتفاق حول وقف لإطلاق النار، ثم لاتفاق على التفاوض، وثانياً، لأنه لا يملك برنامجاً سياسياً يفي بمستلزمات الحد الأدنى اللازم لاستمرار هذه المفاوضات. وشارون يعلم أنه في المفاوضات يتحول من «مكافح الإرهاب» إلى رافض للسلام.

وإذا صممت أمريكا على التدخل في الشأن الفلسطيني ـ الإسرائيلي فسوف تتدخل من أجل عودة المفاوضات إلى مسارها، وسوف تضغط الولايات المتحدة على إسرائيل من أجل العودة إلى التفاوض. أما في

المفاوضات ذاتها والتي يفترض بدؤها فشل شارون وقيادة جيشه بعرقلتها، فسوف يتم الضغط على الطرف الفلسطيني للتراجع عن موقفه في كامب ديفيد، أي عن برنامج الانتفاضة السياسي الضمني، والذي لم يعلن طيلة عام من استعارها.

الفصل الثالث عشر

بعد الاجتياح

١ ـ تشخيص

لم ينجح شارون في عدوانه ، والأصح لم تنجح إسرائيل في عدوانها الشامل ،الذي بدأ يوم ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٢ ضد مناطق السلطة الفلسطينية، بإحداث تغيير جدي في الأوضاع السياسية والأسئلة السياسية المطروحة والمتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية منذ العام ١٩٦٧. وإذا صحت الدعوة الأمريكية لدولة مؤقتة الحدود كمرحلة انتقالية لا تتطلب من الفلسطينيين التنازل عن «كل شيء» مقابلها، ولا تعتبر في الوقت ذاته حلاً نهائياً يكون باراك قد فشل في فرض تصوره «الكريم» للحل الدائم دولياً. وتكون المحاولة الشارونية لزج القضية الفلسطينية في خانة الإرهاب قد فشلت. هذه إنجازات متواضعة لمقاومة فلسطينية أقل ما يقال فيها إنها لم تكن منظمة منذ اندلاع الانتفاضة، وما زالت غير منظمة. وربما بسبب نجاح شارون المؤكد بإضعاف القيادة الفلسطينية موقعاً ودوراً ساد بعده شعور عام بنشوء مرحلة جديدة تعيشها المنطقة، والقضية الفلسطينية بشكل خاص. نقول هذا لإدراكنا أن الهدف السياسي من عدوان شارون كما نفهمه هو إضعاف القيادة والإرادة والاستعداد للمقاومة وصولاً إلى تغيير أجندة المفاوضات السياسية في المدى المنظور بحيث لا تشمل قضايا لا حل لها بنظره، مثل القدس واللاجئين والاستيطان. والهدف ان تتمحور هذه المفاوضات السياسية حول أجندة الكيان الفلسطيني، مساحته، صلاحياته، علاقاته مع العرب ومع إسرائيل والتزاماته الأمنية بالطبع.

في هذا السياق طرح شارون موقفه «المؤيد» لقيام دولة فلسطينية. وقد صوت حزب الليكود يوم ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٢ ضد موقفه هذا لأسباب متعلقة بالصراع على النفوذ داخل هذا الحزب ، وضيق بذلك هامش مناورته

الدولي. وقد وجد شارون أصلاً صعوبة في ترجمة عدوانه إلى إنجازات سياسية ولا حتى باللغة الأمريكية، ناهيك عن الاوروبية.

ولكن هذا الموقف الليكودي الذي خلط التعنت الايديولوجي بالمزاودة الحزبية الداخلية، كشف أيضاً عن الهوة الكبيرة الفاصلة بين الاعتبارات العربية والإسرائيلية في المبادرة والتحرك السياسي. هكذا اتضح انه عندما كان العرب يعدون لمبادرة سلام عربية عشية قمة بيروت ترضي الولايات المتحدة كانت إسرائيل تعد للعدوان على الشعب الفلسطيني، مجتمعاً وسلطة. وعندما اجتمع قادة المثلث العربي الهام(سوريا ومصر والمملكة السعودية) في شرم الشيخ يوم ١١ من أيار/مايو ٢٠٠٢ لإصدار بيان يؤكد الرغبة في السلام ونبذ العنف، أصدرت لجنة الليكود المركزية قراراً يعارض الدولة الفلسطينية حتى بالتفسير الشاروني.

باشرت الحكومة الإسرائيلية بعد أسبوعين من العدوان بترتيب إنجازاته السياسية التي يتوجب أن تقدمها للمجتمع الإسرائيلي الذي دخل في حالة «ترانس» أو «اكستازا» من نشوة لا بد لحكومة إسرائيل أن تقولبها وأن تحولها شعورياً إلى نشوة انتصار. ومن هنا الاهمية التي أولتها إسرائيل لاعتقال رموز الانتفاضة أمثال مروان البرغوثي والقضاء بكل ثمن على جيوب المقاومة في جنين ونابلس، ومن هنا إصرار شارون على اعتقال من تدعي إسرائيل أنهم على علاقة باغتيال زائيفي. يجب أن يبرر شارون بداية الحرب ونهايتها بـ«إنجازات» عينية يعرضها على المجتمع الإسرائيلي، وربما أيضاً على الولايات المتحدة. فحتى شارون لا يستطيع الاكتفاء بالحالة الشعورية الهستيرية لتبرير ما قام به. عليه ان يبرر ويفسر ويشرح. واذا كانت المهمة المعلنة للحرب هي «القضاء على البنية التحتية للإرهاب» فعليه ان يظهر ولو بالديماغوجيا كيف تم ذلك.

وقد حاول شارون ان يعرض «الانجازات» بلغة مفهومة أمريكياً من «تراث» العدوان الأمريكي على الشعب الافغاني بشكل يبرر العدوان الإسرائيلي: ضرب البنى التحتية (تقابلها ضرب معسكرات التدريب في افغانستان)، اعتقال الآلاف (يقابل معتقل غوانتنامو)، اغتيال وإعدام الأسرى والمعتقلين المناضلين (يقابله بن لادن مطلوب حياً أو ميتاً). قد تجد إسرائيل مقابلاً أمريكياً لقصف المدنيين، ولكنها لم تجد مقابلاً للنزعة التخريبية لجنودها ولسرقة الممتلكات ولمنع العلاج عن الجرحى.

والأهم من ذلك كله أن إسرائيل لم تستطع ان تختزل الموضوع الفلسطيني إلى «مسألة إرهاب»، ولا حتى في الولايات المتحدة ذاتها. وذلك لوجود حالة اسمها الاحتلال والاستيطان. قد لا يفهم الرأي العام الأمريكي ما يفهمه الرأي العام الأوروبي عن حالة الاحتلال الكولونيالي، وقد يعتبر الاستيطان كلمة ذات دلالات ايجابية تذوتها المواطن الأمريكي من الذاكرة الجماعية حول تاريخه وتاريخ بلده الاستيطاني كما نقلت إليه عبر برامج التدريس والأفلام والأغاني. ولكن المواطن الأمريكي يفهم كلمة التمييز العنصري و«الابارتهايد»، كما يفهم مطالب ديمقراطية من نوع حق تقرير المصير والانتخابات الحرة، وهكذا. وكلها مطالب يناضل الفلسطيني من أجلها. سيكون من الصعب بل المستحيل إلغاء الحق الفلسطيني أو تهميشه كقضية إرهاب حتى في الولايات المتحدة ذاتها.

ويصح هذا، كما يصح غيره من آفاق العمل السياسي، اذا ما طور الفلسطينيون، كحركة سياسية ومجتمعية وكحركة تحرر، وبشكل لا يحتمل التأجيل الاستراتيجية اللازمة للتعامل مع الوضع الجديد الذي نشأ بعد العدوان الإسرائيلي الأخير والشامل، وبخاصة بعد ان دفع شارون بسياسات القوة إلى حدودها القصوى، وكشف بذلك عن حدود سياسة القوة. من هنا ننطلق إلى مستقبل النضال الفلسطيني بالبناء على ما حصل، ولكي لا نبدأ من الصفر.

في خضم النقاش حول جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل في جنين ونابلس وأثناء اجتماع عرفات باول يوم الاحد ١٤ ـ ٤، أقرت الحكومة الإسرائيلية اقتراح شارون وجيشه إقامة مناطق عازلة كثيفة الوجود العسكري بمظاهر فصل مادية حادة على الأرض حول المدن الفلسطينية القريبة من الخط الاخضر: طولكرم وجنين والقدس.

وإضافة لحملة الاعتقالات الواسعة الهادفة إلى ضبط النضال الفلسطيني والتحكم به شكل قرار الحكومة الإسرائيلية يوم ١٤ نيسان/ أبريل، أي بمرور أسبوعين على العدوان، بالفصل الديمغرافي الأمني في مناطق جنين وطولكرم والقدس، نقطة فصل وتحول بين ما قبل العدوان وما بعده لأنه شكل بداية علنية لنظام «الابارتهايد» المزمع إقامته في فلسطين. لقد اعلن شارون في جلسة الحكومة أن الخطوط التي سيرابط على طولها الجيش الإسرائيلي ليست حدوداً سياسية. الأمر الذي أكد أن القرار الحكومي الإسرائيلي ليس بداية لإنسحاب من طرف واحد وانما هو إقامة لنظام «ابارتهايد» من الفصل

العنصري الديمغرافي كحقيقة واقعة ومن دون صفة دستورية أو رسمية. وما دام شارون لا يجد شركاء فلسطينيين للتفاوض حول «مرحلة انتقالية طويلة المدى» فإنه سيفرض هذه المرحلة من طرف واحد. وأي تعديل على هذا الفرض الإسرائيلي سوف يتطلب توجهاً فلسطينياً للتفاوض عليه، الأمر الذي سيتكفل تدريجياً وبفعل متطلبات الحياة اليومية بفرض اجندة مفاوضات جديدة لا تدور حول القدس أو اللاجئين أو المستوطنات أو الحدود بل حول شروط وظروف التعايش في ظل الظرف الانتقالي المفروض. وإذا ما رغب الفلسطينيون بتطوير المفاوضات سياسياً مع إسرائيل فسوف تدور المفاوضات حول الكيان السياسي الفلسطيني وحدوده وطبيعة علاقاته مع إسرائيل. فقط في هذه الحالة تنسحب إسرائيل إلى حدود سياسية متفق عليها، ولو كمرحلة انتقالية، ولا علاقة لهذه الحدود بقضايا الحل الدائم وأوسلو.

لقد كان قرار مجلس الأمن بضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية من المدن التي اجتاحتها قراراً ناقصاً وعاجزاً. فقد كان واضحاً أن إسرائيل سوف تخرج منها بغض النظر عن هذا القرار وعن «الضغط الأمريكي»، لأنها لم ترغب في الماضي ، ولا ترغب في الحاضر بإدارة حياة السكان. والاهم من ذلك انها تريد الحفاظ على وضع يمكنها من العودة لتنفيذ تفتيش أو اغتيالات متى شاءت وأينما شاءت وضمن معايير جديدة من التجاهل و«التمسحة» تجاه هذه الممارسات الإسرائيلية.

ولكن جرائمها يجب ألا تمر بغير عقاب، ويكمن التحدي السياسي في تحويل «انسحابها» نحو الحصار والجريمة المنظمة إلى بداية المعركة ضد نظام «الابارتهايد». فتجلي «الانتصار» الإسرائيلي على قرى الفلسطينيين ومدنهم ومخيماتهم، يكون برأي شارون ورئيس أركانه بفرض شروط إسرائيلية من طرف واحد على الأرض من دون مفاوضات، اهم هذه الشروط المادية التي تفرض على الأرض هي هذه العوازل الأمنية بعرض مئات الأمتار وحتى خمسة كم، والتي تحول التجمعات الفلسطينية إلى معازل خلف أسلاك شائكة وحواجز واسوار. في ظل هذا «الابارتهايد» تتحول المناطق (أ) التي كانت تحت مسؤولية السلطة الفلسطينية الأمنية إلى مناطق (ب) بمسؤولية امنية إسرائيلية تدخلها إسرائيل متى شاءت و«عند الحاجة»، إلا إذا «تعاون» الفلسطينيون أمنياً مع إسرائيل. ويشكل إقامة نظام «الابارتهايد» من الفصل العنصري المحكم إضافة إلى هذا النظام أو التشكيل الأمني الجديد الترجمة العملية لهدف هذه المهمة العسكرية العدوانية الحقيقي.

لقد نشأ وضع جديد بعد العدوان الإسرائيلي ، ولم يحن الوقت لمناقشة خلفيات هذه الحالة الجديدة والاستراتيجيات الفلسطينية، أو انعدامها، في المرحلة السابقة. وما يهمنا في نهاية هذه السلسلة من المقالات هو تشخيص طبيعة المرحلة القادمة رغم وعبر هذا الدمار المخيف. لا الحالة انتصار فلسطيني، معنوي أو مادي، ولا الحالة قريبة من الترانسفير، الذي يحوله بعض الندابين إلى موضوع عادي، أو طبيعي للنقاش[١].

مميزات الوضع الجديد

أ ـ حالة الفصل العنصري المقبلة، ويتطلب التعامل معها استراتيجيات نضالية موحدة ذات طابع وطني ديمقراطي يميز حركة تحرر وطني تناضل من اجل العدالة والمساواة ضد العنصرية والاستيطان الكولونيالي والقمع والعنف الاحتلالي المستخدم. هذه استراتيجية تتضمن المقاومة لجعل حالة الاحتلال ذات ثمن للاحتلال ولكن بشكل يمكن المجتمع الواقع تحت الاحتلال من احتمال هذه المقاومة على المدى البعيد. ب ـ تحول أمريكا من حليف إسرائيل في الصراع إلى طرف فيه. وهذا يعني انه من غير الممكن الاعتماد على هامش استقلال في الموقف الأمريكي تلعب فيه دور وسيط منحاز لصالح إسرائيل. وتحول أمريكا إلى طرف لا يعني أن الخيارات يجب أن تتراوح بين المواجهة الشاملة معها من ناحية أو توسلها من ناحية أخرى، وإنما يجب أن يعني هذا عدم توقع إنجازات من الاستراتيجية الدبلوماسية الأمريكية القائمة. يجب مواجهة الموقف الأمريكي سياسياً خارج وداخل الولايات المتحدة، أي في المجتمع الأمريكي أيضاً. وهذا لم يتم، فقد انتقلت منظمة التحرير الفلسطينية من النضال من أجل اعتراف أمريكي إلى توسل الهامش الدبلوماسي الأمريكي المستقل عن التحالف مع إسرائيل في المفاوضات. ج ـ تكشف عجز الحالة العربية الرسمية بشكل فاضح. فكل ما صدر رسمياً عن الدول العربية أثناء هذه الحرب، ورغم كل الجعجعة، هو اجتماع لوزراء الخارجية العرب يوم ٦ نيسان/ ابريل أقر التوجه لمجلس الأمن بغرض طلب فرض عقوبات على إسرائيل بموجب الفقرة ٧ من ميثاق الأمم المتحدة التي تلزم بتنفيذ قرارات مجلس الأمن، ثم ما لبثوا أن تراجعوا عن قرارهم هذا. هذا كل شيء. عن هذا تمخضت الحالة السياسية العربية. المسؤول العربي المتوسط متعاطف مع

---

(١) لا يفترض برأي الكاتب أن يطرح مثل هذا الموضوع كأنه إمكانية وسيناريو من ضمن إمكانيات عديدة، بل كأنه آخر الدنيا، وليس فقط للفلسطينيين.

الفلسطينيين وحاقد عليهم في الوقت ذاته لأنهم يكشفون له عن عجزه. ويضطرونه إلى إحراج ذاته وإحراج الولايات المتحدة لو أراد أن يرخي لتعاطفه العنان، وإذا أراد إن يتفاعل مع مزاج شعبه السياسي. قد يدفع هذا الشعور إلى التآمر مع الولايات المتحدة إذا كان من غير الممكن أو المرغوب مواجهتها. د - وضوح قوة الحالة الشعبية العربية وتعاطفها مع القضية الفلسطينية ولو من دون قيادات سياسية مبلورة، ويتضح أيضاً أن هذا العامل الشعبي العربي يشكل ضاغطاً أساسياً على حكومات المنطقة وعلى اعتبارات الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن القضية الفلسطينية الحية فعلاً في ضمير الأمة تكاد تتحول بالنسبة إلى الحالة الشعبية العربية إلى سياسات هوية، أي إلى تأكيد على الهوية العربية، وترجمة المعاناة والتناقضات إلى اللغة الفلسطينية المشروعة الموجهة ضد الآخر، الإسرائيلي، بدلاً من النظام الحاكم. هـ - ضغط أمريكي على الدول العربية الحليفة لتلعب دوراً أكبر في «ترشيد» القيادات السياسية الفلسطينية المختلفة.

وعلى رغم تورط الولايات المتحدة في العدوان الإسرائيلي وتواطئها معه، إلا أن إسرائيل لم تظهر تفهماً لحاجات الولايات المتحدة الأمريكية بعده وأثناءه. ولم تعر إسرائيل نداءات بوش أي اهتمام، كما لم تستعجل اية مهمة تفهماً لحرج الولايات المتحدة مقابل حلفائها من الانظمة العربية. ولم تكتف إسرائيل بذلك بل أوفدت رؤوس الكونغرس من ديمقراطيين وجمهوريين للتأثير في رئيس الولايات المتحدة ليس فقط لصالح العدوان الإسرائيلي، بل أيضاً لمساعدة إسرائيل أن تحصد نتائجه السياسية.

ولم يكتف شارون بصمت كولن باول في المؤتمر الصحفي في القدس أثناء زيارته المكوكية للمنطقة بعد العدوان، وامتناعه عن التعبير حتى عن الموقف الأمريكي العلني من الانسحاب الإسرائيلي من المدن الفلسطينية، بل تجاوز ذلك إلى طرح تصوره «للابارتهايد» كرؤيا سياسية يتمخض عنها العدوان. لم يجد باول فكرة سياسية إسرائيلية واحدة ذات قيمة يتقدم بها للفلسطينيين أو للعرب. ومن دون ذلك لم يستطع باول، ولا حتى بمساعدة بعض العرب، إقناع الفلسطينيين بمناقشة موضوعات وهمية مثل وقف اطلاق النار (بين من ومن؟)، أو إعطاء تأكيدات حول «مكافحة الإرهاب» في المستقبل.

لم تتبن السلطة الفلسطينية أثناء العدوان وحتى اليوم المقاومة كخيار استراتيجي، ولكنها مع ذلك لا تستطيع أن تفاوض بأدوات وتعابير مثل «وقف اطلاق النار»، أو ضرورة «مكافحة الإرهاب». ويبدو أن إسرائيل

والولايات المتحدة كانتا «تطبخان» معادلة ما تمكن الإسرائيليين من الادعاء أن في حوزتهم، بعد ان «انجز» العدوان ما «أنجز»، جواباً سياسياً على المبادرة العربية للسلام من قمة بيروت، عندما حاول نتنياهو إحباط هذه المحاولة في اجتماع مركز الليكود الذي صوت ضد فكرة الدولة الفلسطينية يوم ١٢ من أيار/ مايو[٢].

لقد استنتجت الإدارة الأمريكية الحالية من فشل الإدارة السابقة في كامب ديفيد أن السبب يعود جزئياً إلى عدم منح الدول العربية دوراً كافياً فيه وفي الإعداد له، وأن القيادة الفلسطينية لا تستطيع وحدها، من دون سند عربي واسع، التوصل إلى تسوية على قضايا كبرى مثل القدس واللاجئين. وتحاول إسرائيل استغلال هذا الاستنتاج الأمريكي لإقتراح مؤتمر اقليمي للسلام.

ويعتبر المزاج السياسي العربي عموماً النموذج العربي ـ الدولي المشترك للتفاوض أفضل من المسارات المنفردة وتناقضاتها، ولذلك بدا اقتراح شارون للوهلة الأولى وكأنه رضوخ لاستنتاجات الإدارة الأمريكية الحالية بما يتوافق مع المزاج السياسي العربي. ولكن اقتراح شارون لم يأت كبرنامج لمفاوضات سلام بل لحوار عربي ـ إسرائيلي بعد العدوان، أي بعد أن يتذوق العرب نتائج العدوان وسياسة القوة الإسرائيلية. وقد اشترط شارون استثناء عرفات، الأمر الذي يعني تقبل العرب أهداف العدوان الإسرائيلي الاخير كحقائق ناجزة. كما لم يقبل شارون مبادرة السلام العربية أساساً للمؤتمر الاقليمي، وهو بالتالي مؤتمر غير ملزم للحوار وليس للتوصل إلى تطبيق شروط تسوية متفق عليها.

والأنكى والأمر أن مؤتمر شارون الاقليمي المقترح تجاهل سوريا ولبنان، وذلك لتتحول مشاركتهم إلى مطالب. فاذا استهجن البعض عدم دعوتهما تصبح الدعوة إنجازاً. لقد احسنت سوريا ولبنان صنعاً بعدم الرد إطلاقاً على موضوع المؤتمر، دلالة على عدم أخذ هذه الفكرة بجدية، وحتى من دون انتقاد تغييبهما لئلا يفسر ذلك كمطلب.

كما أن الرد العربي في قمة شرم الشيخ على اقتراح المؤتمر الاقليمي بالتمسك بمبادرة بيروت يعني عدم قدرة إسرائيل على فرض الهزيمة على العرب. لقد ولد هذا الاقتراح بتشويهات حادة وتحاول الولايات المتحدة،

---

(٢) أي بعد يوم واحد من قمة شرم الشيخ.

حتى كتابة هذا الفصل، إحياءه بالتنفس الاصطناعي. ولكن قرار مؤتمر الليكود ضد دولة فلسطينية يعرقل هذه المحاولة.

في ظل المعطيات الحالية يبدو ان الاقتراح المادي والملموس الوحيد الذي يواجهه الشعب الفلسطيني هو إقتراح «الابارتهايد»، ويجب أن تقابله سياسات مقاومة ملموسة ذات استراتيجية موحدة. ويتطلب واقع «الأبارتهايد» في حالة فرضه برنامجاً سياسياً واستراتيجية مقاومة موحدة مشتقة منه. هذه الاستراتيجية وحدها قادرة على أن تستثمر حتى التضحيات الاخيرة التي تمت في غيابها، فهي قادرة أن تبدأ بشن الحملة على إسرائيل كدولة «ابارتهايد» كولونيالي تعج بمجرمي الحرب الذين يجب محاسبتهم. ليست الأولوية بعد العدوان للمعركة الدبلوماسية بل لمعركة شعبية تشن عالمياً وفي الوطن العربي بلغة ديمقراطية مفهومة ضد مجرمي الحرب الإسرائيليين. هذه المعركة كفيلة بنشر المزاج السياسي اللازم لاستقبال المعركة السياسية والدبلوماسية القادمة ضد نظام «الابارتهايد». مع شارون بلغت سياسية القوة الإسرائيلية حدودها، والعمل السياسي الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية بعدها اذا كانت محكومة باستراتيجية هي ربح صافي للفلسطينيين وخسارة لاسرائيل.

٢ ـ ترسيخ نظام «الأبارتهايد»

لم يكن لقرار مجلس الأمن الذي دعا إسرائيل للانسحاب من المدن الفلسطينية بعد احتلالها في نيسان/ ابريل من العام ٢٠٠٢ قيمة تذكر كما أسلفنا. فإسرائيل لم ترغب منذ البداية بالبقاء في المدن الفلسطينية وادارة حياة السكان فيها. لقد عبرت إسرائيل الرسمية عن ذلك في غير مناسبة: الهدف هو إنهاء المهمة و«الانسحاب». ولولا المسؤولية السياسية التي لا تسمح لنا بالحديث بتقييم المؤرخ حول معنى بقاء الجيش الإسرائيلي أو الانسحاب من المدن لقلنا كلاماً آخر في هذا الموضوع. ولكن القوات الإسرائيلية وضعت نصب أعينها تنفيذ ثلاث مهام:

١ ـ ضرب البنى التحتية والبشرية للمقاومة ضمن عملية انتقام وجهت ضد المجتمع الفلسطيني.

٢ ـ توثيق السيطرة والرقابة الأمنية وجمع المعلومات عبر الاعتقالات.

٣ ـ الانسحاب وتحويل الحصار الذي كان يفرض بين حين وأخرى إلى نظام فصل عنصري باتجاه واحد ولا يصح أن يطلق على هذا النظام غير تسمية «الأبارتهايد» الفصل العنصري.

ولا ينتظر النظام الجديد قبول مبادرات كبيرة للانسحاب والفصل من طرف واحد من نوع اقتراح حاييم رامون الذي يحول الانفصال إلى خطة سياسية تتضمن تفكيك بعض المستوطنات الصغيرة، كما لا ينتظر العودة إلى المفاوضات ليفرض ترتيبات من طرف واحد.

ينتج هذا النظام ذاته بغض النظر عن التطورات السياسية على الأرض، كما يحتفظ لنفسه بحق التكيف مع أي تطورات سياسية في المستقبل، ومع ما يطرأ من تغيير بالوضع الأمني. القاعدة هي الاغلاق والحصار ووجود الجيش الإسرائيلي في حالة تأهب حول المدن لدخولها حسب الحاجة الأمنية التي تراها إسرائيل ومن دون أي حسابات سياسية، لأنه تم تثبيت هذا الإجراء كقاعدة وليس كاستثناء، والدليل أنه ورد في البيان المشترك بين الرئيس بوش وبوتين(٣). وذلك عبر تثبيت عبارة حق إسرائيل بالدفاع عن ذاتها أمام الإرهاب (في بيانهما المشترك). وهذا يعني أن إسرائيل تدخل وتخرج وتقتل وتعتقل من دون وازع أو رادع دولي. الخارج عن القاعدة هو الاجتياح الشامل مرة أخرى، فقط تكرار حالة الاجتياح الشامل يخرق حالة «الوضع القائم»(status quo) الجديد. لقد وضع هذا النظام معايير سلوكية إسرائيلية جديدة. وهو قادر على التكيف مع خطوات سياسية تبدو راديكالية مثل إجراء انتخابات في مناطق السلطة الفلسطينية وغيرها.

لم يقم النظام الجديد بناء على قوانين جديدة تحوله إلى حالة قانونية، ولكنه يطور معايير جديدة غير مكتوبة يضاف اليها محاولات متكررة لسن قوانين في الكنيست تثبت هذه الحالة، وما يعيق سن هذه القوانين هو اختلاف الحكومة مع أصحاب القوانين على قضايا اجرائية غير مبدئية(٤).

ولكن نظام «الأبارتهايد» الجديد يطور ثقافته السياسية. والثقافة السياسية التي تبرر نظام «الأبارتهايد» هي العنصرية. وقد تحولت الثقافة السياسية العنصرية إلى حالة علنية شرعية في إسرائيل. ومن ناحية أخرى فان «الأبارتهايد» المفروض على «غيتوات» و«كانتونات» الضفة والقطاع لا يمكن أن تقتصر عليها من حيث الأجواء العنصرية التي تبررها، ولا بد أن يمتد إلى

---

(٣) الصحافة العالمية يوم ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٢.

(٤) انظر النقاش الذي دار في الكنيست يوم ٢٩ أيار/مايو حول اقتراح قانون النائب أوري اريئيل، من قيادة المستوطنين، لمصادرة أموال السلطة الفلسطينية الموجودة لدى إسرائيل لتسديد ديون هذه السلطة وإنهاء الاتفاقيات الاقتصادية التي تبقت من أوسلو.

الداخل. فالحاجز هو ليس فقط الحاجز الذي يفصل بين المدينة الفلسطينية والعالم الخارجي وإنما الحاجز هو الحاجز المعنوي والثقافي والسياسي الذي يخترق المجتمع الإسرائيلي ويقوم بعملية إقصاء للعرب، بما في ذلك المواطنون العرب في إسرائيل.

المثال الافضل على انتشار الثقافة العنصرية وشرعيتها هو حديث ومواقف ايهود باراك في المقابلة التي خص بها مجلة *New York Review of Books*[(٥)]. وبالطبع فإن صمت الاكاديمي المؤرخ بيني موريس على أفكار باراك العنصرية واتجاهاته انه يوافق عليها تقدم شهادة أخرى على انتشار العنصرية في المجتمع الإسرائيلي على نحو يرتبط بتبرير خطوات سياسية.

والمهم في شهادة باراك هذه انها جمعت بين التحريض على الفلسطينيين في المفاوضات والتحريض على مواقف العرب في الداخل(التيار القومي المتطرف)، كما انها جمعت افتراضات عن موقف قيادات السلطة الفلسطينية السياسي مع افتراضات عن مواقف عرب في الداخل تتشابك كلها في نوع من المؤامرة الواحدة.

عرضت هذه الآراء كلها في ظل فرضيات كبرى من نوع ان القيادات الفلسطينية تكذب «لأنها وليدة ثقافة لا يؤدي فيها الكذب إلى «عدم توافق»، إي إلى «تنافر معرفي». خلافاً للحضارة الغربية اليهودية ـ المسيحية» وقد استخدم باراك مصطلح «Cognitive Dissonance» (تنافر ، عدم توافق معرفي) بشكل غير موفق في هذا المكان. ويتابع ايهود باراك أن مدير مكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي السابق (قل لي من مصادرك اقول لك من انت) قال له إن هنالك مجتمعات لا يفيد فيها جهاز كشف الكذب، لأن الكذب لا يؤثر كما يبدو في اعصاب الكاذب ابن هذه الثقافة.

ما يهمنا أن حالة ايهود باراك تكاد تكون نموذجية بالنسبة إلى الجمهور الإسرائيلي وهي تنطلق مما يلي:

(١) إن العرب لا يكتفون بدولة فلسطينية. (٢) رفض العرب اعتبار فكرة الدولة وحدها وبحد ذاتها كحل لكافة القضايا تعني انهم يرفضون عروض كريمة، وانهم في الواقع يرفضون السلام القائم على الدولتين. (٣)

---

(٥) *New York Review of Books* (May 2002).

رفضهم لفكرة الدولتين يعني عدم تراجعهم عن مفهوم الدولة الواحدة. (٤) يلتقي هذا التصور مع ما يبدو بنظر المرعوبين من أمثال باراك وكأنه طرف المؤامرة الآخر الذي يطالب من الداخل بدولة لجميع مواطنيها مستغلاً الديمقراطية الإسرائيلية. وهذه مواقف قومجية عربية تتلبس بلباس الخطاب الديمقراطي، مقابل مواقف فلسطينية رافضة للسلام تكذب برأيه عندما تدعي أنها تؤيد السلام، ولا يسبب لها الكذب حرجاً. وبنظر باراك في هذه المقابلة جاء عرفات إلى كامب ديفيد «لاداء دور»، أي أنه جاء ليفشل المؤتمر.

والحل طبعاً حسب باراك هو: ١ ـ تقييد الديمقراطية الإسرائيلية في الداخل ومنع الشرعية البرلمانية عن مواقف سياسية قومية عربية وبخاصة، كما يعبر عنها في «دولة المواطنين» الذي يؤكد تناقض الطابع الصهيوني للدولة مع المساواة، ٢ ـ تقليل عدد المواطنين العرب عبر مبادلة لبعض القرى العربية، ٣ ـ الاقتناع بأن السلام مع الفلسطينيين غير وارد طالما ان جيل النكبة ما زال حياً. وبالتالي الاعتماد على سياسات القوة يضاف إليها الفصل من طرف واحد.

هذه الاقتراحات التي تحولت إلى مسلمات في المجتمع الإسرائيلي، بدرجة كبيرة بفضل مساهمة باراك التاريخية أيضاً، هي البنية السياسية اللازمة للحفاظ على نظام «ابارتهايد» في العلاقة مع السكان الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال وتكييف الديمقراطية الإسرائيلية لهذا الواقع من جديد.

من شأن هذا الواقع الجديد أن يأتي على ما تبقى من الاقتصاد الفلسطيني وان يجعل المجتمع الفلسطيني اكثر تعرضاً للتفتت والتشظي. وهو لا ينجح رغم الثمن المرتفع الذي يدفعه الفلسطينيون بجلب الأمن للمجتمع الإسرائيلي، ولكنه يحافظ على حالة من العمليات الانتقامية المتوالية وردود الفعل ويتحين الفرصة لعملية عسكرية جذرية واسعة، وقد يطرد فيها بعض الفلسطينيين من نقاط التماس إيغالاً في نهج «الابارتهايد».

هذا النظام يدعو الفلسطينيين طبعاً إلى «ترتيب شأنهم الداخلي» بشروط إسرائيلية ثم التفاوض على تحسين شروط الحياة في ظله، وربما يتم التوصل لإحداث تعديلات أساسية عليه. ولكن رغم طغيان نظام «الابارتهايد»، إلا انه حالة مفضوحة تماماً، لأنه يجعل الاحتلال في مواجهة شاملة مع المواطن العادي، حريته، حرية حركته، حرية نشاطه الاقتصادي... الخ.

كما ان «الابارتهايد» حالة عنصرية يسهل النضال ضدها دولياً. ولكن

حتى حالة مثل حالة «الابارتهايد» الإسرائيلية تحتاج في مواجهتها إلى استراتيجية موحدة ومتناسقة على مستوى مخاطبة الرأي العام الإسرائيلي والغربي وعلى مستوى النضال والمقاومة. ولا بد ان تنهار حالة «الابارتهايد» إذا توفرت الاستراتيجية السياسية والنضالية الموحدة والخطاب السياسي الوطني الديمقراطي التحرري في مواجهتها.

٣ ـ بعد العدوان، إذا أردت أن تعرف ماذا في إسرائيل. . .؟

ثبت يوم ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٢ عندما تراجعت حركة شاس عن تصويتها ضد تقليصات الميزانية الإسرائيلية وغادر نوابها القاعة املاً بالعودة إلى الحكومة، ثبت انه ليس بالإمكان الهروب من القضية الأساسية التي تواجه إسرائيل والتعلق بحبال شاس التي هي اقل وزناً ووثوقاً من حبال الهواء.

القضية الأساسية التي تواجه إسرائيل حكومة ومجتمعاً اليوم هي قضية نظام «الابارتهايد» الذي تقيمه في الضفة الغربية وقطاع غزة والذي بدأ يزحف أيضاً ليشمل الداخل الإسرائيلي. يفجر هذا النظام صراعات عديدة مع المجتمع الفلسطيني حتى رغم انشغال قياداته بصراعات النفوذ، وحتى بغياب استراتيجية تحرر وطني. ولا بد ان تستثمر إسرائيل القوة لكي تحافظ على نظام فصل عنصري بثلاثة عشر كانتوناً إضافة إلى قطاع غزة خلف إغلاق شامل لم تعرفه جنوب افريقيا في اسوأ ايامها. فقد كانت هنالك في جنوب افريقيا قوانين عبور (Pass Laws) وحتى في أسوأ الحالات كان لدى المواطن حد ادنى منظم من حرية الحركة بشكل يمكنه من تخطيط يوم الغد وتوقع وحساب خطواته. أما في «الابارتهايد» الإسرائيلي الحالي فيرتبط كل شيء بإرادة أجهزة الأمن الاعتباطية و«ممثليها على الأرض»، اي ميدانياً.

ونكرر أنه حتى عندما يتم هذا الصراع في ظروف غياب استراتيجية فلسطينية موحدة فأنه لا بد ان يكون مكلفاً للاقتصاد الإسرائيلي، ان كان ذلك في مجال تدفق الاستثمارات والسياحة، وان كان ذلك بما يترتب عنه من تقليص المصاريف العامة للدولة، ثم الصراعات الاجتماعية الناتجة عن ذلك، وبخاصة في مجال الرفاه الاجتماعي.

تفجر النقاش عندما قدمت الحكومة خطة طوارئ بعد العدوان لتقليص مصروفات الدولة بثلاثة عشر مليار شاقل إضافة للتقليصات في ميزانية الدولة الاصلية للعام ٢٠٠٢ . في هذه المرة تفجر هذا النقاش حول تقليص ميزانية مخصصات الاطفال عبر تقليص مخصصات أبناء من لم يخدموا في الجيش،

وهذه خطوة لا شك في عنصريتها مثلها كمثل تجميد اجراءات لم شمل العائلات للمواطنين العرب مع أزواج وزوجات عرب من خارج إسرائيل[٦].

على اية حال «عام بعض العرب على شبر ماء» وفتلوا عضلاتهم أمام عدسات وسائل الإعلام ناشراً الوهم أن شاس، التي سبق وادعي أنها حركة معتدلة وسلامية وغير ذلك من الآراء المسبقة غير المؤسسة على حقائق أو حجج، ان شاس هذه ستقود النضال الاجتماعي في أيام الحرب والتوتر، وانها ستدافع عن حقوق الأطفال الذين لم يخدم أحد والديهم في الجيش. فماذا حصل؟

أصدر شارون رسائل تفصل وزراء حركة شاس من الحكومة، وتبين فوراً ما يلي: أن شارون خرج في الليلة نفسها من «ازمة» إسقاط اقتراح الحكومة يوم ٢٠ ايار/مايو أقوى مما كان. وذلك للأسباب التالية: (١) ظهر شارون حازماً مع «ابتزاز» الاحزاب الدينية، ويلقى هذا الحزم شعبية في المجتمع الإسرائيلي (٢) بامكان رئيس الحكومة الإسرائيلي في ظروف المواجهة في ظل «الابارتهايد» القائم ان يطرح تقليص الميزانية كمسؤولية وطنية بحكم ضرورته لتمويل الأمن والمواجهة وبإمكانه في ظل الأجواء الحربجية السائدة ان «يفضح» القوى المعادية لهذه التقليصات كأنها عديمة المسؤولية الوطنية (٣) تبين للمرة الألف ان حركة شاس هي حركة انتهازية يهمها قبل كل شيء الحفاظ على الوزارات التي تتولاها منذ أكثر من عقد ونصف مع انقطاعات قصيرة. كما ثبت ان حركة شاس لا تصمد أمام الديماغوجيا الوطنية والشوفينية، بل ان خطابها السياسي هو جزء لا يتجزأ منها. وقد شهدت على ذلك مواقف الحركة المعادية لأي تنازل إسرائيلي نوعي في المفاوضات وبعدها منذ العام ١٩٩٩، وبخاصة أثناء مفاوضات كامب ديفيد. وقد اعتبرت الحركة أفكار باراك قبل المفاوضات حجة للانسحاب من حكومته.

لقد تبين ان تصويت ٤٧ ضد ٤٤ لإسقاط ميزانية الطوارئ (التقليص بميزانية الدولة العادية) كان اقل من عابر. وما كادت الفرحة بوجود شينوي

---

(٦) قرار جلسة الحكومة الإسرائيلية المهمة بناء على توصيات وزير الداخلية من يوم ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٢. لقد طرح وزير الداخلية الإسرائيلي تجميداً شاملاً لإجراءات لم الشمل للفلسطينيين مستنداً إلى كون من نفذ إحدى العمليات الاستشهادية في حيفا قد حصل على هوية إسرائيلية في أعقاب لم الشمل بين أمه وزوجها العربي من داخل الخط الأخضر. والحقيقة أن هذه الخطة عرضت عدة مرات على الحكومة من قبل هذا الوزير في السنة والنصف الأخيرة، ولاعتبارات ديمغرافية وليست أمنية متعلقة بميزانية الدولة.

العلمانية وشاس المتدينة في معسكر العداء لحكومة شارون كل لأسبابه تشهد على خفة صاحبها حتى تبين ان عمقها اقل من شبر ماء. فعادت شينوي وامتنعت عن التصويت وحيت رئيس الحكومة على حزمه ضد المتدينين، كما غادرت شاس القاعة في محاولة يائسة وحاسرة الرأس لإقناع رئيس الحكومة بسحب رسائل الاقالة.

وحتى لو بقيت شاس خارج الحكومة فإن نتيجة ذلك لن تكون تقديم موعد الانتخابات بل توسيع الحكومة الإسرائيلية نحو اتجاهات أخرى مثل حزب «شينوي» «والاتحاد الوطني» وغيره. ولكن حركة شاس عادت إلى الحكومة، وانتهت أزمة بعشرة قروش. وتبين مرة أخرى أن العرب لا يستطيعون أن يبنوا سياساتهم على الصخب الإعلامي لاسرائيل أو «عرب إسرائيل».

رغم معرفتنا بالتناقضات القائمة في المجتمع والدولة الإسرائيليين ، اقتصادية وغير اقتصادية، فاننا نؤكد والتطورات تؤكد، انه لا توجد ديناميكية كافية في المجتمع الإسرائيلي المجند في حالة «ابارتهايد» لإحداث التغيير اللازم.

ومن لا يفقه ذلك لا يدرك الاثر الحقيقي للصراع الاجتماعي والسياسي في ظل نظام «الابارتهايد» على المجتمع الإسرائيلي. لقد عاد حتى من غاب عن التصويت يوم ٢٠ ايار/مايو (عندما سقطت خطة الطوارئ الاقتصادية)، من نواب حزب العمل للتصويت إلى جانب الحكومة يوم ٢٢ ايار/مايو (عندما عادت الخطة ونجحت) . وإذا اختار حزب العمل الخروج من الحكومة لصالح العمل في المعارضة فانه سوف يفعل ذلك لأهداف انتخابية محضة في محاولة لتأكيد هويته السياسية المنفصلة عن هوية الليكود.

ما زالت الديناميكية الأساسية القادرة على التأثير في صنع القرار السياسي الإسرائيلي هي ديناميكية الصراع ذاته: الموقف العربي، الموقف الأمريكي، قوة ونجاعة النضال الفلسطيني نفسه. . . وهكذا يتم تفعيل وتأجيج التناقضات الحزبية والاجتماعية والاقتصادية والصراعات على النفوذ القائمة في المجتمع الإسرائيلي، ولا شك في ذلك. ولكن العوامل الخارجية هي القادرة على تفعيل هذه التناقضات. فهي بحد ذاتها لا تولد طاقة كافية لتفكيك الوحدة الوطنية الإسرائيلية ولتحدي سيادة الخطاب السياسي الوحدوي في الشارع الإسرائيلي.

لقد أثرت المواجهة في الوضع الاقتصادي الإسرائيلي. ففي العام ٢٠٠١

قدرت توقعات وزارة المالية الإسرائيلية لمعدل النمو عام ٢٠٠٢ بـ ٤ بالمئة ، ثم ما لبث ان تغير إلى ٢ بالمئة، وفي آذار/مارس من العام نفسه توقعت وزارة المالية نمواً لا يكاد يغطي النمو الديمغرافي بمعدل ٠,٥ بالمئة. ما قدرت وزارة المالية الإسرائيلية الخسائر من الانتفاضة قبل الاجتياح بـ ٢٣ مليار شاقل أي ٥ مليار دولار في حينه. وأدت التقليصات في مصاريف الدولة والركود الاقتصادي العميق إلى رفع معدلات البطالة لتصل إلى ١٣ بالمئة[٧]. ولكن هذا التأثير لم يترجم سياسياً ، وذلك لأن القوى السياسية الفاعلة في التناقضات الإسرائيلية الداخلية غير قادرة على ترجمته إلى خلاف سياسي واحتجاج سياسي على السياسات التي ادت إلى هذه الاوضاع الاقتصادية.

تسود في إسرائيل نقمة عارمة على تردي الاوضاع الاقتصادية والبطالة والتضخم الزاحف المتمثل بارتفاع سعر الدولار، ولو سادت هذه في ظروف عادية لما توقفت الاضرابات. ولكن هذا التذمر الاجتماعي تم في ظل هيمنة تناقض نظام «الابارتهايد» على كل التناقضات الأخرى.

من أجل التأثير سياسياً في المجتمع الإسرائيلي من دون العوم على شبر ماء والفرح غير المبرر من نتيجة تصويت في جلسة كنيست عابرة لا يمكن الاكتفاء بالاثر الاقتصادي للصراع وتأثيره في المجتمع الإسرائيلي، بل تلزم استراتيجية سياسية لترجمته إلى موقف سياسي.

هذه الاستراتيجية السياسية العربية الفلسطينية الموحدة والتي تنسجم معها المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال، ضد نظام «الابارتهايد» هي الغائب الاساسي، والذي رغم أهميته لا تتناوله النقاشات الدائرة. إذا كانت الساحة الإسرائيلية هامة، وإذا كان الرأي العام الإسرائيلي ذا أهمية فيجب ان يأخذ التأثير فيه بعين الاعتبار عند وضع الاستراتيجية السياسية الموحدة. ولكن لا هذا الاصل قائم ولا الفرع المتعلق بالتأثير في السياسة الإسرائيلية، ولذلك فإن التخبط والارتباك هو سيد الساحة.

٤ ـ الرأي العام الإسرائيلي في سياق مسألة الاستراتيجية الفلسطينية

يوم ٨ آب/أغسطس من العام ٢٠٠١ أجاب ٦٠ بالمئة من المواطنين اليهود انهم يدعمون العودة إلى المفاوضات ولكن ليس في إطار أوسلو الذي

---

(٧) يديعوت أحرونوت، ٥/٣/٢٠٠٢.

ايده في نفس الاستطلاع ٣٠ بالمئة فقط. وكان ٦٤ بالمئة مع زيادة وتصعيد استخدام القوة ضد الفلسطينيين[٨]. وفي الأسبوع نفسه أكد استطلاع آخر للرأي العام ان ٧٦ بالمئة من اليهود الإسرائيليين يؤيدون سياسة الاغتيالات الموجهة ضد الكوادر الفلسطينية، عارضها فقط ١٧ بالمئة[٩]. وما زال الرأي العام في هذا الإستطلاع منسجماً مع ذاته، فهنالك أغلبية ترى ان الاغتيالات تسهم في ردع أو منع «الإرهاب». من المفيد هنا أن ننتقل إلى استطلاع آخر للرأي العام بعد أربعة أشهر فقط لنجد أن ٢٢ بالمئة فقط من اليهود الإسرائيليين مقتنعين بأن الاغتيالات تقلل من وطأة «الإرهاب» في حين يعتقد ٤٥ بالمئة انها تزيد من العمليات الفلسطينية في حين لا يرى ٣١ بالمئة علاقة بين الإغتيالات الإسرائيلية والعمليات الفلسطينية[١٠]. وهنا نلاحظ أول التناقضات التي ترافق هذا النوع من الرصد للمزاج الشعبي. فالمزاج الشعبي يعج بالتناقضات ولا يحدد ذاته بموجب استنتاجات متماسكة منطقياً، ففي نفس استطلاع الرأي العام الذي ترى فيه الأغلبية ان الاغتيالات ضد الكوادر الفلسطينية لا تساهم في ضمان الأمن الإسرائيلي، أو في «مكافحة الإرهاب»، نجد ان ٧٤ بالمئة تؤيد استمرار سياسة الاغتيالات وتعارضها ٢٤ بالمئة اي بتناسب عكسي بين نسبة تأييد الوسيلة ونسبة الاعتقاد بنجاعتها. كما نجد النتائج نفسها في استطلاع آخر من تلك الفترة: ٧٧ بالمئة يدعمون استمرار الاغتيالات. كما نجد بداية الإنتقال منها الى تصعيد نوعي بعد استمرار العمليات الفلسطينية ضد المدنيين: ٦٨ بالمئة يؤيدون اجتياح مناطق السلطة[١١]، مقابل ٣٠ بالمئة فقط أيدوا ذلك قبل أربعة اشهر حين كان ٦٢ بالمئة من المستطلعين ضد دخول مناطق السلطة بعملية عسكرية[١٢]. من الآن فصاعداً سوف نجد هذا التوجه في كل استطلاع تقريباً إلى أن يتم الاجتياح فعلاً.

فشل سياسة القوة في تحقيق نتائج لا يذهب بالرأي العام إلى استنتاج ضرورة التخلي عنها بل باتجاه المزيد من القوة من دون أن يؤثر هذا كله في المواقف السياسية من الحل. ففي نهاية العام ٢٠٠١ نجد توجهاً إسرائيلياً

(٨) انظر استطلاع مقياس السلام لشهر تموز/يوليو ٢٠٠١: هآرتس، ٨/٨/٢٠٠١.
(٩) معاريف، ١٠/٨/٢٠٠١.
(١٠) انظر استطلاع «داحف» للرأي العام: يديعوت أحرونوت، ٧/١٢/٢٠٠١.
(١١) انظر استطلاع مقياس السلام: هآرتس، ٥/١١/٢٠٠١.
(١٢) معاريف، ١٠/٨/٢٠٠١.

للاستنتاج الذي لا يحتاج إلى نباهة أو عبقرية ان شارون فشل في تحقيق الأمن لاسرائيل (٦٠ بالمئة) مع استمرار الثقة به ٥٧ بالمئة (مقابل ٦١ بالمئة في الشهر الذي سبقه). ولكن نجد ان ٧١ بالمئة في الاستطلاع نفسه يدعون لعملية عسكرية واسعة النطاق ضد السلطة الفلسطينية، ونجد نسبة ٢٥ بالمئة فقط ضد مثل هذه العملية[١٣]، كما نجد نسبة ٥١ بالمئة مع تقويض السلطة الفلسطينية. في استطلاع آخر نشر في التاريخ نفسه يعتقد ٤٥ بالمئة ان سياسة الاغتيالات تأجج العمليات الفلسطينية في حين يعتقد ٢٢ بالمئة فقط ان هذه السياسة تساهم في لجمها، كما نجد أغلبية غير راضية عن نتائج سياسات الحكومة الأمنية والاقتصادية مع أغلبية ٦٤ بالمئة تثق بشارون وتعتمد عليه رغم كل شيء[١٤].

ثم يبدأ المجتمع الإسرائيلي بفقدان الثقة بالتدريج بشارون ، وهذه نزعة منهجية في استطلاعات شباط/فبراير وآذار/مارس من العام ٢٠٠٢.. مثال على ذلك استطلاع **معاريف** حيث يعتقد ٥٨ بالمئة من المستطلعين انه ليس لدى شارون منهج، و٢٩ بالمئة فقط من المستطلعين يعتقدون عكس ذلك[١٥]. وفي استطلاع آخر يعبر ٦١ بالمئة عن خيبة املهم من شارون في المجال الأمني و٧٥ بالمئة في المجال السياسي. وتأتي هذه النتائج بعد هجوم ناجح نفذ ضد دبابة ميركافا وطاقمها في غزة، وهجوم ناجح آخر ضد جنود على حاجز في منطقة رام الله وبدء عمليات كتائب الأقصى الاستشهادية على اثر اغتيال نشيط فتح رائد الكرمي يوم ١٤ كانون الثاني/يناير من العام نفسه.

في شهر تموز/يوليو من العام ٢٠٠١ اعتقدت نسبة ٧٧ بالمئة في استطلاع للرأي العام ان شارون يتمتع بالصدقية كرئيس حكومة، أما في شهر شباط ٢٠٠٢ فقد اعتقد ذلك ٥٤ بالمئة في استطلاع للصحيفة نفسها. كما أعطي شارون علامة غير جيد على معالجة الانتفاضة من قبل ٦١ بالمئة[١٦]. وفي استطلاع **لمعاريف** قبل شهر ونصف من الاجتياح يقول ٤٩ بالمئة إن القيادة الإسرائيلية قد فقدت السيطرة على الأوضاع وإنها لا تملك برنامجاً أو منهجاً.

---

(١٣) معاريف، ٧/١٢/٢٠٠١.

(١٤) يديعوت أحرونوت، ٧/١٢/٢٠٠١.

(١٥) معاريف، ١/٢/٢٠٠٢.

(١٦) يديعوت أحرونوت، ٢٢/٢/٢٠٠٢.

وإذا أردنا أن نفهم خيبة الأمل النسبية هذه من شارون علينا أن نفهم ماذا توقع الإسرائيليون من شارون؟ في أوج شعبية شارون قبل اسبوعين من انتخابه بأغلبية كبيرة أجاب ٤١ بالمئة من الإسرائيليين أن انتخابه سوف يبعد السلام، في حين اعتقد ٢٦ بالمئة أنه سيقرب السلام، بينما ذهب ٢٦ بالمئة إلى أنه لن يؤثر في هذا السياق. و كإجابة عن طرح السؤال من زاوية أخرى اعتقد ٤٣ بالمئة ان انتخابه يزيد من إمكانية نشوب الحرب، بينما رجح ٣١ بالمئة انه لن يؤثر في إمكانية الحرب، وفقط ١٨ بالمئة أكدوا ان من شأنه أن يبعدها[١٧]. لم يتوقع الإسرائيليون من شارون ان يجلب السلام، وأرجح أنهم توقعوا ان يزداد الوضع تعقيداً، ولكنهم بحثوا عن رجل قوي يواجه وضعاً أمنياً صعباً، ويواجه وضعاً سياسياً فيه فراغ تفاوضي نتيجة لـ «سقوط أوسلو» و«غياب الشريك» الفلسطيني الذي أعلن إسرائيلياً من قبل حكومة الليكود والعمل على حد سواء.

وطالما بقي الوضع صعباً يحافظ شارون على الأغلبية لأن «الوضع صعب» ويحتاج إلى «رجل قوي»، وفي غياب بدائل سياسية مطروحة لا توجد أيضاً بدائل لسياسة شارون التي تستنتج من فشل سياسة القوة المزيد من القوة، ويدفعها الرأي العام بالاتجاه ذاته. ولذلك لا تستطيع استراتيجية المقاومة أن تبني مخططاتها على الادعاء الشعبوي المنطلق من أن «العمليات الاستشهادية تفشل نظرية شارون الأمنية» أو أنها «تدب الرعب في قلوب الصهاينة». فالصراع مع شارون ليس نظرياً، ولا يدور حول «النظرية الأمنية». قد تفشل «النظرية الأمنية» فيستنتج من هذا الفشل المزيد من استخدام القوة. أما الخوف والرعب، فمثله كمثل العنف، ليس مقولة سياسية. وقد يقود الخوف إلى مسلكيات سياسية متناقضة بموجب القناعات السياسية المختلفة وبموجب البرامج المختلفة المطروحة وآفاقها. فمثلاً تتخلل كافة الاستطلاعات للرأي العام الإسرائيلي في فترة الانتفاضة مكابرة جماهيرية تتجلى بأغلبية مثابرة بعد العمليات وقبلها بين ٦٥ بالمئة و٧٠ بالمئة تؤكد أن المجتمع الإسرائيلي متماسك وأكثر قدرة على الاحتمال من المجتمع الفلسطيني. وهذه بالطبع مقولات سياسية تكاد تكون ايديولوجية تجسد حالة الوحدة الوطنية فيما يبدو كأنه صراع وجود. يحدث هذا رغم وجود أغلبية مثابرة تؤكد ما يلي أيضاً: ان القوة لن تحل مشكلة «الإرهاب»، وان المزاج العام

(١٧) هآرتس، ٢٦/١/٢٠٠١.

متشائم، وان الوضع الاقتصادي سيئ. ولكن كأن المجتمع الإسرائيلي في ظل حكومة وحدة وطنية وفي غياب بدائل سياسية مطروحة يتجنب في عملية طرحه لذاته وتقديم مواقفه أن يبدو كأنه لم يستفد من التجربة اللبنانية.

والعمليات الفدائية ضد المدنيين لا تقدم بديلاً سياسياً، وكأن رسالة المجتمع الإسرائيلي لذاته وللآخر عبر الاستطلاعات: لا يوجد مخرج وبالتالي لا بد من التظاهر بالصمود. وعلى الفلسطيني إذا أراد أن يناضل بغرض تحقيق النصر أن يستنتج أن على استراتيجية المقاومة أن تتضمن المخرج السياسي إضافة للثمن الذي يدفعه الاحتلال.

ولذلك أيضاً نجد أن **يديعوت أحرونوت** تنشر نتائج استطلاعها بعد الاجتياح تحت عنوان «إسرائيل تعود إلى شارون». فرغم أن ٥٢ بالمئة بقوا متشائمين بعد الاجتياح، إلا أن ٦٢ بالمئة من المواطنين يعتمدون على شارون وعلى صدقيته المرتفعة[١٨]. وتستمر شعبية شارون بالارتفاع إلى أن تصل أوجها في إدائه مرة أخرى كـ «رجل قوي» في الأزمة مع حركة شاس المذكورة أعلاه.

ونعود إلى التناقضات إياها: دعم الاجتياح الإسرائيلي أكثر من ٧٥ بالمئة من اليهود الإسرائيليين وعارضته نسبة عشرين بالمئة[١٩]. ومع ذلك فقد اعترف المستطلعون الإسرائيليون انهم قد غيروا عاداتهم اليومية بالخروج من البيت ٥٥ بالمئة، وإنهم قد قللوا من زيارة أماكن الترفيه أو انقطعوا عنها تماماً في الآونة الاخيرة (٦٩ بالمئة)[٢٠]. وبعد الاجتياح بحوالي الشهر يقول ٥٦ بالمئة من اليهود الإسرائيليين انهم يشعرون انهم أكثر أماناً و١٣ بالمئة يشعرون بأمن أقل، وبالنسبة لـ ٢٩ بالمئة لم يحصل تغيير[٢١]. وبعد مرور شهرين على الاجتياح نجد ان نسبة الذين يشعرون بأمن أكبر نتيجة لهذه العملية قد انخفضت إلى ٤٦ بالمئة اما نسبة الذين لا يلاحظون التغيير بوضعهم الأمني فقد ارتفعت إلى ٣٦ بالمئة ولم تتغير تقريباً نسبة الذين يشعرون بأمن اقل ١٤ بالمئة. وهذا يعني أغلبية لا ترى ان الاجتياح قد عاد بأي فائدة على المستوى الأمني[٢٢].

---

(١٨) **يديعوت أحرونوت، ٥/ ٤/ ٢٠٠٢.**

(١٩) **هآرتس، ١٢/ ٤/ ٢٠٠٢.**

(٢٠) **يديعوت أحرونوت، ٥/ ٤/ ٢٠٠١.**

(٢١) **معاريف، ٢٦/ ٤/ ٢٠٠٢.**

(٢٢) **معاريف، ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٢.**

لا يمكن تفسير معطيات الرأي العام الإسرائيلي ومزاجه إذاً بمعزل عن الخيارات السياسية وآفاقها، كما لا يتم ذلك بمعزل عن صياغة الرأي العام بواسطة القوى السياسية المنظمة في المجتمع. في نهاية العام ٢٠٠١ أي بمرور ثمانية أشهر على حكم شارون أيدت نسبة ٥٢ بالمئة من الإسرائيليين حكومة الوحدة الوطنية، ورغم الأجواء اليمينية السائدة في إسرائيل نجد ان ١١ بالمئة فقط يؤيدون ان تقوم حكومة يمين من دون تحالف مع العمل[٢٣]. وتؤكد هذه المعطيات مدى اهتمام اليمين الإسرائيلي بوجود حكومة الوحدة الوطنية، لأنها تشكل الإطار لصياغة «الصمود الإسرائيلي» امام الضغط الفلسطيني غير المنظم، وهو الإطار الذي يمنع تطور البديل السياسي والمزاج الاحتجاجي.

طيلة فترة ما بعد كامب ديفيد تعرف غالبية الإسرائيليين ذاتها على انها يمينية: ٤٨ بالمئة يمين، ٢٤ بالمئة وسط(يمين في الواقع الإسرائيلي)، وفقط ١٩ بالمئة من المستطلعين تعرف ذاتها على انها يسار[٢٤]. ولكن هذه النزعة إلى الوحدة الوطنية، ونحو اليمين في الوقت ذاته، والتي تسهم العمليات ضد المدنيين في تقويتها تعبر عن ذاتها أساساً بالدفع نحو سياسات القوة، والالتفاف حول الرجل القوي، والنزعة الانتقامية للاقتصاص من الفلسطينيين بغض النظر عن نجاعة الإنتقام. والدليل الاهم على دفع هذه العمليات المجتمع الإسرائيلي نحو الوحدة والتقارب بالمزاج السياسي في الحيز الزمني الذي نستطيع ملاحظته أن ٦٠ بالمئة من مصوتي حركة ميرتس قد دعموا الاجتياح الإسرائيلي[٢٥]، وأنه في مرحلة مبكرة من الإنتفاضة اعتقد ٥٥ بالمئة من اليهود الإسرائيليين أن حزب العمل قد أنهى مهمته التاريخية[٢٦]. ولا تكمن خطورة هذا المزاج، كما سوف نرى، في المواقف السياسية التي يعبر عنها، وإنما بإمكانية استغلاله لتنفيذ مخططات اليمين ومشروعاته.

وليس أصدق تعبيراً عن النزعة اليمينية المثابرة من ان ٤٦ بالمئة من الإسرائيليين اليهود عبروا بصراحة عن دعمهم فكرة الترانسفير لفلسطينيي الضفة والقطاع، و٣١ بالمئة لترانسفير المواطنين العرب في الداخل أيضاً[٢٧].

(٢٣) معاريف، ٢٠٠١/١/٢٨.

(٢٤) معاريف، ٢٠٠٢/٥/١٠.

(٢٥) هآرتس، ٢٠٠٢/٥/٤.

(٢٦) استطلاع جالوب ييتد نئمان بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢.

(٢٧) هآرتس، ٢٠٠٢/٣/١٩.

كما تجلت الوحدة الوطنية اليمينية بالموقف الصريح المعادي للديمقراطية ولمفهوم المواطنة لدى ٨٠ بالمئة من المستطلعين في آذار/مارس ٢٠٠٢ الذين يرفضون اشراك المواطنين العرب في الداخل في أية قرارات مصيرية تهم الدولة، مقابل ٧٥ بالمئة في العام ٢٠٠١، و٦٧ بالمئة في العام ٢٠٠٠، و٥٠ بالمئة في العام ١٩٩٩[٢٨]. وتتجلى النزعة اليمينية المعادية للديمقراطية في أمور تبدو صغيرة ولا تلفت الانتباه رغم كونها مؤشر هام على النزعة اليمينية المعادية للديمقراطية. فعندما قررت الحكومة الإسرائيلية ابان الاجتياح منع الطواقم الصحافية من العمل والتصوير في مناطق العمليات العسكرية أيد ذلك ٦٩ بالمئة من الإسرائيليين[٢٩]، الذين لا يرغبون بمعرفة ما يجري في المناطق المحتلة، كما يبدو.

وعلى رغم المزاج السياسي اليميني والعنصري أيضاً إلا أن المواقف السياسية من «الحل» (كما يسمى الموقف السياسي من المفاوضات) لم يشهد تغيراً جوهرياً. فحتى حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٢ بقي ٥٧ بالمئة من الجمهور اليهودي ضد أفكار كلينتون و٣٥ بالمئة يؤيدون إتفاق سلام بموجب هذه الأفكار. وللمقارنة فقبل الإنتفاضة، وبموجب استطلاع اعدته المؤسسة نفسها عارض افكار كلينتون ٥٩ بالمئة من اليهود الإسرائيليين وأيدتها نسبة لا تتجاوز ٣١ بالمئة[٣٠]. وهذا يعني أنه رغم الارتداد نحو اليمين والوحدة فإن المواقف السياسية لم تشهد تغيراً ملحوظاً خارج إمكانية الخطأ الاحصائي.

ما زال الموقف السائد في الرأي العام الإسرائيلي رغم التحول اليميني وازدياد شرعية المواقف العنصرية وأشكال التعبير عنها، ما زال هذا الموقف ينطلق من ضرورة الإنفصال عن الفلسطينيين باتفاق دولتين، أو من طرف واحد. وقد أضيفت ليهودية الدولة كقيمة عليا عدم إمكانية «التعايش» مع الفلسطينيين إلى حد تأييد حتى منح منطقة تشمل قسماً من عرب الداخل للدولة الفلسطينية في إطار اتفاق[٣١]. وخلال كل استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي التي راجعناها طيلة سنة كاملة نجد أغلبية تؤيد قيام دولة فلسطينية، وأغلبية أكبر ترى انها ستقوم على اية حال في النهاية: يوم ٢٥ تشرين الاول/

---

(٢٨) هآرتس، ١٢/٣/٢٠٠٢.

(٢٩) هآرتس، ١٢/٤/٢٠٠٢.

(٣٠) انظر مقياس السلام: هآرتس، ٦/٦/٢٠٠٢.

(٣١) يؤيد هذا التوجه ٥٢ بالمئة في استطلاع للرأي العام. انظر: هآرتس، ٤/٧/٢٠٠١.

أكتوبر أيد قيامها ٥٩ بالمئة وعارضتها نسبة ٣٦ بالمئة ، ورأى ٧٣ بالمئة أنها سوف تقوم في النهاية[٣٢]. ويوم ٢٨ كانون الاول/ديسمبر أيدها ٥٥ بالمئة وعارضتها نسبة ٣٧ بالمئة. ويوم ١ آذار/مارس أيدتها نسبة ٦٣ بالمئة[٣٣]، ويوم ١٢ نيسان/ابريل بعد الاجتياح ايدتها نسبة ٥٤ بالمئة[٣٤]. كما يحظى موقف الفصل من طرف واحد بأغلبية شبيهة: ٥٦ بالمئة بعد الاجتياح[٣٥]. وقبل الاجتياح أيدت نسبة ٦٠ بالمئة إقامة سور عازل بين إسرائيل ومناطق السلطة، وهو التجسيد الاساسي لفكرة الفصل[٣٦]. ولا حاجة لاستعراض كافة الاستطلاعات فموقف الأغلبية مثابر وثابت.

فكرة الفصل هي الفكرة الاقوى التي تحظى بأغلبية في المجتمع الإسرائيلي. وتخضع الموقف من الاستيطان لهذا الموقف. فـ ٦٥ بالمئة يدعمون تفكيك المستوطنات التي يقتضي الفصل تفكيكها[٣٧]. وأيدت نسبة ٦٦ بالمئة تفكيك كافة مستوطنات قطاع غزة ضمن اتفاق مع الفلسطينيين، ونسبة ٧٠ بالمئة أيدت تفكيك المستوطنات المبنية في مناطق عربية مكتظة بالسكان[٣٨]. كما دعم ٦٠ بالمئة تفكيك جزء من المستوطنات، ولكن الاهم من ذلك ان هنالك انشقاقاً حقيقياً تجاه إمكانية ازالة كافة المستوطنات يرافق هذه النزعة ذات الأغلبية الواضحة لإخضاع الموقف من المستوطنات لفكرة الفصل. فالموقف الداعي لازالة كافة المستوطنات في إطار اتفاق سلام مع الفلسطينيين ليس موقف أقلية ضئيلة بل يكاد يحظى بدعم نصف المجتمع الإسرائيلي[٣٩].

---

(٣٢) **معاريف**، ٢٥/١١/٢٠٠١.

(٣٣) **معاريف**، ١/٣/٢٠٠٢.

(٣٤) **يديعوت أحرونوت**، ٥/٤/٢٠٠٢. والطريف أنه عندما تطرح هذه الفكرة في إطار سلام شامل مع العرب فإن العودة إلى حدود الرابع من حزيران/يونيو تصبح أمراً مقبولاً بتأييد المبادرة السعودية كأساس للتفاوض. ٥٢ بالمئة أيدوا المبادرة السعودية في استطلاع للرأي. انظر: **معاريف**، ١٢/٤/٢٠٠٢.

(٣٥) **معاريف**، ١٠/٥/٢٠٠٢.

(٣٦) **معاريف**، ١٥/٢/ ٢٠٠٢.

(٣٧) **هآرتس**، ٦/٦/٢٠٠٢. ٥٢ بالمئة أيدوا تفكيك المستوطنات بالقوة إذا تطلب ذلك الفصل من طرف واحد. انظر: **هآرتس**، ٤/٧/ ٢٠٠١.

(٣٨) **يديعوت أحرونوت**، ٢٩/٣/٢٠٠٢.

(٣٩) ٤٥ بالمئة في استطلاع للرأي في: **معاريف**، ١/٣/٢٠٠٢. ٤٧ بالمئة في استطلاع للرأي في: **يديعوت أحرونوت**، ٢٩/٣/٢٠٠٢. طبعاً نحن لا نعرف ماذا تعني للاسرائيلي المتوسط كلمتا «كافة المستوطنات»، فتقديري أنه في ذهن هذا الاسرائيلي الذي تتألف منه استطلاعات الرأي العام لا ترتسم صورة «معالي أدوميم» أو مستوطنات القدس لدى سماعه كلمة استيطان، في ذهنه لم تعد هذه مستوطنات.

وإضافة لذلك يعتقد ٦٢ بالمئة من الإسرائيليين اليهود ان المستوطنات تشكل عائقاً أمام التوصل إلى حل سلمي للصراع[٤٠]. ومع أن التصور السائد أن الانتفاضة قد صلبت المواقف الإسرائيلية وزادتها تعنتاً إلا أن الموقف من الاستيطان يثبت العكس تماماً. فبمرور نصف عام على الانتفاضة اعتقد ٣٣ بالمئة من الإسرائيليين أن الاستيطان يضر بالمصلحة الوطنية الإسرائيلية، في حين ارتفعت هذه النسبة إلى ٥٤ بالمئة بمرور عام ونصف على الانتفاضة[٤١]. وهذا يعني أن هذه القضية الخلافية في المجتمع الإسرائيلي قد تتطور إلى موقف يؤيد تفكيك كافة المستوطنات لو كانت هنالك قيادة إسرائيلية أو حتى بديل سياسي إسرائيلي جدي يتبنى هذا الخيار (الذي لا تتبناه رسمياً حتى حركة ميرتس رغم استعداد نصف المجتمع الإسرائيلي لقبوله حالياً). ولنتخيل ان استراتيجية النضال والمقاومة الفلسطينية تتبنى التأكيد على هذه القضايا التي تشق المجتمع الإسرائيلي حتى في فترة وحدته وتوجهه إلى اليمين، بدلاً من التشديد على ما يوحد المجتمع الإسرائيلي في ردود فعل انتقامية.

يجب أن تأخذ هذه العوامل بعين الاعتبار عند وضع التصور السياسي والنضالي. ليس صحيحاً ان نتائج الانتفاضة السياسية كانت سلبية. نقول ذلك رغم تقديرنا الواقعي والمتشائم لازدياد عنصرية ويمينية المجتمع الإسرائيلي. وليس صحيحاً أن ما قبله المجتمع الإسرائيلي في الماضي لا يقبله اليوم، على العكس من ذلك فقد قويت النزعات القائمة أصلاً. كما أنه ليس صحيحا أن المجتمع الإسرائيلي يقترب من الانهيار بفعل الضربات المتتالية لمدنييه وبفعل تعطل نموه الاقتصادي وتراجعه. لا هذا صحيح ولا ذاك. والمطلوب هو الاستراتيجية التي تخاطب التناقضات القائمة، وهي قائمة، بدل تأجيج النزعة الانتقامية، وبدل توحيد المجتمع الإسرائيلي في الرغبة بالاقتصاص من المجتمع الفلسطيني في مواجهة شاملة، حتى لو كان يدرك عدم نجاعة هذا الأسلوب. فالنقاش مع المجتمع الإسرائيلي ليس نظرياً، وهذا المجتمع لا يقوم فقط بما هو منطقي، ولا حتى حسب فهمه هو.

٥ ـ وضع جديد في الداخل أيضاً

ليست العنصرية المتزايدة في الشارع الإسرائيلي مجرد تعبير عن زيادة كمية بهذه الصفة الملازمة لإسرائيل منذ اقامتها. ولا تجسد مظاهر التمييز

(٤٠) المصدران نفسهما.

(٤١) هآرتس: ٦/٦/٢٠٠٢، و٤/٧/٢٠٠١.

السافرة والحادة ازدياداً كمياً بالتمييز القائم أصلاً ضد المواطنين العرب في الدولة العبرية، بل يبدو أن هنالك وضعاً جديداً في الداخل أيضاً.

تشير التطورات الاخيرة إلى نزعة ثابتة لدى اليمين الإسرائيلي لتحويل العنصرية إلى ايديولوجية النظام الرسمية والعلنية في إسرائيل. فمنذ صعود نتنياهو سدة الحكم عام ١٩٩٦ تحولت هذه النزعة إلى حالة منهجية منظمة ترمي إلى إبقاء اليمين في السلطة عبر نزع الشرعية عن الصوت العربي وعن المشاركة السياسية العربية. ولكن منذ تشرين الاول/أكتوبر ٢٠٠٠ تحولت أوساط في حزب العمل بقيادة ايهود باراك إلى تبني هذا التوجه محاولة التحرر من «النفوذ العربي»، والسلوك السياسي العربي «غير الممكن التنبؤ به أو حسابه». ومنذ ان انطلقت منافسة قوية في الشارع السياسي العربي على تبني المواقف الوطنية أصبح من الصعب على حزب العمل اعتبار العرب في جيبه. كما تبين ان هذه المنافسة على سلبياتها تؤدي إلى استقلال الاعتبارات السياسية العربية الداخلية عن اعتبارات حزب العمل.

لقد اندفعت هذه الأوساط في حزب العمل نحو حكومة الوحدة الوطنية بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد لأسباب سياسية. وكان باراك قد استنتج من تجربة رابين واغتياله اقامة حكومة تستند إلى أغلبية يهودية. وقد رفض اليمين توجه باراك بإقامة حكومة وحدة وطنية برئاسته لتكون النتيجة انتخابات مبكرة وحكومة وحدة وطنية برئاسة الليكود. و ذهب التوجه نحو «الوحدة الوطنية» بالخارطة السياسية الإسرائيلية بعيداً عن الأصوات العربية وتأثيرها، وبعيداً عن حسم التسوية مع الفلسطينيين ضد اليمين الإسرائيلي.

لا تكفي هذه الخلفيات السياسية لشرح ما يجري اليوم في المجتمع الإسرائيلي من شرعنة الخطاب العنصري وتحوله إلى ثقافة سياسية شارعية ورسمية في آن معاً. فالبرلمان الإسرائيلي يشرع قوانين تنضح بالتمييز العنصري ضد العرب، من نوع تخفيض مخصصات «التأمين الوطني» لأبناء من لم يخدموا في الجيش الإسرائيلي، على خلفية التصريح الصريح أنهم سيجدون الطرق لتعويض المتدينين المتضررين من هذا التخفيض. هذا إضافة إلى القوانين التي تمس بالتمثيل السياسي والحقوق السياسية العربية والتي تضع شروطاً سياسية إضافية لتأهيل القائمة الحزبية لخوض الانتخابات البرلمانية. وفي اليوم نفسه الذي تم فيه التصويت بالقراءة الثالثة على قانون خطة الطوارئ الاقتصادية رفضت الكنيست اقتراحاً عادياً طرح على جدول أعمالها من قبل بينيامين

ايلون تحت عنوان «الترانسفير طريق السلام»، والمهم هنا ان رئاسة الكنيست وافقت على إدراج هذا الاقتراح قبل ان يرفض في النقاش.

تسمح الأجواء العنصرية الحادة المزاج السائدة في المجتمع والدولة الإسرائيليين في مرحلة «الابارتهايد» ان يقف مسؤول إسرائيلي على منصة البرلمان، وان لا يكلف نفسه عناء تفسير التمييز القائم في هذه القوانين، بل ينتقل فوراً إلى التبرير، باعتبار التمييز بين من يخدم في الجيش ومن لا يخدم مبرراً من الناحية المبدئية، بل ومطلوباً. لم يعد التمييز ينكر أو يغطى أو يفسر، بل بات يبرر. هذا هو ملخص الوضع الجديد بالنسبة للمواطنين العرب في هذه البلاد.

ولا بد أن يتخذ التبرير شكل تشكيك، بتكرار واجترار مقولات الطابور الخامس، والتحريض ضد العرب في الداخل بعد كل عملية، باعتبار أن «قوات الأمن تشك ان العملية تمت بمساعدة من مواطنين عرب». وفي بعض الأحيان تختلط الايديولوجيا مع اعتبارات رجال الأمن الإسرائيليين الذين يريدون التغطية على فشلهم بمنع العمليات بوجود «دور للداخل». ولكن الأنكى أنه في بعض الحالات يفترض المذيع الإسرائيلي افتراضاً، أو افتراء، كهذا ويحاول تذكير رجل الأمن الضيف شبه الدائم في المقابلات الإذاعية في مرحلة الانتفاضة بدور ممكن للمواطنين العرب في هذه العملية أو تلك. وفي سياق التعليق على مشروع بناء سور عازل يفصل بين بعض مناطق السلطة الفلسطينية وإسرائيل في صحيفة **يديعوت أحرونوت** يقتبس الصحفيان مصدراً أمنياً مجهول الهوية بأن هذا السور لن يفيد إذا « كان الإنتحاريون يأتون من المناطق في حين تركب المتفجرات في القرى داخل الخط الأخضر كما يجري مؤخراً»[٤٢]. لا يتحقق الصحفيان من هذا الافتراء، ويبقى القارئ الإسرائيلي المتوسط الذي يجهل اسم المصدر الأمني ولكنه يميل إلى تصديق **يديعوت أحرونوت** تحت هذا الانطباع.

هذه أجواء عنصرية تميز حالة الحرب، ولكنها تميز أيضاً حالة الانغلاق العنصري ونظام «الابارتهايد». ولا يفصل نظام «الابارتهايد» في الحالة الصهيونية بين «المواطنين الإسرائيليين وسكان الضفة والقطاع الفلسطينيين» وانما بين العرب واليهود. هذا على الاقل ما تحاول العناصر اليمينية فرضه.

---

(٤٢) يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٢/٦/٧، الملحق.

وهكذا يتحول الفصل الديمغرافي بين إسرائيل والفلسطينيين في الضفة والقطاع من ابداعات حزب العمل، إلى فصل بين العرب واليهود في الفكر العنصري المنتشر في مراحل التوتر.

و بقدر ما تحاول قوى سياسية منظمة المساهمة في توجيه الأجواء السائدة يمكن تحليل الغاية من هذه الأجواء بحيث تقود إلى تحقيق انجازين لليمين الإسرائيلي: ١ ـ تخويف العرب في الداخل من الموقف السياسي الوطني وتحقيق تراجعات على مستوى الوعي الوطني نتيجة للخوف، ٢ ـ استغلال الفرصة للمس بحقوق المواطنين العرب على مستوى التمثيل السياسي وعلى مستوى الحقوق المدنية. ولا شك ان هذا المس ليس ضرورياً للاقتصاد الإسرائيلي، فتخفيض مخصصات التأمين الوطني للأطفال العرب لن ينجح بإنقاذ الاقتصاد الإسرائيلي الذي يئن تحت وطأة أوضاع سياسة إسرائيل العدوانية وثمنها الاقتصادي. بل يعتبر هذا المس بنظر اليمين الإسرائيلي موقفاً ايديولوجياً، تكريساً ليهودية الدولة، واستباقاً لتطورات ديمغرافية مقبلة، أو تطبيقاً لسيناريوهات تستبق التطورات المقبلة.

هنا نأتي إلى الإنجاز الثالث الذي يرغب اليمين الإسرائيلي في تحقيقه من هذه الأجواء العنصرية السائدة: العودة إلى تأكيد يهودية الدولة وصهيونيتها بشكل يتجاوز أجواء وثقافة «ما ـ بعد ـ الصهيونية» التي حاولت بعض أوساط المثقفين والطبقة الوسطى الجديدة نشرها في أعقاب اتفاقيات أوسلو. وقد شكلت هذه الأجواء كابوساً سياسياً لليمين الإسرائيلي، ليس لأنها عكست تغيراً حقيقياً في بنية المجتمع الإسرائيلي باتجاه يبعده عن الصهيونية، بل لأن هذه الثقافة وهذه الأجواء تشكل الأساس لاقصاء اليمين عن السلطة في إسرائيل، ولشرعنة المشاركة العربية إلى جانب اليسار الصهيوني. ولا يعير اليمين همومنا الوطنية إزاء هذه «الشراكة» الممكنة والتي أدت إلى عملية تشويه و«أسرلة» على الساحة العربية اهتمامه. ولا يعنيه ان الحركة الوطنية في الداخل احتاجت إلى وقت طويل لتجاوز تشوهات هذه المرحلة السياسية والثقافية. فهموم اليمين محصورة في كيفية الحفاظ على سلطته بالتعاون مع المتدينين، وأيضاً في كيفية الحفاظ على يهودية الدولة اليهودية من دون ان يقدم تنازلات اساسية في المناطق العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وبتقليص الحقوق السياسية للعرب في الداخل.

وإسرائيل الوحدة الوطنية، كما عكسها مؤتمر هرتسليا في أعقاب هبة

الداخل الجماهيرية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ تضامناً مع الانتفاضة، تبلور بشكل واع وتخطط سياسة المواجهة ضد الكم والكيف العربيين. وتتجه السياسات الإسرائيلية الحالية بشكل مخطط لإجهاض الكم إذا كان كيفاً.

فالمطلوب في هذه المرحلة إسرائيلياً ليس ضرب التمثيل السياسي للعرب، إلا إذا كان وطنياً. والمطلوب ان يتقبل العرب ان هذه الدولة لليهود، فإما ان يخدموا في جيشها موالاة لوطنية إسرائيلية تنشأ، أو تجري تنشئتها بحكم المصلحة، وإما أن يقبلوا حالة التمييز. ولذلك يتم التأكيد بشكل غير مسبوق على يهودية الدولة باعتباره تعبيراً وتعريفاً يبرر التمييز.

إزاء هذا التشخيص تتضح الحاجة لبلورة استراتيجية عمل لمواجهة ما نعتبره اكثر من مجرد مزاج سياسي موتور يسود الحياة السياسية الإسرائيلية الداخلية. فالمزاج السياسي السائد يختلط بالتخطيط الاستراتيجي الإسرائيلي فيما يتعلق بوزن العرب في الداخل ودورهم. وأقل وآخر ما يحتاجه العرب في هذه المرحلة هو الخوف والتراجع من ناحية، والاستعراضية السياسية الفارغة من ناحية أخرى. والأسوأ من هذا كله الاستعراضية السياسية الإعلامية التي تخفي تراجعاً في المواقف، هذا في حالة وجود مواقف أصلاً، وتعوض عنه بالمظهر الصاخب والذي تدرك إسرائيل انه مظهر فحسب. (وإذا لم تدرك يجري تفهيمها ان الصخب هو لضرورات المنافسة على الساحة العربية والتي فرض التيار الوطني خطابه عليها).

تبرز إزاء هذه الأوضاع حاجة ماسة لبلورة استراتيجية شاملة لمواجهتها، إي تشمل غالبية الأقلية القومية. ولكن وفي كافة الحالات يجب ان تتوفر استراتيجية لدى الحركة الوطنية، فمن أخطر ما يمكن ان تواجهه الحركة الوطنية هو انتظار أن يتم تبني وجهة نظرها من كافة القضايا ومن قبل جميع القوى. هنالك حاجة لاستراتيجية حد أدنى مع كافة القوى الأساسية الجدية التي تمثل العرب داخل الخط الأخضر. وإلى جانب ذلك هنالك حاجة أن تطور الحركة الوطنية أيضاً خطة عمل لمنع السلطة الإسرائيلية من الاستفراد بها، ولمنع أية محاولة للمس بمنجزاتها ومنجزات الجماهير العربية. والمطلوب حالياً إشعار المواطن العربي بالقوة.

وتنبع قوة النضال السياسي في حالة المواطنين العرب من أمرين: ١ ـ أن العرب في هذه البلاد هم سكان البلاد الأصليون، ٢ ـ أنهم مواطنون.

تبرز هنا بشكل خاص الحاجة للتأكيد على إطار المواطنة، فعلى رغم كل

الهيجان اليميني القائم ما زال التناقض بين المواطنة والصهيونية يشكل مصدر قوة للمواطنين العرب والحركة الوطنية، ومصدرضعف لإسرائيل، في شرح سياساتها على الأقل محلياً وعالمياً. كما ان نضال الجماهير العربية في إطار المواطنة المعطى ما زال يشكل مصدر قوة. وهذا يفسر أيضاً رغبة إسرائيل الشديدة بإخراج الحركة الوطنية، وربما العرب بشكل عام، من هذه السياقات إلى سياق آخر يحرر أيديها من كوابح المواطنة.

ما زالت هنالك أدوات عديدة بأيدي الحركة الوطنية، والمطلوب الا يحصل أي تراجع عن المواقف السياسية الوطنية المبدئية والمتعلقة بالسلام العادل وبحق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال. وعلى أية حال فإن أي تراجع سياسي لا يؤدي إلى مكاسب مدنية بل إلى تراجع على مستوى الحقوق المدنية أيضا كما تثبت تجربة المواطنين العرب الغنية مع السياسة الإسرائيلية الداخلية.

لقد حقق المواطنون العرب انجازات على المستوى المدني عندما ازداد وعيهم الوطني. ولم يحقق أولئك الذين هاجموا الموقف الوطني ودعوا للاندماج أي انجازات عامة متعلقة بحقوق المواطنين العرب كمواطنين وكعرب، الا في مجال يكرس التمييز بحكم تعريفه، الا وهو مجال «الواسطة» الذي يربط الحق الفردي بالموقف السياسي، ويحول التوظيف والوظيفة ولقمة العيش فريسة للتحزب والولاءات الفردية، أو لعلاقات القيادات السياسية الجيدة مع السلطة الإسرائيلية الحاكمة رغم التهريج «الوطني» .

تبرز في هذه المرحلة أهمية خاصة لوضوح الرؤية الاستراتيجية لدور المواطنين العرب في الداخل على المدى البعيد وضرورة الحفاظ على هويتهم الوطنية والقومية. في مثل هذه الحالة فقط تصح المرونة اللازمة للحفاظ على الحركة الوطنية في الداخل. ونقصد الحفاظ عليها في ظروف تعلن فيها أوساط في المؤسسة الإسرائيلية الرسمية، بما في ذلك ممثلون رسميون عن الحكومة وسكرتير الحكومة أيضاً، عن ضرورة منع القوى التي تدعو لتحويل إسرائيل إلى دولة لجميع مواطنيها من خوض الإنتخابات البرلمانية. وبكلمات أخرى فإن هذه القوى لا تكتفي بتعديل قانون الإرهاب بشكل يقصي حزباً أو شخصاً «يتضامن ضمناً أو علناً مع الكفاح المسلح الذي تقوم به دولة أو منظمة ضد إسرائيل» خارج حدود الديمقراطية. فهي تعلن عن نيتها العودة إلى تطبيق البند القديم في قانون اساسي الكنيست (بند ٧أ) والذي يقصي من لا يعترف بيهودية الدولة، وتطبيق هذا الاقصاء على كل من يدعو إلى

دولة ديمقراطية هي دولة جميع مواطنيها. هذا التحدي قادم لا محالة في ظل منطق «الأبارتهايد» القائم.

٦ ـ علامَ نتناقش؟

منذ فك الحصار عن مكتب الرئيس الفلسطيني دار في المجتمع الفلسطيني نقاش حي يتوقع من شعب حي، وقد انتشرت حالة النقاش انتشار النار في الهشيم فلم تترك حارة ولا منتدى ولا صحيفة الا وتملكتها. حمى النقاش والنقد والنقد الذاتي ذكرت بما بعد ايلول/سبتمبر ١٩٧٠، وما بعد لبنان ١٩٨٢، وما بعد أوسلو. فهل نحن أمام «ما بعد» أخرى لا يأتي بعدها جديد؟ وهل يتوقع أن تأتي القوى القائمة والمتنفذة في السلطة الفلسطينية بجديد؟

ولأن النقاش دار في حلقات متوازية أشبه بثقافات فرعية (Subcultures) وجماعات منفصلة اجتماعياً وسياسياً، فلم يبدُ ان هنالك حواراً اجتماعياً شاملاً تستفيد منه قيادة موحدة لحركة تحرر وطني، بل وتبادر له في المنعطفات التاريخية الحادة. ولا أدري إذا كان للنقاش الذي دار في رفح أي علاقة بالنقاش الذي دار في رام الله، وإذا كان النقاش الدائر داخل حركة «فتح» مرتبطاً بشكل من الأشكال بالحوارات الدائرة في الفصائل الأخرى أو في الشتات.

لقد فرض المد الجماهيري الفلسطيني صياغة كافة الاسئلة بلغة متشابهة إلا وهي لغة ضرورة «الاصلاح». ولكن لغة الإصلاح تخفي نيات ودوافع سياسية مختلفة. فمن دعاة الإصلاح من يعتقد أنه كان على القيادة الفلسطينية قبول ما طرح في كامب ديفيد وتجنب الانتفاضة، ومن دعاة الإصلاح أيضاً من يرى ان الطريق لتحقيق الأهداف الوطنية بعد املاءات كامب ديفيد تمر عبر المقاومة، ولكنه يسأل اية مقاومة وكيف؟

لم يعد بالإمكان اذاً الاكتفاء بكلمات وصياغات مثل ضرورة الاصلاح. لقد طرحت هذه الصياغات والتعابير بعد ايلول/سبتمبر ١٩٧٠ وبعد اجتياح ١٩٨٢ وبعد حرب الخليج الثانية وبعد أوسلو واثناء عمل السلطة الفلسطينية في السنوات الثماني الاخيرة، وكان الاصلاح ينتهي عادة بتصليح وضع دعاة الاصلاح على مستوى البعد أو القرب من عملية صنع القرار.

ولا شك في أن الحاجة بعد العدوان الإسرائيلي باتت ملحة لترتيب

مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وكذلك الحاجة لترتيب عملية اتخاذ القرار بشكل أكثر ديمقراطية، وان تتضح فيه أهمية الوزير مقابل غير الوزير وأهمية مؤسسة مثل اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. وغيرها في عملية صنع القرار والاتصالات الدولية والمحلية، وقيمة ووزن حركة «فتح» كتنظيم سياسي في السلطة، ثم أهمية غيرها من الحركات السياسية ووزنها في عملية صنع القرار، أو أخذ معارضتها بعين الاعتبار ضمن إجماع وطني على ثوابت لا تطالها هذه المعارضة.. هذه الأسئلة مصيرية ولكن يجب أن تطرح في السياق السياسي القائم وإلا فقدت معناها بالنسبة إلى الجمهور الواسع. فالشعب الفلسطيني يسأل أسئلة سياسية متعلقة بمصير المواجهة مع الاحتلال، والحل السياسي للأزمة، ويتساءل عن البرنامج السياسي لدى قادته.

لا شك في أنه في مراحل اليأس والاحباط تنتشر نظرية المؤامرة ويتبعها التخوين، ولكن دور المثقف المسيس في قيادة النقاش يشمل تجنيب الجمهور نظرية المؤامرة والخيانة، كما يشمل قيادة الحوار باتجاه طرح القضايا المحورية والمصيرية.

تبدأ الاستفادة السياسية من ترتيب محاور النقاش بصياغة السؤال التالي:

أ ـ هل الحركة الوطنية الفلسطينية هي حركة تحرر وطني أم دولة قيد التكوين؟

يجب أن يحسم هذا السؤال من أجل إقرار نمط العمل والسلوك السياسي. لقد بقي هذا السؤال معلقاً منذ بداية الثمانينيات، ولكنه اكتسب أهمية خاصة مع قيام سلطة فلسطينية مرتبطة باتفاقيات من ضمنها اتفاقيات أمنية. تشتق من حسم هذا السؤال على هذا النحو أو ذاك توجهات مختلفة تماماً في التعامل مع مفاهيم ووقائع مثل: «سلطة ومعارضة»، «وحدة وطنية»، «تنسيق امني». حسم السؤال باتجاه حركة التحرر الوطني المناضلة من أجل الاستقلال عبر خيار مقاومة الاحتلال يطرح مسألة استراتيجية المقاومة. ولكن من دون حسم هذا السؤال لا توجد استراتيجية مقاومة، بل توجد «عملية سياسية» من ناحية و«عمليات مقاومة» من ناحية أخرى لا تربطهما الا علاقة التعارض أو الازعاج المتبادل أو التواطؤ غير المتجانس في بعض الحالات. أما إذا حسم السؤال باتجاه الدولة قيد التكوين فهذا يعني الاعتقاد ان العملية السياسية التدريجية الجارية والمنطلقة من كيان سياسي فلسطيني قائم ومعترف به على الساحة الدولية «يحترم تعهداته واتفاقياته» ستؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة على خطوط قريبة مما طرح في كامب ديفيد، أو ما بين كامب ديفيد

والمبادرة السعودية. ويفترض ان تكون واقعية هذا المنطلق من دون مقاومة بحد ذاتها موضع نقاش.

لقد برز بعد العدوان أكثر من مؤشر على رغبة الولايات المتحدة في ان تلعب دوراً بهذا الاتجاه بشرط ان يحول عرفات إلى شخصية رمزية تحركها محاور ومراكز قوى مقربة امريكياً. ولكن لا ضمان ان تنجح الولايات المتحدة بفرض حل كهذا على إسرائيل، ولا ضمان لنجاح خطتها فلسطينياً. ولكن الجولات المكوكية بدأت بعد العدوان، وكان من الضروري بلورة موقف فلسطيني منسق عربياً تجاه هذه المحاولات.

بطرحنا هذا السؤال نحن لا نقصد ان على الحركة الوطنية الفلسطينية ان تختار بين السياسة والمقاومة. كما اننا لا نقصد الإختيار بين المقاومة والتفاوض، بل على العكس من ذلك نحن نرمي إلى الجمع بين السياسة والمقاومة، وبين المقاومة والتفاوض إذا لزم الأمر، ضمن استراتيجية واحدة. فهل هي استراتيجية تحرر وطني تتضمن عناصر السياسة والمقاومة والبناء الذاتي أم هي استراتيجية دولة تتعامل مع ذاتها ومع الدول الأخرى كأنها دولة في صراع حدود مع دولة أخرى.

ومن غير المعقول القبول دولياً أو فلسطينياً بحالة من الفصل بين السياسة والمقاومة، ثم الاحتفاظ بحالة من «التواطؤ» ذي الحبل القصير المصداقية بين العنصرين. والمقصود هو استنكار العمليات واستخدامها في الوقت ذاته سياسياً كإثبات فشل سياسة إسرائيل الأمنية. في هذه الحالة تخسر السياسة العالمين، عالم المقاومة وعالم الصالونات الدبلوماسية. كما انه من غير الممكن القبول فلسطينياً بحالة الصراع على الوراثة كأن الدولة قد تكونت، أو القبول بانتشار الفساد البيروقراطي في هذه المرحلة من التحرر الوطني ترافقه كليشيهات التحرر الوطني والمبالغة باستخدام الرموز حول الدولة والكيان كتعويض عن النقص في الواقع . كما ان المجتمع الفلسطيني لم يعد يقبل بالتنافس بين الفصائل على «تبني المسؤولية عن عملية»، وبخاصة ان جدواها السياسية غير ثابتة لأنها لا توضع ضمن تصور شامل للنضال الفلسطيني يشمل العلاقة الجدلية بين الوسيلة والهدف.

وقد أعربنا عدة مرات عن رأينا ان الحسم يجب ان يتجه باتجاه استراتيجية حركة التحرر الوطني ضد حالة كولونيالية استعمارية أصبحت اكثر وضوحاً للعالم بعد العدوان الأخير. فقد أزال هذا العدوان آخر الأوهام حول

وجود كيان فلسطيني سياسي ولو بنصف سيادة في علاقة تكافؤ من أي نوع مع إسرائيل، ولكن مسألة حركة التحرر الوطني تطرح السؤال الثاني:

ب ـ ما هي استراتيجية حركة التحرر الوطني الفلسطيني في المرحلة الراهنة؟

يجب ان تجمع حركة التحرر الوطني بين العمل السياسي والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال بحيث يحكم الهدف السياسي وطبيعة الأدوات المتوفرة والأهمية المتفاوتة لساحات العمل المختلفة وغيرها من العوامل نوعي النشاط. يهدف العمل السياسي إلى تعبئة الرأي العام الفلسطيني والعربي إلى التأثير في الرأي العام الأمريكي والاوروبي والإسرائيلي ويجب ان يتلاءم عمله مع استراتيجية المقاومة. ولا تتألف المقاومة من مجموعة «عمليات» تقيم كل واحدة بشكل منفرد، بل هي استمرارية ، عملية، صيرورة تحكمها الغاية، والغاية هي تحقيق الهدف السياسي. والتقدم نحوه هو الحكم الوحيد في إختيار هذه الأداة أو تلك.

ج ـ ولكن هل يمكن تحقيق ذلك من دون وجود قيادة سياسية موحدة؟

لا يمكن انتقاء الأدوات النضالية بشكل موضوعي ومحاكمة جدواها ونجاعتها بمدى تقريبها لمجمل الحركة الوطنية من الهدف، كما ويستحيل الانسحاب التكتيكي والمناورة وغيرهما إذا كان هنالك تنافس ومزاودة على مستوى قيادة حركة التحرر الوطني. أي إذا لم تتوفر قيادة مركزية قادرة على صنع القرار وفرضه، إن كان هجومياً أو تراجعياً. ولا يمكن ان يتم ذلك على المستوى الفلسطيني بعد كل هذه التجربة الطويلة إلا بالحوار والقيادة الموحدة، كل أسلوب آخر يؤدي إلى مجابهات ومواجهات أهلية.

«يلف» النقاش الشعبي حالياً و«يدور» حول هذه القضايا ولكنه لا يلامسها ولا يجابهها. ويبدو لي ان القوى المساهمة في النقاش على مستوى القيادة ترغب بالابتعاد عن هذه القضايا إلى نقاشات على مستوى صراعات النفوذ تحت شعارات الاصلاح. ولا بأس بصراعات النفوذ لو كانت تمثل وجهات نظر متباينة. والسياسة في هذه الحالة من بين أمور أخرى عديدة هي أيضاً صراع على النفوذ. ولكننا نرى السياسة مستمرة بقوة القصور الذاتي. ومن حيث القدرة على المبادرة السياسية لا يبدو الفرق واضحاً بين الحصار وفك الحصار، فالقيادة الفلسطينية في حالة إدارة أزمات على أية حال. والمبادرة ما زالت اما بيد شاب فجر نفسه في عملية استشهادية، أو بيد

شارون، أو حكومة الولايات المتحدة. ولا يمكن ان تكون القيادة الفلسطينية فاعلة بالأساليب القديمة وما دامت تتجنب الأسئلة الثلاثة أعلاه.

٧ ـ حول الوضع الداخلي الفلسطيني بعد العدوان

من بين نتائج العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، مجتمعاً ومؤسسات، يمكن اعتبار التغييرات في الوضع الداخلي الفلسطيني هي الأكثر حساسية وخطورة. فقد تكون الهزة الداخلية الفلسطينية تطوراً محموداً، وقد تتطور إلى كارثة حقيقية.

فإذا فتحت هذه الطريق إلى الأسئلة الصحيحة المؤدية إلى القناعة بضرورة اقامة قيادة وطنية موحدة ذات برنامج سياسي مرحلي موحد واستراتيجية مقاومة موحدة، فقد تتحول جدلياً إلى بركة حقيقية من ناحية تنظيم وضع مؤسسات الشعب الفلسطيني. اما إذا لم يتم تلخيص التجربة كما حصل في حالة الأردن ١٩٧٠ ولبنان ١٩٨٢ عبر طرح الاسئلة الضرورية المؤدية إلى القناعات الصحيحة، فسوف يؤدي الزلزال إلى المس بهيبة السلطة بشكل مجرد فحسب من دون ان يقودا إلى طرح الأسئلة الصحيحة، وسوف تفتح الطريق نحو الفوضى السياسية والاجتماعية والتسيب والانحلال.

وهذا ما تبثه «النقاشات»، أو الحرب الكلامية، بين قيادات في السلطة والأجهزة الأمنية للشارع الفلسطيني، منذ ان رفع الحصار عن مبنى المقاطعة في رام الله. ويتساءل الجمهور الفلسطيني: علام يدور النقاش؟ وهل آن الاوان لصراعات النفوذ أو لاقتسام الكعكة، واين الكعكة اصلاً؟

في ظروف ضعف السلطة لا تعني الصراعات داخلها الا حالة انحلال. ويساور الشك أوساطاً واسعة من الشعب الفلسطيني ان الصراع يدور حول وراثة عرفات في حياته، لأن حسم هذه المسألة تحسم ايضاً أي مجموعات النفوذ يتحكم بالقرار السياسي في حياته، كما يدور الصراع حول تحويل ياسر عرفات إلى رمز (رمز فعلي يعني رئيساً رمزياً وليس لقب الرمز) كما كتب مارتين انديك، السفير الأمريكي السابق في إسرائيل[٤٣]. هذه من دون شك مشكلة، وبخاصة وأن هذا الشك يغذى يومياً بازدياد المؤشرات على صراع

(٤٣) يديعوت أحرونوت، ١٢/٥/٢٠٠٢.

سياسي يرافقه صراع على النفوذ تتابعه الولايات المتحدة بدقة.

ولكن المشكلة الأساسية والاكثر خطورة هي نشوء حالة انحلال يزيدها حدة الحصار الذي يقطع أوصال الشعب الفلسطيني ويضعف مؤسساته بالفعل الاحتلالي السياسي والاقتصادي . ولا بد ان تؤدي حالة الانحلال والتسيب وضعف المؤسسات التي تعكس شرعية وطنية شاملة إلى نشوء مليشيات مسلحة في حالة انتشار الأسلحة، وبخاصة مع توفر كم كاف من السجال السياسي الوطني والقومي والإسلامي والحمولي لتبرير قيام أصغر مليشيا في أصغر حي. ولن تلبث هذه أن تبرر ذاتها بضرورات الحماية والمصلحة الفردية لدى أعضائها، وبعدم الثقة بالقيادات الفصائلية أو القيادات المركزية. ومن هنا لا تقود الطريق بالضرورة إلى الصومال واسياد الحرب الصوماليين. فالمجتمع الفلسطيني اقوى بنية، وكل هذا يتم في ظل الاحتلال وبوجود حركة وطنية ومؤسسات ذات تاريخ وتراث وتقاليد. ولكن حالة الفوضى الاجتماعية ممكنة باشكال فلسطينية وليس بالضرورة صومالية. وهي تقلل من قدرة المجتمع الفلسطيني على الصمود، والنضال ضد الاحتلال.

ما زال الاحتلال قائماً على شكل حالة «ابارتهايد» تحيط بالمدن الفلسطينية، وقد كرست إسرائيل معياراً جديداً باجتياح مدن الضفة الغربية ومخيماتها فتقتل من شاءت ومتى شاءت.

ويعاني الشعب الفلسطيني في ظل حالة الحصار سلسلة معقدة ومتشابكة لا تعد حلقاتها ولا تفك ولا تحصى من الاجراءات والعقوبات، بدءاً بالحاجز ومنع الماء عن قرى بيت فوريك وبيت دجن مثلاً (هل سمع أحد بذلك؟) وشل حركة الاقتصاد إلى الإغتيالات المستمرة من دون ضجة إعلامية. وتحاول إسرائيل في ظل حالة الحصار والعقوبات الفردية والجماعية هذه ان تسجل انجازات سياسية اما عبر حالة فوضى سياسية فلسطينية تؤكد حالة غياب الشريك التفاوضي، واما عبر إيجاد شريك سياسي فلسطيني في المفاوضات يوافق على تغيير أجندة المفاوضات مقابل دولة فلسطينية بمفهوم شارون أو بوش، أو بالمفهوم الوسط بينهما.

لقد قررت الحكومة الإسرائيلية وسلطة البث إبان الحرب على الشعب الفلسطيني الا يمنح المسؤولون الفلسطينيون منصة في الاعلام الرسمي الإسرائيلي، الراديو والتلفزيون. ولكن فجأة ومن دون سابق انذار فتحت الميكروفونات امام قيادات فلسطينية أساسية. وقام هؤلاء بقوة الاستمرار

وكأنهم على منصة فلسطينية بالاحتراب الكلامي على المنصة الإسرائيلية كأنهم يتكلمون على منصة الصديق لا الخصم. ولم يتساءل هؤلاء لماذا تغير فجأة الموقف الإسرائيلي؟ لماذا فتحت فجأة هذه المنصة أمامهم؟

ليس الإنسان بحاجة إلى عقل سياسي حاد بشكل خاص لكي يرى المصلحة الإسرائيلية بصب الزيت على نار هذا الصراع العديم العلاقة مع مصالح الشعب الفلسطيني. وهو بالتأكيد ليس نقاش إصلاح ديمقراطي من اي نوع. والإصلاح السياسي الديمقراطي الفلسطيني لا يمر عبر الإذاعة الإسرائيلية الرسمية.

تثبت ظاهرة التسيب والانحلال ان طريق الإصلاح لا يمكن ان يمر إلا عبر الشرعية الوطنية ومؤسساتها، وأن هذه غير ممكنة بعد العدوان الإسرائيلي من دون حوار وطني شامل بين السلطة والمعارضة وداخل السلطة يقود إلى قيادة وطنية موحدة ذات برنامج سياسي موحد، على الاقل لمرحلة وجودها(مثل اي قيادة سياسية)، وذات استراتيجية موحدة تجمع بين السياسة والمقاومة.

ولن تقوم قيادة وطنية موحدة إذا لم تقتنع القوى السياسية الفلسطينية باعتبار المصلحة الوطنية العليا فوق المصالح الفئوية الضيقة، وان التعددية والنقاش والحوار تتم في إطار هذه المصلحة الوطنية العليا المتفق عليها والمشتقة من الأهداف الوطنية النضالية المتفق عليها. كما لن تقوم قيادة وطنية موحدة بالأدوات القائمة وحدها، أي بأجهزة السلطة. وأمر الساعة هو اجراء حوار وطني شامل يؤدي إلى قيام لجان شعبية في القرى والمدن والمخيمات الفلسطينية تصلح قاعدة وطنية شعبية لهذه القيادة الموحدة.

ونحن لا نقلل من أهمية التناقض الذي من الممكن ان ينشأ بين القيادة الموحدة وهيئات السلطة المركزية، وبين اللجان الشعبية وأجهزة السلطة الوطنية المحلية. لا توجد سلطة تقبل بازدواجية السلطة. ولهذا أيضاً طالبنا أن يحسم المزاج السياسي الفلسطيني مسألة حركة تحرر وطني أم دولة. عندها تستطيع مؤسسات السلطة القائمة أن تتعايش وتتعاون محلياً مع اللجان الشعبية ذات الطابع السياسي، كما تستطيع مؤسسات مثل المجلس التشريعي، وهي تحتاج بنفسها إلى تفعيل وتنشيط، أن تتعاون مع قيادة وطنية موحدة، وليناقش المجلس مثل هذا الموضوع، وليشارك أيضاً بإقرار طبيعة هذه القيادة. وعندما توافق السلطة على هذا التوجه سيكون بالإمكان أيضاً تشخيص الإشكالات

الممكنة ووسائل التغلب عليها وخصوصاً بين السياسي، المتمثل بالقيادة الموحدة، والذي من المفترض ان يتعامل مع قضايا مثل السياسة والمقاومة ضمن الاستراتيجية الواحدة، والتنفيذي، أي أجهزة السلطة التي من المفترض ان تتعامل بالأساس مع البناء والإدارة ولا يمكن التعامل مع إحياء بنية منظمة التحرير الفلسطينية إلا عبر أخذ هذه المتغيرات على الأرض بعين الاعتبار..

أما إذا لم يتم التوصل إلى صيغة من هذا النوع فلا بد من إجراء انتخابات سياسية، وأن تخاض معركة لتحويل هذه الانتخابات إلى نوع من التعبير عن حق تقرير المصير، يتوجب على العالم ان يحترم نتائجه السياسية. وليس لدينا أدنى شك في ان هذه النتائج سوف تحرج إسرائيل. ولا مانع ان تؤدي الانتخابات إلى ائتلاف شامل هو تعبير أكثر ديمقراطية عن القيادة الوطنية الموحدة. ولكن هذا التوجه يشترط أن تشارك في الانتخابات قوى مستقلة حتى لو كانت جديدة، والا تقاطع المعارضة الانتخابات، وأن تمنح الشرعية لمنظمات تعتبر أمريكياً وإسرائيلياً منظمات إرهابية للمشاركة فيها. وهذه معركة أخرى تستحق ان تخاض، لأنها تنسجم مع القضية الوطنية والهدف السياسي. هذه المعارك هي تعبيرات ديمقراطية عن حق تقرير المصير، وتصب في النضال ضد الاحتلال وتنسجم مع استراتيجية التحرر الوطني.

خاتمة: انطبـاعــات

لماذا تصمت العلوم الاجتماعية عن أسباب ودوافع السلوك السياسي الفلسطيني عندما لا تنجح الاستراتيجيات بضبطه؟ من المفروض أن العلوم الاجتماعية قد وجدت لتقدم محاولات على الأقل بالتفسير العلمي لمثل هذه الظواهر. فلماذا تنتشر الغيبية الاستشراقية في تفسير السلوك النضالي الفلسطيني وتصمت العلوم الاجتماعية التي لا يخلو الاستشراق منها عن تفسير ظاهرة تزايد عدد الشباب الفلسطيني المستعد لدفع حياته ثمنا لتدفيع الطرف الآخر، المحتل، ثمناً؟ ليس بالإمكان تبرير هذه الظاهرة، وقد تحولت إلى ظاهرة للأسف الشديد، وليس بالإمكان الدفاع عنها أخلاقياً إلا عبر التضحية بقيمة الحياة باعتبار ان هنالك قيماً اسمى منها مع الثمن الأخلاقي والاجتماعي المترتب على ذلك. وإذا كان من الصعب تبرير الظاهرة، فإن العلوم الاجتماعية لا ترضى بأقل من محاولة التفسير. ولا يمكن ان تكتفي بتراوح «التفسير» السائد بين طلب الجنة انطلاقاً من «عقلية» يحددها طبيعتها «عقل» استشراقي وبين اعتبارها حالة يأس. فاليأس قد يؤدي في حالات نادرة إلى الانتحار، ولكن لا اليأس ولا القنوط يؤدي إلى عملية استشهادية موجهة في خدمة قضية. وطلب الجنة لا يتناقض مع بناء الحياة الدنيوية واستمرارها، بل ويبني عليها، وإذا طرأ تناقض فهو لا يصلح لتفسير السلوك السياسي والاجتماعي بل يحتاج بذاته إلى تفسير.

عندما سيحلل علماء الاجتماع الذين يطمحون إلى ما هو أعمق من التقرير الصحفي أو عندما يرغبون بتجاوز تعبئة الاستمارات الاحصائية لينتهوا إلى تحليل أقل من صحفي بشأن المعاناة الفلسطينية وإسقاطاتها على السلوك السياسي للفلسطينيين، إذا كانت توضح شيئاً بنظرهم، أود ان يجدوا أمامهم الخلفية الإنطباعية التالية، التي لا تطمح إطلاقاً إلى ان تقدم شرحاً، والتي من المفترض ان يلمسها أي باحث ميداني مدرب الحواس وغير متبلد الإحساس

قبل ان يعد نماذجه النظرية وأدواته التفسيرية:

إن قياس القمع الإسرائيلي بعدد الضحايا الفلسطينيين وعدد البيوت المهدمة وقصف المدنيين وعدد المعتقلين بمحاكمة وغير محاكمة وحده لا يكفي. هذا احتلال استعماري، والاحتلال الاستعماري يكرس ذاته باستخدام القمع والقوة. ويزداد استخدام القوة كلما ازدادت وتيرة مقاومة الاحتلال. ولكن في عصر لم تبق فيه احتلالات كولونيالية يفترض ان تزداد حساسية الرأي العام العالمي لجرائم الاحتلال. ولكن ذلك لا يحصل في حالة الفلسطينيين بالشكل الذي يولد ضغطاً دولياً كافياً - ويتم رسمياً فقط بعد التأكيد على توازن بين المحتل والواقع تحت الاحتلال في دوامة وحلقة عنف مفرغة. هذه المساواة بين المحتل والواقع تحت الاحتلال تؤدي إلى شعور فلسطيني مضاعف بالظلم.

ثم إن المحتلين لا يكذبون عادة بشأن عنفهم الكولونيالي وضرورته. ولكن إسرائيل الرسمية تتحدث وكأنها هي الواقعة تحت الاحتلال. وهي تحتاج إلى كم هائل من الأكاذيب لكي تعطي المبرر لهذه المساواة بين المجرم الأصلي وعنفه وبين الضحية وعنف الضحية - أي المقاومة. لذلك يضطر الفلسطينيون أن يستمعوا إلى ضابط إسرائيلي يقول في مؤتمر صحفي ان «إرهابيين فلسطينيين يختطفون كهنة في كنيسة المهد»، وهو يقول ذلك من دون ان يرمش له جفن. أي ان الكذب ليس مذمة بنظره أو بنظر رؤسائه ومرؤوسيه. كيف يشعر إنسان مضروب في المحكمة عندما يلف المعتدي «ابن العيلة» رأسه ويدعي ان المضروب ابن العائلة الفقيرة قد اعتدى عليه وان هذا «الاعتداء» نابع من عقلية المضروب وعقليته الإجرامية بعد استعراض تاريخه وسلوكه والفاظه مراهناً على الفرق بينهما بالسمعة والشكل والمكانة الاجتماعية وبالقدرة على عرض ادعاءاته بلغة المحاكم ممثلاً بمحامين يعاقرون مع القضاة نفس أوقات الفراغ. تخيلوا حالة الغضب والمرارة والعجز التي يشعر بها الضحية وكيف لا يخطر بباله كيف يجن ويبدأ بالتكسير في القاعة عندما يشعر ان بعض المحلفين بدأوا يصدقون الكذبة، ثم ما يلبث ان ينكسر أمامهم ويبدأ بالتوسل، وما إن يفقد أعصابه حتى يبدأ المجرم المحترف الهادئ الأعصاب بهز رأسه بايماءات العارف الحكيم: الم اقل لكم؟ فتزداد الضحية عصبية لتلعن المجرم والمحلفين أيضاً. اضرب هذه الصورة حسابياً بألف كذبة في اليوم يسمعها ليس من تعرض للضرب بل من فقد وطناً ثم أخاً أو أباً، أو من فقد بيته، أو من لا يستطيع الوصول إلى المستشفى، أو من لا يستطيع ان يوصل زوجته التي يحب

إلى غرفة الولادة، فيفقد رجولته على الحاجز مع عجزه عن إنقاذ طفله الوليد، أو من أصابه حصار بول من المعتقلين الذين لم يسمح لهم بالتبول فأبوا ان يتبولوا في ثيابهم. تخيل إيها الباحث كيف يحس أولئك عندما يسمعون الكذب الإسرائيلي؟ الظاهرة الميدانية الانطباعية الهامة الأولى أمام الباحث إذا هي: تأثير كذب المجرم على أعصاب الضحية.

شقت طريق الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين بالدبابة والبولدوزر، بالقتل والتدمير، بالمجزرة والمصادرة.... ولكن الاحتلال الإسرائيلي يختلف عن بقية الاحتلالات بأنه يحتل الأعصاب أيضاً. إنه عصابي استحواذي الطابع حتى ليخطر ببال الإنسان المتوسط انهم يريدون الدخول تحت جلده. لا شيء يبرر منع سيارات الإسعاف من الوصول إلى الجرحى غير الرغبة بتعذيب الناس بشكل سادي. صحيح ان المجتمع الإسرائيلي هو الوحيد بين المجتمعات الكولونيالية الذي يردد في اللحظة بشكل موحد اية فرية يطلقها الناطق بلسان جيشه من نوع ان الفلسطينيين يستخدمون سيارات الإسعاف لنقل الاسلحة أو لتهريب المطلوبين. وتوهم هذه الفرية سامعها ان الفلسطينيين لا يستخدمون سيارات الإسعاف لنقل الجرحى الا فيما ندر. لا يمكن تفسير انزال امرأة مريضة من سيارة إسعاف على حدود القدس والبدء بتفتيش السيارة ببطء بحيث يفطن كل جندي على حدة بجانب نسوا تفتيشه، وبإهانة لم يتلقّها الزوج بعد، والزوجة ممددة إلى جانب الحاجز على نقالة المرضى. ووجوه الجنود عابسة كأنهم ينفذون مهمة عسكرية مصيرية، ولكنهم يتبادلون تعابير تعقبها ابتسامات عندما يتبادلون النظرات بخبث. يتلهون.

لا يقوم جيش بفرض منع التجول أسابيع متواصلة لا يستطيع خلالها الناس العمل أو التزود أو مجرد التنقل أو سد اتفه الحاجات أو أكثرها الحاحاً، حتى «ينهي تساهل كافة مهامه». لا يقوم جيش نظامي باعتقال جميع الناس في كافة المناطق في بيوتهم إلى ان «يفرغ من مهامه» إلا إذا تملكته الرغبة بتلقين الناس درساً، أو لأن الغضب والعصبية استحوذا عليه لأنه لا يستطيع قصف هذه المدن بالطيارات ومحوها من ناحية ولا يريد التضحية بأي من مشاته من ناحية أخرى، لذلك فهو يقوم باذلال الفلسطينيين ليس كخطوات وقائية (محسوبة) فحسب بل كخطوات انتقامية (استحواذية ولاعقلانية)... سيريهم من هم وماذا يساوون، سينتقم الجندي لأمه الغاضبة على الفلسطينيين لأنه لا يمكن محوهم عن الأرض من الجو، وهي بالتالي مضطرة للقلق على ابنها الذي لم يسعده الحظ ان يقبل في سلاح الطيران والمتواجد في طولكرم

بنفسه شخصياً. فجلالته لم يفلح ان ينتدب عنه طائرة أو صاروخ طوماهوك يمحو وسط المدينة. وجندي آخر يحاول اذلال الفلسطينيين ليجمع مادة للحديث مع رفاقه في البار أو المقهى عند «خروج» أول سبت بعد الخدمة: كيف يتصرف هؤلاء الفلسطينيين إذا « نهرتهم»، أو إذا طلبت منهم خلع السراويل والمشي من دونها من الحاجز، و«كيف تصرف رب البيت عندما امرنا زوجته ان تعد لنا الطعام بعد ان قمنا بتفتيش البيت».

ماذا يفعل الفلسطيني الذي رآهم يسرقون المتاجر وينهبون المكاتب إذا قرأ ترجمة خبر عن صحيفة **يديعوت أحرونوت** ان مجموعة من الجنود الإسرائيليين تناولت طعام العشاء على طاولة عائلة فلسطينية بعد اقتحام بيتها ثم ابى افرادها الا ان يجمعوا بضعة مئات من الشواقل لتعويض العائلة، كأن الفلسطينيين «يجرسنون» للأسياد حتى وهم تحت الاحتلال، وكأن الإسرائيليين «ضباط وجنتلمن» عند المقدرة؟ و في الاحتلال الإسرائيلي لا يمكن الحفاظ على الإنفصام المفيد في الشخصية الكولونيالية، ضابط وجنتلمن، والذي يمكن من العفو عند المقدرة، عندما يتميز الاحتلال عن البيت. في الاحتلال الإسرائيلي لا يتميز البيت عن الاحتلال لا بآلاف بالأميال الجغرافية ولا بالبعد التاريخي. البيت هو الاحتلال، والفارق هل هو احتلال ١٩٤٨ ام ١٩٦٧(هكذا يعيرنا بعض النواب الليكوديين في الكنيست: إذا اردتم استرجاع نابلس فلماذا لا تطالبون باسترجاع يافا، وما الفرق الا ١٩ سنة؟) والمسافة التاريخية والجغرافية بينهما لا تقيم انفصاماً بالشخصية . ولذلك يتقمص الجندي بسهولة ويسر شخصية المحتل، ويحتاج إلى جهد نفسي وأخلاقي أكبر لكي يقاوم تقمصها. الظاهرة الانطباعية الثانية التي يجب ان تلفت نظر الباحث هي ذلك الاستحواذ اللاعقلاني العصابي القادم من التطابق بين السياسة الأمنية والانتقام والعقاب في تعامل الجندي الإسرائيلي المتوسط مع الفلسطينيين ابناء المكان. يتضمن كل احتلال افتراضاً عنصرياً مهيناً للواقع تحت الاحتلال يتمحور أساساً حول تفوق المحتل عليه. ومن دون هذا الافتراض الايديولوجي يصعب تبرير موقع السيطرة والتحكم. ولكن الاحتلال الإسرائيلي لا يكتفي بهذا التبرير المضمر أو السافر، بل يتجاوز ذلك إلى احتكار دور الضحية ، باعتبار اليهودية ضحية العنصرية الأوروبية الاستعمارية وغير الاستعمارية بامتياز، ثم يتجاوز دور الضحية إلى التنظير الايديولوجي للضحية الحقيقية في سياق الاحتلال. «من الصعب ان يكون الانسان فلسطينياً» يقول شارون. إنه يطمح إلى تفهم معاناة الفلسطينيين بعد التسبب

بها ورفع منسوبها للضغط عليهم. أما غولدا مئير فقد اعلنت : «لن نسامح الفلسطينيين لأنهم يجبرون أولادنا على قتلهم».

يزعج الواقع تحت الاحتلال ان نفسية المحتل، ومعاناته النفسية «لإضطراره» ان يقمع تنافس معاناته في افضل الحالات، هذا إذا لم تتفوق عليها. علينا ان نتخيل وضعاً تجمعت فيه جمهرة من الناس حول جريح ينزف بعد ان طعنه سارق، وأخذت بالصراخ طلباً لأخصائي نفساني لمعاينة المعتدي السارق بدلاً من سيارة إسعاف للمعتدى عليه. لا ينبع الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية من الاهتمام المباشر بها بل من الاهتمام المحلي في كل دولة على حدة، ومن الاهتمام الدولي بالمسألة اليهودية المتشابكة مع قضايا الهوية القومية والذاكرة التاريخية في سياق لا علاقة له بفلسطين ولا بقضية فلسطين، وتشكل فيه المعاناة الفلسطينية عاملاً ثانوياً وغير مباشر في تعديل وإعادة انتاج وتعريف هذه الهويات. أعاق هذا التعامل الدولي مع القضية الفلسطينية حلها لأنه منع صياغتها كمسألة كولونيالية، وزادها تعقيداً. ولكن عوامل الاعاقة هي ذاتها عوامل تقييد درجة القمع، بهذا المعنى لا يقتل الفلسطيني بنفس سهولة قتل الإندونيسي أو السوداني. لقد قتل المئات اثناء مواجهات بين متمردين وحكومة أوغندا وقتل عشرات المواطنين الاندونيسيين في مواجهات بل غارات طائفية. في الأسبوع نفسه الذي جذب فيه النقاش على عدد شهداء مخيم جنين اهتمام وسائل الاتصال العالمية، وهل وقعت فيه مجزرة مقصودة ضد المدنيين أم جرائم حرب، وقعت مجازر أخرى في مناطق أخرى لم تلفت نظر الرأي العام. إن ما يعقد حل المسألة الفلسطينية هو ذاته ما يقيد أيدي إسرائيل عن ارتكاب جرائم أكثر فظاعة بسهولة أكبرلم تمنع انسانية إسرائيل جيشها من محو مخيم جنين أو البلدة القديمة في نابلس عن الأرض، بل منعتها العوامل نفسها التي تجنبها التعامل الدولي معها كحالة استعمارية. ليست إسرائيل كلية القدرة. ولكن إسرائيل تمنن الشعب الفلسطيني بأنها لم ترتكب جرائم اكبر، وكأن على الشعب الفلسطيني ان يشكر القدر الذي ورطه مع إسرائيل وليس مع دولة أخرى، لا تسأل هي عن الرأي العام، وهو بدوره لا يسائلها. ولو أجرينا حساباً فظيعاً، بحكم تعريف الحساب عندما يتعلق بحياة البشر، لوجدنا انه كلما اقترب الفلسطيني في الفضاء الفيزيائي من إسرائيل ازدادت قيمة حياته ومعاناته. فالفلسطيني في لبنان يقتل في غارة إسرائيلية بسهولة أكبر من ابن الضفة الغربية، الذي قد يسهل موته مقارنة بالفلسطيني المواطن في إسرائيل الذي يبرر مقتله المطالبة بلجان تحقيق رسمية. وكأن قيمة

حياة الانسان الفلسطيني تتناسب عكسياً مع مدى بعده عن إسرائيل.

شعور فظيع ان تشتق قيمة حياة الضحية من مدى قربها من القاتل. يضاعف هذا الاشتقاق الشعور بالغبن وعدم الإنصاف، كما يزيد من الشعور بحالة انسداد الافق لدى الواقع تحت الاحتلال إذا كانت البوابة إلى اعتراف العالم بمعاناته هي ذاتها التي تفتح على الفاعل المحتل المستعمر لتمر الضحية إلى العلم عبر منطقه ومشاعره وتبريراته. لذلك تحل المعاناة النفسية والعصبية محل ذلك الجزء من المعاناة الجسدية الذي تقي منه أهمية الفاعل لا قيمة الضحية. وهذه ثالثة الظواهر التي تميز حالة المعاناة الفلسطينية.

لم يحصل في تاريخ الاستعمار ان دعي هذا الكم من نخب المحتلين والواقعين تحت الاحتلال إلى الحوار في العواصم الاوروبية. كما لم يحصل ان اشتقت اهمية الواقع تحت الاحتلال من قدرته على خلق موازاة حوارية مع المحتل. ولم يسبق ان اخترع هذا العدد من الكتاب والمثقفين لغرض ان يجلسوا بمقابل مثقفي المحتلين في جلسات حوار واعتراف متبادل. ولم يسبق ان شوهت ثقافة الشعب الواقع تحت الاحتلال إلى هذه الدرجة، بحيث أصبح امتحان المثقف لا إبداعه بل ابتداعه، أي اختراعه كمثقف لغرض الحوار، قبوله لحالة التكافؤ الوهمية مع مضطهد شعبه التي تجعل منه مثقفاً مشوهاً. تقابل هذه السابقة ردة الفعل الرافضة بشكل مطلق التي تحول صاحبها أيضاً إلى حالة خاوية فقيرة المضمون لأنها معتمدة كلياً على الرفض كردة فعل للآخر. ولم يسبق ان انجبت «اللياقة السياسية» (Politically Correct) هذه الكمية من الأوهام حول المساواة والتكافؤ على المستوى الرمزي بين غير المتساوين وغير المتكافئين مما يضيف من عوائق المساواة على المستوى الفعلي.

يغرق الفلسطيني بالرمزية ليس فقط كتعويض عن فقر الواقع، وإنما لأن حالة التوازي والتكافؤ الكاذبة والخادعة تحتاج إلى قدر كبير من الرموز بغرض المنافسة، من المقارنة الكاذبة بعدد المثقفين والانتاج الثقافي إلى التنافس بين دولتين بالاعتراف الدبلوماسي على المستوى العالمي. يدخل الفلسطيني في حالة منافسة خادعة ومخادعة ومعروفة النتائج بدلاً من حالة الصراع الواضح مع المحتل، حيث المطلوب ليس أن تتفوق بل ان تتحرر من الاحتلال.

ويغرق المثقفون الذين يخلطون بين الاعتراف بمواهبهم وبنديتهم وبين الإعتراف بحقوق شعبهم في هذه الرمزية المريحة لأنصار السلام لدى الشعب المحتل، فهم يعترفون رمزياً بندية هؤلاء كبديل رمزي عن إحقاق الحقوق

للشعب الفلسطيني والنضال من أجل ذلك. ومن هنا العشق الخاص لصناعة الهوية وقضاياها فيما وراء الدفاع عنها وتطويرها، هذه الهوية التي ينوب فيها ابطال هذه السياسة عن شعبهم بحكم تمثيلهم لهويته.

لم يسبق في تاريخ المستعمرات ان طلب من الواقع تحت الاحتلال ان يضمن أمن المحتل. ولكن صناعة التكافؤ والتوازي الكاذبة لا تتطلب هذا فقط بل تتطلب ضمان أمن المحتل نفسياً أيضاً. ولم يسبق ان طلب من الواقع تحت الاحتلال ان يعترف لا بالمحتل القائم فحسب بل بمعاناته وبذاكرته التاريخية وبحقه الموازي.

تتعامل الحالة الإعلامية العربية مع المعاناة الفلسطينية بالمقاييس العربية. ويسمع الفلسطيني أخبار شعبه ومدينته وحارته من الإعلام الفضائي العربي. لقد باتت حتى أخبار الحي تمر عبر مصفاة الفضائيات، وبات الفلسطيني يتعامل ليس فقط مع معاناته بل مع صورتها في وسائل الإعلام العربية. ولا تتعامل وسائل الإعلام العربية مع معاناة الفلسطينيين بالمقاييس العربية فحسب، بل ويتناسب فيها حجم المعاناة مع قدرتها على التعبير عن ذاتها فضائياً. ويصطنع السياسيون في بعض الحالات معاناة فضائية ليكتسب موقفهم شرعية. فالشرعية الفضائية لا تشتق من صحة أو صدق الموقف بل من الاعتراف بمعاناة صاحبه. وإذا لم يكن اعتقال يختلق اعتقال أو ضرب أو ملاحقة ليصبح السياسي ضحية. وتشاهد ضحايا الضرب والاعتقال الفعليين بحسرة تحول المعاناة إلى اداة بيد الأقرب إلى الإعلام لاكتساب الشرعية، فيضاف الإحباط إلى المعاناة الجسدية، كما تنشأ حالة الارتباك واختلاط الكذب بالحقيقة، والانكى من هذا كله تحول الكذب إلى تعبير عن الحقيقة. وإذا لم ينجح السياسي - الإعلامي بالتحول إلى ضحية، أوببث صورة الضحية عن ذاته وهو الأمر الأهم، فإنه يتحول إلى ممثل للضحايا وناطق باسمهم. وإذا لم يكن قادراً على جعل الموقف السياسي يعبر عن المعاناة بالنضال التحرري بهدف وضع حد لها، يصبح تضخيم المعاناة تثبيتاً أكيداً للشرعية والمكانة في أوساط مستهلكة للإعلام. ويؤدي تضخيم المعاناة إلى المس بالصدقية خارجياً، كما يؤدي إلى تآكل القدرة على الصمود داخلياً. ترتبط القدرة على الصمود إلى حد بعيد بصدق التعبيرات عن المعاناة. فإذا شعر الانسان الذي يواجه القمع في حياته اليومية ان هنالك من يستفيد من معاناته من خلال التعبيرالكاذب عنها، أو من خلال تقمصها، بل وسرقتها، فإن قدرته على الصمود تمس إلى حد بعيد.

في كل حركة وطنية تعيش طفيليات على جراح الناس المفتوحة وقيحها. ولكن الاهتمام العربي والدولي بالقضية الفلسطينية جعل بالإمكان الإرتقاء بالتطفل إلى مرتبة الصناعة وتحويل «القضية الفلسطينية» إلى هدف أو غاية أو إلى واقع معاش ينبغي الحفاظ عليه. من هنا تم الانتقال بالحركة الوطنية من حب فلسطين وحب الحرية لشعبها إلى حب القضية الفلسطينية، ومن الحياة الحقيقية المعاشة إلى الولع بالرموز المعبرة عن «القضية». لقد نشأت حول «القضية» دراما إعلامية تمثيلية تسمح بكم هائل من التمثيل والكذب الصريح بغرض اكتساب الشرعية من استخدام لغة القضية، بما فيها التظاهر والاحتجاج المحسوبين وغيره مما لا يدفع صاحبهما ثمناً ويكسبه شرعية.

يقتضي حب فلسطين كشعب محتل وكبلد محتل التضحية في معركة التحرير ضد الاحتلال، ولكن التضحية في هذه الحالة ليست هدفاً قائماً بذاته، بل ويحاول المناضلون تجنب التضحية وبخاصة إذا كانت بحياة الآخرين. ولكن التعبير عن حب القضية الفلسطينية، بدلاً من الفلسطينيين، يتم بالمعاناة أو تقمصها رمزياً وتحصيل اعتراف بذلك ضمن الحيز العام . ولكن هذه المصلحة باستمرار القضية الفلسطينية كحالة خطابية صوتية يقتضي التضحية بحياة الآخرين، ومن ثم المبالغة بحجمها ترضية للضمير وتعويضاً صراخياً عن عدم المشاركة بالتضحية، ومحاولة لتحقيق اعظم استفادة، بدل اعظم فائدة، ممكنة من هذه التضحيات.

تصلح صنمية القضية غطاء لمن لديه مصلحة باستمرارها، كما يمطها ويمغط كلاشيهاتها الجاهزة ذلك الذي استنتج ضرورة تصفيتها لتغطية صفقات تبرر بجمل «القضية» الجاهزة غير المركبة من كلمات ولا معاني بل من استعارات وصور. «الصمود والمقاومة البطوليان» يصلحان لتبرير «المضي في نفس الطريق» من دون تلخيص العلاقة بين الوسيلة والهدف، اي بين الوسيلة ونجاعتها، أي بنفي صفة ومعنى الأداة النضالية عن الوسيلة. كما يصلح «الصمود والنضال البطوليان» لتبرير العودة لقبول ما لم يقبل والتأكيد بالتالي على ان الانتفاضة خطأ تأسس على خطيئة الرفض، ذلك لأن هذا الصمود لم ينفع بتحريك الوطن العربي، كما يدعي التصفويون زوراً، ولأنه لم يعدل ميزان القوى المختل لصالح إسرائيل. . .تخلط صنمية القضية حابل الدوغمائية والجمود العقائدي الفارغين بنابل البراغماتية المتبجحة ولكن الفارغة من اية انجازات هي الأخرى.

هذه الصنمية تمكن من اطلاق الهتاف العجيب الغريب «عالقدس رايحين شهداء بالملايين»!! كيف بالملايين؟ ولماذا بالملايين؟ ومن سيبقى بموجب روح هذا الهتاف ليحتفل بتحرير القدس؟ وهل تحرير القدس هو الهدف ام تحرير الشعب لتكون القدس عاصمة؟ كان الشعب الفلسطيني سيناقش هذه الاسئلة لو أخذ الهتاف بجدية. ولكنه يعرف انه لا علاقة بين هذا الهتاف وتلك الممارسة. تماماً كما يدرك العرب خواء خطيئة الزعماء العرب الذين يريدون التضحية بـ«مليون» مواطن في الحرب مع إسرائيل. فهم من ناحية يدركون عدم جدية وغياب نية المسرفين بحياة ملايين المواطنين في خوض الحرب. ولكن هذه التصريحات من ناحية أخرى تذكرهم بالاستهتار بحياة المواطنين، وحياة المواطنين اليومية ضحية دائمة لممارسات هؤلاء. تؤدي صنمية القضية إلى تناسب عكسي بين ضخامة الشعارات وضآلة الممارسات.

تشكل لغة «القضية» والمعتاشين عليها كصناعة من رفضيين وتصفويين مصدر ارتباك شديد للحالة السياسية والشعورية الفلسطينية يعبر عنها بالانتقال السريع من الحماس الجارف والرافض لأي اعتبارات يمليها الواقع، والتهريج الذي لا يدع الحقائق تربكه، والذي يصدق كل اشاعة عن البطولة، إلى اليأس والقنوط القاتلين، ثم إلى التشكيك بكل شيء، هذا التشكيك المصاغ دائماً وأبداً بلغة المؤامرة، والذي يصدق أية إشاعة عن «الخيانة» هذه المرة. هذه هي الظاهرة الرابعة التي تنتصب بعناد لا يترك مجالاً للباحث للتهرب. تتعلق هذه الظاهرة بالإرادة السياسية، والإرادة السياسية هي العامل الأكثر أهمية في مرحلة التحرر الوطني، وبخاصة بالنسبة إلى من يعمل ضمن اختلال في موازين القوى في غير صالحه كمعطى، كما هو الحال في النضال ضد الاستعمار.

لقد نشأت ازدواجية تمنع الجمع بين المبدئية والعقلانية: فإما مبدئية غيبية ودوغمائية تنص بجمل جاهزة وإما عقلانية متلمظة تبحث عن طريقة لطرح تذوت الهزيمة بشكل عقلاني . تمنع عصبية وإرتباك الحالة الفلسطينية التقييم العقلاني النقدي للمراحل. ويمنع غياب التشخيص والتقييم النقديين إمكانية وضع استراتيجية نضالية.

وما يحتاجه الشعب الفلسطيني، ما يحتاجه الفلسطينيون الآن هو تلخيص نقدي لا يمر مرور الكرام على مجريات الأحداث، ويصلح أساساً لمناقشة استراتيجية سياسية تشمل برأينا استراتيجية مقاومة ضد الاحتلال. لم تتم مثل

هذه المناقشة للتجارب السابقة في لبنان والأردن والكويت لأن الحالة الفلسطينية تحللت إلى حالات متناقشة كل في داخله، فجهاز منظمة التحرير هو جسم قائم بذاته لا علاقة لاعتباراته بنقاش الشارع. ولديه مجموعة مصالح واعتبارات اقليمية ودولية لا تؤثر فيها نقاشات الشارع الفلسطيني المنقسم أصلاً إلى شوارع يمكن اللجوء إلى أحدها تجنباً للاعتراف بالفشل في الآخر بل لكي يكون بالإمكان اعتبار الفشل نصراً يحتفى به. وبهذا المعنى فإنها قيادة لا تهزم ولا تقهر بمعنى إنها لا تعترف بالفشل، أي فشل. وربما يكمن الفرق بين أزمة نيسان/أبريل وأيار/مايو من العام ٢٠٠٢ وبين سابقاتها في غياب شارع سياسي فلسطيني يصلح لاستقبال القيادة الفلسطينية بعد الضفة والقطاع. وقد يحتم ذلك ضرورة الاستماع إلى ما يقال.

أطروحة واحدة حول جنين:

إذا كانت المقاومة أمراً مذموماً، فلماذا تغنى الجميع بالمقاومة التي صمدت أياماً طوالاً في مخيم جنين بناء على قرار المقاومين أنفسهم كمجموعة؟ وإذا كانت المقاومة أمراً محموداً فلماذا لم يدع المتغنون بها اليها، ناهيك عن ممارستها عندما يطلب الأمر ذلك؟

المراجع

١ ـ العربية

كتب

أريان، آشر وميخال شامير. **الانتخابات الإسرائيلية، ١٩٩٦**. [د.م.]: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ١٩٩٤.

بشارة، عزمي. **العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

بيلين، يوسي. **موت العم من أمريكا: اليهود في القرن ٢١**. تل أبيب: يديعوت أحرونوت، ١٩٩٨.

رخلفسكي، سافي. **حمار المسيح**. تل أبيب: يديعوت أحرونوت، ١٩٩٨.

روبنشطاين، أمنون. **من هرتسل إلى رابين وبعد ذلك**. تل أبيب: شوكن، ١٩٩٧.

سفيرسكي، شلومو. **أهداف السياسة الاجتماعية**. تل أبيب: مؤسسة أدفا، ١٩٩٩.

دوريات

بشارة، عزمي. «المنتصر والمهزوم في الانتخابات الإسرائيلية.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٣٩، صيف ١٩٩٩.

كسبي، لاريبه. «أنا.» **هآرتس**: ٨/٧/١٩٩٩. الملحق.

معاريف: ٦/١٠/٢٠٠٠؛ ٢٩ /١٠/٢٠٠٠؛ ٢٨/١/٢٠٠١؛ ٤/٤/٢٠٠١؛

٢٠٠١/٨/١٠؛ ٢٠٠١/١٠/١٩؛ ٢٠٠١/١١/٢٥؛ ٢٠٠١/١٢/٧؛ ٢٠٠٢/٢/١؛ ٢٠٠٢/٢/١٥؛ ٢٠٠٢/٣/١؛ ٢٠٠٢/٤/١٢؛ ٢٠٠٢/٤/٢٦؛ ٢٠٠٢/٥/١٠، و٢٠٠٢/٥/٢٤.

هـآرتـس: ١٩٩٩/٦/٣؛ ٢٠٠٠/١١/٦؛ ٢٠٠١/١/١٨؛ ٢٠٠١/١/٢٦؛ ٢٠٠١/٤/٤؛ ٢٠٠١/٤/١٣؛ ٢٠٠١/٧/٤؛ ٢٠٠١/٨/٨؛ ٢٠٠١/١١/٥؛ ٢٠٠٢/٣/١٢؛ ٢٠٠٢/٣/١٩؛ ٢٠٠٢/٤/١٢؛ ٢٠٠٢/٥/٤، و٢٠٠٢/٦/٦.

يديعوت أحرونوت: ١٩٩٦/٥/١٧؛ ١٩٩٩/٧/١٩؛ ٢٠٠٠/١٠/١٨؛ ٢٠٠٠/١٠/٢٩؛ ٢٠٠٠/١١/٣؛ ٢٠٠١/٤/٤؛ ٢٠٠١/٤/٥؛ ٢٠٠١/١٠/١٩؛ ٢٠٠١/١٢/٧؛ ٢٠٠٢/٢/٢٢؛ ٢٠٠٢/٣/٥؛ ٢٠٠٢/٣/٢٩؛ ٢٠٠٢/٤/٥؛ ٢٠٠٢/٥/١٢، و٢٠٠٢/٦/٧.

٢ ـ الأجنبيـة

Periodicals

New York Review of Books: May 2002.

فهـــرس

ـ ب ـ

ـ ت ـ

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ر -

- ز -

د. عزمي بشارة

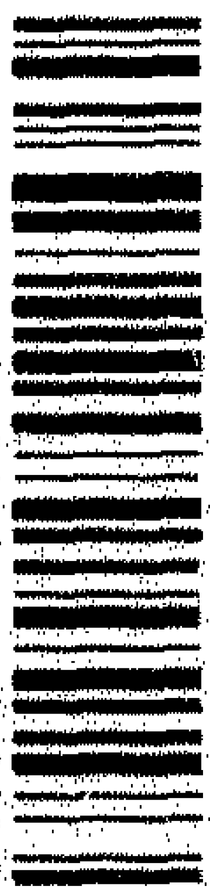
- ولد في الناصرة - فلسطين عام ١٩٥٦.
- يحمل شهادة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة هومبولت في برلين.
- عمل منذ عام ١٩٨٩ أستاذاً للفلسفة في جامعة بيرزيت.
- باحث في معهد فان لير - القدس.
- رئيس ومؤسس اللجنة القومية للطلاب العرب في فلسطين عام ١٩٧٤.
- مؤسس اتحاد الطلبة العرب في فلسطين.
- مؤسس "التجمع القومي الديمقراطي" (البلد)، الحزب السياسي الذي يمثله في الكنيست.
- عضو في الكنيست الإسرائيلي منذ عام ١٩٩٦. وقد رفعت عنه الحصانة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بسبب مواقفه السياسية المناهضة للاحتلال الإسرائيلي.
- من مؤلفاته:
  - **دوامة الدين والدولة في إسرائيل** (عمّان: مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٦).
  - **المجتمع المدني: دراسة نقدية "مع إشارة للمجتمع المدني العربي"** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨).
  - **العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠).

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور»، شارع ليون، ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb



الثمن: ٨ ...
أو ...



ISBN 9953-431-19-1
9 789953 431192